وزارة التعليـــم العالـي والبحـــث العلـمـــــي

جـامعـــة محمد خيضـــر – بسكـــرة –

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلـوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

سياســـــات الاصلاح الاقتصادي وتحديـــات المناخ الاستثمـــاري بالدول العربيـــة

دراســـــة حالـــة الجزائر مصر تونس

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد دولي

إعداد الطالب:

عمر يحياوي

تحت اشراف الدكتور:

عبد الرزاق بن الزاوي

لجنـــة المناقشة

عبـــد الله غالـــم	استاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة بسكـــرة
عبد الرزاق بن الزاوي	استاذ محـــاضر- أ-	مشرفا	جامعة بسكـــرة
لحســـــن دردوري	استاذ محـــاضر- أ-	مناقشا	جامعة بسكـــرة
كمـــــال شريـــط	استاذ محـــاضر- أ-	مناقشا	جامعـــة تبسة
مـراد جنيـــــدي	استاذ محـــاضر- أ-	مناقشا	جامعة الجزائر3
صلاح الدين شريـــط	استاذ محـــاضر- أ-	مناقشا	جامعة المسيلـــة

السنـــة الجامعيـــة:2016 / 2017

وزارة التعليـــم العالـي والبحـــث العلـمـــــي

جـامعـــة محمد خيضـــر – بسكـــرة –

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلـوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

سياســـــات الاصلاح الاقتصادي وتحديـــات المناخ الاستثمـــاري بالدول العربيـــة

دراســـــة حالـــة الجزائر مصر تونس

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد دولي

إعداد الطالب:

عمر يحياوي

تحت اشراف الدكتور:

عبد الرزاق بن الزاوي

لجنـــة المناقشة

عبـــد الله غالـــم	استاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة بسكـــرة
عبد الرزاق بن الزاوي	استاذ محـــاضر- أ-	مشرفا	جامعة بسكـــرة
لحســـــن دردوري	استاذ محـــاضر- أ-	مناقشا	جامعة بسكـــرة
كمـــــال شريـــط	استاذ محـــاضر- أ-	مناقشا	جامعـــة تبسة
مـراد جنيـــــدي	استاذ محـــاضر- أ-	مناقشا	جامعة الجزائر3
صلاح الدين شريـــط	استاذ محـــاضر- أ-	مناقشا	جامعة المسيلـــة

السنـــة الجامعيـــة:2016 / 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

شكر وتقدير

الإهـداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما ،

إلى زوجتي وإلى ابنتي جنى

إلى إخوتي الأعزاء،

إلى كافة الأهل والأقارب،

إلى كافة الأصدقاء والأحباب،

أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تفضل علي بنعمه ووفقني وأعانني على إنجاز هذه الأطروحة،

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد الرزاق بن الزاوي

الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه أثناء البحث ،

كما اتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالنظر في الأطروحة

أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من أمدني بيد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد.

الملخص باللغة العربية

والفرنسية

والأنجليزية

الملخص:

تعتبر سياسات الإصلاح الإقتصادي من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة،والتي تشكل المفتاح لرفع مستويات المعيشة على المدى الطويل.

وبموازاة التحديات التي فرضها الواقع الاقتصادي المتغير منذ 2011 ،كان من الطبيعي بروز قضايا الاصلاح الاقتصادي كمطلب أساسي لتجاوز مرحلة التوترات السياسية،حيث قامت مصر وتونس بتغيير مخططاتها للاصلاح الاقتصادي وفي المقابل عرضت الجزائر نموذجاً للحفاظ على الاستقرار،بتحقيق إصلاحات استباقية على ارض الواقع.

وقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر بنصيب من الاصلاحات حيث أدخلت الدول الثلاث اصلاحات وتعديلات مختلفة على تشريعاتها وانظمتها الادارية المتعلقة بالاستثمار،وأصدرت قوانين مشجعة للمستثمر الأجنبي واعادت النظر في انظمتها الضريبية والجمركية وفي تشريعاتها الاجتماعية.

تهدف هاته الدراسة الى تقييم مدى تحقيق سياسات الإصلاح الاقتصادي لمناخ استثماري ملائم في الدول الثلاث في ظل التطورات الراهنة.

وخلصت الدراسة الى تسجيل الجزائر لتحسن طفيف في مؤشرات الأداء الاقتصادي ومؤشرات الحوكمة ومناخ الاستثمار،قابله استقرار نسبي في تونس في نفس المؤشرات بينما سجلت مصر تراجعا فيها،في المقابل تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول الثلاث خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية:المناخ الاستثماري،سياسات الاصلاح الاقتصادي،الاستثمار،بيئة الاعمال،التنمية،الحوكمة.

Résumé:

Les politiques de réforme économique sont considérées comme une condition essentielle pour parvenir à un développement humain durable qui est la clé pour relever le niveau de vie à long terme.

Face aux défis posés par la réalité économique changeante depuis 2011,il était naturel que les questions de réforme économique montrent où il est devenu une condition préalable pour apaiser les tensions politiques.

l'Egypte et la Tunisie ont changé leurs plans pour la réforme économique,En revanche, l'Algérie a proposé un modèle pour maintenir la stabilité et réaliser des réformes proactives sur le terrain.

Les investissements étrangers directs ont gagné une part de réformes,où les trois pays ont introduit des réformes et des modifications à des lois différentes et des réglementations administratives liées à l'investissement, ils ont promulgué des lois qui encouragent l'investisseur étranger, et réexaminé les systèmes fiscaux et douaniers ainsi que la législation sociale.

L'étude vise à évaluer la capacité des politiques de réforme économique pour atteindre le climat d'investissement favorable dans les trois pays.

L'étude a conclu que l'Algérie a une légère amélioration des indicateurs de performance économique , des indicateurs de la gouvernance et le climat d'investissement, en retour ,on a obtenu une stabilité relative en Tunisie dans les mêmes indicateurs, Alors que l'Egypte a enregistré une baisse dans les mêmes indicateurs,

Toutefois, les entrées d'IDE ont diminué dans les trois pays au cours de la période d'étude.

Mots-clés:Le climat d'investissement,Politiques de réforme économique,investissement, Environnement des affaires, développement, gouvernance.

Abstract:

Economic reformpolicies are an essential condition for achieving sustainable human development, which is the key to raise the long-term standard of living.

According to the challenges imposed by the current economic changement since 2011, it was obvious that economic reform affairs as a basic demand for the purpose to skip from the stage of political tentions,Where Egypt and Tunisia changed its plans for economic reform,in contrast, Algeria proposed a model to maintain stability,by achieving proactive reforms on the ground.

The foreign direct investment had a share forms,where the three countries introduced reforms and amendments on different laws , administrative regulations related to investment, enacted laws that encourage the foreign investor, and re-examine tax and customs systems as well as social legislation.

The study aims to assess the capacity of economic reform policies to achieve the favorable investment climate in the three countries.

The study concluded that Algeria has been a slight improvement in economic performance indicators and indicators of governance and return investment climate achieved,In the same time tunisia has achieved a relative stability while egypt recorded a decline in the same indicators.

However, FDI inflows decreased in all three countries during the study period.

Key words:Investmentclimate, Economic Reform Policies, investment, Business environment, development, governance.

فـــهـــــرس

المـــحتـــويـــــات

العنوان	الصفحة
الاهداء.....	V
شكر وتقدير.....	VI
الملخص.....	VII
فهرس المحتويات.....	XII
قائمة الجداول.....	XVII
قائمة الأشكال.....	XX
قائمة الملاحق.....	XXII
المقدمة العامة(ص أ- ص ذ)	
إشكالية الدراسة.....	أ
الفرضيات	ب
مبررات اختيار الدراسة.....	ت
أهمية الدراسة.....	ت
أهداف الدراسة.....	ث
المنهج المتبع والادوات المستخدمة في الدراسة.....	ث
موقع البحث من الدراسات السابقة.....	ج
حدود الدراسة.....	خ
صعوبات الدراسة.....	د
هيكل الدراسة	د
الفصل الأول:الاطار النظري لسياسات الاصلاح الاقتصادي (ص2- ص44)	
تمهيد.....	2
المبحث الأول: مفاهيم حول سياسات الاصلاح الاقتصادي	3
المطلب الأول:مفهوم وأهداف سياسات الاصلاح الاقتصادي.....	3
المطلب الثاني:أبعاد سياسات الاصلاح الاقتصادي.....	7
المطلب الثالث:تصنيفات سياسات الاصلاح الاقتصادي.....	8
المبحث الثاني:المقاربات النظرية للتدخل الحكومي في اطار سياسات الاصلاح الاقتصادي.....	10
المطلب الأول:التيار الفكري الرافض للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.....	10
المطلب الثاني: التيار الفكري المؤيد للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.....	14
المطلب الثالث:التيار الفكري التوفيقي بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق.....	16
المبحث الثالث:تحليل وتقييم طبيعة الأجيال المختلفة للاصلاح الاقتصادي.....	22
المطلب الأول:خلفية الجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية.....	22

المطلب الثاني:الحوكمة كمدخل للاصلاح الاقتصادي في ظل الأزمات العالمية.....	**27**
المطلب الثالث:التأسيس لجيل ثالث من الاصلاحات في ظل انهيار توافق واشنطن.....	**34**
خلاصة الفصل الأول.....	**44**
الفصل الثاني:الاطار المفاهيمي لمناخ الاستثمار وعلاقته بالتطورات العالمية الراهنة (ص45 – ص87)	
تمهيد	**46**
المبحث الأول:مفاهيم حول مناخ الإستثمار.....	**47**
المطلب الأول:المناخ الاستثماري مفهومه،مبادئه وأهدافه.....	**47**
المطلب الثاني:مؤشرات تقييم مناخ الإستثمار	**50**
المطلب الثالث:مؤشرات كفاءة مناخ الإستثمار.....	**57**
المبحث الثاني:مكونات مناخ الاستثمار.....	**61**
المطلب الأول:النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.....	**61**
المطلب الثاني:الإطار التنظيمي والمؤسسي والتشريعي.....	**63**
المطلب الثالث:المحددات الخاصة بالسياسات الإقتصادية الكلية.....	**66**
المبحث الثالث:علاقة مناخ الإستثمار بالتطورات العالمية الراهنة.....	**68**
المطلب الأول:أثر الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على مناخ الإستثمار.....	**68**
المطلب الثاني:أثر الأزمات العالمية على مناخ الإستثمار.....	**73**
المطلب الثالث:أثر الحركات الاحتجاجية على مناخ الاستثمار.....	**78**
خلاصة الفصل الثاني.....	**87**
الفصل الثالث:تطور الاستثمار الاجنبي المباشر واتجاهاته العالمية والعربية (ص88– ص126)	
تمهيد	**89**
المبحث الأول:التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر(من قبل الحرب العالمية I إلى 2011).....	**90**
المطلب الأول:تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(من قبل الحرب العالمية I إلى التسعينات)..	**90**
المطلب الثاني:تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة (1992–2004).....	**92**
المطلب الثالث:تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة (2005–2011).....	**98**
المبحث الثاني:الاتجاهات الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة(2011–2016).....	**105**
المطلب الأول:التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة (2011–2016).....	**106**
المطلب الثاني:التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة (2011–2016)....	**109**
المطلب الثالث:الاستثمار الصادر عالميا للفترة (2011–2016).....	**113**

المبحث الثالث:اتجاهات الإستثمارات الأجنبية المباشرة والبينية في الدول العربية للفترة(2011– 2016)	**116**
المطلب الأول:أداء الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية للفترة(2011– 2016).....	**117**
المطلب الثاني:أداء الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية للفترة(2011– 2016)...	**119**
المطلب الثالث:الإستثمارات العربية البينية للفترة(2011– 2016).....	**121**
خلاصة الفصل الثالث.....	**125**
الفصل االرابع:سياسات الاصلاح الاقتصادي بدول المقارنة (ص126– ص172)	
تمهيد	**127**
المبحث الأول:الواقع الاقتصادي لدول المقارنة قبل 2011 والاصلاحات المطبقة.....	**128**
المطلب الأول:الأداء الإقتصادي العام في الجزائر.....	**128**
المطلب الثاني:المعالم الرئيسية للاقتصاد المصري.....	**131**
المطلب الثالث:ملامح الاقتصاد التونسي.....	**138**
المبحث الثاني:تجارب الدول الثلاث للاصلاحات الاقتصادية بعد 2011.....	**144**
المطلب الأول: برامج الاصلاح الاقتصادي المطبقة بالجزائر بعد 2011.....	**144**
المطلب الثاني:برامج الاصلاح الاقتصادي المطبقة بمصر بعد 2011.....	**150**
المطلب الثالث:برامج الاصلاح الاقتصادي المطبقة بتونس بعد 2011.....	**157**
المبحث الثالث:التطورات الاقتصادية والمؤسسية بدول المقارنة بعد 2011.....	**162**
المطلب الأول:تقييم مؤشرات التوازن الداخلي في دول المقارنة.....	**162**
المطلب الثاني:تقييم مؤشرات التوازن الخارجي في دول المقارنة.....	**165**
المطلب الثالث:تقييم مؤشرات الحوكمة في دول المقارنة.....	**167**
خلاصة الفصل الرابع.....	**172**
الفصل الخامس:تقييم المناخ الاستثماري بدول المقارنة (ص173– ص228)	
تمهيد	**174**
المبحث الأول: تحليل واقع المناخ الاستثماري في الجزائر.....	**175**
المطلب الأول:تقييم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر قبل2011.....	**175**
المطلب الثاني:الاطار التشريعي والتنظيمي لمناخ الاستثمار في الجزائر.....	**178**
المطلب الثالث:تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر بعد 2011.....	**183**
المبحث الثاني:تحليل واقع المناخ الاستثماري في مصر.....	**194**
المطلب الأول:تقييم ملامح المناخ الاستثماري في مصر قبل 2011.....	**194**
المطلب الثاني:الاطار التشريعي والتنظيمي لمناخ الاستثمار في مصر.....	**196**
المطلب الثالث:تقييم المناخ الاستثماري في مصر بعد 2011.....	**201**
المبحث الثالث: تحليل واقع المناخ الاستثماري في تونس.....	**211**

المطلب الأول: تقييم ملامح المناخ الاستثماري في تونس قبل2011.....	**211**
المطلب الثاني:الاطار التشريعي والتنظيمي لمناخ الاستثمار في تونس.....	**213**
المطلب الثالث:تقييم المناخ الاستثماري في تونس بعد 2011.....	**218**
خلاصة الفصل الخامس.....	**228**
الفصل السادس:واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المقارنة (ص229- ص273)	
تمهيد	**230**
المبحث الأول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر بدول المقارنة قبل 2011.....	**231**
المطلب الأول:واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر قبل 2011.....	**231**
المطلب الثاني:واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر قبل 2011.....	**234**
المطلب الثالث:واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس قبل 2011.....	**238**
المبحث الثاني:مقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر بدول المقارنة بعد 2011.....	**242**
المطلب الأول:واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بعد 2011.....	**242**
المطلب الثاني:واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر بعد 2011.....	**245**
المطلب الثالث:واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس بعد 2011.....	**249**
المبحث الثالث:معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر بدول المقارنة.....	**254**
المطلب الأول: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.....	**254**
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر.....	**260**
المطلب الثالث:معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس.....	**268**
خلاصة الفصل السادس.....	**273**
الخـــــــــاتمـــــــة(ص274- ص 287)	
أولا:الخلاصة العامة للبحث.....	**275**
ثانيا:نتائج اختبار الفرضيات.....	**276**
ثالثا:نتائج البحث.....	**278**
رابعا:المقترحات.....	**282**
خامسا:آفاق البحث.....	**287**
قائمة المصادر والمراجع(ص288- ص310)	
الملاحق(ص311-314)	

قائمة الجـــــداول

والأشكـــــــال

والملاحـــــــق

قـــائمـــــة الجـــداول

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
1-2	التغييرات في الأنظمة الوطنية الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفـتــرة(1991 /2004)	72
1-3	التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة(2005-2010)	103
2-3	التطور القطاعي لصفقات الاندماج والتملك عبر الحدود في العالم للفترة(2011-2015)	110
3-3	التطور القطاعي للمشروعات الجديدة المنفذة من الشركات دولية النشاط للفترة (2011-2013)	112
1-4	الأهداف المقترحة للخطة الخمسية السادسة في مصر للفترة(2007 - 2012)	137
2-4	التوزيع القطاعي للاستثمار في تونس ضمن المخطط العاشر للفترة(2007-2011)	142
3-4	التوزيع القطاعي للاستثمار في تونس ضمن المخطط العاشر للفترة (2007-2011)	143
4-4	أهم المؤشرات الاقتصادية الحالية المستهدفة بمصر في نهاية السنة المالية (2017-2018)	154
5-4	مقارنة النمو الحقيقي بدول المقارنة للفترة (2011-2015)	162
6-4	تطور الناتج المحلي الاجمالي بدول المقارنة للفترة (2011-2015)	163
7-4	مقارنة معدل التضخم بدول المقارنة للفترة (2011-2015)	164
8-4	مقارنة الموازنة العامة بدول المقارنة للفترة (2011-2015)	164
9-4	مقارنة الحساب الجاري بدول المقارنة للفترة (2011-2015)	165
10-4	مقارنة المديونية الخارجية بدول المقارنة للفترة (2011-2015)	166
11-4	مقارنة الاحتياطيات الدولية في دول المقارنة للفترة (2011-2015)	167
12-4	موقع دول المقارنة في مؤشر التصويت والمساءلة للفترة(2009-2015)	168
13-4	موقع دول المقارنة في مؤشر الاستقرار السياسي للفترة(2009-2015)	168
14-4	موقع دول المقارنة في مؤشر فعالية الحكومة للفترة(2009-2015)	169
15-4	موقع دول المقارنة في مؤشر النوعية التنظيمية للفترة(2009-2015)	170
16-4	موقع دول المقارنة في مؤشر سيادة القانون للفترة(2009-2015)	170
17-4	موقع دول المقارنة في مؤشر مراقبة الفساد للفترة(2009-2015)	171
1-5	تطور بعض مؤشرات الأداء الداخلي في الجزائر للفترة(2006-2010)	175
2-5	تطور بعض مؤشرات الأداء الخارجي في الجزائر للفترة(2005-2010)	176

3-5	الاصلاحات المنفذة في بيئة الأعمال بالجزائر للفترة(2005 -2015)	183
4-5	تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي بالجزائر للفترة (2011-2015)	184
5-5	تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي بالجزائر للفترة (2011-2015)	185
6-5	تطور بعض المؤشرات الاجتماعية بالجزائر للفترة (2011-2015)	186
7-5	موقع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة (2011/أفريل2015)	187
8-5	موقع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة(2011-2016)	188
9-5	موقع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي للفترة(2012/2013-2016/2017)	189
10-5	وضعية الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال سنتي 2016/2017	190
11-5	وضعية الجزائر في مؤشر التنمية البشرية للفترة(2011-2015)	191
12-5	موقع الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة(2013-2016)	192
13-5	موقع الجزائر في مؤشر التنافسية العربية للفترة(2010-2013)	193
14-5	تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي بمصر للفترة(جويلية2005-جوان 2010)	194
15-5	تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي بمصر للفترة(جويلية2005-جوان 2010)	195
16-5	الاصلاحات المنفذة على بيئة أداء الأعمال في مصر في الفترة(2005 -2015)	201
17-5	تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي في مصر للفترة (جويلية2010-جوان 2015)	202
18-5	تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي في مصر للفترة(جويلية2010-جوان 2015)	203
19-5	تطور بعض المؤشرات الاجتماعية بمصر للفترة (جويلية2010-جوان 2015)	203
20-5	موقع مصر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة (2011/افريل2015)	204
21-5	موقع مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة(2011-2016)	205
22-5	موقع مصر في مؤشر التنافسية العالمي للفترة(2012/2013-2016/2017)	206
23-5	وضعية مصر في مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنتي 2016/2017	207
24-5	وضعية مصر في مؤشر التنمية البشرية للفترة(2011-2015)	208
25-5	موقع مصر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة(2013-2016)	209
26-5	موقع مصر في مؤشر التنافسية العربية للفترة(2010-2013)	210
27-5	تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي في تونس للفترة(2005-2010)	211
28-5	تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي في تونس للفترة(2005-2010)	212
29-5	الاصلاحات المنفذة على بيئة أداء الأعمال بتونس في الفترة(2005 -2015)	217
30-5	تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي بتونس للفترة (2011-2015)	218
31-5	تطور مؤشرات الاداء الاقتصادي الخارجي بتونس للفترة (2011-2015)	219
32-5	تطور بعض المؤشرات الاجتماعية في تونس للفترة (2011-2014)	220

5-33	موقع تونس في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة(2011/افريل2015)	221
5-34	موقع تونس في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة(2011-2016)	222
5-35	موقع تونس في مؤشر التنافسية العالمي للفترة(2013-2014/ 2016-2017)	223
5-36	وضعية تونس في مؤشر سهولة أداء الأعمال سنتي 2017/2016	224
5-37	وضعية تونس في مؤشر التنمية البشرية للفترة(2011-2014)	225
5-38	موقع تونس في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار للفترة (2013-2016)	226
5-39	موقع تونس في مؤشر التنافسية العربية للفترة(2010-2013)	227
6-1	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2002-2011)	232
6-2	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر للفترة(2003-2010) من أكبر 10 دول مستثمرة	233
6-3	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر في الفترة (جويلية2007-جوان 2011)	236
6-4	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى مصر للفترة (2003-2010) من أكبر 10 دول مستثمرة	237
6-5	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس للفترة(2004-2010)	239
6-6	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى تونس للفترة(2003-2010) من أكبر 12 دول مستثمرة	241
6-7	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر للفترة(2011 - 2015)	243
6-8	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر المصرح به في الجزائر للفترة (2012-2015)	244
6-9	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر للفترة (جوان2011 - سبتمبر2015)	247
6-10	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى مصر للفترة (جويلية2011-سبتمبر2015)	248
6-11	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس للفترة (2014/2011)	251
6-12	التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر في تونس من أكبر 12 دول مستثمرة للفترة(2011-2015)	252

قـــائـــمـــة الاشـــكـــال

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
1-3	تطور نصيب الدول المتقدمة والنامية من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد في العالم للفترة(1992-2004)	94
2-3	تطور نصيب الدول المتقدمة والنامية من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر في العالم للفترة(1992-2004)	97
3-3	التدفقات العالمية الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة(2005-2010)	99
4-3	.تطور حصة مجموعات الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نسبة الى الاجمالي العالمي للفترة(2005-2010)	101
5-3	.تطور نصيب الدول المتقدمة والنامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالميا للفترة(2005-2010)	104
6-3	التدفقات العالمية الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة(2011-2015)	105
7-3	تطور حصة مجموعات الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نسبة الى الاجمالي العالمي للفترة(2011-2015)	108
8-3	تطور نصيب مجموعات الدول من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالميا للفترة(2011-2015)	114
9-3	تطور حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة نسبة الى التدفقات العالمية للفترة(2011-2015)	116
10-3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية لسنة2015	119
11-3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية لسنة2015	120
12-3	تدفقات الاستثمارات العربية الوافدة الى 5 دول عربية لسنة2015	122
13-3	حصص الدول العربية المستثمرة في5 دول عربية لسنة2015	123
14-3	التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمارات المباشرة العربية البينية في 5 دول عربية لسنة2015	124
1-6	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة(2002-2011)	231
2-6	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر للفترة(جويلية2003-جوان2011)	234
3-6	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى تونس للفترة(2005-2010)	238

4-6	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة(2011-2015)	242
5-6	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى مصر للفترة(2011-2015)	245
6-6	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى تونس للفترة(2011-2015)	250
7-6	أهم العوامل المعيقة لبيئة اداء الأعمال في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة(2016-2017)	254
8-6	أهم العوامل المعيقة لبيئة أداء الأعمال بمصر حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة(2016-2017)	261
9-6	تصنيف أهم معوقات الاستثمار في مصر وفقا للشركات المصرية	268
10-6	أهم العوامل المعيقة لبيئة أداء الأعمال في تونس حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016-2017	268
11-6	تصنيف أهم معوقات الاستثمار في تونس وفقا للشركات التونسية	269

قـــــائمـــة المـــلاحـــــق

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
1-6	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر حسب الدول المصدرة للسنوات المالية(2010-2011/2014-2015)	312
2-6	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى تونس حسب الدول المستثمرة للفترة(2003-2010)	313
3-6	التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر بتونس للفترة(2011-2015)	314

المقدمة العامة

تمهيد:

شهدت فترة التسعينيات نشاطاً واضحاً في تطبيق جملة من سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية،ونتج عنها تحسن ملحوظ في عدد من المجالات، مثل خفض معدلات التضخم، وخفض عجوزات الموازنة العامة والموازين الخارجية في معظم الدول العربية تقريباً خلال هذه الفترة.

وفي السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات، تحول الزخم الإصلاحي في هذه الدول باتجاه الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد،وتعزيز فرص النمو المستدام، وقد قامت مؤسسات التمويل الدولية الإقليمية بتقديم الدعم المالي والفني لمساندة برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتصحيح الهيكلي في عدد من الدول العربية.

ورغم أن هذه الإصلاحات قد ساهمت إلى حد كبير في استعادة التوازن الداخلي والخارجي في العديد من الدول العربية،إلا أن تلك البرامج كان لها كلفة اجتماعية كبيرة،نتيجة ارتفاع مستويات أسعار العديد من السلع والخدمات،وتسريح عدد كبير من العاملين بمؤسسات القطاع العام،وهو ما استوجب قيام العديد من الدول العربية باعتماد نظم وشبكات للضمان الاجتماعي،للحيلولة دون تراجع مستويات المعيشة لشرائح المواطنين التي تضررت جراء تنفيذ هذه الحزم الإصلاحية.

من جانب آخر عملت بعض الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية على تحسين البيئة المؤسسية للاقتصاد الكلي،لضمان عمل آليات السوق، وضمان كفاءة تخصيص الموارد،وخلق مناخ جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية،وحرصت هذه الدول على سن القوانين والتشريعات، وتوفير البيئة التنظيمية والمؤسسية التي تكفل مساهمة أكبر للقطاع الخاص في الناتج، ومناخ أفضل لممارسة الأعمال، وتشجيع المنافسة.

أولا:اشكالية الدراسة:

شهدت الدول العربية في السنوات السابقة توترات سياسية أثرت سلبا على النشاط الاقتصادي، ودفعت بها الى اعادة النظر في برامجها وخططها للاصلاح الاقتصادي، حيث قامت بسن العديد من القوانين والتشريعات حرصا على تجنب الأسوأ، ويظهر ذلك بجلاء في الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي شهدتها عدة دول مثل الجزائر ومصر وتونس، حيث روعي في الاصلاحات الاقتصادية الربط بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهدافها، ورغم الطبيعة الاستعجالية لهاته الاجراءات، والتي طبقت في سياق ارضاء الرأي العام،الا

أنها قد تصب في النهاية في تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر ومصر وتونس، وفي ضوء ما تقدم تتمثل إشكالية هذا البحث في التساؤل التالي:

كيف تساهم سياسات الاصلاح الاقتصادي في التأثير على واقع المناخ الاستثماري بالجزائر ومصر وتونس في ظل الأوضاع الراهنة؟

وتتفرع من هذه الاشكالية الأسئلة التالية:

- ❖ هل تساهم برامج المؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدول النامية؟
- ❖ ماهي الشروط الضرورية لتحقيق المناخ الاستثماري الملائم؟
- ❖ هل تؤدي الحركات الاحتجاجية في الدول العربية والأزمات المالية العالمية الى تغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وعربيا؟
- ❖ هل تساهم سياسات الاصلاح الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر ومصر وتونس؟
- ❖ هل يتحسن المناخ الاستثماري في الجزائر ومصر وتونس نتيجة للاصلاحات المطبقة بعد 2011؟
- ❖ هل تتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر ومصر وتونس نتيجة لتحسن مناخ الاستثمار فيها؟

ثانيا:الفرضيات:

للاجابة على الاشكالية والاسئلة الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- ❖ تساهم برامج المؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في المدى القصير،بينما لا تؤدي الى تنمية اجتماعية بالدول النامية.
- ❖ يعتبر تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية شرط كافي لتحقق مناخ استثماري ملائم.
- ❖ تؤدي الحركات الاحتجاجية في الدول العربية الى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم مقابل انخفاضها بالدول العربية، بينما تؤدي الازمات المالية العالمية الى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وعربيا.
- ❖ تساهم سياسات الاصلاح الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر، ولا تؤدي الى التنمية الاقتصادية في تونس ومصر.

❖ يتحسن المناخ الاستثماري في الجزائر، في مقابل عدم تحسنه في تونس ومصر بعد التوترات السياسية في 2011.

❖ تتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، في مقابل ثباتها بتونس،وانخفاضها في مصر بعد التوترات السياسية في2011.

ثالثا:مبررات اختيار الدراسة:هناك عدة أسباب ومبررات أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

- الوضع الاستثنائي الذي شهدته الساحة العربية، ونتج عنه دفع الحكومات العربية لتبني اصلاحات تركز على الحوكمة في ظل الضغوط الناتجة عن التحولات السياسية.
- تحول التوجه العام بعد الأزمة العالمية2008 نحو التأسيس لاصلاحات بديلة في ظل انهيار توافق واشنطون، والمناداة بعودة دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
- تطور مناخ الإستثمار، مما خلق أوضاعا جديدة تشكل عوامل جذب أو طرد لرأس المال.
- ميل الباحث إلى دراسة المواضيع ذات الصلة بالاقتصاديات العربية، وكذلك لأهمية هذا الموضوع الذي يدرس على مستوى الاقتصاد الدولي.

رابعا:أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تركز على فترة التوترات السياسية بعد 2011، وما ترتب عنها من اتخاذ اجراءات استباقية، تدخل ضمن برامج الاصلاح الاقتصادي،مع البحث في مدى تحقيقها لمناخ استثماري ملائم، بمقارنة الوضع في كل من مصر وتونس والجزائر والتي تتباين وتختلف حدة الضغوط الشعبية فيها.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من خلال نتائج الدراسة ومقترحاتها في محاولة من الطالب للاسهام بجهد متواضع يضاف الى الجهود المبذولة لمساعدة راسمي السياسات الاقتصادية في الدول العربية في اتخاذ قرار الاستمرار في تطبيق برامج المؤسسات الدولية او الاعتماد على الذات.

خامسا:أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- ❖ تسليط الضوء على أهم النظريات والمدراس التي تناولت دور الدولة والسوق في النشاط الاقتصادي مع تحليل الجيل الاول والثاني لبرامج الاصلاح الاقتصادي المطبقة في الدول ومدى فعاليتها في التنمية الاقتصادية، مع تقديم بعض ملامح الجيل الثالث من الاصلاحات الاقتصادية.
- ❖ دراسة الأبعاد المختلفة لمناخ الاستثمار وعلاقته بالتطورات العالمية الراهنة، وعلى رأسها الازمة المالية العالمية والحركات الاحتجاجية.
- ❖ التطرق للتطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر،مع التركيز على تحليل تدفقاته عالميا وعربيا في فترة الدراسة،ومدى تأثره بالأزمة العالمية والحركات الاحتجاجية.
- ❖ معرفة درجة تقدم البلدان العربية الثلاثة الجزائر ومصر وتونس في تطبيق الجيل الأول من الإصلاحات، ونتائجه وانعكاساته، وتحديد مدى التقدم في تطبيق الجيل الثاني، مع إجراء مقارنة لنتائج برامج الإصلاح الاقتصادي بين الدول الثلاث.
- ❖ الوقوف على الصورة الحقيقية لواقع المناخ الاستثماري في دول المقارنة بمختلف أطره السياسية والاقتصادية والقانونية قبل احداث 2011 وبعدها.
- ❖ تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر ومصر وتونس قبل احداث 2011 وبعدها، مع تحديد أهم المعوقات التي تعترض سبيله في الدول الثلاث.

سادسا:المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدارسة:

يعتمد البحث على عدة مناهج حيث تم استخدام:

- ➢ المنهج الوصفي لعرض مختلف مفاهيم وخلفيات الإصلاحات الاقتصادية، وكذا مفاهيم مناخ الاستثمار ومكوناتها.
- ➢ المنهج التحليلي لتشخيص سياسات الاصلاح الاقتصادي المطبقة في دول المقارنة، مع تحليل مناخ الاستثمار فيها.

- المنهج المقارن من خلال مقارنة وضعية الجزائر ومصر وتونس في المؤشرات العالمية والاقليمية، ومقارنة نتائج الاصلاحات الاقتصادية على أداء الدول الثلاث.

ولانجاز هذا العمل تم الاستعانة بالادوات التالية:

- ☒ في الدراسة النظرية تم الاستعانة بالمراجع المتمثلة في الكتب والبحوث السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، اضافة الى المقالات المنشورة في المجلات الاقتصادية والملتقيات ووسائل الاعلام.
- ☒ في الدراسة التطبيقية تم الاعتماد على البيانات والاحصائيات الدولية مثل:تقارير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وتقارير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وصندوق النقد العربي، اضافة الى تقارير الهيئات الرسمية المحلية مثل:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، البنك المركزي المصري، وزارة التخطيط والتعاون الدولي المصرية، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي التونسية، وزارة المالية التونسية.

سابعا:موقع البحث من الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوعي الاصلاح الاقتصادي ومناخ الاستثمار،وفي استعمالنا للدراسات السابقة لم نتطرق الى كل نتائج الدراسات، بل الى النتائج التي تتقاطع مع أهداف بحثنا، والتي نعتقد أنها تخدمنا للوصول الى نفس النتائج أو نقيضها وهي مرتبة حسب الأقدمية كما يلي:

- ❖ دراسة Rahim M. Quazi بعنوان: **Investment Climate And Foreign Direct Investment:A Study Of Selected Countries In Latin America** منشورة في GLOBAL JOURNAL OF BUSINESS RESEARCH،المجلد 1،العدد2 لسنة2007، تناولت العلاقة بين مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من دول مختارة من امريكا اللاتينية وكان من نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية بين مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المدروسة.
- ❖ دراسة ايمان زوين بعنوان" **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية:دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة قسنطينة،للسنة الجامعية2010-2011،تناولت أهمية الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية في الجزائر، وكان من نتائج الدراسة ان إصلاحات الجيل الأول في الجزائر ليست كافية، كما تم تحقيق تقدم على مستوى محاربة الفقر وتطوير نظام الحماية الاجتماعية.

- دراسة حمزة بن حافظ بعنوان" **دور الإصلاحات في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر،دراسة حالة الجزائر للفترة 1998-2008**" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة 2010 -2011 وتهدف الى دراسة دور الإصلاحات الإقتصادية في تفعيل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وخلصت الى إن الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر أصبحت تعكس بيئة تشريعية ومؤسساتية مناسبة للإستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة Nihal Bayraktara بعنوان **Foreign Direct investment and Investment Climate** مقدمة الى المؤتمر الدولي في الاقتصاد التطبيقي 2013،اسطنبول،يومي27-29 يونيو 2013،وهدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الدول المتقدمة والنامية وخلصت الدراسة الى ان التحسينات في "ممارسة أنشطة الأعمال" يمكن أن يكون واحدا من أهم العوامل المساعدة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- دراسة زكرياء دمدوم بعنوان"**الاصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي(الجزائر-تونس-المغرب)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3،لسنة 2014-2015 تناولت اصلاحات الجيل الأول والثاني في دول المغرب العربي،وتوصلت الدراسة الى أن تطبيق برنامج الجيل الأول للاصلاح الاقتصادي نتج عنه تحقيق الاستقرار الاقتصادي في دول المغرب العربي، إلا أن الأوضاع الاقتصادية لم تتحسن إلى المستوى الذي يخرج هذا الاقتصاد من تخلفه طالما لم تتم إصلاحات هيكلية حقيقية وعميقة، كما أن الدول الثلاث حققت مراتب متدنية في مؤشرات الحكم الراشد من خلال مقارنة سنة1996 بسنة2011 .

- دراسة Assad Ullah و،Yang Qingxiang من جامعة Zhongnan في الصين بعنوان:

Domestic Investment Climate And Foreign Direct Investment In South Asia

منشورة في: Journal of Business Studies المجلد11 العدد2،باكستان خريف 2015،هدفت الدراسة الى البحث في علاقة مناخ الاستثمار بالاستثمار الاجنبي المباشر في دول آسيوية مختارة (الهند وباكستان وبنغلاديش وسيريلانكا) للفترة 1995-2013، بالتركيز على بعض مؤشرات مناخ الاستثمار وتوصلت الدراسة الى أن مناخ الاستثمار محدد رئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول.

- ❖ دراسة سامية دحماني بعنوان" **أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة(2000-2015)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3،لسنة2015-2016، تناولت الدراسة تحليل الجوانب القانونية وحوافز الاستثمار في دول المغرب العربي، ومدى تأثير المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،وتوصلت الدراسة الى عدم نجاح دول المغرب العربي في أن تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر،مقارنة بغيرها من الدول الصاعدة الاخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، نتيجة لوجود مجموعة من العوائق تشوه بيئة أداء الأعمال، كما بينت مؤشرات التقييم الكمية والنوعية تحسن ملحوظ في تونس وتحسن طفيف بالجزائر.

يتبين من الدراسات التي تناولت الاصلاح الاقتصادي تطرقها لاصلاحات الجيل الأول اكثر من اصلاحات الجيل الثاني،وتناولت فترة الدراسة السنوات السابقة ل2011.

بينما الدراسات التي تناولت المناخ الاستثماري،لم تركز على التطورات والمستجدات التي تمخضت عن أحداث2011.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها:

- تركز على نتائج اصلاحات الجيل الثاني ومدى فعاليتها، في ظل تغير توجهات الحكومات العربية بعد 2011 نحو التركيز على الحكم الصالح والعدالة الاجتماعية، والتي جاءت متزامنة مع التوجه العام للدول المتقدمة نحو التأسيس لاصلاحات بديلة في ظل انهيار توافق واشنطون، والمناداة بعودة دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
- تحاول تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر ومصر وتونس في فترة التوترات الشعبية(2011-2015)، مع المقارنة بالفترة التي سبقتها لمعرفة مدى تأثيرها على المناخ الاستثماري في الدول الثلاث.

ثامنا:حدود الدراسة:تتمثل حدود الدراسة في:

- الحدود الجغرافية تتمثل في بعض الدول العربية ممثلة في الجزائر ومصر وتونس.
- الحدود الزمنية تتمثل في الفترة من 2011 الى يومنا هذا نظرا لتزامنها مع الأوضاع الاستثنائية في الجزائر ومصر وتونس.

تاسعا:صعوبات الدراسة:واجهت الطالب بعض الصعوبات مثل:

- قلّة الإحصائيات المتعلّقة بالتوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- تضارب الإحصائيات فيما بين المصادر المختلفة.
- من غير الممكن وضع الدول الثلاث في جدول واحد لأن السنة المالية في مصر مغايرة للجزائر وتونس مثلا:السنة المالية في مصر تبدأ من جوان 2016 الى جويلية 2017 وغالبية الاحصائيات والمعطيات بهاته الطريقة.
- تعدد التغييرات الحكومية خلال الفترة التي اعقبت 2011 والتي تمثلت في سبع حكومات في مصر،ونفس عدد الحكومات بتونس، ونتج عنها تعدد البرامج والغاءها وتعديلها(بمعدل مخطط تنموي في كل سنة مالية في مصر مثلا)، مما صعب من مهمتنا لحصر نتائج البرامج المسطرة،اضافة الى تجميد كل العمليات التي لم تنطلق في البرنامج الخماسي 2014-2019 بالجزائر.

عاشرا:هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى ستة فصول على النحو التالي:يتمثل الفصل الأول في الاطار النظري لسياسات الاصلاح الاقتصادي وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث مبحث أول تناول مفاهيم حول سياسات الاصلاح الاقتصادي، والمبحث الثاني تعرض للمقاربات النظرية حول التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي عبر مختلف المدارس، والمبحث الثالث تطرق لتحليل وتقييم طبيعة الأجيال المختلفة للاصلاح الاقتصادي.

ويتناول الفصل الثاني الاطار المفاهيمي لمناخ الاستثمار وعلاقته بالتطورات العالمية الراهنة،وقسم الى ثلاث مباحث، الأول تمثل في مفاهيم حول مناخ الإستثمار، والثاني مكونات مناخ الاستثمار، والثالث تحدث عن علاقة مناخ الإستثمار بالتطورات العالمية الراهنة.

وبالنسبة للفصل الثالث فيتطرق لتطور الاستثمار الاجنبي المباشر،واتجاهاته العالمية والعربية،وقسم الى ثلاث مباحث، تناول المبحث الاول التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر(من قبل الحرب العالمية ا إلى غاية 2011)، وتطرق المبحث الثاني للاتجاهات الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة(2011-2016)، وتحدث المبحث الثالث عن اتجاهات الإستثمارات الأجنبية المباشرة والبينية في الدول العربية للفترة(2011- 2016).

أما الفصل الرابع فيتناول سياسات الاصلاح الاقتصادي بدول المقارنة، وقسم الى ثلاث مباحث يتحدث المبحث الأول عن واقع دول المقارنة قبل 2011 والاصلاحات المطبقة في نفس الفترة،ويتطرق المبحث الثاني لتجارب الدول الثلاث في الاصلاحات الاقتصادية بعد 2011،بينما المبحث الثالث يتحدث عن التطورات الاقتصادية والمؤسسية بدول المقارنة بعد 2011.

وبخصوص الفصل الخامس فيتناول تقييم المناخ الاستثماري بدول المقارنة، وقسم الى ثلاث مباحث يتطرق المبحث الأول لتحليل واقع المناخ الاستثماري بالجزائر، والمبحث الثاني يتناول تحليل واقع المناخ الاستثماري بمصر، ويتعرض المبحث الثالث لتحليل واقع المناخ الاستثماري بتونس.

بينما الفصل السادس يتناول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدول المقارنة، وقسم الى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتحدث عن واقع الاستثمار الاجنبي المباشر بدول المقارنة قبل 2011، ويتطرق المبحث الثاني لمقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر وتونس بعد 2011، بينما المبحث الثالث يتناول معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر بدول المقارنة.

الفصل الأول :

الاطار النظري لسياسات الاصلاح الاقتصادي

تمهيد:

انتهجت معظم الدول العربية برامج للتصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي،على خلفية ضعف قدرتها على تمويل برامج الاصلاحات الاقتصادية، والتي انعكست سلبا على أوضاعها السياسية والاجتماعية الداخلية، ووصفت هذه البرامج على انها تمثل توافق واشنطن كناية عن تبنيها بواسطة صندوق النقد والبنك الدوليين ووزارة الخزانة الامريكية، حيث يشترط الصندوق والبنك الدوليين على الدول التي تلجأ إليهما، ضرورة التزامها بتنفيذ وصفتيهما للإصلاح الاقتصادي، حتى يتسنى لها الحصول على التسهيلات المطلوبة.

وعلى هذا الأساس اضحت الكثير من الدول النامية والعربية مجبرة على برامج قد لا تتناسب مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ولا تعالج جوهر الاختلالات الهيكلية الموجودة على مستوى اقتصادياتها،وهو ما أدى الى نتائج تبدو متواضعة،حيث عجزت تلك الدول عن بناء اقتصادات متوازنة ومتطورة، وإحداث نمو اقتصادي مقبول، إضافة إلى أنها نُفذت بتكلفة اجتماعية مرتفعة وهدر للموارد.

على الرغم من ذلك فقد ظلت المؤسسات الدولية المانحة للعون، تبشر بما سيترتب على تطبيق حزمة سياسات وفاق واشنطن، من مكاسب اقتصادية على المدى الزمني المتوسط والطويل، خصوصا فيما يتعلق بتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الزمني الطويل.

يهدف هذا الفصل الى دراسة سياسات الاصلاح الاقتصادي،حيث سنتطرق الى مفاهيم حول سياسات الاصلاح الاقتصادي في المبحث الأول، بينما يتعرض المبحث الثاني للآراء المؤيدة والآراء الرافضة للتدخل الحكومي، بينما يتناول المبحث الثالث بالتحليل لجوانب الجيل الاول والثاني من الاصلاحات الاقتصادية مع تقييمهما، اضافة الى التطرق لبديل التنمية في ظل انهيار توافق واشنطن.

المبحث الأول:مفاهيم حول سياسات الاصلاح الاقتصادي:

يعتبر الإصلاح الاقتصادي وسيلة لتحقيق غاية معينة أملتها الظروف والمتغيرات المحيطة،حيث يستدعي مجموعة من الاجراءات، غير ان كل إجراء للإصلاح له تكلفة وله عائد، ويتمثل دور صانعي السياسات الاقتصادية في تعظيم العائد، وتقليل التكاليف المحتملة،كما ان التأخر في إجراءات الإصلاح قد يؤدى إلى الزيادة في تكلفة الإصلاحات، وقد لا تحقق العائد المتوقع لو لم يتم اتخاذ القرار في الوقت المناسب .

في هذا المبحث سنتطرق الى مفهوم وأهداف وأبعاد سياسات الاصلاح الاقتصادي، ثم نتناول التصنيفات المختلفة له.

المطلب الأول:مفهوم وأهداف سياسات الاصلاح الاقتصادي:

يعتبر مصطلح سياسات الاصلاح ذو تغيرات متعددة، تبعا للاجتهادات واختلاف المنطلقات، ومن هنا فإن أي تحديد لمفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي، يتوقف على الهدف من هذا التحديد أولا، وعلى الزاوية التي ينظر بها الى هذا الاصلاح ثانيا.

الفرع الأول:مفهوم سياسات الاصلاح الاقتصادي:

تعددت اجتهادات كثير من الاقتصاديين في تحديد مصطلح دقيق للاصلاح الاقتصادي فمفهومه اليوم لم يعد هو نفس المعنى الذي كان سائدا بالأمس، كما يختلف مفهومه من دولة لأخرى، كذلك ما يعتبر من وجهة نظر دولة معينة إصلاحا اقتصاديا قد لا يعتبر اصلاحا اقتصاديا من وجهة نظر صندوق النقد والبنك الدوليين والعكس،[1] ونظرا لأهمية تحديد المفهوم في كونه يمهد لفهم السياسات المنبثقة عنه،سنفصل فيه كما يلي:

أولا:مفهوم الاصلاح:يقصد به جعل الشيء أكثر اصلاحا[2] أي بمعنى اصلاح الشيء بعد فساده، والاصلاح هو الرغبة في تغيير ماهو قائم، والانتقال أو التغير من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن شيء والانصراف عنه الى سواه، [3] ويعني الاصلاح الاقتصادي تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه [4]

---

[1] محمد علي المقبلي،**سياسات برامج الاصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**،دار غيداء،عمان2012،ص54.

[2] ستار شدهان شياع الزهيري،**الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة الديمقراطية واقتصاد السوق**،مجلة كلية التربية،العدد السابع،جامعة واسط،العراق،2010،ص82.

[3] محمد محمود السيد،**مفهوم الاصلاح السياسي**،2011،منشور على الموقع: http://www.ahewar.org تاريخ الزيارة 1ديسمبر 2014.

[4] حسين شناوة مجيد،**سياسات الاصلاح الاقتصادي وآفاقها في العراق**،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية،العدد8،جامعة واسط،العراق،2012،ص235.

ثانيا:مفهوم سياسات الاصلاح الاقتصادي:

يشير مصطلح سياسات الإصلاح الاقتصادي على أنها"**عملية منظمة للتغيير في الاقتصاد، بهدف خفض أو ازالة الاختلالات المحلية أو الخارجية،من خلال مجموعة متنوعة من التغييرات في السياسة العامة،كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار**"[1]، يتبين من هذا التعريف أن سياسات الاصلاح الاقتصادي تتضمن معالجة الاختلالات والتركيز على تحقيق النمو المستدام.

ويمكن تعريفها على أنها "**حزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة،تعاني من اختلال التوازن الداخلي والخارجي،وتكون مهمة هذه الحزمة من السياسات أن تعمل في مجموعها على تثبيت الإقتصاد، واحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة، تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة**"[2] يركز هذا التعريف على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

يقصد بها أيضا "**مجموعة السياسات والإجراءات الهادفة الى رفع الطاقة الإنتاجية، ودرجة مرونة الاقتصاد،**"[3] يتبين من التعريف أن سياسات الاصلاح الاقتصادي تنصب حول رفع الطاقة الانتاجية.

ويشار لها ايضا بأنها " **تعبر عن تلك الحزمة من الإجراءات التي تتخذها السلطات الاقتصادية، بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي،وفق قواعد معيارية مختارة،**"[4] يركز هذا التعريف على أداء النشاط الاقتصادي.

تعرف أيضا بأنها:"**عملية إعادة توجيه للسياسات الاقتصادية بشكل يحقق المواءمة بين موارد الإنتاج المحدودة،واحتياجات المجتمع اللامحدودة،بما يضمن تصحيح التشوهات والاختلالات الداخلية والخارجية الكامنة في الاقتصاد،واستعادة التوازن الاقتصادي العام،**"[5] يتبين من التعريف ان سياسات الاصلاح الاقتصادي تركز على التوازن بين وسائل الإشباع وبين الحاجات الإنسانية.

يمكننا تقديم التعريف التالي: "**هي مجموعة القواعد والأدوات والاجراءات المتخذة من قبل الحكومة، والتي تهدف الى تحسين أداء النشاط الاقتصادي، وتحقيق النمو الاقتصادي، ورفع مستويات المعيشة في بيئة اقتصادية كلية مستقرة،من أجل ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، مع مراعاة ظروف البلد ومستوى**

---

[1] محمد علي المقبلي،مرجع سابق،ص54.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،**السياسات الاقتصادية**،مكتبة زهر اء الشرق، القاهرة،1997،ص ص409-410.

[3] ستار شدهان شياع الزهيري،مرجع سابق،ص83.

[4] رمضان بطوري،**منطلقات الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية**،ملتقى"ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية،جامعةبومرداس،يومي25-26نوفمبر2006،بدون ترقيم.

[5] اكرام عبد العزيز،**الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل**،بيت الحكمة،بغداد،2002،ص16.

تطوره،والاعتبارات الاجتماعية المختلفة، ويستهدف في الوقت ذاته توزيع الدخل بشكل عادل،ومكافحة الفقر، واستحداث آليات للحوكمة الرشيدة".

الفرع الثاني:أهداف سياسات الإصلاح الاقتصادي:تتمثل أهداف سياسات الاصلاح الاقتصادي فيما يلي:

أولا:زيادة معدل النمو الاقتصادي:يعتبر ارتفاع معدل النمو الإقتصادي الهدف الرئيسي لأغلب سياسات الاصلاح الإقتصادي للدول، حيث أنه يعد المؤشر الأكثر دلالة على مدى فعالية سياسات الاصلاح الإقتصادي، خصوصا إذا ما تمت مقارنته مع معدل النمو الممكن،وبالتالي توضيح ما حققه الإقتصاد المحلي،مقارنة ما مع يتوفر عليه من موارد.

ولا تكمن أهمية النمو الإقتصادي في ارتفاع معدلاته وفقط، وإنما تتركز بصورة أكبر فيما يعكسه من قيم تراكمية لحجم الناتج الحقيقي،ومن ثم نصيب الفرد منه بشكل يعكس إلى حد كبير درجة التفاوت الإقتصادي بين الدول،[1] ويرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بسلامة الأساسيات الاقتصادية الكلية، وانخفاض المخاطر السياسية،واستقرار السياسات الاقتصادية، وكفاية الأنظمة والقوانين التي تحمي الحقوق، كما يعتمد أيضا على الاستقرار والأمن لكل من المستثمر والمجتمع،[2] كما تحتاج الدول التي تسعى للتحول إلى اقتصادات قادرة على النمو،وتفعيل الأداء الى التجاوب مع مطالب الإصلاح، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتنويع القاعدة الاقتصادية.[3]

ثانيا:الرفع من حجم العمالة:يعتبر نجاح سياسات الاصلاح الإقتصادي في الحد من معدل البطالة مرهونا بمدى دقة قياساتها،ومراعاتها لتطورات سوق العمل،ومنها على وجه التحديد حجم العمالة النشطة في المستقبل،والذي إذا لم يتم تقديرها بشكل حقيقي قد يضعف من نتائج سياسات الاصلاح الإقتصادي في الحد من معدل البطالة، ويتوجب في هذا الصدد تصحيح معدل البطالة، وذلك بأن يضاف لحجم العمالة العاطلة حاليا ما يسمى ب"حجم العمالة غير الظاهرة"، قصد الحصول على الحجم الفعلي للعمالة العاطلة عن العمل، وبالتالي تعزيز فعالية سياسات الاصلاح الإقتصادي في الحد من معدل البطالة.[4]

---

[1] كريم بودخدخ،**اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي:بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض،دراسة حالة الجزائر(2001-2014)**،اطروحة دكتوراه في علوم التسيير(غير منشورة)،جامعة الجزائر3،2014-2015،ص23.

[2] مفلح عقل،**سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية:الأردن نموذجا،1999**،مقال منشور على الموقع:(http://www.muflehakel.com) تاريخ الزيارة 2 افريل2016.

[3] عامر ذياب التميمي،**السياسات الكلية واشكالية النمو في الدول العربية**،سلسلة اجتماعات الخبراء،العدد 14،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2005،ص9.

[4] كريم بودخدخ،مرجع سابق ،ص ص23-24.

ثالثا:تحقيق التوازن المالي الداخلي:تؤدي سياسات الاصلاح الاقتصادي الى تحقيق التوازن الداخلي، من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة العامة للدولة، بما يعيد التوازن المالي المحلي عن طريق التخفيض في الإنفاق العام،وزيادة مصادر الإيرادات العامة للدولة، بحيث يصل عجز الموازنة إلى نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

رابعا:تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:إن أهمية تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات كهدف من ضمن الأهداف الكبرى للاصلاح الاقتصادي، يعود إلى كونه يعتبر مقياسا للتوازن الخارجي، والذي يعد جانبا رئيسيا ضمن التوازن الإقتصادي العام للإقتصاد الوطني، حيث أن ميزان المدفوعات يعتبر مرآة عاكسة لوضعية الإقتصاد المحلي مع الإقتصاديات العالمية، ومن ثم فإن الاصلاح الاقتصادي لا يكتفي فقط بتحقيق معدلات نمو موجبة،وخفض معدل البطالة، مع استقرار في المستوى العام للأسعار، إذا لم ينتج عن ذلك وجود نوع من التوازن النسبي على الأقل في التعاملات مع بقية الإقتصاديات العالمية.[2]

اضافة الى الاهداف السابقة توجد أهداف أخرى تتمثل فيما يلي:

- الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار.
- الاستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية.
- تخفيف عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني.
- تحفيز الصادرات و تعزيز القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق الخارجية.
- الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم.
- تحقيق التوازنات المرغوبة والمطلوبة في الاقتصاد الوطني، بين الإنتاج والاستهلاك من جهة وبين الادخار والاستثمار من جهة أخرى.
- التوزيع العادل للدخل القومي بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
- تحسين أداء القطاع المالي والنقدي والمصرفي.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بهدف زيادة الإنتاج وتوفير فرص جديدة للعمالة.

[1] دلال بن سمينة،**تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية:دراسة حالة الجزائر**،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2012-2013،ص150.

[2] كريم بودخدخ،مرجع سابق،ص27.

- تطوير وتوسيع الخدمات العامة (التربية – التعليم – الصحة).[1]

المطلب الثاني:أبعاد سياسات الاصلاح الاقتصادي:

تتمثل ابعاد سياسات الإصلاح الاقتصادي في بعدين أساسيين أحدهما داخلي، والآخر خارجي، نفصلهما فيما يلي:

الفرع الأول:البعد الداخلي (المحلي):ويشمل ما يلي:

أولا:البعد الاقتصادي:لسياسات الإصلاح الاقتصادي أثرها البعيد المدى في الأداء الاقتصادي للدولة، ولعل أهمها ما يتعلق بالتجارة الخارجية والداخلية، الأسعار،الدعم،العجز في الموازنة وسعر الفائدة،فضلا عن باقي السياسات التي من شأنها التأثير في النشاط الاقتصادي.

ثانيا:البعد الاجتماعي: ينتج عن سياسات الإصلاح الاقتصادي في معظم الأحيان مشاكل لمحدودي الدخل، وهي الفئة التي تمثل قطاعا عريضا من المجتمع،المطلوب منها تقديم التضحيات ولو على المدى القصير،مما يحتم على الدولة اتخاذ إجراءات من شأنها تخفيف ذلك العبء بالمساهمة في تحمل جزء من تلك الأعباء،ولقد حاول البنك الدولي أن يعزو النقد الموجه لسياسات الإصلاح الاقتصادي إلى تأثيرها الاجتماعي، مما دفع الدول المتبعة الى اعتماد إجراءات لمعالجتها،غير ان آثارها كانت قصيرة المدى،مما أدى الى ظهور مطالب بجعل الإجراءات الاصلاحية أكثر فعالية من الناحية الاجتماعية.[2]

الفرع الثاني:البعد الخارجي (الدولي):

انتشرت الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي في كل النظم الاقتصادية والسياسية سواء كانت نامية أم متقدمة، اشتراكية أم رأسمالية،كذلك نجد بأنّ سياسة الإصلاح الاقتصادي انتقلت بين قارات العالم المختلفة بدءا بأوروبا ثم أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، ثم انتشرت هذه السياسات في كل من آسيا وأفريقيا، ويبدو البعد الدولي لسياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال تبنيها من قبل المؤسسات الدولية، التي تسيطر على عمليات التمويل

[1] ناصر عبيد الناصر،**سياسات الاصلاح واصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي**،مؤتمر الاصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية، المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآدب والعلوم الاجتماعية ،دمشق،سوريا،ايام 2-4 ماي2005،ص ص220-221.

[2] راضية اسمهان حزار،**دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة:دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012**،مذكرة ماجستير في ادارة الاعمال(غير منشورة)،جامعة فرحات عباس،2011-2012،ص16.

في العالم، فضلا عن أنّ هذا البعد الدولي له أهميته من حيث تأثيره في تحديد الدولة لمجموعة الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي.[1]

المطلب الثالث:تصنيفات سياسات الاصلاح الاقتصادي:

يمكن تصنيف البرامج الاصلاحية من حيث الطبيعة الاقتصادية إلى إصلاحات اقتصادية كلية، واصلاحات اقتصادية جزئية، أما من حيث السياسات فتصنف إلى سياسات جانب الطلب،وسياسات جانب العرض،ومن حيث الأهداف المتوخاة تصنف إلى إجراءات الاستقرار الاقتصادي،وإجراءات النمو وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، أما من حيث المدة الزمنية فإنها تصنف إلى سياسات قصيرة الأجل،وأخرى طويلة الأجل،ولكن الشائع في الأوساط الاقتصادية تصنيف هذه البرامج إلى السياسات الأصولية،والسياسات غير الأصولية[2] ونفصلها فيما يلي:

الفرع الأول:تصنيف الاصلاحات الاقتصادية من حيث الطبيعة الاقتصادية:يمكن تصنيفها كما يلي:

أولا:إصلاحات اقتصادية كلية:يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي شرطا ضروريا من أجل التنمية والنمو،ويكون الاصلاح على مستوى الاقتصاد الكلي،استجابة للتحديات والفرص المتاحة،أو للتكيف مع الصدمات الخارجية أو لمواجهة الاختلال في ميزان المدفوعات،وما يتبعه من اختلالات مثل عدم التوازن بين الادخار والاستثمار والعجز في الميزانية.

ثانيا:اصلاحات اقتصادية جزئية:حيث يستهدف تصحيح أداء الوحدات الاقتصادية من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى ترشيد الأداء وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة وزيادة حجم المنافسة وترك آلية تحديد الأسعار لقوى العرض والطلب.[3]

الفرع الثاني:تصنيف الاصلاحات الاقتصادية من حيث السياسات:.تصنف الى:

أولا:سياسات ادارة جانب الطلب:تقوم على فكرة أنه لتحقيق نمو اقتصادي في ظل اقتصاد يعاني من انكماش اقتصادي واستخدام غير كامل للموارد، يتوجب على الدولة التدخل لرفع الطلب الفعال، عن طريق اللجوء لزيادة

[1] مرجع سابق،ص17.

[2] محمد علي المقبلي،مرجع سابق،ص55.

[3] عدنان فرحان الجوراني،**دواعي الإصلاح الاقتصادي في العراق وآثاره المتوقعة**،مؤسسة النور للثقافة والاعلام،بغداد،نوفمبر2012،منشور على الموقع: (http://www.alnoor.asp) تاريخ الزيارة12 جانفي2016.

العجز في الميزانية العامة،سواء برفع الإنفاق العام أو بخفض الضرائب دون أن ينتج عن ذلك أية ضغوط تضخمية مادام الناتج الفعلي ما دون مستوى الناتج الممكن.

أما في حالة ما إذا كان الاقتصاد في وضعية اقتصادية يتجاوز فيها الطلب الكلي المقدرة الإنتاجية للإقتصاد،فإنه يتوجب على الدولة أن تتدخل لتجنب أية ضغوط تضخمية عن طريق اللجوء إلى خلق فائض في الميزانية العامة سواء بالحد من الإنفاق العام أو بزيادة الضرائب، وفي هذا الصدد وحسب الفكر المالي الكينزي، فإن الدولة غير مجبرة على ضمان التوازن المالي للميزانية بشكل سنوي، لكن التوازن يتحقق حسبه على مدار الدورة الإقتصادية بحيث أن العجز في الميزانية العامة وقت الانكماش الإقتصادي سوف يعوض بالفائض في الميزانية العامة وقت الازدهار الإقتصادي.[1]

ثانيا:سياسات جانب العرض:تنطلق من فكرة أن سلوك الأعوان الإقتصاديين في النشاط الإقتصادي يتأثر بشكل رئيسي بالحوافز الإقتصادية، ومن ثم فإن تطور النشاط الإقتصادي في أي دولة مرتبط أساسا بحجم الحوافز المتوافرة للأعوان الإقتصاديين،والتي تستهدف السياسة الإقتصادية توفيرها،بما يدفعهم للعمل بدل الراحة، والإدخار أكثر من الإستهلاك، ومن ثم الإبتكار والإنتاج،حيث أن ذلك كله يعمل على ازاحة منحنى العرض الكلي إلى اليمين ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي دون أن يواكبه ارتفاع في المستوى العام للأسعار.[2]

الفرع الثالث:تصنيف سياسات الاصلاح الاقتصادي حسب الجهة:تصنف الى

أولا:السياسات الأصولية:هي تلك السياسات التي تتضمنها برامج الاصلاحات الاقتصادية التي يتبناها ويدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين،وتستمد اطارها الفكري والنظري بدرجة أساسية من الأفكار الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية،والمدرسة النيوكلاسيكية، ويقترح الصندوق والبنك تطبيق سياسات البرامج في الدول النامية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها.[3]

ثانيا:السياسات الغير أصولية:وهي تلك السياسات التي تم اعتمادها بعيدا عن تدخل المنظمات الدولية،معتمدة على أسس نظرية مختلفة عن مقاربات الصندوق والبنك الدوليين، وأهم مقاربة تعتمدها هذه السياسة هي المقاربة البنيوية[4]، وتتضمن هذه السياسات اجراءات وتدابير من شأنها ان تؤدي الى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

[1] كريم بودخدخ،مرجع سابق،ص72.

[2] مرجع سابق،ص ص 129-130. .

[3] محمد علي المقبلي،مرجع سابق،ص56.

[4] عبد المجيد قدي،**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،2005،ص271.

المبحث الثاني:المقاربات النظرية للتدخل الحكومي في اطار سياسات الاصلاح الاقتصادي:

تعتبر قضية التدخل الحكومي أو كما تعرفها الأدبيات دور الدولة،من القضايا الجدلية التي احتلت ولا تزال تحتل مساحة معنوية من النقاشات سواء على المستوى الأكاديمي،أو على مستوى صناعة السياسة الاقتصادية،وسيعالج هذا المبحث مختلف الأدبيات التي تناولت دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول:التيار الفكري الرافض للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي:

توجد عدة مدارس ترفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أبرزها المدرسة الطبيعية،الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية،والمدرسة النقدية.

الفرع الأول:دور الدولة في المدرسة الطبيعية:

ظهرت المدرسة الطبيعية في منتصف القرن الثامن عشر في فرنسا على يد فرانسوا كيني،ولقد أعطى الطبيعيون للنشاط الزراعي أهمية بالغة،حيث اعتبروا أن الزراعة هي التي تخلق الثروة،وبالتالي يتم قياس ثروة الأمة،بما تنتجه من محاصيل زراعية،وجاء هذا الطرح نتيجة لاستفحال ظاهرة التضخم التي مست العديد من الدول الأوروبية،بسبب التدخل الكبير للدولة في الحياة الاقتصادية،وهذا بعدما ساد الفكر التجاري قرابة ثلاثة قرون والذي شجع تدخل الدولة في الاقتصاد.

ان الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها العديد من اقتصادات العالم جعل الطبيعيين يغيرون نظرتهم الى العامل الأساسي لخلق الثروة وكذلك تحديد حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،لذا كانت فكرة المدرسة مبنية على افتراض وجود نظام طبيعي تتجلى مظاهره في الملكية الخاصة لوسائل الانتاج،والحريات الفردية والسلطة السيادية كحقوق طبيعية وان النشاط الزراعي هو اساس النظام الاقتصادي،ومن ثم هو النشاط الذي يخلق الثروة،[1] كما ترى أن القوانين الاقتصادية أشبه بقوانين الطبيعة الكونية وهو ما يعني أن التدخل من قبل الإنسان في عمل سير هذه القوانين لن يترتب عليه سوى عرقلة هذه القوانين.[2]

[1] عبد الكريم بريشي،**دورالضريبة في اعادة توزيع الدخل الوطني:دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1988-2011)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،2013-2014،ص ص5-6

[2] خطاب،عبدالله شحاته،**دور الدولة والنظرية الاقتصادية:الدروس المستفادة للحالة المصرية**،مؤتمر دور الدولة فى الاقتصاد المختلط،مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب 12-13 افريل2008،بدون ترقيم

الفرع الثاني:دور الدولة في الفكر الكلاسيكي:

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر،على يد كل من آدم سميث،دافيد ريكاردو، مالتوس،ذلك أن أفكار هذه المدرسة هي وليدة الثورة الصناعية التي ظهرت أولا في بريطانيا،وتنظر هذه المدرسة الى الدولة كمعيق للتوازن الاقتصادي لذلك حددت لها اطرا ووظائف تقوم عليها.[1]

وتعود جذور مبدأ المنافسة الى آدم سميث حيث يرى أن السوق الحر هو افضل منظم لعمل الاقتصاد،[2] مشيرا الى أن الاقتصاد ما هو الا هيكل منظم لذاته،ولكي يعمل بكفاءة فلابد ان تقلص الدولة تدخلها في الاقتصاد الى ادنى الحدود،ذلك لأن هذا التدخل يمكنه التأثير سلباً على كفاءة عمل السوق.[3]

ويؤسس هذا التيار الفكري فكرته المعارضة للتدخل الحكومي على مجموعة من المبادئ الأساسية تتمثل فيما يلي:

- ان تدخل الدولة يعترض ويقوض الحرية العامة بما فيها الحرية الاقتصادية.
- من شأن تدخل الدولة الواسع في الحياة الاقتصادية الاضرار بمبدأ المنافسة الذي يعد حجر الزاوية في اسلوب الانتاج الرأسمالي.
- لا حاجة لهذا التدخل حتى في ظل حدوث اختلالات اقتصادية اذ ان من شأن آليات الأسواق ان تعيد التوازن الى الاقتصاد تلقائيا.
- تعتمد الدولة في جل نشاطاتها على ايراداتها المتأتية من الضرائب على الافراد والمؤسسات،وعليه كلما زاد دور الدولة ازدادت الضرائب على المنتجين،مما يعني خفضا لمستويات الأرباح واضعاف التراكم الرأسمالي واعادة الانتاج.
- يرى أدم سميث ان مجمل أنشطة الدولة هي استهلاكية(غير منتجة)ولذلك فالدولة مبذرة للاموال وسيئة للادارة.

ووفق ذلك فإن الكلاسيك لايعارضون بشكل مطلق تدخل الدولة،فهنالك حالات تتطلب ذلك وتستوجبه،وقد أكدوا ضرورة التنبه لها،ومع ذلك يظل التوجه العام للفكر الكلاسيكي هو نحو الحرية الاقتصادية ولكن دون

---

[1] عبد الكريم بريشي،ص ص5-6

[2] David J. Kroll,**Capitalism Revisited: How to Apply Capitalism in Your Life**,Dorrance publishing, pittsburgh, pennsylvania, 2012,p16.

[3] يحي صالح لورنس،**امكانية تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية في ظل نظام السوق:دراسة تحليلية للبيئة كحالة خاصة**،مجلة الادارة والاقتصاد،العدد77،لجامعة المستنصرية، بغداد،2009،ص ص170-171.

جمود اوتعصب،إيمانا بتلك الفرضيات والمبادئ تبلور دور الدولة في الحياة الاقتصادية فيما يعرف بالحد الأدنى للتدخل الحكومي والذي يطلق عليه حد التدخل الكلاسيكي،والذي يقتصر على:

- ✓ حفظ النظام والأمن والعدالة واستقرار العلاقات السياسية الخارجية.
- ✓ تسجيل وتنفيذ تلك العقود.
- ✓ حماية حقوق الملكية.
- ✓ حماية المنافسة بمعنى توفير المناخ الملائم للمنافسة.
- ✓ الشفافية وتوفير المعلومات.[1]

وما يمكن استشعاره من هذه الوظائف أن الدولة لم يعد لديها دورا مباشرا في العملية الإنتاجية ولا تتدخل الا لتقليل العقبات التي تمنع التخصيص الأمثل للموارد،[2] فوفقا لهذا التصور تشبه الحارس الذي يقف على بوابة الملهى الليلي لا يتدخل في مناقشة أفعال الزبائننإلا إذا حدث ما يعكر صفو المكان أو على حد تعبير الأدبيات الاقتصادية حماية قواعد اللعبة داخل المكان.[3]

الفرع الثالث:دور الدولة في الفكر النيوكلاسيكي:

لقد ظهرت بوادر فكر المدرسة النيوكلاسيكية في بداية سبعينيات القرن التاسع عشر،في بعض البلدان الأوروبية،ونادت المدرسة بالحرية الاقتصادية وبحد أدنى لتدخل الدولة وذلك للأسباب التالية:

- تعتبر قوى السوق التي تحكمها الحدية والذاتية والمنافسة قادرة على توجيه الاقتصاد نحو التوازن المستقر،ومن ثم فلا داعي لتدخل الدولة لأن مثل هذه التدخلات تضر بالعدالة والكفاءة الاقتصادية.
- يعود النمو الاقتصادي الى التراكم الرأسمالي ووفرة الموارد الطبيعية والنمو السكاني وقوة العمل والتقدم الفني والعوامل المؤسسية،لأن هذه العوامل تساعد على اتساع الأسواق ومزيد من التخصيص.
- ان حجم العمل المستمر هو الذي يضمن الاستمرارية في النمو[4].

[1] علي عبد الكريم الجابري،**دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر و الأردن**،دار دجلة،الأردن،2012،ص ص40-41.

[2] Barre Raymond,Fontanel jaques,**Principes de politique économique**,OPU,Alger,1993,p13.

[3] خطاب،عبدالله شحاته،مرجع سابق،بدون ترقيم.

[4] عبد الكريم بريشي،مرجع سابق،ص ص12- 13.

الفرع الرابع:دور الدولة في فكر المدرسة النقدية:

بعدما عجزت النظرية الكينزية عن تفسير الحالة الاقتصادية لمعظم الدول الرأسمالية،حينما تزامن ارتفاع معدل البطالة مع ارتفاع معدل التضخم، تصدى لحلها مدرسة شيكاغو وهي ابرز التيارات المعاصرة للمدرسة النيوكلاسيكية، والتي تولت مهمة نقد الكينزية،ومبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،والتي يعود اليها معظم المشكلات الاقتصادية، ويعتبر ميلتون فريدمان معلما رئيسيا لفكرة هذه المدرسة النقدية بتركيزه الشديد على النقود والسياسة النقدية.[1]

وتطالب المدرسة النقدية بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لأنها غير قادرة على ادارة الطلب الكلي الفعال بكفاءة وأن القطاع الخاص بإمكانه إنتاج مختلف السلع والخدمات وبجودة عالية، مستدلين بذلك على كثرة الايرادات الحكومية التي تؤدي الى اعاقة النمو الاقتصادي،وأن حالة الكساد التي سادت الثلاثينات من هذا القرن بسبب الادارة الاقتصادية للدولة وليس بسبب ضعف أداء القطاع الخاص، ذلك أن تدخل الدولة بتحديدها للأسعار والأجور وفرضها قيود على التجارة الخارجية، أدى الى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد، وعليه فإنه حسب رأيهم لكي يتحقق الاستقرار الاقتصادي يجب تحجيم دور الدولة وان تكتفي بالعمل على تحقيق التوازن في الموازنة العامة، وأن تراقب معدل نمو الكتلة النقدية،[2] بمعنى ان يكون الهدف الجوهري للسياسة الاقتصادية هو محاربة التضخم اي تحقيق الاستقرار النقدي وليس تحقيق التوظف الكامل الذي نادى به كينز، ولن يتحقق ذلك الا من خلال سياسة نقدية صارمة تؤدي الى ضبط معدلات نمو كمية النقود،بما يتناسب مع نمو الناتج المحلي الحقيقي،ولتحقيق ذلك لابد من محاربة المصادر الاساسية للافراط في عرض النقود،وعلى رأس هذه المصادر نمو العجز في الموازنة العامة للدولة وهو العجز الذي تنامى بسبب تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية وزيادة النفقات الجارية في مجالات الضمان الاجتماعي، والصحة والتعليم ودعم الاسر الفقيرة.[3]

تم الأخذ بأفكار فريدمان منذ منتصف السبعينات في العديد من البلدان،ومنذ تلك الفترة بدأ السياسيون يعملون على رفع يد الدولة عن أي تدخل في الحياة الاقتصادية،ورفع شعار:إن الدولة رب عمل سيئ،وكلما كان تدخلها في الحياة الاقتصادية أضعف،كلما نما الاقتصاد على نحو أسرع وبفاعلية أكبر.[4]

---

[1] حسن حسين احمد البشايرة،**سياسة تدخل الدولة في الإقتصاد الإسلامي**،عماد الدين للنشر والتوزيع،الاردن،2010،ص120.

[2] عبد الكريم بريشي،مرجع سابق،ص ص13-14.

[3] حسن حسين احمد البشايرة،مرجع سابق،ص121.

[4] محمد دياب،**النيوليبرالية الإقتصادية:البيئة المولدة للأزمة**،نوفمبر2013،منشور على الموقع: (http://taqadomi.com) تاريخ الزيارة 1جانفي2017.

المطلب الثاني:التيار الفكري المؤيد للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي:

لقد حظيت فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإهتمام كبير من قبل المفكرين الاقتصاديين الذين دأبوا على ابراز دورها في المجال الاقتصادي،معتمدين في ذلك على قصور العديد من النظريات الاقتصادية التي حاولت تحجيم دور الدولة،ولذلك حاولوا توضيح أهمية الدولة في الاقتصاد بإعتبارها العامل الرئيسي في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتتماعي،ولعل أهم النظريات المؤيدة لهذا الطرح هي المدرسة التجارية والمدرسة الكينزية والمدرسة الماركسية وسنحاول استعراض مختلف المواقف فيما يلي:

الفرع الأول:دور الدولة في الفكر التجاري:

لقد ساد فكر المدرسة التجارية طيلة ثلاثة قرون في أوربا وخاصة خلال القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر،وكان القاسم الأكبر بينها هو أن هيبة الدولة تتمثل بحجم رصيدها من الثروة لذلك فقد أخضعت التجارة الخارجية لإشرافها المباشر ولم تترك للقطاع الخاص الحرية الكافية للمشاركة في النشاط الإقتصادي ممثلة في تلك المرحلة بالذهب والفضة ولذلك لابد من الحصول على مزيد من الثروة لتقوية الدولة القومية الناشئة،وتحصيل مزيد من الثروة يقتضي تحقيق فائض في الميزان التجاري،الأمر الذي يتطلب إخضاع عمليات التجارة الخارجية لإشراف الدولة التي يجب أن تضمن مكانتها التنافسية في السوق الدولية،عن طريق إشرافها على الإنتاج السلعي الموجه نحو التصدير وقيامها بتهيئة المناخ التحفيزي لتشجيع الصادرات وتحقيق فوائض تزيد من ثروة الدولة ممثلة في تنامي رصيدها من الذهب والفضة، وكان " تدخل الدولة في تسيير الحياة الاقتصادية هو الحكمة المألوفة "،وساهم في تقوية الأسس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للقوميات الناشئة، فقد أدت السياسات الاقتصادية الحمائية الداخلية الانتقائية إلى توفير الشروط الأولية الأساسية للانطلاق الاقتصادي ولتكوين رأسماليات وطنية قائمة على السيطرة الاستعمارية الخارجية،ولكن فكر المدرسة التجارية فقد كفاءته التطبيقية،وعجز عن مواجهة المشكلات الاقتصادية التي أفرزتها مسيرة التطور خلال تلك القرون التي ترافقت مع تطور دور الدولة في مجال الهيمنة الاستعمارية الخارجية،[1] ويفترض رواد هذه المدرسة ما يلي:

- تكمن ثروة الأمم في المعادن النفيسة والتي بدورها تساهم وتعزز من قوة الدولة،لأن الدولة في حاجة اليها للقيام بعمليات الانفاق على الادارة والأمن وتأمين متطلبات الحروب دفاعا عن الدولة من جهة،ولتأمين مصالحها من جهة ثانية.

[1] صالح صالحي،**دور الدولة في الحياة الاقتصادية**،الملتقى الدولي حول:اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة،جامعة فرحات عباس،سطيف،يومي3-7 اكتوبر2004،ص4.

- المبادلات التجارية هي التي تخلق الثروة.
- الهدف هو العمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري.

مما تقدم يمكن القول أن الأفكار والسياسات التي إنتهجها المذهب التجاري مفادها تدخل الدولة على الصعيد السياسي والاقتصادي لبناء قوة الدولة وعظمتها،[1]حيث ان بلوغ الأهداف السابقة الذكر لن يكون ممكنا الا اذا تدخلت الدولة في الحياة الاقتصادية،وذلك عن طريق الاجراءات التالية:

- تشجيع الصادرات وتقليل الواردات من أجل احداث فائض في الميزان التجاري مع الحرص على عدم خروج المعادن النفيسة أثناء المبادلات التجارية،وذلك بفرض رقابة صارمة على المستوردين.
- الاستغلال الامثل لمناجم الذهب والفضة.
- اللجوء الى استعمار الدول التي لها قدر كبير من المعادن النفيسة.[2]

الفرع الثاني:دور الدولة في الفكر الكينزي:

جاء الفكر الكينزي لينتقل بالتحليل الاقتصادي من الاهتمام بمشكلة تحديد المستويات العامة للأسعار إلى البحث في العوامل التي تحدد مستويات الإنتاج والتوظيف والتي حصرها في الميل الحدي للاستهلاك والكفاءة الحدية لرأس المال،وكمية النقود،ودرجة تفضيل السيولة في المجتمع،وبالتالي رفض كينز وأتباعه كليا "مبدأ اليد الخفية " وأثبت بأن عمليات التحول في المجتمع الرأسمالي لا تتم تلقائيا،كما أنها لا يمكن أن تصحح نفسها بنفسها وأن ليس هناك اتجاه حتمي وطبيعي للاقتصاد للاتجاه نحو وضع التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل،ومن هنا تأتي أهمية التدخل الحكومي لتصحيح عدم التوازن من خلال سياسة الاستثمار ومن خلال السياسة المالية والنقدية.[3]

وقد شخّص كينز السبب المباشر للأزمة وحدده بما أسماه "عدم كفاية الطلب،[4] ومع التشخيص جاء العلاج فلم يعد في وسع الحكومات ان تنتظر حتى توفر قوى التصحيح الذاتي العلاج اللازم فتوازن العمالة الناقصة يمكن ان يكون ثابتا ومستمرا،ولم يعد باستطاعتها الانتظار حتى تؤدي البطالة الى خفض الاجور،فذلك يمكن ان يفضي الى توازن عند مستوى اكثر انخفاضا للناتج والعمالة،ولايمكن ان يعول على اسعار الفائدة

[1] علي عباس فاضل الساكني،**العولمة ودور الدولة في البلدان النامية:مع اشارة للعراق**،وزارة المالية،الدائرة الاقتصادية،العراق،2009،ص10.

[2] عبد الكريم بريشي،مرجع سابق،ص ص14- 16.

[3] صالح صالحي،مرجع سابق،ص5.

[4] حميد عبيد عبد وآخرون،**اشكالية الحرية الاقتصادية والكفاءة في الفكر الاقتصادي**،مجلة كلية الادارة والاقتصاد،العدد الثامن عشر،جامعة بابل،2016،ص21.

المنخفضة لزيادة الاستثمار والانفاق الاستثماري،مما يحتم تدخل الحكومة لرفع مستوى الانفاق الاستثماري اي قيام الحكومة بالاقتراض والانفاق من اجل الأغراض العامة،أي العجز العمدي،فهذا وحده يمكن أن يؤدي الى كسر توازن العمالة الناقصة عن طريق انفاق مدخرات القطاع الخاص التي لم تنفق،[1] وبذلك جاءت الأفكار الكينزية لتؤذن بدخول الرأسمالية عهداً جديداً تمارس فيه الدولة دوراً ريادياً للتأثير على مسارات كل من الانتاج والتوزيع والاستهلاك وتوجيهها نحو الاتجاهات المرغوبة.[2]

الفرع الثالث:دور الدولة في الفكر الماركسي:

يقوم الفكر الماركسي في جوهره على نقد النظام الرأسمالي،وينظر للدولة من زاويتين،زاوية ما قبل الثورة وفي هذا الاطار يعتبرها كأداة تستخدمها الطبقة الرأسمالية الحاكمة لاستغلال الطبقة العاملة المحكومة،ذلك ان تصرفات الدولة هي جزء من الصراع الطبقي على كافة العلاقات الاجتماعية والسياسة وحتى العلاقات الفردية، اما بعد الثورة فأعتبرها كأداة لحماية المصلحة الجماعية للأفراد،وذلك من خلال تكريس مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج،وتحقيق التوازن الاقتصادي،حيث أن هذا الأمر لا يتأتى إلا اذا سيطر القطاع العام على كافة المجالات،وعدم اعطائه الحرية للأفراد.[3]

المطلب الثالث:التيار الفكري التوفيقي بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق:

بين الرفض التام للتدخل والمطالبة بتدخل أوسع في النشاط الاقتصادي لابد أن نشير إلى تيار فكري لا يرفض مبدأ التدخل الحكومي،بل يعتبره في كثير من الأحيان مؤثرا على الحياة الاقتصادية،ولكن من ناحية أخرى يؤكد على أن التدخل الحكومي الخاطيء قد يكون له أثاراً سلبية مدمرة،فتنظيم السوق يحتاج الى قواعد تضمنها الدولة،بحكم ان نظام المنافسة هو الذي يضمن التخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخول وليست السوق في حد ذاتها.[4]

---

[1] جون كينيث جالبريت،**تاريخ الفكر الاقتصادي:الماضي صورة الحاضر**،ترجمة:أحمد فؤاد بليغ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،سبتمبر،2000،ص ص252- 253.

[2] حميد عبيد عبد وآخرون،مرجع سابق،ص21.

[3] عبد الكريم بريشي،مرجع سابق،ص23.

[4]Abdelouahad Rezig, **Algérie, Brésil, Corée du sud trois expériences de développement**, OPU,ben-Aknoun, Alger, 2006,p133.

الفرع الأول:دور الدولة وعلاقتها مع آلية السوق:

يؤكد هذا التيار الفكري على مجموعة من الأسس فيما يتعلق بدور الدولة والعلاقة مع عمل آليات السوق، وتتمثل أهمها فيما يلي:

أولا:الاعتماد على فرضية الفشل أيا كان سببه أو مظهره كسبب للتدخل هي فرضية غير مكتملة،فالقول بضرورة تدخل القطاع العام في نشاط ما يستلزم أولا تحديد موطن الفشل السوقي وثانيا إثبات أن القطاع العام أكثر قدرة على القيام بالمهمة من القطاع الخاص.

ثانيا:إذا كانت مشكلة تحديد موطن الفشل أيسر نسبياً،فإنه من الصعب إثبات أن القطاع العام أكثر قدرة على القيام بالمهمة من القطاع الخاص ولهذا يمكن القول أن مسألة تحديد حدود للفصل بين ما يجب أن تقوم به الدولة (القطاع العام) وما يترك للقطاع الخاص مسألة نسبية وديناميكية وفقا لمنطق أن الضرورة تقدر بقدرها.

ثالثا:الفشل الحكومي لا يعني أنه لا توجد طرق لمعالجة هذا الفشل،ففي ظل تعدد آليات تقديم الخدمات والسلع بواسطة الدولة فإنه يمكن الوصول إلى وضع توافقي يحقق الكفاءة عند تخصيص الموارد أي أن هناك حاجة ماسة للتوفيق بين التدخل الحكومي لمعالجة الفشل السوقي وبين ضمان أن يكون هذا التدخل هو الأكفأ.

رابعا:مع التسليم بضرورة التدخل الحكومي في إطار البحث عن حل توافقي بين التدخل الحكومي وآليات السوق،تطرح ثلاثة أسئلة رئيسة:ماذا يجب على الدولة أن تفعل؟كيف تقوم بالتدخل؟ كيف تصنع قرارات التدخل؟

الفرع الثاني:المحاور الأساسية لدور الدولة في الحياة الاقتصادية:

في هذا الإطار تستطيع الحكومة التدخل على نحو يسمح للفاعلين من القطاع الخاص أن يتحرك في إطار إيجابي لدعم رفاهية المجتمع ككل،ولهذا تم اقتراح العديد من مواطن التدخل الحكومي وتشمل توفير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتشمل كذلك العديد من المجالات مثل التعليم والصحة والتكنولوجيا والمجال المالي ورأس المال المادي وحماية البيئة والحماية الاجتماعية،كما شملت محاور التدخل أيضا توفير المؤسسات اللازمة لتقوية وتدعيم دور السوق ودعم القطاع الخاص،فالدولة مسؤولة عن توفير الدعم للقطاع الخاص بما يتماشى مع أهداف المجتمع التنموية، كما يتطلب دعم القطاع الخاص اتخاذ اجراءات خاصة ليؤتي ثمار إيجابية وهو ما يتطلب قدراً كبيراً من الشفافية ووضع معايير لكفاءة الأداء للقطاع الخاص،اضافة الى أن مسألة

عدالة التوزيع تعد موطناً من مواطن التدخل الحميد حيث إن عدالة التوزيع تعد شرطاً ضرورياً للنمو الاقتصادي، كما ثبت في تجربة دول شرق آسيا.

من المحاور الهامة أيضا للتدخل الحكومي هي حماية الاقتصاد القومي من التعرض للصدمات الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية،ومن أمثلة هذه الصدمات الأزمات المالية وأزمات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وأسعار النفط وما شابه.[1]

ويمكن أن نميز بين أربعة أدوار أساسية لدور الدولة في الحياة الاقتصادية كما يلي:

1- الدور المتعلق بوظائف الدولة الكلاسيكية الخاصة بحفظ النظام وتطبيق القانون وضمان احترام حقوق الملكية الخاصة وإنفاذ التعاقدات وغيرها مما يمكن اعتباره أساسا للنظام العام من ناحية، ولنظام السوق من ناحية أخرى إذ لا ينتظر أن يقوم تبادل حر تبعا لقواعد العرض والطلب دون حضور الشروط المؤسسية الأولية كحقوق الملكية وإنفاذ التعاقدات.
2- دور الدولة التنظيمي،والذي تضطلع الدولة فيه بتنظيم العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين ابتغاءا للصالح العام،وفي هذا السياق تتدخل الدولة لضبط اختلالات القوة بين الفاعلين الاقتصاديين كحال قوانين منع الاحتكار والقوانين المنظمة لتدفق المعلومات في أسواق الأوراق المالية والقواعد الضابطة لنشاط البنوك وقوانين حماية المستهلك وقواعد السلامة الصحية والأمن الصناعي والحد الأدنى من الحقوق للعمال وغيرها.
3- الدور التنموي إزاء الاقتصاد بأن تضطلع بإدارة جزء من الموارد الاقتصادية بما يدفع النمو أو يحقق أهدافا تنموية كالتصنيع أو دعم منافسة الصناعات المحلية في الأسواق العالمية أو تنمية قطاعات بعينها لخلق الوظائف، ويمتد هذا الدور إلى اضطلاع الدولة بدور داعم للاقتصاد الخاص عن طريق الاستثمار الحكومي في قطاعات قلما يتجه إليها الاستثمار الخاص لضعف عائدها على المدى المباشر كالبنية الأساسية والاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي، وهي قضايا لها بعد تنموي من ناحية لأنها تزيد من قدرة الاقتصاد على المنافسة والنمو وترفع من مستويات المعيشة،ولها بعد اجتماعي كذلك لأنها تمس القدرات الإنتاجية للمواطنين، وترتب لهم حقوقا اقتصادية واجتماعية كمواطنين وليسوا فحسب كأطراف في العملية الإنتاجية.

[1] خطاب عبدالله شحاته،مرجع سابق،بدون ترقيم.

4- دور الدولة في إعادة توزيع الدخل والثروة، ويتحدد هذا من خلال مالية الدولة في المقام الأول، والذي تقوم الدولة من خلاله بتحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات واستخدامها للانفاق على مجالات معينة، وعادة ما يتقاطع هدف إعادة التوزيع مع أهداف تنموية أخرى فعلى سبيل المثال جمع الضرائب لدعم نظم التعليم والرعاية الصحية ترفع من مستويات المعيشة ولكنها في الوقت نفسه ترفع من إنتاجية وكفاءة القوى العاملة وتخفض من تكلفة العمل على أصحاب الشركات الخاصة.[1]

في ظل هذه المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة وفي ظل التسليم بإمكانية الفشل إذ لم تراع الضوابط المختلفة،وأجل الوصول إلى أفضل الحلول لمشكلتي فشل السوق وفشل الحكومة يتحتم على كل من الحكومة والقطاع الخاص العمل بشكل ديمقراطي من خلال إدراك علاقة التشابك التي تربطهما ومحاولة تعظيم المنفعة منها،والمقصود بالديمقراطية هنا هو السلوك وليس هيكل القطاع (كهيكل الحكومة مثلاً من حيث كونها سلطوية أو ليبرالية)،فما يحدد درجة نجاح سياسة معينة ليست السياسة في حد ذاتها ولكنها طريقة التطبيق وكفاءة الأطراف المعنية بهذا التطبيق،ومن ثم فإن علي كل من الطرفين إدراك أن هناك بعض المهام التي يفضل إنجازها علي المستوى المركزي بينما أن هناك مهام أخرى تنجز بشكل أكثر كفاءة علي المستوى اللامركزي،كما أن عليهما إدراك أهمية التكامل بين المستويات المختلفة للقطاع سواء العام أو الخاص.

الفرع الثالث:دور الدولة في المجال الاجتماعي والسياسة الاجتماعية:

يمكن تقسيم أنواع السياسات الاجتماعية للدولة بحسب مضمونها الأساسي الى ما يلي:

أولا:سياسة الرفاهية الاجتماعية:وهي سياسة لضمان اشباع الاحتياجات الأساسية للمواطن بطريقة معقولة ومتناسبة مع المعايير العصرية،وقد سادت سياسات ونظم الرفاه الاجتماعي في دول غرب وشمال اوروبا خلال مرحلة بعد الحرب العالمية الثانية لمدة ثلاثة عقود تقريبا،أي حتى منتصف وأواخر السبعينيات وتم ذلك تحت مظلة الفكر الكينزي القائم على تدخل الدولة للمساعدة في علاج اخفاقات الأسواق في تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل أو قريبا منه.

ثانيا:توفير الخدمات الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة ويعبر عنها بالمعنى الواسع من خلال التنمية الاجتماعية.

[1] عمرو عادلي،**دور الدولة الاقتصادي وإعادة تصميم نموذج التنمية في مصر**،مركز كارنيغي للشرق الاوسط،ديسمبر2014،بدون ترقيم.

ثالثا:التنمية البشرية:وتعنى برفع مستوى الحياة الى الحد اللائق بالإنسان في المجتمع المعاصر،وهو ما يتحقق بتوفير فرص التشغيل وكسب الدخول،والقدرات التعليمية والصحية.

رابعا:الحماية الاجتماعية:وتتعلق برعاية الفئات الاجتماعية الواقعة على الدرجات الدنيا والوسطى من سلم الدخل في العالم النامي على وجه التحديد.

خامسا:شبكات الأمان الاجتماعي:وتعتبر نوعا خاصا من أنواع الحماية الاجتماعية اذ توجه الى الفئات المهمشة والمعرضة بصفة دائمة للانكشاف،وتوجد في الأنواع المختلفة للنظم الاجتماعية.[1]

الفرع الرابع:الاجراءات المساعدة للتكامل بين التدخل الحكومي والقطاع الخاص:

بصورة أساسية فإن هناك من الإجراءات التي يمكن أن تجعل عملية التدخل الحكومي مكمل وداعم لدور القطاع الخاص على نحو يدعم عملية النمو الاقتصادي،وتتمثل أهم هذه الاجراءات في نوعين من القرارات،الأولى تختص بعملية صنع القرار الحكومي والثانية تتعلق بأداء المؤسسات العامة بصفة خاصة، ونفصلها فيما يلي:

أولا:الاجراءات المتعلقة بعملية صنع القرار الحكومي:تتمثل في:

- تشجيع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في توفير الخدمات العامة،ويساهم اتباع نظام لامركزي في تقديم تلك الخدمات في خلق المناخ الجيد للرقابة والمسألة والمشاركة المجتمعية.
- الحد من القرارات الحكومية المقيدة للمنافسة رغم المواجهة مع بعض جماعات الضغط الراغبين في استمرار القيود علي المنافسة لتحقيق مصالحها من الأوضاع الاحتكارية المختلفة.
- تطبيق مباديء الشفافية والانفتاح لدى الحكومة للحد من سيطرة جماعات المصالح وتحسين الأداء الحكومي.
- الحد من تدخل الحكومة في المجالات التي تبرز فيها بشكل صريح المصالح الشخصية،رغم صعوبة تطبيق مثل هذه الاستراتيجية حيث أن جماعات المصالح لن تتخلى عن مصالحها بسهولة.

[1] محمد عبد الشفيع عيسى،**دور الدولة في التجارب التنموية الآسيوية مع تركيز خاص على المجال الاجتماعي ومنظومة الابتكار**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان53-54،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر،شتاء- ربيع2011،ص ص38-39.

- تحقيق التوازن بين دور أصحاب الخبرة وأصحاب القرار (الجهاز التنفيذي)،حتى تنسجم القرارات الحكومية مع آراء الخبراء،وكمثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي عمدت الى تمثيل الخبراء في مجالس مستقلة تمتلك سلطات تشريعية وتخضع لرقابة الكونجرس.

ثانيا:الاجراءات المتعلقة بأداء المؤسسات العامة:

توجد مجموعة من الاجراءات والتي من شأنها تدعيم كفاءة المؤسسات العامة ومن أهم هذه الاجراءات ما يلي:

- استخدام المزايدات والمناقصات في عملية توفير الخدمات العامة.
- تطبيق نظام عقود الأداء على الخدمات التي لا تستطيع الدولة الدخول فيها مع القطاع الخاص في علاقات مشاركة.
- الاستعانة بالقطاع الخاص للحصول على العديد من الخدمات فيما يعرف بعقود المشاركة.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة في السوق لاستخدامها في حالة المشتريات الحكومية.

بصورة عامة فإن ما يراه هذا التيار التوافقي هو أن القضية ليست في كون السوق بديلاً للدولة أو أن الدولة بديلاً للسوق،ولكن الأجدى أن نبحث عن الوسائل التي تضمن معالجة الفشل السوقي ومعالجة صور الفشل الحكومي من خلال إدراك علاقات التشابك بين التدخل الحكومي وآليات السوق.[1]

[1] خطاب عبدالله شحاته،مرجع سابق،بدون ترقيم،

المبحث الثالث:تحليل وتقييم طبيعة الأجيال المختلفة للاصلاح الاقتصادي:

لجأت الكثير من الاقتصاديات الى الاستدانة نتيجة لمعاناتهامن صعوبات اقتصادية وهيكلية مزمنة اضافة الى تطبيق بعض وصفات الاصلاح الاقتصادي المتمثلة في اصلاحات الجيل الاول التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،ونتيجة لمحدودية نتائج الجيل الأول من الإصلاحات،وعلى ضوء الانتقادات الموجهة إلى المؤسسات المالية الدولية بعد أزمات التسعينات،تم اعتماد الجيل الثاني من الإصلاحات الذي يعد بمثابة توسيع لإجماع واشنطن.

المطلب الأول:خلفية الجيل الأول من الاصلاحات الاقتصادية:

بداية من الثمانينيات بدأ التوجه نحو البحث عن الانطلاق الاقتصادي بتبني"سياسات جديدة" بإشراف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي،وهي السياسات التي اطلق عليها برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي،[1] فالمباديء الليبرالية التي تشكل اساس برامج التعديل الهيكلي بعد1980،وبرامج مكافحة الفقر في نهاية الثمانينيات والتي وضعت بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،لخصت من طرف جون ويليامسون في سنة 1989،[2] وسميت إجماع واشنطن لوصف توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين الخبراء الاقتصاديين في ثلاث وكالات هامة مقرها في واشنطن(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقسم الخزينة الأمريكية) حول القاسم المشترك الأدنى من المشورة في مجال السياسة التي كانت موجهة إلى دول أمريكا اللاتينية ابتداء من سنة 1989،[3]ويدور توافق واشنطن بإختصار حول ثلاثة أمور أساسية وهي سوق حرة،واقتصاد مفتوح تحركه المبادرات الخاصة،وحكومة صغيرة،[4] ويتألف اجماع واشنطن من المباديء العشرة التالية:

- انضباط المالية العامة:ويقصد به تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة في المقام الأول،وذلك عن طريق تخفيض الإنفاق العام لاسيما الإنفاق العام الاجتماعي شاملا الدعم،وزيادة الإيرادات العامة بفرض رسوم

[1] عبد اللطيف مصيطفى،عبد الرحمان بن سانية،**دراسات في التنمية الاقتصادية**،ط1،مكتبة حسن العصرية،بيروت،لبنان،2014،ص110.

[2] زكريا دمدوم،شيخة خليفة بلقاسم،**الاصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة(1990–2010)**،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،العدد السابع،المجلد الثاني، جامعة الوادي،2014،ص91.

[3] ايمان زوين،**دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية:دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة منتوري، قسنطينة، 2010–2011،ص8.

[4] ابراهيم العيسوي،**نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطون وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة**،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،المعهد العربي للتخطيط،المجلد الثالث عشر،العدد الأول،الكويت،يناير2011،ص ص7– 8 .

على الخدمات العامة التى كانت تقدم مجانًا فى السابق،وذلك بتطبيق سياسة استرداد التكلفة ورفع أسعار خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والوقود وما إلى ذلك،بدعوى سد خسائر الهيئات الاقتصادية العامة،ويمكن أن يتضمن الانضباط وضع قواعد جديدة لربط الإنفاق بالأداء وما إلى ذلك من سبل ترشيد النفقات.

- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام نحو التعليم والصحة والبنية الأساسية،وبعيدًا عن الاستثمار في عمليات الإنتاج المباشر للسلع والخدمات.
- الإصلاح الضريبى:ويشمل توسيع القاعدة الضريبية وتخفيض معدلات الضرائب الحدية لتعزيز حوافز الإنتاج والاستثمار والحد من التهرب الضريبي.
- إصلاح نظام الصرف الأجنبي للتوصل إلى أسعار صرف تنافسية موحدة،وهو ما ينطوى عادة على تخفيض قيمة العملة وإلغاء التعدد فى أسعار الصرف مع ترك السعر يتحدد وفقًا للعرض والطلب.
- تأمين حقوق الملكية:أي تيسير إجراءات تسجيل ونقل ملكية الأصول،وسرعة البت في المنازعات حولها، حتى يسهل استعمالها كضمانات للقروض فى البنوك،وكذلك طمأنة الرأسماليين على أموالهم بالنص فى الدستور على عدم جواز مصادرتها أو تأميمها.
- تفكيك القيود الإدارية:أي التخلص من التدخلات الإدارية فى تحديد الأسعار أو منح الائتمان أو توجيه شركات القطاع العام،وهو ما يعنى إفساح المجال لقوى السوق لتتولى هذه الأمور وما إليها.
- تحرير التجارة الخارجية:وذلك بإلغاء القيود الكمية على الواردات والصادرات وتخفيض معدلات التعريفة الجمركية على الواردات والتخلص من السبل الأخرى لتقييد الواردات كالقيود غير التعريفية،الفنية أو الصحية وما إليها،وعدم إلزام المنتجين المحليين أو المستثمرين الأجانب بشراء نسبة معينة من مدخلات الإنتاج من المصادر المحلية،أو عدم إلزام الشركات الأجنبية أيضًا بتصدير نسبة معينة من إنتاجها.
- الخصخصة:أي بيع الشركات والهيئات المملوكة للدولة،سواء أكانت شركات تعمل في مجال الإنتاج للسوق،أم شركات أو هيئات توفر خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والاتصالات والبريد،وكذلك بيع المصارف وشركات التأمين العامة،وقد يتوسع في معنى الخصخصة ليشمل عدم تولي الحكومة تقديم الخدمة،والاقتصار على التعاقد مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي على تقديمها وتوفير التمويل اللازم لذلك،كما قد يشمل التعاقد مع القطاع الخاص على إقامة مشروعات البنية الأساسية كالطرق والموانئ والمطارات بنظام البناء والتملك والتشغيل ثم تحويل الملكية إلى الدولة بعد انقضاء أجل معين.

- تحرير الإستثمار الأجنبي:أي إلغاء القيود التي قد تفرض على المستثمرين الأجانب كالحدود القصوى التي قد توضع على تملك أسهم الشركات الوطنية،في حالة الخصخصة أو فى غيرها،وكالقيود على تحويل الأرباح أو رأس المال،والقيود الخاصة بالمحتوى المحلي للمنتج أو التصدير وما إلى ذلك،وكذلك القيود على تعاملات الأجانب في البورصة .
- التحرير المالي:ويقصد به تحرير أسعار الفائدة أي تركها لعوامل العرض والطلب فى السوق،وإلغاء السقوف الائتمانية وغيرها من الضوابط على تخصيص الائتمان،وكفالة الاستقلالية للبنك المركزي،كما يشمل التحرير المالي تحرير حساب رأس المال فى ميزان المدفوعات،أي إلغاء القيود على انتقال الأموال عبر الحدود الوطنية للدولة.[1]

وبعد اعلان وثيقة توافق واشنطن أصبحت شروط برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي تشكلان بعدا أساسيا من ضمن توجهات هذا التوافق [2] وسنفصل هذه البرامج فيما يلي:

الفرع الأول:برامج التثبيت الإقتصادي:

تقع مسؤولية هذه البرامج في التصميم والإعداد والمتابعة على عاتق صندوق النقد الدولي لوقوع هذه الأفكار في اطار مهماته الوظيفية.

أولا:مفهوم سياسات التثبيت:تعرف بأنها حزمة من السياسات التي تهدف إلى ازالة الاختلال بين اجمالي العرض المحلي والطلب المحلي وما يترتب على ذلك الأختلال من عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المستوى العام للأسعار حيث تسعى تلك السياسات إلى أحداث حالة من التوفيق بين الموارد المتاحة والأحتياجات وعلى النحو الذي يؤدي إلى تحقيق نتائج مرغوبة لميزان المدفوعات وتقليل الضغوط على مستويات الاسعار المحلية.[3]

ثانيا:الأساس النظري لسياسات التثبيت:يعتمد في تصميم هذه البرامج على النظرية الكلاسيكية الجديدة لميزان المدفوعات،والتي تستند إلى تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون ومشكلاتها والتعديلات الضرورية في هيكل الاقتصاد لتعديل ميزان المدفوعات والموازنة العامة،والحفاظ على قيمة العملة المحلية من التدهور،ولتحقيق هذه

[1] Eric Berr,François Combarnous,**L'impact du consensus de Washington sur les pays en développement une évaluation empirique**,Document de travail,centre d'économie du développement,Université Montesquieu,Bordeaux, Avril 2004,pp2-4.

[2] هيثم جمال ابراهيم النجار،**برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وآثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية**،رسالة ماجستير في الاقتصاد(غير منشورة)،جامعة الازهر،غزة، 2016،ص40.

[3] اكرام عبد العزيز ،**الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل** ،ط1،بيت الحكمة،بغداد،2002،ص16.

الغاية يتم الاعتماد على التحكم في الطلب الكلي(الاستثماري والاستهلاكي) فتعمل على تقليصه وجعله متوازناً مع الناتج المحلي للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير.[1]

ثالثا:محاور برامج التثبيت الاقتصادي:يمكن ذكر أهم محاور برامج التثبيت الاقتصادي الخاصة بصندوق النقد الدولي فيما يلي:

- ❖ تخفيض قيمة العملة المحلية للبلد حيث يتخذ هذا الإجراء عند بداية تنفيذ البرنامج من أجل رفع الصادرات وتقليل الواردات مع موازنة المنتوج المحلي بالمنتوج الخارجي،رغم أن هذا الإجراء سيؤدي إلى تقليل الطلب الداخلي،بالإضافة إلى أن كل تخفيض لقيمة العملة سيؤدي إلى تقليل القدرة الشرائية،رغم هذا إلا أن معظم الدول أقبلت على خفض عملتها بعد تبني برنامج الاستقرار الاقتصادي.
- ❖ تحرير الأسعار الداخلية وتوقيف الدولة لإعاناتها فيما يخص المواد الأساسية وتشجيع الإنتاج المحلي.
- ❖ إصلاح السوق المالي وتخص تحسين سير السياسة النقدية وتشجيع فعالية الادخار الداخلي بالعمل على تحرير إجمالي لمعدلات الفائدة وتأطير القرض وحوصلة النظام البنكي وتمويل الاستثمارات الخاصة.
- ❖ تحرير التجارة الخارجية عن طريق الانفتاح التدريجي للاقتصاد نحو المنافسة الدولية وذلك بتحفيز الانضمام إلى المنظمات التجارية الدولية، ويرى خبراء الصندوق والبنك الدوليين أن الدول الأكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي هي الأفضل في مواجهة الصدمات الخارجية.
- ❖ ترشيد النفقات العمومية والمتمثلة في تسير عقلاني للنفقات بتخفيضها وخاصة في المجالات غير الإنتاجية(كالنفقات العسكرية،الصحة،التعليم...) واعطاء أولوية لنفقات القطاعات التجهيزية وكذا تنظيم سوق العمل.[2]

اذن تميل سياسات الاصلاح الاقتصادي التي يضعها الصندوق لأن تكون انكماشية،[3] وبالتالي هذه البرامج الاقتصادية المصممة للأمد القصير سرعان ما تؤدي إلى الركود ونقص الاستثمارات المحلية والخارجية،

[1] سالم توفيق النجفي ،**سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي**،بيت الحكمة،بغداد،2002،ص ص15-16.

[2] ايمان حملاوي،**دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:دراسة حالة الجزائر(1990-2012)**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2013-2014،ص ص35-36.

[3] محمد خالد جميل،**أساسيات الاقتصاد الدولي**،الأكاديميون للنشر و التوزيع،الأردن،جانفي2014،ص ص135-136.

فتبدأ عندئذٍ برامج التكييف الهيكلي ذات الأجل الطويل،حيث يوصي الصندوق والبنك الدوليين بتطبيق برامج التثبيت الاقتصادي أولا لكي تهيء الظروف الاقتصادية الملائمة من أجل تطبيق التكييف الهيكلي.[1]

الفرع الثاني:التكييف الهيكلي:

تعد عملية التكييف الهيكلي من حيث المضمون والأهداف أوسع وأشمل من سياسات التثبيت الاقتصادي ويختص البنك الدولي بهذه البرامج ويرعاها وسنفصل ذلك فيما يلي:

أولا:مفهوم التكييف الهيكلي:يقصد بالتكيف الهيكلي مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد.[2]

ثانيا:سياسات التكييف الهيكلي:تتلخص السياسات التي يتم التركيز عليها في إطار برنامج التعديل الهيكلي فيما يلي:

- ❖ السياسة المالية والنقدية:التي تقوم على إتباع سعر صرف مرن وواقعي واقتراح تخفيض قيمة العملة مع مكافحة التضخم.
- ❖ السياسة التجارية أو الأسعار والتي تقوم على تشجيع التبادل الخارجي وتشجيع المنافسة بعد تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية.
- ❖ سياسة النظام الضريبي والنظام المالي والتجاري وذلك قصد رفع الإيرادات العامة.
- ❖ سياسة تحسين النظام الإنتاجي وذلك بإعادة هيكلة القطاع العام (الخوصصة).
- ❖ السياسة الاقتصادية الموجهة لتأطير الأموال العمومية بترشيد الإنفاق العام وتشجيع الواردات إلى جانب إعادة توازن الميزانية العامة.[3]

[1] قصي الجابري،غيداء جعفر الزبيدي،**أثر الاصلاحات الهيكلية في عجز الحساب الجاري في الأردن للمدة1990–2010**،مجلة الادارة والاقتصاد،العدد97،جامعة المستنصرية،بغداد، 2013،ص24.

[2] ايمان عبد الكاظم جبار،سحر عباس،**تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة(مصر والمغرب)**،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية،المجلد2،العدد رقم10،كلية الادراة والاقتصاد،جامعة الكوفة،2008،ص129.

[3] بوشة محمد،**محاولة لتقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر فترة(1990–1998)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر3،2012-2013،ص147. ،

ثالثا:محاور برنامج التكييف الهيكلي:يتضمن ثلاث محاور وهي:

1- **تحرير الأسعار**:حيث يعتقد البنك الدولي ان تدخل الدولة في الأسعار والأجور من شأنه أن يؤدي الى تشويه الأسعار الحقيقية،وتقليص حوافز زيادة الانتاجية.
2- **الخصخصة:**حيث يطالب البنك الدولي بخصخصة العديد من مؤسسات القطاع العام،كما يوصي بابتعاد القطاع العام من خلال عملية الخصخصة عن أي أهداف اجتماعية او سياسية،بحيث تكون عملية الخصخصة والتحول نحو القطاع الخاص على أسس تجارية بحتة من خلال آليات السوق الحر.
3- **تحرير التجارة الخارجية:**حيث يرى خبراء البنك الدولي ان الرقابة على التجارة الخارجية تؤدي الى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية.
4- **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر**:حيث يرى البنك الدولي ان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر العملات الاجنبية وينقل التكنلوجيا.[1]

المطلب الثاني:الحوكمة كمدخل للاصلاح الاقتصادي في ظل الأزمات العالمية:

نتج عن الأزمة المالية الآسيوية توجيه انتقادات للمؤسسات المالية الدولية مما أدى الى اضافة مجموعة من المباديء الى اجماع واشنطن تعرف بإصلاحات الجيل الثاني بإعتبارها تكملة لإصلاحات الجيل الأول، وتوسيع لإجماع واشنطن لذلك أطلق عليها البعض عبارة "إجماع واشنطن الموسع"،[2]

وقد أثيرت قضايا متعلقة بسلامة الحكم،ونزاهته ونظرا لاستقرار مباديء السيادة لكل دولة وضرورة عدم التدخل في شوؤنها الداخلية،فقد وجدت العديد من مؤسسات التمويل الدولية صعوبة في التوفيق بين احترام هذه المباديء المستقرة وبين الحاجة الى توجيه النظر الى أهمية سلامة أساليب الحكم.[3]

وتختلف مباديء ما بعد توافق واشنطن عن مباديء توافق واشنطن، ففي حين جعلت هذه الأخيرة النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي للتنمية،ابتعدت مبادئ التوافق الجديدة عن المقاربة النيوليبرالية الكلاسيكية التي تشجع السوق،وسلمت بان التنمية تتضمن ايضا زيادة في مستوى المعيشة والصحة والتعليم والتي يجب ان تكون

[1] هيثم جمال ابراهيم النجار ،مرجع سابق،ص ص71-79.

[2] زكرياء دمدوم،شيخة خليفة بلقاسم،مرجع سابق،ص91.

[3] عبد الوهاب رميدي،علي سماي،**حتمية الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني،الملتقى الدولي حول:أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية**،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة أمحمد بوقرة،بومرداس يومي4-5ديسمبر 2006،ص 3.

منصفة وديمقراطية ومستدامة تغطي حاجات المجتمع دون المساس بحاجات أجيال المستقبل،[1] مع الربط أيضا بين التنمية والبيئة.[2]

وتتمثل المباديء العشرة لاجماع واشنطن الموسع في:حوكمة الشركات، مكافحة الفساد،مرونة أسواق العمل، الانضمام الى ضوابط منظمة التجارة العالمية،الانضمام الى الرموز والمعايير الدولية،فتح حساب رأس المال بحذر،أنظمة اسعار الصرف غير وسيطة،استقلالية البنوك المركزية(استهداف التضخم)،شبكات الأمان الاجتماعي،محاربة الفقر،[3] ونظرا لأهمية الحكم الراشد ضمن هذه المباديء سنفصله كما يلي:

الفرع الأول:مفاهيم الحكم الراشد:

برز في أدبيات التحليل السياسي مفهوم "الحكم الرشيد أو الصالح" وبدرجة أقل استخداما "الحكمانية" و"الحوكمة" إلا أن أكثر العبارات شيوعا هو "الحكم الرشيد" أو"الحكم الجيد".

وبدأ ظهور هذا المفهوم للمرة الأولى في عام 1989 في تقرير البنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء،وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم،حيث أرجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بهذه الدول الى الفشل في تنفيذ السياسات،وليس إلى السياسات نفسها،وفي الوقت نفسه كانت وثائق السياسة الخاصة بالهيئات المانحة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين أكثر جرأة من البنك الدولي لمناداتها بضرورة إصلاح نظم الحكم،وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية،والحفاظ على الحقوق المدنية،والحريات وحقوق الانسان كمكونات أساسية للحكومة الصالحة،وسرعان ما شاع هذا المفهوم في حقبة التسعينات،وأصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل دور المجتمع المدني من أحزاب وجماعات ونقابات وكل ما يجعل الدولة ممثلا شرعيا لمواطنيها،ولقد تطور المفهوم فأصبح مؤشرا دراسيا يهتم بالمشاركة والمساءلة والشفافية والتنمية الإنسانية والتنمية المستدامة.[4]

---

[1] Gabriel Wackermann,**le développement durable**,Ed:ellipses,paris,2008,p32.

[2] Bruno Cohen-Bacrie,**communiquer efficacement sur le développement durable:de l'entreprise citoyenne aux collectivités durables,**les éditions démos,paris,2006,p 17.

[3] Dani Rodrik,**Goodbye Washington Consencus,Hello Washington Confusion,A Review of the World Bank's Economic Growth in the 1990s:Learning from a Decade of Reform**,Journal of Economic Literature,Vol. 44,the American Economic Association,Pennsylvania,Décember 2006,P978.

[4] عبد النور ناجي،**دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر:دراسة حالة الأحزاب السياسية**،مجلة المفكر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر، بسكرة،العدد الثالث،فيفري2008،ص ص106-110.

وتعتري مفهوم الحكم الراشد عدة إشكالات منهجية،منها إشكالية الترجمة،فلا يوجد هناك ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس الدلالة التي تعكسها اللغة الإنجليزية والفرنسية،كما لا يوجد تعريف موحد يعبر عن المعنى الدقيق للمفهوم،بل هناك أكثر من تعريف وهذا ما يثير الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم.[1]

أولا:مفهوم الحوكمة لغويا:يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثاً في قاموس اللغة العربية،وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحكومة،وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني،وعليه فان لفظ "الحوكمة" يتضمن العديد من الجوانب منها:

- الحكمة:ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.
- الحكم:وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- الاحتكام:وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- التحاكم:طلباً للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.[2]

ثانيا:مفهوم الحكم الراشد اصطلاحا:هناك أكثر من تعريف للمفهوم فحسب البنك الدولي(1992) يعرف الحكم الراشد بأنه"**الأسلوب الذي تمارسه السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية**"[3]

ويعرفه برنامج الأمم المتحدة الانمائي بأنه "**ممارسة للسلطة السياسية والاقتصادية والادارية لتصريف شؤون الدولة،ويتجسد في تلك الآليات والعمليات والعلاقات المعقدة والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والجماعات عن مصالحهم ويمارسون بها حقوقهم،ويسوون خلافاتهم**". [4]

ثالثا:أهمية الحكم الراشد:يسعى الحكم الرشيد والصالح الى اضعاف فكرة الدولة الحمائية وتطبيق مبدأ القيادة الإدارية خاصة في المؤسسة،اضافة الى الشفافية اكثر تجاه المستفيدين من السياسات الاجتماعية ويساهم في تعزيز رفاه الانسان وتوسيع قدرات البشر وخياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخاصة الأكثر فقرا وتهميشا، كما أن للحكم الصالح انعكاسات على المجتمع منها الولاء والانتماء والابداع والرقابة الذاتية

[1] عبد اللطيف بن نعوم،**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية:دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر،2015-2016،ص18.

[2] حسين يرقي،عمر علي عبد الصمد،**واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها**،منشور على الموقع (http://iefpedia.com/arab/ content /2011) تاريخ الزيارة 29 سبتمبر 2014،ص ص3-4.

[3] The World Bank,**Governance and Development**,a World Bank publication,Washington,April 1992,p1.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،**الفساد والحكم الرشيد**،ورقة المناقشة رقم3،نيويورك،جويلية1997،ص4.

والمرونة،كما ان الحكم الجيد يؤمن النقاش العام لسياسات الحكومة ويساعد على التقليل من السياسات المنحرفة والخاطئة عبر المساءلة العامة للسياسيين والموظفين.[1]

رابعا:عناصر الحكم الرشيد:يتضمن الحكم الرشيد ثلاثة ميادين رئيسية هي:الحكومة،القطاع الخاص،والمجتمعات المدنية،وسنفصلها فيما يلي:

1- القطاع العام(الحكومة):يبرز دور الحكومة كفاعل اساسي في تجسيد الحكم الراشد من خلال ممارسة سلطة الرقابة على التفاعلات الاجتماعية وممارسة القوة المشروعة،ودعم حقوق الفئات الضعيفة والمحرومة،والحفاظ على استقرار اوضاع الاقتصاد الكلي مع الحفاظ على الصحة العامة والسلامة للجميع وحسن استخدام الموارد من أجل توفير الخدمات العامة والبنية الأساسية لتحقيق الأمن والانسجام الإجتماعي.[2]

2- القطاع الخاص:أصبح من الضروري أن يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تكريس الحكم الراشد،في الدول التي تحتاج إلى إصلاح في منظومتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية،حتى أن القطاع الخاص أعتبر شريكا أساسيا للدولة في ذلك،حيث أن هذا القطاع يستطيع توفير المال والخبرة والمعرفة والتقانة لتجسيد عمليات التنمية،إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة كالتعليم والصحة،كما يمكن للمواطنين المساهمة في بناء الحكم الراشد عند بلوغهم لدرجات راقية من الوعي السياسي والحضاري اللازم لإقامته.[3]

3-المجتمع المدني:يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد بإعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية،كالنقابات المهنية والجمعيات ذات الطابع الثقافي والأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية وغيرها،ويمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئات المحرومة والمهشمة،وإدماج الشباب في مسارات التنمية وتنظيم المهن المختلفة،كما تتلخص طبيعة عمل المجتمع المدني بأنها الرديف الحقيقي

[1] سمير عبد الرزاق مطير،**واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الاداري في الوزارات الفلسطينية**،مذكرة ماجستير في ادارة الدولة والحكم الرشيد،(غير منشورة)،جامعة الأقصى، 2013،ص ص13-15.

[2] بوزيد سايح،**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية:حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،2012-2013،ص ص136-137.

[3] محمد غربي،**الديمقراطية والحكم الراشد**،مجلة دفاتر السياسة والقانون،عدد خاص،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،أفريل2011،ص ص375-376.

للسلطة في أي دولة،ذلك أن أحد أهم أعمال هذه المؤسسات هو الرقابة والتقييم،المحاسبة والمساءلة،المتابعة والتطوير،والأهم المساهمة الفاعلة في التنمية المستدامة وترقية المجتمع.[1]

الفرع الثاني:معايير الحكم الراشد:

تختلف الأولويات والمعايير بإختلاف الجهات ومصالحها،حيث استندت دراسة البنك الدولي عن " الحكم الجيد" في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا إلى معياريين أسياسيين هما:التضمينية و المساءلة،و في بعض الدراسات الأخرى تم التركيز على ستة معايير للحكم الصالح هي:المحاسبة والمساءلة،الاستقرار السياسي،فعالية الحكومة،نوعية تنظيم الاقتصاد،حكم القانون،التحكم في الفساد.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فركزت على أربعة معايير وهي:دولة القانون،إدارة القطاع العام السيطرة على الفساد،خفض النفقات العسكرية،أما الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فكانت أكثر شمولا وتضمنت تسعة معايير وهي:المشاركة،حكم القانون،الشفافية،حسن الاستجابة،التوافق،المساواة، الفعالية،المحاسبة،والرؤية الإستراتيجية،[2] وسوف نفصل هذه المعايير فيما يلي:

أولا:الشفافية:هي نقيض الغموض والسرية وتعني وضوح التشريعات وسهولة فهمها،واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها ووضوح لغتها،ومرونتها وتغيرها وفقا للتطورات الاقتصادية،والاجتماعية والإدارية وبما يتناسب مع روح العصر إضافة إلى تبسيط الإجراءات،ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها،بحيث تكون متاحة للجميع[3].

وتحظى الشفافية بأهمية بالغة،وتعنى بها المنظمات العالمية والوطنية،حيث أنها تعمل على تقليل الغموض والضبابية،وتساهم في القضاء على الفساد،وتظهر أهميتها من خلال عملها على تمكين المعنيين من معرفة القرارات الصادرة من خارج وداخل المؤسسة،والعمل على تلبية حقوق العامة من خلال مشاركتهم في المعلومات،وتقديم المساعدة لهم في فهم ادارة عمليات البيانات الداخلية،وتسمح بإطلاع المواطنين على الخيارات

[1] المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية،**دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الراشد**،الخليل،فلسطين،2011،ص6.

[2] شعبان فرج،**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر**،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر3،2011-2012،ص16.

[3] مرجع سابق،ص17.

المتاحة،كما ان اهمية الشفافية تظهر من خلال عملها على تحقيق ترابط المنظمة على جميع المستويات الادارية والتنفيذية،واحداث التكامل بين اهدافها،واشاعة النظام والانضباط.[1]

ثانيا:المساءلة:استخدم مفهوم المساءلة منذ سنة 1853 في الادارة العامة بالتحديد،وذلك في اطار الحديث عن المحاسبة المالية،و تعني جملة من العمليات والأساليب التي يتم بمقتضاها التحقق من أن الأمور تسير وفقًا لما هو مخطط لها،وضمن الأطر التي حددتها الأهداف وفق المعايير المتفق عليها للوصول بالنظام إلى مستوى متميز من الكفاءة والفاعلية.[2]

1- **أهداف المساءلة:**وهي ما تسعى عملية المساءلة لتحقيقه،ويمكن النظر الى اهداف المساءلة ضمن ثلاثة أهداف رئيسية تتضمن:

- المساءلة كوسيلة للرقابة والتحكم:من اجل ضبط الاداء،لضمان حسن الاستخدام او منع اساءة استخدام السلطة.
- المساءلة كنوع من الضمان لحسن الالتزام بالقانون من قبل الممارسين للسلطة العامة في مجال الخدمة العامة،ومراعاة الأولويات في استغلال المصادر.
- المساءلة كعملية للتحسين المستمر عن طريق خلق استعدادا مسبق لدى العاملين للبحث وتجنب الاعمال التي من شأنها ان تؤدي الى الأخطاء وبذلك يكون مفهوم المساءلة قد توسع اكثر من معناه الجوهري المتضمن التقديم للمساءلة والمحاسبة او ايقاع العقوبة،ويشجع المديرين والعاملين على قبول المساءلة.[3]

ثالثا:المشاركة:وتعني حق الجميع بالتصويت وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس المنتخبة،ولا تقوم المشاركة إلا بوجود المجتمع المدني،وبدورية الانتخابات،وتمكين المرأة ومصداقية التشريع،وحسن الادارة المحلية،[4] وتأخذ المشاركة عدة اشكال أهمها:

- ✓ مشاركة المواطنون مباشرة في إعداد ورسم السياسات الحكومية مما يجنب العديد من المشاكل المستقبلية التي قد تنجر عن عدم إشراكهم كالإضرابات والتظاهرات والفوضى وعدم الثقة بالحكومة.

---

[1] فارس بن علوش بن بادي السبيعي،**دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري ف القطاعات الحكومية**،اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية(غير منشورة)،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2010،ص ص18-20.

[2] شعبان فرج،مرجع سابق،ص21.

[3] فارس بن علوش بن بادي السبيعي،مرجع سابق،ص ص42-43.

[4] أمين مشاقبة،المعتصم بالله علوي ،**الإصلاح السياسي و الحكم الرشيد** ،مطبعة السفير،عمان،2010،ص 58.

- ✓ مشاركة القطاع الخاص بسبب تفوق كفاية وإنتاجية استثماراته على كفاية وإنتاجية استثمارات القطاع العام في الكثير من الدول.
- ✓ مشاركة مؤسسات المجتمع المدني من خلال دعم جهود الإصلاح السياسي والاجتماعي اضافة الى تحريك الجماعات من أفراد المجتمع للمشاركة في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1]

رابعا:حكم القانون:ويقصد به اعتبار القانون مرجعية للجميع وضمان سيادته على الجميع دون استثناء، وينطوي على عنصرين،هما:حيادية القوانين،ومدى تقيد والتزام المواطنين وإلزامهم بها،فكلما كانت القوانين حيادية تشريعا وواقعا كلما استقطبت للعمل والمشاركة الجمهور الكفيل بإطلاق الكفاءات.[2]

خامسا:التضمينية والمساواة:يقوم هذا المبدأ على المساواة والمشاركة من قبل كل اصحاب المصلحة/العلاقة في عمليات وممارسات اجهزة الدولة،وهو يعني العدالة والحماية القانونية لحقوق المواطنين.[3]

وتذهب التضمينية إلى أنَ كل من هو معني بعملية إدارة الحكم ويريد المشاركة به قادر على فعل ذلك بصورة متساوية،عبر الإدلاء بصوته،عبر المساهمة بالمشاورات أو عبر مراقبة هيئات الخدمات العامة المحلية كما تعني أيضا أن الدولة تعامل الكل على أساس المساواة،وأنها تحمي حقوق الجميع بنفس الحماسة،وان لا تهميش ولا تمييز في تأمين الخدمات العامة، وأن الجميع يتمتع بحقوق المراجعة والتصويب نفسه في حال ميز المسئولون بين الفرد والآخر،والخطوة الأولى لتحسين التضمينية هي اعتماد قوانين وتنظيمات تضمن وتوسع نطاق الحقوق والحريات الأساسية للجميع المتعارف عليها عالميا،وهذا يتضمن كما رأينا سابقاً حق المشاركة المتساوية في عملية إدارة الحكم وحق المساواة أمام القانون وبالتالي حق المساواة في المعاملة من قبل الهيئات الحكومية،أما الخطوة الثانية فهي إرساء آليات تضمن احترام هذه القوانين والتنظيمات.[4]

سادسا:الاستجابة وبناء التوافق والرؤية الإستراتيجية:ويقصد بالاستجابة قدرة المؤسسات على خدمة وتلبية مصالح الجميع في فترة زمنية معقولة وبدون أي إستثناء أما التوافق فيعني العمل على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع يشكل أفضل مصلحة للجماعة،ويتطلب بناء التوافق رؤى طويلة الأمد تتعلق بالتنمية البشرية والوصول إليه، وينتج هذا فقط عن فهم ثقافة وتاريخ التكوين المجتمعي لهذه الشعوب.

---

[1] شعبان فرج،مرجع سابق،ص24.

[2] نوفل قاسم علي الشهوان،مرجع سابق،ص55.

[3] أحمد صقر عاشور،**اصلاح حوكمة التنمية في مصر**،مركز العقد الاجتماعي،مصر،2010،ص8.

[4] شعبان فرج،مرجع سابق،ص ص27-28.

أما الرؤية الإستراتيجية وحسب مفهوم الحكم الراشد،فإنها تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وافراده من جهة أخرى، والعمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الايجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد فيجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول،كما تعني الرؤية الإستراتيجية أن يمتلك القادة والجمهور العام منظوراً عريضًا وطويل الأجل فيما يتعلق بالحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة،مع الإحساس بما هو مطلوب لهذه التنمية،كما ينبغي أن يكون هناك فهم للتعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية المركبة لهذا المنظور.[1]

المطلب الثالث:التأسيس لجيل ثالث من الاصلاحات في ظل انهيار توافق واشنطن:

أدى عدم الرضى عن النتائج التي أسفر عنها تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي والتي انطلقت من توافق واشنطون الى تعرضه الى انتقادات خصوصا ان الدول التي التزمت بهذه النوعية من السياسات عجزت عن تحقيق التنمية كما لم تحقق اي تقدم ملموس في إنجاز أهداف أكثر تواضعًا،وهي الأهداف الإنمائية للألفية، وفي أعقاب إندلاع الأزمة المالية(2008-2009) بدأت مجموعة من الأصوات تتعالى على مستوى العالم منادية بانتهاء توافق واشنطون وعدم جديته وإنعدام نفعه،حتى أن مجموعة العشرين قد توصلت إلى إتفاق جديد حول التنمية يدعى توافق سيول للتنمية من أجل تحقيق النمو المشترك[2] وسنتناول مختلف الانتقادات وكذا الجهود المبذولة لإصلاح نظام الحوكمة فيما يلي:

الفرع الأول:الانتقادات الموجهة لتوافق واشنطن:

تمخض عن السياسات والإجراءات المنبثقة من (وفاق واشنطن) الكثير من الجدل والنقاش الحاد بين كل من الساسة والمختصين والمعلقين والمهتمين بما يسمى (إصلاحات السوق) وإعادة تنظيمه وفقاً لمبادئ الليبرالية الاقتصادية الجديدة،[3] وجاء أهم نقد للسياسات المنبثقة عن (وفاق واشنطن) من داخل البنك الدولي على يد جوزيف ستيغليتز الذي شغل منصب النائب الأول لرئيس البنك الدولي وتكتسب شهادته أهمية ولاسيما كونها مرتكزة على مشاهدات حية لنتائج سياسات توافق واشنطن في البلدان النامية،وصادرة عن شاهد أساسي من

[1] مرجع سابق،ص28.

[2] ولاء وجيه محمد دياب،**فاعلية الانفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر(1991-2011)**،مذكرة ماجستير في الاقتصاد(غير منشورة)،كلية التجارة،جامعة بنها،مصر، 2013،ص ص53- 54.

[3] منير الحمش،**الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي**،منشور على الموقع http://www.mafhoum.com/ articles.htm تاريخ الزيارة 25 مارس 2016.

داخل أحد أطراف التوافق،وقد طالت انتقاداته جميع ركائز توافق واشنطن تقريبًا،وأكد أن آليات السوق يمكن أن تترك الكثير من الناس بلا موارد للحفاظ على بقائها،ولابد من تدخل الدولة لتصويب آليات السوق وتوفير فرص عمل وتأمين عدالة اجتماعية،ووصف إلغاء دعم الأسعار بأنه ليس سياسة اجتماعية سيئة بل سياسة اقتصادية سيئة أيضًا والمتضرر الأكبر هم الفقراء.[1]

فالاقتصاد كما يراه ستيغليتز يحتاج إلى بنية تحتية مؤسسية،ويقول رئيس البنك الدولي "أن الخصخصة قبل إقامة إطار ضابط أو إطار تنافسي،يمكن أن تؤدي إلى كوارث"،فقد أدت سياسة التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية إلى الاضطرابات الاجتماعية والتوترات السياسية،وإلى فقدان عدد من هذه البلدان درجة كبيرة من استقلالية قرارها الاقتصادي.[2]

وفي مساهمة ويليامسون في الكتاب الذي حرره ستيغليتز بعنوان اعادة النظر في توافق واشنطن،تأكيد لافت على أن وصايا "توافق واشنطن"،إن كانت صلحت في تسعينات القرن العشرين،فهي لا تناسب العقد الأول من القرن الحادي والعشرين،ملمحاً إلى ان الذين استندوا إلى نصه الأصلي لصنع سياسات اقتصادية لبلدانهم أو لفرض سياسات كهذه على بلدان أخرى، ابتعدوا كثيراً عما قصده،[3] واقترح تعديلات تتمم الوثيقة وتحدّثها لتلائم التغيرات الراهنة،أهمها عدم اعتناق"توافق واشنطن"كنص مقدس غير قابل للمراجعة وفقاً لمقتضيات كل بلد،إلى جانب ضبط السوق غير الرسمية للعمل قبل فتح سوق العمل ككل،وفتح حساب حكومي لإيداع الفوائض في سنوات الرخاء لضمان وجود مال عام يمكن إنفاقه في سنوات الشدة.[4]

وينتقد بول كروغمان،* ايضا تداعيات"توافق واشنطن"،وأهمها في رأيه دفع الوثيقة في اتجاه زيادة اختلال المساواة في بلدان كثيرة،مـعدداً أمثلة من بلدان في أميركا اللاتينية،وهو إذ يرى ان الرجوع عن تحرير الأسواق قد لا يكون ممكناً،يدعو إلى معونات عاجلة للشرائح الاجتماعية التي تضررت من هذه السياسة.[5]

بينت نتائج تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي الليبرالية في العديد من البلدان أن احتمال حدوث تنمية حقيقية جادة على المدى الطويل،أمر صعب المنال،ويفسر ذلك إن النتائج السلبية سوف تتراكم على المدى

[1] صابر بلول،**السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد25،العدد الأول،جامعة دمشق،2009،ص565.

[2] منير الحمش،مرجع سابق،بدون ترقيم.

[3] Joseph E.Stiglitz,Narcis Serra,**The Washington Consensus Reconsidered:Towards New Global Governance**,Oxford University Press,Oxford,2008, P23.

[4] Ibid,pp24-27.

* أستاذ الاقتصاد في جامعة برنستون الأميركية والمعلق الاقتصادي الغزير الإنتاج في صحيفة"نيويورك تايمز"وحائز جائزة نوبل للاقتصاد لعام 2008 لتحليله الأنماط التجارية والناقد الحاد للسياسات الخارجية والاقتصادية لإدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش.

[5] Ibid,,p p31-39.

البعيد،سواء من خلال الحد من فرص التنمية في الأجل الطويل،أم من خلال إحداث تشوهات اقتصادية واجتماعية تعرقل مسيرة التنمية في المستقبل،وذلك من جراء الأضرار الناجمة عن الانكماش المالي وتقليص فرص التعليم والصحة والإنفاق على الضمان الاجتماعي مما يقلل من قدرة المجتمع على تكوين(مزايا تنافسية)،إضافة إلى ما يسببه ذلك من أضرار اجتماعية ونفسية وما ينعكس على التماسك الاجتماعي والأسري بسبب تفاقم الفجوة في توزيع الدخل والثروة،وانقسام المجتمع إلى أقلية غنية وأكثرية فقيرة مع تضاؤل فرص تحسين أوضاع الفقراء. [1]

وهناك عدة انتقادات لمبدأ الحوكمة الرشيدة وتطبيقاتها كما هو معتمد من قبل المنظمات الدولية كمعيار لقياس أداء الحكومات،هذه الانتقادات تنطلق من كون معايير الحوكمة الرشيدة المعتمدة من المنظمات الدولية لا تراعي الاختلافات السياسية والثقافية بين الدول،الأمر الذي يؤثر في دقة مقاييس جودة الحكم عند قياس هذه الجودة.

في المقابل استعرض تقرير للأمم المتحدة تلك الانتقادات، وخلص إلى أنه من الصعب وجود دولة تطبق الحوكمة الرشيدة بشكل مثالي،وإنما هناك اختلاف بين الدول في اعتماد تلك المبادئ وتطبيقها وفقا للنظام السياسي والاجتماعي لكل بلد،لذلك فإن المبادئ المعتمدة دوليا للحوكمة الرشيدة من المفروض انها مرنة وتأخذ في الحسبان الاختلافات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية لكل دولة.[2]

الفرع الثاني:الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي:

يترتب على سياسات الإصلاحات الاقتصادية المرتكزة على برامج التثبيت والتكييف الهيكلي آثار وتكاليف اجتماعية بالغة الأهمية،إذ لها منعكساتها السلبية على أصحاب الدخل المحدود على المدى القصير،ويمكن حصرها بثلاث نقاط رئيسية وهي:

أولا:يفترض الإصلاح الاقتصادي استخدام آليات اقتصادية معينة لتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي،مما يترتب على ذلك اتجاهات انكماشية تتسبب في انخفاض معدلات التشغيل وتفشي البطالة،فضلا عن حصول تراجع في معدلات الاستهلاك تتأثر بها جميع فئات المجتمع،وبدرجات متفاوتة،فالفئات الميسورة أكثر قدرة على امتصاص صدمات الانكماش والركود،في حين أن ذوي الدخل المحدود يتأثرون بدرجة أكبر ويتردى

[1] منير الحمش،مرجع سابق،بدون ترقيم.

[2] بسام عبد الله البسام،**الحوكمة الرشيدة:دراسة حالة العربية السعودية**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان67-68،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر،صيف-خريف2014، ص180.

مستواهم المعيشي،جراء ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الأسعار،وغالبًا ما يترافق الانكماش بضغوط تضخمية يطلق عليها (الركود التضخمي).

ثانيا:يوجب الإصلاح الاقتصادي تحرير أسعار السلع والخدمات،مما يسهم في إعادة تخصيص الموارد،وفقًا لنظرية النفقات النسبية بين قطاعات الاقتصاد الوطني وعندها يفقد المستثمرون والمنتجون بعض المنافع النسبية التي كانوا يجنونها من وراء سياسة الدعم والحماية التي كانت توفرها لهم الدولة قبل تطبيق برنامج الإصلاح، ونتيجة لذلك تتأثر مستويات الدخل والثروة لبعض فئات المستثمرين ورجال الأعمال،وعلى التوازي يمكن أن يتحسن وضع بعض الفئات وتزداد منافعهم جراء تشجيع الدولة لبعض القطاعات التي ترغب بتنشيطها،خدمة لأهداف التنمية،لأن تحرير الأسعار والمنافسة ورفع الدعم والحماية التي تميز مرحلة الإصلاح الاقتصادي، ستؤدي بالفعل إلى تغيير في تخصيص الموارد تلقائيًا،لأن الظروف التي كانت سائدة قبل الإصلاح تغيرت وهذا بدوره سيؤدي إلى آثار إيجابية أو سلبية جديدة تطال هذا القطاع أو غيره.

ثالثا:تتأثر بعض القطاعات الاقتصادية من عملية إعادة تخصيص الموارد فتتحمل تكاليف إضافية تخفض من أرباحها،اذ لابد وأن تقترن عملية الإصلاح الاقتصادي ببعض التكاليف الاجتماعية المؤقتة،والتي يمكن خفضها عبر ترشيد سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي،ومن خلال تطبيق برنامج منظم ومدروس،يحقق التوازن بين الأهداف والمنافع القصيرة الأجل،ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل،ويأخذ هذا البرنامج بالحسبان مدى تأثير ذلك في معدلات النمو وميزان المدفوعات،ومستوى الأسعار ومستوى التشغيل، بما في ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية.

أدت برامج التثبيت والتكيف الهيكلي المفروضة على بعض البلدان النامية لإصلاح اقتصاداتها،وبشكل واضح إلى انخفاض معدلات النمو وإلى انخفاض مستويات المعيشة ولاسيما لأصحاب الدخول التي هي أصلا ذات دخل منخفض.[1]

وقد قامت الشبكة الدولية للمراجعة التشاركية لبرامج التكيف الهيكلي بصياغة مشروع لبحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التحرير وتفكيك القيود والضوابط الإدارية،والخصخصة وسياسات التقشف التي تشكل أهم مكونات برامج التكيف الهيكلي وقد استطاعت إقناع البنك الدولي بالمشاركة في تنفيذ هذا المشروع معها، واستغرق تنفيذ البرنامج في تسع دول نامية خمس سنوات(1997-2002) وذلك بعد أعمال تحضيرية

[1] صابر بلول،مرجع سابق،ص ص568-569.

استغرقت نحو سنتين،وتوفر للمشروع التمويل اللازم من عدة جهات أهمها حكومات خمس دول أوروبية والاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وعدد من الوقفيات والمنظمات غير الحكومية وقد تعاونت في التنفيذ ثلاثة أطراف هي حكومات الدول المبحوثة،والبنك الدولي،والشبكات الوطنية للمجتمع المدني التي ضمت المئات من منظماته،[1] وتتلخص أهم النتائج التي توصل إليها المشروع في تقريره كما يلي:

- ☒ يلاحظ فيما يتعلق بتحرير التجارة أنه بالرغم من تنوع الدول المبحوثة من حيث مستوى الدخل والتطور الاقتصادي،إلا أنها جميعًا شهدت نموًا أكبر في الواردات بالمقارنة بالصادرات،ولهذا فإن هذه الدول واجهت زيادات في عجز كل من الميزان التجاري والحساب الجاري في ميزان المدفوعات ،مما زاد من مستوى مديونياتها الخارجية،وقد أدى تحرير الواردات وإغراق السوق المحلية بالواردات الرخيصة إلى خروج الكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من مجال الإنتاج أو تعرضها للإفلاس،الأمر الذى أفضى إلى ارتفاع معدلات البطالة،ومن جهة أخرى،لم يتحول النمو المدفوع بالصادرات إلى قوة دافعة للاقتصادات المبحوثة،بينما تركزت المكاسب المرتبطة بنمو الصادرات في أيدى شرائح محدودة من السكان وفى عدد قليل من الأنشطة،الأمر الذى زاد من حدة التفاوتات فى توزيع الدخل القومي.
- ☒ فيما يتعلق بتحرير القطاع المالي،يوضح التقرير انه أدى الى اقتران التحرير المالي بإضعاف دور الدولة فى توجيه وضبط حركة القطاع المالي من جهة أولى،وإلى تقوية جماعات المصالح التي استأثرت بقسط وافر من التمويل المصرفي من جهة ثانية،وإلى تعزيز نمط للنمو يقوم على الممارسات غير التنافسية أي الاحتكارية من جهة ثالثة،وقد أدى تركز الأصول المالية بدرجة أكبر فى أيدي عدد قليل من أفراد القطاع الخاص إلى اتساع الفوارق في توزيع الدخل.
- ☒ وفيما يخص اصلاحات سوق العمل والآثار على التشغيل،شهدت الدول المبحوثة على اختلاف درجات تنفيذها لاصلاحات سوق العمل تدهورًا ملحوظًا فى مستويات التوظف وزيادة محسوسة في معدلات البطالة،ولم تسهم صناعات التجميع التى أقيمت فى المناطق الصناعية الحرة كثيرًا فى زيادة فرص العمل،خاصة وأن صلة هذه المناطق بالاقتصاد المحلي ضعيفة،كما تدهورت الأجور الحقيقية وأصبح توزيع الدخل يتصف بدرجة أعلى من التفاوت عما كان الحال عليه قبل البدء فى برامج التكييف.
- ☒ أظهر تحليل آثار الخصخصة في الدول المبحوثة نتائج مختلطة فى الشركات الإنتاجية،حيث زادت أرباح بعض الشركات المخصخصة،بينما استمر البعض الآخر في الخسارة أو ربما زادت خسائره،

[1] ابراهيم العيسوي،مرجع سابق،ص25.

وعموما فالزيادة في الإنتاج التي حققتها بعض الشركات الإنتاجية لم تكن لها علاقة بتغيير شكل الملكية بقدر ما كانت ناتجة عن أسباب وظروف أخرى،مثل تحرير حركات رؤوس الأموال، ومثل انتقال الملكية إلى شركات متعددة الجنسيات ذات القدرات الكبيرة في الحصول على التمويل اللازم لعملياتها.

- ☒ فيما يتعلق بآثار برامج التكييف الهيكلي على التعليم والصحة،فقد أظهرت دراسات الحالة في سبع دول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية أن الإصلاحات التي أدخلت على نظم التعليم والصحة قد أدت إلى انخفاض منتظم وملموس في دور الدولة وفي قدرتها على توفير الخدمات العامة للغالبية العظمى من السكان، الأمر الذى جعل الحصول على هذه الخدمات يخضع بشكل متزايد لقواعد السوق وآلياته،وأصبحت الفئات ذات الدخل المنخفض مطالبة بتحمل تضحيات وأعباء كثيرة من جراء خفض الدعم ونقص الإنفاق الاجتماعي وتطبيق نظم المشاركة في التكاليف واسترداد النفقات في المؤسسات التعليمية والصحية،كما أن أساليب تصويب الدعم،أي استهداف الفقراء قد فشلت في معالجة الفقر وعملت على استمرار التفاوتات القائمة فى توزيع الدخل،ومن الملاحظ أن الارتفاع فى كلفة التعليم أو العلاج لم يقترن بارتفاع في مستوى الخدمة،وهكذا تجاهلت سياسات التكييف الهيكلي أن الإنفاق على التعليم والصحة والدعم الموجه لهما هو فى الحقيقة استثمار فى العنصر البشري،وتعاملت معه على أنه إنفاق يمكن التخفف منه لتصحيح عجز الموازنة.[1]

يوجز الدكتور"محمد الشريف بشير" أسباب فشل النموذج السابق الذكر في جملة من النقاط المهمة وهي:

- ضعف الهيكل الإنتاجي والقاعدة الاقتصادية في الدول النامية التي تميل الى الضعف،وتبرز تشوهات كبيرة في الاقتصاد القومي،مع ضعف المؤسسات الاقتصادية وعدم قدرتها على احداث الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة.
- تجاهل هذه البرامج لدور وتأثير العوامل الخارجية في مشكلات عدم التوازن في ميزان المدفوعات مثل تدهور شروط التبادل التجاري،وزيادة أسعار الفائدة على الاقتراض الدولي،وتزايد خدمة القروض الأجنبية وتقلبات الصرف وموجات الكساد العالمي،كما يركز الصندوق على العوامل الداخلية مثل المغالاة في سعر الصرف،وارتفاع عجز الموازنة العامة وزيادة كمية النقود وسيطرة القطاع العام على تخفيض الموارد.

[1] ابراهيم العيسوي،مرجع سابق،ص ص26-28.

- عدم الاعتراف بطبيعة الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات الدول النامية،والتي تتطلب وقتا أطول وموارد مالية طويلة الأجل.
- اتساع حجم الآثار الاجتماعية للتصحيح ونتائجها السلبية رغم محاولة الصندوق احتواء تلك الآثار وتقليل حجمها عن طريق المساعدة الفنية في وضع برامج للضمان الاجتماعي بالنسبة للفئات التي يقع عليها العبء الأكبر للتكييف وتوسيع دائرة شبكات الأمان والمساعدات الموجهة للفقراء.[1]

الفرع الثالث:الجهود المبذولة لإصلاح نظام الحوكمة بعد الأزمةالعالمية2008:

يمكن تقسيم الجهود التي بُذِلت لإصلاح نظام الحوكمة منذ وقوع الأزمة بوجه عام إلى ثلاثة فئات: تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية،واصلاح عيوب التنظيم المالي العالمي،وتقوية شبكات الأمان الإقليمية والعالمية وسنفصل فيها كما يلي:

أولا:تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية:رغم أن هذا التنسيق لم يكن مثاليا،فقد كان قويا في بداية الأزمة بوجه خاص وعلى سبيل المثال،أعلنت ستة بنوك مركزية كبرى في أكتوبر 2008 في تحرك غير مسبوق،عن إجراء خفض منسق لأسعار الفائدة الأساسية من أجل تيسير الأوضاع الاقتصادية العالمية،وقام نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي و14 سلطة نقدية مختلفة بوضع ترتيبات مؤقتة لمبادلة الدولار الأمريكي بغية الحد من نقص الدولار في أسواق التمويل قصير الأجل،ولأول مرة على الإطلاق اجتمع قادة مجموعة العشرين في مؤتمر قمة عقدوه في نوفمبر2008 بواشنطن وكان من نتائجها الالتزام باتخاذ تدابير منسقة للتنشيط المالي والتعهد بالإحجام عن الحمائية،وكانت هذه الجهود الهائلة تعني أنه بدلا من الوقوع مجددا في "كساد كبير"، سنواجه "الركود الكبير"، وهو إنجاز كبير بالفعل، نظرا لما ينطوي عليه ذلك من إمكانية مخالفة الواقع،ومع ذلك فقد شهدت الآونة الأخيرة تباطؤا في زخم تنسيق السياسات،مع تحول موضع التركيز من محاولات منع وقوع كارثة إلى تجنب وقوع أزمات أخرى في المستقبل ودعم التعافي الوليد،وذهب رأي البعض إلى أن مجموعة العشرين أبلت بلاء حسنا بالفعل في وقت الحرب ولكنها قد لا تتمكن من إنجاح جهودها بنفس القدر في وقت السلم،إن أحد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في المرحلة القادمة هي مواصلة الحوار بشأن سحب السياسات النقدية

[1] رمضان بطوري،مرجع سابق،36.

غير التقليدية وادارة احتمالات انتقال التداعيات ووضع منهج للخروج من أعباء الديون التي تراكمت في فترة الأزمة.[1]

ثانيا:التنظيم المالي العالمي:من أجل معالجة جذور الأزمة،التزم أعضاء مجموعة العشرين بإجراء إصلاح جذري للتنظيم المالي العالمي، بقصد تعزيز شفافية النظام المالي العالمي وجعله أكثر أمانا وصلابة وكان من أبرز الخطوات التي اتُخِذت تأسيس مجلس الاستقرار المالي في عام2009 ومنحه صلاحية تطوير وتعزيز التنظيم المالي الفعال،وتحقق تقدم ملموس نحو تعزيز الإشراف على مستوى النظام، وزيادة الهوامش الوقائية من رأس المال والسيولة، وتشجيع تبادل المعلومات المالية، وتطبيق أطر سياسات السلامة الاحترازية الكلية،ولا تزال هناك جهود جارية لتسهيل تسوية الأوضاع عبر الحدود.

ثالثا:تقوية شبكات الأمان الإقليمية والعالمية:من أجل تخفيف تأثير الأزمة،تكاتفت البلدان بهدف تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية،وانتهجت في ذلك سبلا عدة منها زيادة حجم موارد الصندوق بمقدار ثلاثة أضعاف، وزيادة المخصصات من حقوق السحب الخاصة،وفي أوروبا تعزز البنيان المالي لمنطقة اليورو من خلال إنشاء آلية الاستقرار الأوروبية،وفي أنحاء أخرى من العالم تم تعزيز الالتزام بترتيبات التمويل الإقليمية،مثل مبادرة "تشانغ ماي" و"صندوق المجموعة الاقتصادية الأوراسية لمكافحة الأزمة*،غير أن التقدم كان متفاوتا في المناطق الأخرى،ففي حالة الصندوق،على سبيل المثال،لم يتم حتى الآن تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام2010 بشأن الإصلاحات المهمة في نظام الحصص والحوكمة والتي من شأنها زيادة أصوات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ورفع مستوى تمثيلها،وبينما أمكن استيفاء شرطين من الثلاثة شروط اللازمة، يتعين توافر مزيد من الدعم لاستيفاء الشرط الأخير الذي سيسمح بدخول الإصلاح حيز التنفيذ،

وبنظرة إجمالية إلى ذلك كله نلاحظ بعض التباين في بطاقة التقييم المعنية بإصلاح الحوكمة العالمية منذ وقوع الأزمة.[2]

[1] نعمت شفيق،**الحوكمة الذكية:حلول للاقتصاد العالمي الراهن**،المحاضرة السنوية حول الحوكمة الاقتصادية العالمية،صندوق النقد الدولي،أكسفورد،المملكة المتحدة، ديسمبر2013، ص4.

* المجموعة الاقتصادية الأوراسية هي منظمة حكومية دولية للتعاون الاقتصادي والتجارة والجمارك والتكنولوجي والنقدي والصناعي والمالي والإنساني والعلمي والزراعي والطاقة من دول رابطة الدول المستقلة. روسيا،ويتلخص الهدف الرئيسي للصندوق في مساعدة الدول الاعضاء في المجموعة في تجاوز آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وضمان استقرارها الاقتصادي والمالي وإستمرار تكامل الاقتصادات القومية لهذه الدول،وتوقفت المجموعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية رسميا في 1 يناير 2015. بعد اتفاق بشأن وقف نشاط المنظمة وقعه رؤساء الدول الأعضاء في 10 أكتوبر 2014 في قمة رابطة الدول المستقلة في مينسك.

[2] مرجع سابق،ص5.

الفرع الرابع:اجماع سيول التنموي كبديل في ظل انهيار توافق واشنطن:

اظهرت الازمة العالمية قصور افتراضات الاقتصاد الحر،واهمها قدرة السوق على تصحيح الانحرافات ذاتيا،مما يبين اهمية وضرورة التدخل الايجابي من قبل الدولة في الاسواق،كما اظهرت الازمة اهمية البحث عن بدائل للتنمية مما اعاد طرح مسألة ومستقبل الرأسمالية،[1]وفي هذا الاطار برزت مجموعة العشرين المعروفة كمركز جديد للنظام الاقتصادي العالمي،وفي يومي 11و 12 من نوفمبر2010 عقد المؤتمر الخامس لقمة مجموعة ال20 في العاصمة الكورية سيول تحت شعار" النمو معا لتجاوز الأزمة"،وتم التوصل إلى اتفاق بشأن مختلف الشؤون الرئيسية بما فيها سعر الصرف والنمو المتوازن وشبكة السلامة المالية الدولية والتنمية وتحرير التجارة وإصلاح المؤسسات المالية ومكافحة الفساد ،مما أسهم في تعزيز التعاون الدولي.[2]

أولا:نتائج القمة:تبنى قادة مجموعة العشرين ما سمي "إجماع سيول التنموي" والذي يعد بمثابة اشارة الى انهيار توافق واشنطن،ويمثل توافق سيول التنموي مجموعة من المباديء التوجيهية التي أنشئت لمساعدة دول مجموعة العشرين وغيرها من الجهات الفاعلة العالمية في مجال العمل الجماعي مع الدول الأقل نموا من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة،وعلى النقيض من توافق واشنطن،يسمح توافق سيول بدور أكبر لتدخل الدولة،بدلا من السعي إلى فرض زي موحد "أعلى إلى أسفل" ، فإنه يفترض أن الخطط التنموية يجب أن تكون متلائمة مع متطلبات الدول النامية الفردية،وعلى البلدان النامية نفسها أخذ زمام المبادرة في تصميم حزم الإصلاحات والسياسات الأنسب لاحتياجاتهم.

وتمخض عن اعمال قمة سيول نصّ رئيسي وثلاث مستندات ثانوية وهي "توافق سيول للتنمية من أجل تحقيق النمو المشترك و"خطة العمل المتعددة السنوات" و"خطة العمل لمكافحة الفساد ومستند ملحق بعنوان "التعهدات السياسية لدول مجموعة العشرين.

ثانيا:المباديء الاساسية لتوافق سيول:تتمثل في ستة مبادئ وهي:

- التركيز على النمو الاقتصادي:بما يتفق مع توجهات مجموعة العشرين لتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن،الأمر الذي يتطلب تضييق فجوة التنمية بينها وبين الدول النامية تتماشى مع قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

[1] مصطفى يوسف كافي،**النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة**،دار مؤسسة رسلان،دمشق،2011،ص378.

[2] Lawrence MacDonald,**South Korea puts development on the agenda for Seoul G20 summit**,Guardian development network, October 2010, Available on the site: https://www.theguardian.com Accessed:22janvier2017.

- شراكة عالمية من أجل التنمية:بإشراك البلدان النامية ولا سيما البلدان منخفضة الدخل مع الاعتراف بأن أهم عامل للتنمية الناجحة هي تنمية البلد الخاصة.
- اعطاء الأولوية للقضايا العالمية أو الاقليمية:حيث يستدعي الامر تضافر جهود مجموعة العشرين بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية وبلدان الجنوب،للتركيز على التحديات الرئيسية،وقضايا التكامل الاقليمي.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص والاعتراف بدوره الفريد الاساسي في التنمية،ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل،ويتم ذلك بالحد من المخاطر وتحسين مناخ الاستثمار.
- تكامل جهود التنمية:بعد استكمال جهود التنمية الحالية،لتجنب الازدواجية،مع تركيز الاستراتيجية على المجالات التي تتمتع فيها مجموعة العشرين بالميزة النسبية.
- التركيز على النتائج: بإتخاذ تدابير مسؤولة لمعالجة المشاكل المحددة بوضوح،بهدف تحسين آفاق النمو بالنسبة للبلدان النامية،وينبغي أن تكون التدابير هادفة لتحقيق نتائج ملموسة،وذات تأثير وينبغي متابعة ورصد التطورات الناتجة عن التدابير المتخذة من خلال إطار مساءلة كاف.[1]

ثالثا:الركائز الاساسية لتوافق سيول:تتتمثل في تسعة مجالات وهي:البنية التحتية،وتنمية الموارد البشرية، والتجارة، والاستثمار المدني وخلق فرص العمل،والأمن الغذائي،واستعادة النمو،واحتواء الطبقة المهمشة ماليا، وتعبئة التمويل المحلي وتقاسم الخبرات في التنمية[2].

كما تم التركيز على العمل من أجل مكافحة الفساد،تعزيز نزاهة الأسواق،ودعم بيئة الأعمال النظيفة، وتعزيز الجهود المؤسسية،من خلال توجيه الدعوة للقطاع الخاص لتقديم أفضل الممارسات وغيرها من أشكال إشراك قطاع الأعمال في مكافحة الفساد،اضافة الى توحيد جهود تشجيع مبادرات ترسيخ الشفافية بحلول نهاية سنة 2011،للنظر فيها من قبل القادة وتنفيذها بعد ذلك حسب الاقتضاء.[3]

[1] OECD and the G20,**Seoul Development Consensus for Shared Growth**,2010(Annex1),Available on the site: https://www.oecd.org/g20/summits/seoul/ Accessed:7Janvier2017,p2.
[2] OECD and the G20,**MULTI-YEAR ACTION PLAN ON DEVELOPMENT**,2010(Annex2), At: https://www.oecd.org/g20/summits/seoul/ Accessed:7Janvier2017,pp1-10.
[3] OECD and the G20,**G20 Anti-Corruption Action Plan**,2010(Annex3)Available on the site : https://www.oecd.org/g20/summits/seoul/ Accessed:7Janvier2017,p3.

خلاصة الفصل الأول:

تناول الفصل الخلفية النظرية لسياسات الاصلاح الاقتصادي،وقد تبين اختلاف وجهات النظر حول قضية دور الدولة في النشاط الاقتصادي،ولا تزال تحتل مساحة من النقاش سواء على المستوى الاكاديمي او على مستوى سياسات الاصلاح الاقتصادي.

حيث ان التيار الرافض للتدخل الحكومي حدد حدود للتدخل الحكومي عند حده الأدنى،أما التيار المؤيد للتدخل الحكومي فيرى ان تدخل الدولة ضروري بعد ان ثبت عجز آليات السوق في اعادة التوازن نتيجة الازمة الاقتصادية،بينما يوجد فريق آخر يدعو الى التكامل بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق على نحو يحقق أهداف المنظومة الاقتصادية للدولة.

والملاحظ ان برامج التثبيت والتكييف الهيكلي التي ترجمها توافق واشنطن تقدم وصفة للتحول نحو سيطرة آليات السوق والمبادرات الفردية على عملية تخصيص الموارد في الاقتصاد المحلي ومن ثم فهو ينحاز فكريا لصالح قوى السوق.

وبعد الازمة العالمية 2008 ظهرت بدائل جديدة للتنمية اهمها "إجماع سيول التنموي" والذي يعد بمثابة اشارة الى انهيار توافق واشنطن،وعلى النقيض من توافق واشنطن،يسمح توافق سيول بدور أكبر للتدخل الدولة،ويفترض أن الخطط التنموية يجب أن يكون متلائمة مع متطلبات الدول النامية الفردية،وعلى البلدان النامية نفسها أخذ زمام المبادرة في تصميم حزم الإصلاحات والسياسات الأنسب لاحتياجاتها.

الفصل الثاني:

الاطار المفاهيمي لمناخ الاستثمار وعلاقته بالتطورات العالمية الراهنة

تمهيد:

يحظى موضوع المناخ الاستثماري بالكثير من الاهتمام، حيث تناولته العديد من الأدبيات الاقتصادية، وما زال التنظير مستمرا بسبب ظهور متغيرات جديدة على نحو مستمر، نتيجة للتغير في الأوضاع الاقتصادية العالمية على الدوام.

ويأتي الاهتمام "بمناخ الاستثمار"بإعتباره المدخل الحقيقي لجذب الاستثمارات الأجنبية،ولهذا تجتهد الدول في التعرف على نواحي القوة والضعف في بيئتها الاستثمارية، والتعرف على مستوى تنافسيتها لرفع قدرتها على جذب الاستثمارات، وتتباين جهودها في رصد وتقييم بيئة الاستثمار فيها، وذلك حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها.

ويتسع مفهوم مناخ الاستثمار لأكثر من مجرد توافر الشروط المادية أو البشرية اللازمة للإنتاج ليشمل مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، كما يتجاوز مفهوم مناخ الاستثمار النواحي الاستاتيكية كالوفرة النسبية للموارد المادية والبشرية، ليمتد إلى البحث في النواحي الديناميكية كمستوى المهارات والكفاءات التكنيكية والتنظيمية السائدة في الموقع المعني، فضلا عن مستوى البحث والتطوير ومدى كفاءة النظام المحاسبي والإداري والقضائي، كما أن قرارات المستثمرين تتأثر عادة بما ينشر عن "المناخ الاستثماري" في دولة ما، أكثر من معرفتهم بحقيقة الأوضاع، تبعا لغريزة القطيع عند المستثمرين.

وللتعرف أكثر على مناخ الإستثمار سنعالج في هذا الفصل المفاهيم الخاصة بمناخ الإستثمار في المبحث الأول، وسنخصص المبحث الثاني لتحليل مكونات مناخ الإستثمار وسيتطرق المبحث الثالث الى أثر التطورات العالمية الراهنة على مناخ الإستثمار.

المبحث الأول:مفاهيم حول مناخ الإستثمار:

يعتمد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على عوامل عديدة أهمها المناخ الاستثماري للدولة المعنية، حيث يشجع مناخ الاستثمار الجيد الشركات على الاستثمار عن طريق تخفيض التكاليف غير المبررة، وتقليل المخاطر والعوائق أمام المنافسة، ويعتبر تحسين السياسات والسلوكيات الحكومية التي تحدد شكل مناخ الاستثمار عاملا أساسيا في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويتعلق مناخ الاستثمار بجوانب متعددة حيث تطور مفهومه بحسب التغيرات السياسية والإقتصادية والتنظيمية، ذلك أن الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات المناخ الإستثماري.

المطلب الأول:المناخ الاستثماري مفهومه،مبادئه وأهدافه:

تزايد الاهتمام ب"مناخ الاستثمار" مع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة لكونه من أهم عوامل النمو الاقتصادي،غير أن هناك اختلافات في تحديد مفاهيمه لهذا كان من الضروري التعرض لمفهومه والوقوف على مبادئه.

الفرع الأول:تعريف مناخ الإستثمار:هناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري نذكر منها:

حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ينصرف تعبير مناخ الإستثمار الى"**مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية،وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وايجابا على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الإستثمارات ،وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية،كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية،وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة،بعضها ثابت أو شبه ثابت،إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة ومن ثم تؤثر وتتأثر ببعضها البعض،مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة،أوضاعاجديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها الى عوامل جذب أونوازع طرد لرأس المال**"[1]،يربط هذا التعريف مناخ الإستثمار بمجمل الظروف السياسية الإقتصادية والقانونية التي تؤثر في توجهات رأس المال.

ويعرف ايضا بأنه" **هو مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات،فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات،بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار،وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه منذ إعداد دراسة**

[1] علي عبد القادر علي ،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**،مجلة جسر التنمية،العدد34،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،2004،ص 5 .

الجدوى الاقتصادية،وتأمين الموافقات والتراخيص وتأمين التمويل ومستلزمات التشغيل،وتسويق الإنتاج في الداخل والخارج،والتعامل النقدي والمالي والضريبي،بل وحتى مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر عليها سلبا وإيجابا"[1]، يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بالمتغيرات المحيطة بالشركة من إمكانيات و معلومات.

يعرف كذلك ب" **هو محصلة تلك المجموعة من المتغيرات والعوامل التي تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما:مجموعة العوامل البيئية المرتبطة بالمجتمع بما يحتويه من أفراد ومنظمات وقطاعات وإتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية،ومجموعة السياسات الحكومية المعلنة بما تحتويه من إتجاهات ومؤشرات سياسية واقتصادية وإجتماعية "،ويظهر الواقع العملي صعوبة في محاولة الفصل بدقة بين عناصر متغيرات كل مجموعة على حدى نظرا لأن المناخ الإستثماري يعبر عن بيئة،والبيئة هي نظام مفتوح تتفاعل فيه كافة هذه العناصر مجتمعة،كماأنها تتفاعل مع غيرها من البيئات المتباعدة والمتجاورة أيضا،**[2] يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بعوامل تتعلق بالمجتمع وعوامل مرتبطة بالحكومة.

كما يعرف مناخ الاستثمار حسب تقرير التنمية العالمي لسنة2005الصادر عن البنك الدولي بأنه"**مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة مريحة،ويشير التقرير إلى أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية،وبخاصة قضية الفساد والمصداقية تمارس تأثيرا قويا على مناخ الاستثمار،من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة،وبدرجة أكبر توفر الأمن والاستقرار،وبخاصة أمن حقوق الملكية،ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية،والقوانين ونظام الضرائب التي تترك آثارا بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر،**[3] يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بسلوك الادارة الحكومية.

من خلال مما سبق يمكننا تقديم التعريف التالي"**مناخ الاستثمار هو مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية،والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة،كما تؤثر في ثقة المستثمر وقراراته الاستثمارية وهو مفهوم ديناميكي متطور عبر الزمن حسب التغير في الأوضاع الاقتصادية العالمية**".

[1] سميرسعيفان،**مقالات في الإقتصاد والإدارة في سوريا**،ط1، دار نشر القرن 21،دمشق ،سوريا، 2000،ص 108.

[2] سامي عفيفي حاتم،**التأمين الدولي**،ط1،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة ،1986،ص285.

[3] غريب بولرباح،**العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**،مجلة الباحث،عدد10،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،سنة2012،ص106.

الفرع الثاني:المبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري:

تتمثل المباديء الأساسية لوضع مناخ استثماري ملائم في توفر مجموعة من الشروط تتمثل في:

- ☒ الاستثمار من أجل التنمية المستدامة:الهدف العام لتهيئة المناخ الاستثماري هو تعزيز الاستثمار من أجل النمو الشامل والتنمية المستدامة.
- ☒ تناسق السياسات:يجب أن توضع سياسات الاستثمار في استراتيجية التنمية الشاملة للبلد، وكل السياسات التي لها تأثير على الاستثمار يجب أن تكون متناسقة على المستويين الوطني والدولي.
- ☒ الحوكمة العامة والمؤسسات:يجب وضع اجراءات تشمل كل أصحاب المصلحة وتندمج في إطار مؤسساتي،يقوم على سيادة القانون،ويلتزم بالمعايير الرفيعة للحوكمة العامة وتضمن اتخاذ خطوات متوقعة وفعالة وشفافة للمستثمرين.
- ☒ وضع سياسات ديناميكية:ينبغي استعراض اجراءات ترقية المناخ الاستثماري بشكل منتظم لضمان فعاليتها وتكييفها لتلائم الديناميكية المتغيرة للتنمية.
- ☒ الحقوق والواجبات المتوازنة:أي موازنة السياسات الاستثمارية عن طريق وضع حقوق الدول والمستثمرين وواجباتهم بشكل يحقق مصلحة التنمية للجميع.
- ☒ حماية الاستثمار والتعامل معه:بتوفير حماية مناسبة للمستثمرين غير المقيمين،وأن تتم معاملة المستثمرين غير المقيمين دون تمييز.
- ☒ تعزيز الاستثمار وتسهيله:بحيث تأخذ الاجراءات المتخذة بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة،كما يجب وضعها بشكل يقلل من مخاطر المنافسة الضارة بالاستثمار.
- ☒ إدارة الشركات ومسؤولياتها:بحيث تعزز اجراءات الاستثمار وتسهل تبني أفضل الممارسات الدولية للمسؤولية الاجتماعية للشركات والحكم الرشيد للشركات والالتزام بها.[1]

الفرع الثالث:أهمية المناخ الاستثماري:

تكمن أهمية المناخ الاستثماري في دوره المحفز للاستثمارات المحلية وزيادتها لما يوفره من تسهيلات في جميع مراحل الاستثمار، اضافة الى تحقيقه لعنصر الثقة للمستثمر الأجنبي مما يسمح بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ان مناخ الاستثمار الجيد يزيد عامل الامان من مخاطر الاستثمار، كما يساهم في تحقيق أهداف

[1] الاونكتاد،**تقرير الاستثمار العالمي2012:نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار**،نيويورك وجنيف،2012،ص ص29-30.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن نجاح الحكومات في خلق مناخ استثماري ملائم مقارنة بالدول الأخرى يساهم في تعزيز قدراتها التنافسية والمتمثلة في قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تلقى نجاحا في الأسواق العالمية.

الفرع الرابع:أهداف المناخ الاستثماري:

يتم توفير المناخ الاستثماري لغرض تمكين وحدات الأعمال من تحسين أدائها،وذلك من خلال:

- ☒ ايجاد بيئة اقتصادية كلية مستقرة تستند إلى معدلات تضخم منخفضة وتمويل عام ملموس ومعدلات ضريبية تنافسية والتي تكون أساسية لإعطاء الثقة لوحدات الأعمال على الاستثمار.
- ☒ المحافظة على تطوير أسواق عالمية مفتوحة وتنافسية، وإزالة كافة معوقات التجارة.
- ☒ إزالة كافة الأعباء غير الضرورية على الأنشطة الاقتصادية، وخاصة المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم.
- ☒ جعل الأسواق تعمل بكفاءة من خلال التحرير الاقتصادي،وتقديم الحوافز من خلال إصلاحات للضرائب المفروضة على الدخول الشخصية،وعلى المنشآت.
- ☒ ضمان بيئة مواتية للاستثمار المحلي،وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة.[1]
- ☒ خلق أوجه تآزر ذات أهداف تنمية اقتصادية أو سياسات صناعية أوسع نطاقًا وتحقيق تكامل موحد في استراتيجيات التنمية.
- ☒ تعزيز سلوك المستثمر المسؤول ودمج مباديء المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ☒ ضمان الفاعلية السياساتية في وضع هذه السياسات وتنفيذها وفي البيئة المؤسسية التي تعمل بداخلها.[2]

المطلب الثاني:مؤشرات تقييم مناخ الإستثمار:

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الإقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين الى الأوضاع في دولة ما كموقع للإستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ورغم أن هذه المؤشرات غير دقيقة ولا تخلو من الأخطاء إلا أنها ذات فائدة في إتخاذ القرارات وتتمثل أهم المؤشرات فيما يلي:

[1] طارق نوير،**دور الحكومة الداعم للتنافسية:حالة مصر**،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2001،بدون ترقيم.

[2] الاونكتاد،**تقرير الاستثمار العالمي2012:نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار**،مرجع سابق،ص26.

الفرع الأول:المؤشرات الدولية:تتمثل في:

أولا:مؤشرات تقويم المخاطر القطرية: تهدف الوكالات والهيئات المهتمة بتحليل وتنقيط المخاطر القطرية إلى السماح للمستثمرين بإتخاذ قرارات للإستثمار بطريقة موضوعية من خلال تصنيف الدول على أساس المخاطر التي تواجهها [1] وتوجد مجموعة من المؤشرات تتمثل في:

1 – المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر شهريا عن مجموعة PRS GROUP الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ سنة1980، ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أو التعامل تجاريا مع القطر،و قدرته على مقابلة إلتزاماته المالية وسدادها، ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50 % من المؤشر المركب، ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية 25 %، ومؤشر تقويم المخاطر المالية 25 % [2]، والعوامل التي يقيسها المؤشر هي المخاطر السياسية والإقتصادية والتمويلية،[3] ويتمثل دليل المؤشر في:[4]

- (من صفر إلى 49,5 نقطة)= درجة مخاطرة مرتفعة جدا.
- (من 50,0 إلى 59,5 نقطة)= درجة مخاطرة مرتفعة.
- (من 60 إلى 69,5 نقطة)= درجة مخاطرة معتدلة.
- (من 70,0 إلى 79,5 نقطة)=درجة مخاطرة منخفضة.
- (من 80,0 إلى 100,0 نقطة)=درجة مخاطرة منخفضة جدا.

2– مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية: يصدر عن مجلة اليورومني مرتين سنويا في (مارس وسبتمبر)، لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة القطر على الإيفاء بالتزاماته المالية، ويتكون من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية،الأداءالاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة،التقويم الائتماني للقطر،توافرالتمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل،توافر التمويل للمدى القصير، توافرالأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل، ويشير دليل المؤشر إلى أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل[5].

---

[1] زايري بلقاسم،البشيرعبد الكريم،**أثر المخاطر القطرية في الإستثمارات الأجنبية:حالة الجزائر(دراسة قياسية)**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد50، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، مصر،ربيع2010،ص34.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**، الكويت،2002 ،ص129.

[3] غريب بولرباح،مرجع سابق،ص107.

[4] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،2002،مرجع سابق،ص129.

[5] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،الكويت،2001،ص130.

3- مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقويم القطري:يصدر عن مجلة الانستيتيوشنال أنفستور مرتين سنويا (مارس وسبتمبر) منذ عام1998، ويتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100 ،وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة، وتقسم الدول الى ثلاث درجات:مجموعة المخاطرة المعتدلة،مجموعة المخاطرة المرتفعة،مجموعة المخاطر المرتفعة جدا.[1]

4- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:يصدر منذ 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس) ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، ويستند الى إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية،مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية،مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة،مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي،المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى،وتصنف الدول الى مجموعتين رئيسيتين مجموعة الدرجة الاستثمارية A والتي تتفرع الى أربعة فروع من **A1** الى**A4**،مجموعة درجة المضاربة ويشار اليها بالأحرف **B** و**C** و **D.**[2]

5- مؤشر وكالة دان اند برادستريت للمخاطر القطرية:يقيس المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود،واعتمد هذا المؤشر إلى أربع مجموعات تغطي المخاطر السياسية،كسياسة الدولة الخارجية،استقرار الوضع السياسي،السياسة الخارجية،مخاطر الاقتصاد الكلي كمعدلات النمو الاقتصادي قصيرة وطويلة الأجل، أسعار الفائدة،وكذلك مخاطر التعاملات الخارجية،والمخاطر المرتبطة بالتعاملات التجارية،كالوضع الائتماني، والسياسة الضريبية والفساد وغيرها.

ثانيا:مؤشر التنافسية العالمي:يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع (122) مؤسسة عالمية ويعتبر أداة هامة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الإستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة أداء الأعمال[3] ويتكون من مؤشرين فرعيين:

- مؤشر النمو للتنافسية [4]"يستند إلى ثلاث مؤشرات فرعية"وهي مؤشر التكنولوجيا،مؤشر المؤسسات العامة، مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية.

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،الكويت،2003،ص78.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،الكويت،2005،ص67..

[3] مولاي لخضرعبد الرزاق،شعيب بونوة،**دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية:دراسة حالة الجزائر**،مجلة الباحث،عدد7،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2009-2010،ص145.

[4] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،2002،مرجع سابق ،ص123.

- مؤشر الأعمال للتنافسية[1]"يستند إلى مسوحات تقيس قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة في تحقيق التنافسية.

ثالثا:مؤشر الحرية الإقتصادية:تم إعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995،ويصدر هذا المؤشر عن معهد "هيرتاج فاونديشن" وصحيفة "وول ستريت" سنويا،ويقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد،وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع،[2] وتعني الحرية الإقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وضمان حرية الإختيار الإقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع مع غياب التدخل القسري للحكومة[3].

ويستند هذا المؤشر على خمسين متغير اقتصادي يتم ضمهم في عشر مجموعات تشمل السياسات التجارية،الموازنة،التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد،السياسة النقدية،استقطاب رأس المال الأجنبي،التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار،حقوق الملكية،السوق السوداء والتشريعات والإجراءات [4]،تمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية،ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية،ويتمثل دليل المؤشر في[5]:

(80 – 100) يدل على حرية إقتصادية كاملة،و(70 –79,9) يدل على حرية إقتصادية شبه كاملة،(60 – 69,9) يدل على حرية إقتصادية متوسطة،(50– 59,9) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة،(40–49,9) يدل على حرية اقتصادية منعدمة.

رابعا:مؤشر الإستدامة البيئية[6]:يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومركز علوم الأرض لجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2001 ،و يتكون هذا المؤشر من 20 متغيرا أساسيا تشمل 68 عنصرا تقسم على المحاور التالية:قوانين وأنظمة المحافظة على البيئة الطبيعية،الإجراءات المتخذة لتخفيف التلوث البيئي،مستوى الصحة والتعليم والأوضاع الإجتماعية،القدرة الإجتماعية والتكنولوجية والمؤسسية،مدى التنسيق مع الجهود العالمية القائمة لحماية البيئة والحفاظ عليها.

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،الكويت،2004،ص105.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،2001،مرجع سابق،ص80.

[3] الزين منصوري،**واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد2،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،ماي2005،ص143.

[4] غريب بولرباح،مرجع سابق ص107.

[5] The Heritage Foundation and The Wall Street Journal, **highlights of the 2010 Index of Economic Freedom**, Washington, 2010,p2. Available on the site:(http://www.heritage.org/index/download) Accessed: 01May2016.

[6] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،2002،مرجع سابق ،ص103.

خامسا:مؤشر التنمية البشرية[1]:يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بصفة دورية سنويا منذ عام 1990 ويتم إحتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- ✓ طول العمر:ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة و يتراوح بين 25 و 85 سنة.
- ✓ المعرفة:وتقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الإلتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين صفر % و 100 %.
- ✓ مستوى المعيشة:وتقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،ويتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار.

ويتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر:مؤشر تنمية بشرية عال 80% أو أكثر،مؤشر تنمية بشرية متوسط من 50% إلى 79% ،مؤشر تنمية بشرية منخفض أقل من 50 %.

سادسا:مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد [2]: تم وضع هذا المؤشر لأول مرة من طرف أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقرير الإستثمار الدولي لعام 2001،وهو مكون من مؤشرين مقارنين:الأول مؤشر الأداء للإستثمار الأجنبي الوارد،والثاني مؤشر الإمكانات للإستثمار الأجنبي الوارد،ويستند مؤشر الأداء إلى قسمة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا إلى حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي،ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة،أما مؤشر الإمكانيات فيستند إلى 8 عوامل تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي،متوسط دخل الفرد،نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي،عدد خطوط الهاتف،حجم إستهلاك الطاقة نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير من الدخل الوطني نسبة الملتحقين بالدراسات العليا من السكان،تصنيف القطر السيادي.

ويتم تصنيف الدول وفق مؤشر الأداء فحصول الدولة على معدل واحد فما فوق يعني إنسجام قوتها الإقتصادية مع قدرتها على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة،وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] محمد عمر باناجة،**الإصلاحات الإقتصادية في الجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،عدد45،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، مصر،شتاء2009،ص152.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،2002،مرجع سابق،ص ص119-120.

ووفق مؤشر الإمكانات الذي يتراوح بين صفر وواحد يحتسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر وأدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير،ومن مقارنة وضع البلد وفقا لمؤشري الأداء والإمكانات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية:

- ✓ مجموعة الدول السباقة،أي الدول ذات أداء مرتفع وامكانات مرتفعة.
- ✓ مجموعة الدول دون الامكانات،أي الدول ذات أداء منخفض وامكانات مرتفعة.
- ✓ مجموعة الدول أعلى من الامكانات،أي الدول ذات أداء مرتفع وامكانات منخفضة.
- ✓ مجموعة الدول ذات الأداء المنخفضة،وهي تلك الدول التي تتصف بأداء منخفض وامكانات منخفضة.

سابعا:المؤشر الثلاثى المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة[1]:يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية الذى أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية منذ عام 1996 بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرة الاقتصاديات الصاعدة على تحقيق التنمية المتوازنة وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة،ويستند المؤشر المركب الى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونا هي:

- ✓ مؤشر البيئة الاقتصادية (يتكون من21 عنصرا تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية،مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي،مؤشرات بيئة أداء الأعمال).
- ✓ مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية (يتكون من 21 عنصرا تغطي مؤشرات نوعية التعليم،مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية،مؤشرات انتشارالمعلوماتية).
- ✓ مؤشر البيئة الاجتماعية (يتكون من21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي،مؤشرات الصحة العالمية، مؤشرات حماية البيئة الطبيعية).

ثامنا:مؤشر الشفافية[2]:تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، ويحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة،تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة، ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار[3]،وذلك بتوجيه إلى رجال الأعمال ووسائل الإعلام وغيرهم أسئلة تتعلق بالرشاوي التي يحصل عليها الموظفون العموميون وإختلاس الأموال العامة والتحقق من فعالية جهود مكافحة

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،2001،مرجع سابق،ص100.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،2004،مرجع سابق،ص104.

[3] الزين منصوري،**واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر**،مرجع سابق،ص145.

الفساد[1] ،وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و10 الذي يعني درجة شفافية عالية،واعتبرت منظمة الفساد العالمية الرصيد (5) خطا فاصلا بين الدول التي تعاني والدول التي لا تعاني من مشكلة فساد خطيرة وقد استحدث هذا المؤشر قائمتين تضم الأولى الدول العشر الأقل فسادا وتضم الثانية الدول العشر الأكثر فسادا.

تاسعا:مؤشر سهولة أداء الأعمال:[2] يصدر هذا المؤشر سنويا عن البنك ومؤسسة التمويل الدوليين في إطار قاعدة بيانات بيئة الأعمال،ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم وذلك من خلال وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والنامية التي يغطيها المؤشر بهدف تنبيه الدول المعنية إلى مكامن العقبات لتعمل على معالجتها وتحسن مناخها الاستثمارى ويستند المؤشر إلى متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في تلك المؤشرات، فكلما انخفضت القيمة المستخلصة من المؤشر يدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في الدولة والعكس صحيح.

الفرع الثاني:المؤشرات الإقليمية:تم إستحداث مجموعة من المؤشرات الخاصة بالدول العربية أهمها:

أولا:مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:تم اطلاقه من طرف المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ابتداءا من جوان 2013،[3] وهو تطوير للمؤشر المركب الذي اطلق منذ سنة1996،ويتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 10 مكونات أساسية أو مؤشرات فرعية تتفرع بدورها إلى114 متغيرا كميا،بحيث يتم دمج هذه المؤشرات المنفصلة بالاستناد إلى نموذج معين للحصول على مؤشر مركب يعبر عن الاتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية،وهو بذلك يعمل على تجميع المعلومات وعرضها بشكل مبسط.[4]

[1] أميرة محمد عمارة،**دور التعليم في مكافحة الفساد في الدول النامية**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان57-58، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ،جمهورية مصر،شتاء- ربيع 2012،ص104.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،2004 ،مرجع سابق،ص104.

[3] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الأول،الكويت،جانفي-مارس2012،ص6.

[4] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،الكويت 2012،ص ص 8-9.

ثانيا:تقرير تنافسية الاقتصادات العربية:صدر عن صندوق النقد العربي بداية من 2016 يركز على محورين اساسيين الأول يهدف إلى تحليل أداء التجارة الخارجية السلعية والمحور الثاني إلى قياس القُدرة التنافسية في الدول العربية ومقارنتها مع اقتصادات عدة دول من أقاليم مختلفة هي تايلند وماليزيا وسنغافورة وجنوب أفريقيا،نظرا لتشابهها في عدد من الخصائص الاقتصادية والديمغرافية مع الدول العربية،خاصةً في بداية مسيرتها الاقتصادية،الا أنها تحولت بعد ذلك إلى دول حديثة التصنيع،وسعت إلى تطوير بيئتها التنافسية فتحسنت مؤشراتها الاقتصادية الكلية،وتبوء البعض منها مراكز متقدمة في تقارير التنافسية العالمية،ويشمل التقرير تحليلا لقياس القدرة التنافسية للقطاعات التالية:القطاع الحقيقي،وقطاع مالية الحكومة،وقطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة،وقطاع بيئة الأعمال،والقطاع النقدي والمصرفي،والقطاع الخارجي،ويعتمد التقرير على طريقة المنهجية المعيارية في تقدير المؤشرات وترتيب الدول ترتيباً تنازلياً إبتداءً من الأفضل ضمن المجموعة إستناداً على قيمتها المعيارية المقدرة.[1]

المطلب الثالث:مؤشرات كفاءة المناخ الاستثماري:

يستند رجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات في اتخاذ القرار الاستثماري على وضعية المؤشرات الإقتصادية الدالة على مستوى أداء الإقتصاد القومي،وتتمثل فيما يلي:

الفرع الأول:درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي:

فكلما زادت درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي كلما كان الإقتصاد القومي جاذبا للإستثمار والعكس صحيح،حيث يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي وإتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج،وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد[2] ،ويستدل على درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال قياس النسب التالية:

[1] صندوق النقد العربي،**تقرير تنافسية الاقتصادات العربية**،ابو ظبي،جانفي2016،ص ص 1-23.

[2] حسن مهدي صائب ،**الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية** ،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد 11،العدد 3،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة القادسية، العراق،2009،ص118.

أولا:نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي:يتمثل أول المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم انفتاح التجارة هو حصة الصادرات السلعية من ناتجها المحلي الاجمالي،حيث أن نمو حصة الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي لدى اقصاد ما يعتبر مؤشرا على تعاظم أهمية التجارة الخارجية في ذلك الاقتصاد،[1] وكلما كانت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي كبيرة دلت على جاذبية الإقتصاد القومي والعكس صحيح[2].

ثانيا:نسبة الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الاجمالي:تمثل حصة التجارة الخارجية من الصادرات والواردات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي لدى أي بلد مؤشرا مناسبا لتحليل مدى انفتاح تجارته،ويشير ذلك الى حجم التبادل الخارجي للبلد مع العالم الخارجي،او مدى انعكاس انفتاحه التجاري على انتاجه السنوي،[3] وكلما ارتفعت النسبة دلت على ارتفاع درجة الإنفتاح التجاري،[4] مما يؤدي الى رفع القدرة التنافسية للدولة.[5]

الفرع الثاني:القوة التنافسية للإقتصاد الوطني:

كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن كلما كان ذلك مدعاة لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية ويستدل على ذلك من زيادة معدل نمو الصادرات من سنة لأخرى،وكذلك الرقم القياسي لأسعار الصادرات فكلما إتجه الى الإنخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للإقتصاد القومي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر[6]، ويمكن الإستدلال أيضا بزيادة معدل العائد على الإستثمار بشرط أن يكون متوسط معدل العائد على الإستثمار أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق[7].

الفرع الثالث:مدى القدرة على تحمل الأعباء المفروضة على الإقتصاد الوطني:

كلما تميزت إدارة الإقتصاد القومي بالكفاءة والقدرة على مواجهة الظروف الإقتصادية المتغيرة،كلما كان الإقتصاد القومي قادرا على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر،ويمكن الإستدلال على ذلك من مستوى الإحتياطيات الدولية الرسمية من الصرف الأجنبي لدى البنك المركزي،والتي توضح مدى قدرته في إستخدام هذه

---

[1] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية،**التكامل مع الاقتصاد العالمي:تجربة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي**،مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية،انقرة،2006،ص7.

[2] عبد الحميد عبد المطلب،**السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**،ط1،مجموعة النيل العربية، القاهرة،2003،ص196.

[3] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية،مرجع سابق،ص6.

[4] فريد أحمد قبلان ،مرجع سابق،ص23.

[5] مراد صاولي،**الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية:دراسة مقارنة**،مجلة "المستقبل العربي، العدد 417،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،نوفمبر2013،ص78.

[6] فريد أحمد قبلان،**الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية،الواقع والتحديات،دراسة مقارنة**،ط1،دار النهضة العربية،القاهرة،2008،ص25.

[7] عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سابق،ص197.

الإحتياطيات كمصدر للتمويل،[1] كما أن زيادتها تساهم في إشاعة درجة من الثقة لدى الأسواق في قدرة البلد المعني على الوفاء بإلتزاماته الخارجية[2] ،ويمكن أيضا الإستدلال على مدى القدرة على تحمل الأعباء المفروضة على الإقتصاد القومي بإنخفاض نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج المحلي الإجمالي،إضافة إلى معدل تغطية حصيلة الصادرات للواردات فكلما كانت عدد شهور تغطية الواردات كبيرا كلما دل ذلك على كفاءة الإقتصاد القومي وإزدياد قدرته على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.[3]

الفرع الرابع:قوة الإقتصاد الوطني وإحتمالات تقدمه ونموه:

تتجه الإستثمارات الأجنبية نحو الإقتصاديات القوية،وتبتعد عن الإقتصاديات الضعيفة،ويمكن التعرف على قوة الإقتصاد لأي دولة من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل في:

أولا:معدل النمو الإقتصادي:زيادة هذا المعدل يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في الإقتصاد،وينتج عنه زيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة.[4]

ثانيا:معدل التضخم:تؤثر معدلات التضخم على سياسات التسعير وحجم الأرباح ،ومن ثم على حركة رأس المال،كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بهاالشركات الأجنبية،فضلا على أن إرتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة يؤثر على مناخ الإستثمار ويصبح طارد للإستثمار والعكس صحيح[5].

ثالثا:معدل نمو الإستهلاك:إن إنخفاض معدل نمو الإستهلاك وخاصة الإستهلاك الجاري الحكومي والأسري في أي دولة يعكس مدى التحسن في قدرة الدولة على إدارة اقتصادها القومي (من خلال ضبط الإنفاق وتوجيهه نحو الأولويات الإقتصادية المختلفة) وينعكس انخفاض ذلك المعدل إيجابيا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا:معدل تغطية الصادرات للواردات:إن إرتفاع هذا المعدل يعني المزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارداتها بأقل صادرات ممكنة،وبذلك فإن إتجاه هذا المعدل نحو الإرتفاع ذو أهمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر[6].

---

[1] مجدي الشوربجي،**اختبار استدامة عجز ميزان الحساب الجاري للإقتصاد المصري**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 55- 56،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر،صيف-خريف2011 ،ص171.

[2] بلقاسم زايري،**إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر**،مجلة بحوث اقتصادية **عربية**،العدد41،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر،شتاء2008،ص15.

[3] صفوت عبد السلام عوض الله،**منظمة التجارة العالمية والإستثمار الأجنبي المباشر:دراسة للآثارالمحتملة لإتفاق(TRIMS) على تطور حركة الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية**،مؤتمر الجوانب القانونية والإقتصادية لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية،غرفة تجارة وصناعة ،دبي،9-11 ماي2004،ص1778 .

[4] مجدي الشوربجي،مرجع سابق ،ص173 .

[5] عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سابق ،ص ص198- 199.

[6] فريد أحمد قبلان، مرجع سابق ،ص ص30-31.

الفرع الخامس:عناصر إقتصادية أخرى:اضافة الى ما سبق توجد عناصر اخرى لكفاءة المناخ الاستثماري تتمثل في:

أولا:العمالة:تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من أجل تعظيم الربحية،ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى إختلاف مستويات الأجور بين الدول،وعليه الدول التي بها عمالة مؤهلة،مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الإستثمار إليها[1] .

ثانيا:البنيةالأساسية:ويتعلق الأمر بالطرقات والجسور والموانيء والمطارات ومدى صلاحيتها،لأن تدفق السلع والخدمات والمعلومات يتوقف عليها حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار،مع الإشارة إلى إمكانية أن تكون هياكل البنية الأساسية موضوعا للاستثمار من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منفردة أو بالتعاون مع المؤسسات الكبيرة[2]،كما لا يمكن إغفال أهمية الإتصالات كبنية تحتية للتكنلوجيا حيث يعتبر القطاع الداعم للنشاطات الإقتصادية الأخرى.[3]

ثالثا:مدى كفاءة المؤسسات المالية:تتمثل في مدى قوة القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية في إدارة المشروعات الدولية المتنافسة[4]كما أن استقلالية البنوك المركزية،من حيث العلاقة بالسلطة السياسية تعتبر جانبا مهما من أي إصلاح نقدي مؤسسي.[5]

رابعا:الحوافز الضريبية:رغم أن الحوافز الضريبية قد فقدت الكثير من أهميتها،ولكن لا يعني هذا عدم الإهتمام بتقديم الحوافز الضريبية،فهذه الحوافز مطبقة في كافة دول العالم بدون إستثناء وهي تعمل في جو من التفاعل بينها مع بقية عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأساسية،هي بهذا الشكل لا تلعب دورا حاسما في إتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما ولكنها مكملة له [6].

---

[1] غريب بولرباح،مرجع سابق ،ص102.

[2] عبد المجيد قدي،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الإستثماري**،الملتقى الوطني حول"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورهافي التنمية،جامعة عمار ثليجي،الأغواط،8-9أفريل2002، ص147.

[3] بلقاسم زايري،**السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد3،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،ديسمبر2005 ، ص68.

[4] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العددالفصلي الاول،2011،مرجع سابق،ص9.

[5] عبد المنعم السيد علي،**استقلالية البنوك المركزية،مع اشارة خاصة الى البنك المركزي العراقي**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 57-58، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، مصر، شتاء- ربيع2012 ،ص140.

[6] محمد طالبي،**أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمارالأجنبي المباشر في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد6،جامعة حسيبة بن بوعلي،السداسي الأول2009، ص ص318-319.

المبحث الثاني:مكونات مناخ الاستثمار:

تعرف مكونات مناخ الإستثمار على أنها مجموعة متغيرات تحيط بالمشروع وتؤثر بقراراته لكنها تخرج عن سيطرته [1] وبالتالي فإن مناخ الإستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي يمكن ان تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة معينة.[2]

المطلب الأول:النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي:

فكلما كانت هذه الأنظمة مواتية للإستثمار كلما أدت إلى جذب الإستثمار والعكس صحيح وتتمثل هذه الأنظمة فيما يلي:

الفرع الأول:النظام الاقتصادي:

تلعب المكونات الإقتصادية دورها الكامل بمجرد وجود إطار عام لسياسات استثمارية يمكنها من ذلك[3] وفي هذا الإطار يمكن تصنيف المكونات الإقتصادية التقليدية حسب الحافز الإستثماري للشركات المتعددة الجنسيات في دولة ما إلى[4]:

***عوامل السوق:**وتتعلق بحجم السوق ومعدل الدخل الفردي ومعدل نمو السوق،والمقدرة على الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية، وتفضيلات المستهلك وهيكل السوق.

* **عوامل الموا**رد:وتتعلق بالموارد الخام وتوفرها بالبلد المضيف وحجم العمالة وكلفتها وأنواعها،ومدى توافر التكنولوجيا والبنية التحتية من الاتصالات والطرق والمنافذ البحرية والبرية والجوية وغيرها.

***عوامل الكفاءة:**وتتعلق بالأرباح الناتجة عن استغلال الإنتاجية والتكاليف التنافسية، كلفة الأصول والموارد البشرية وكلفة مدخلات الإنتاج الوسيطة وخدمات الاستثمار وفاعلية الدولة المضيفة بالتجمعات الإقليمية والاتفاقيات الثنائية.

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد الفصلي الأول،2011،مرجع سابق،ص9.

[2] ناجي بن حسين،**تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي افي الجزائر**،مجلة الجندول،العدد 24،جامعة منتوري،قسنطينة،سبتمبر2005،ص5.

[3] فريد أحمد قبلان،مرجع سابق،ص22.

[4] خزامى عبد العزيز الجندي،**الإستثمار في الجمهورية العربية السورية**،مجلة جامعة دمشق،مجلد26،العدد2،دمشق ،2010 ،ص ص635-636.

وتنقسم مكونات مناخ الاستثمار على المستوى الاقتصادي إلى محورين رئيسيين:

أولا:المتغيرات الاقتصادية الداخلية:تشمل،على سبيل المثال لا الحصر،مدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية بأسعار تنافسية وجودة مرتفعة في ظل أسواق محلية تسودها المنافسة،مدى توافر البنية التحتية الأساسية معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار معبراً عنها بمعدلات التضخم، إضافة إلى أسعار الفائدة والصرف،ومدى توافر التمويل المحلي وتطور القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية.

ثانيا:المتغيرات الاقتصادية خارجية:وتشمل الميزان التجاري بصادراته وارداته السلعية والخدمية وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الاحتياطيات الدولية ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي،وأعباءها من أقساط وفوائد مستحقة.[1]

الفرع الثاني:النظام السياسي:

يعد توافر مستوى معقول من الإستقرار السياسي العتبة الضرورية للولوج الى مناخ استثماري سليم[2]،ويستدل على الاستقرار السياسي بتميز النظام السياسي بالديمقراطية والإستقرار الأمني وضمان عدم التعرض لمخاطر المصادرة والتأميم[3]،وانعدام المنازعات الإقليمية التي تزيد من احتمالات قيام الحروب،إضافة الى مستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة،وطبيعة ومستوى المساءلة الديمقراطية واستقرار الحكومة،ومدى الاستقرار والأمان الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة وكذلك استقرار الحدود الدولية مع دول الجوار وجودة العلاقات مع الخارج،ومدى الإلتزام بالمعاهدات والإتفاقيات الدولية تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي[4]،ودرجة تفشي الفساد بنوعيه الإداري أو السياسي حيث يشير الأول إلى وجود فساد في سلوك العاملين في الحكومة الذين يحاولون الإستفادة من إنتشار البيروقراطية في المؤسسات الحكومية بهدف تحقيق مكاسب خاصة تتمثل في رشاوي حيث تمثل هذه الأخيرة بنود غير منظورة تؤدي إلى ضياع ما يوفره المشروع من مزايا

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية**،الكويت،2011،ص16.

[2] عادل عيسى الوزني،**دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة**،مجلة ابحاث اقتصادية وادارية،العدد5،جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2009،ص107.

[3] أحمد زكريا صيام،**آليات جذب الإستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة:الأردن كنموذج**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد3،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر2005 ،ص93.

[4] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العددالفصلي الأول،الكويت،جانفي-مارس2011،ص9.

وإعفاءات ضريبية ويشير الثاني إلى ممارسة الفساد على مستوى السياسيين للوصول إلى السلطة حيث يرتبط بإختلاس الأموال العامة.[1]

الفرع الثالث:النظام الاجتماعي:

يتمثل في القيم والعادات التي تحكم سلوك المجتمع والإحتمالات المتوقعة لتغيرها حيث كلما إنطوى النظام الاجتماعي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الإيجابية والمواتية للإستثمار الأجنبي المباشر كلما كان جاذبا له والعكس صحيح،ويشمل مؤشرات عديدة من بينها:معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة،قوانين العمل السارية والتي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة إجراءات التعامل معها وتشغيلها، مستوى ثقة المستهلكين،مؤشرات ذات صلة بالصحة العامة ومعايير السلامة والتعليم والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والإتصالات وغيرها.[2]

المطلب الثاني:الإطار التنظيمي والمؤسسي والتشريعي:

تتمثل في التشريعات والاتفاقيات والاطار الاجرائي المتصل بالاستثمار وكذلك الضمانات ونظم الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي وسنفصلها فيما يلي:

الفرع الأول:التشريعات والاتفاقيات:تتمثل في:

أولا:التشريعات وقوانين الاستثمار:تتمثل في القانون الرئيسي للإستثمار بالإضافة إلى مجموعة القوانين والتشريعات المكملة،ويلاحظ في هذا المجال أنه كلما كان هناك قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح وعدم التضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات الصلة،[3] وكلما كان متضمنا لضمانات كافية من عدم مصادرة أو تأميم وخلافه،ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال،كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[4]

---

[1] أميرة محمد عمارة،مرجع سابق،ص88.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العددالفصلي الأول ،2011،مرجع سابق،ص10.

[3] مولاي لخضرعبد الرزاق،شعيب بونوة،**دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية:دراسة حالة الجزائر**،مجلة الباحث،عدد7،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2009-2010، ص142.

[4] صفوت عبد السلام عوض الله،مرجع سابق،ص1780.

كلما إتجه قانون الإستثمار إلى تحرير الإستثمار في المناطق الحرة من كل القيود وعمل على تسهيل ادارة تلك المناطق كلما كان جاذبا للإستثمار،وكلما أدت القوانين والتشريعات إلى حماية الملكية الفكرية كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر[1].

ثانيا:الاتفاقيات الدولية والثنائية:تقوم العديد من دول العالم وكذلك الدول العربية بتوقيع اتفاقيات دولية لحماية وتشجيع الاستثمار ولتحقيق التكامل التجاري والاقتصادي سواء في إطار جماعي تحت إشراف مؤسسات دولية وإقليمية،أو في إطار ثنائي مع الدول الأخرى ولا سيما الدول التي تحظى بعلاقات إقتصادية واستثمارية أو يؤمل ان تشهد تناميا في العلاقات في هذا المجال،وتتبع أهمية تلك الإتفاقيات من كونها تمثل خط الدفاع الثاني بعد القوانين المحلية للمستثمر الأجنبي في حال نشوب نزاع بينه وبين الدولة المضيفة للاستثمار.

الفرع الثاني:الاطار الاجرائي المتصل بالاستثمار:

يقصد به الإجراءات واللوائح المعمول بها والمتصلة بالاستثمار وبيئة أداء الأعمال بشكل عام والتي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص،[2] وتشكل في مجملها النظام المؤسسي والذي يتكون من عدة عناصر وهي:

1- النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الإستثمار والإطار التنظيمي:فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية ومعوقات إدارية كلما كان جاذبا للإستثماروالعكس صحيح.
2- المنظمون:كلما توافر عدد كاف من المنظمين الأكفاء كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.
3- نظام المعلومات الإستثمارية:كلما أتاح البيانات والمعلومات الإستثمارية بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك الى جذب الإستثمار والعكس صحيح.[3]

ويشمل الاطار الاجرائي كافة العوامل التي تتعلق ببيئة أداء الأعمال المتمثلة في آليات تأسيس المشاريع وإستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الإئتمانية وآليات توظيف العاملين والإستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى الإلتزام بإنفاذ العقود

[1] غريب بولرباح،مرجع سابق، ص104

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية**،الكويت،2011،ص160.

[3] عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سابق،ص193.

التجارية بما في ذلك مدى إستقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة بته في النزاعات القضائية وأخيرا آليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه وإغلاق مشروعه في حالة فشله[1].

وقد أكدت الدراسات المتخصصة والتجارب العالمية الناجحة في مجال جذب الاستثمار على الأهمية البالغة لتحسين بيئة أداء الأعمال في تحسين مناخ الاستثمار،وتعزيز نصيب الدولة من التدفقات الاستثمارية العالمية.[2]

الفرع الثالث:الضمانات ونظم الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي:

يقصد بها إمكانية وجود ضمانات دولية تحمي المستثمرين في العالم بشكل عام،وفي الدول العربية بشكل خاص،وذلك في حالات عديدة منها عدم قدرة القوانين والتشريعات والاجراءات المحلية داخل الدول العربية على حماية المستثمرين من المخاطر غير التجارية،مثل التأميم،والمصادرة،ونزع الملكية والحروب،وأعمال الشغب ذات الطابع العام،وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر وإخلال الحكومات بتعاقداتها مع المستثمرين.

وفي هذا السياق يمكن للمستثمر اللجوء الى نوعين من الحماية هما التحكيم الدولي وغالبا ما يكون بعد حدوث النزاع والخلاف فيما بين المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار كما يمكن اللجوء الى المؤسسات التي تقدم ضمانات ضد المخاطر غير التجارية التي يمكن ان يتعرض لها المستثمر خلال فترة عمل المشروع، ويمكن للمستثمر اللجوء الى المؤسسات التي تقدم ضمانات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر أو المصدر خلال فترات متفرقة من عمل المشروع.

وتمثل الضمانات التي تقدم للمستثمر والمصدر الوسيلة العملية التي توفر لهما تعويضا ماديا مناسبا عند تحقق المخاطر غير التجارية التي يتعرض لها الاستثمار أو المخاطر التجارية وغير التجارية التي تتعرض لها السلعة المصدرة،لاسيما وأن تلك الضمانات تديرها مؤسسات تتمتع بإستقلالية فيما يخص نشاطها،حيث يغطي ضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية خطر المصادرة والتأميم وخطر المخاطر التجارية وغير التجارية التي تتعرض لها عدم القدرة على التحويل وخطر الحرب،والتي تخرج بطبيعتها عن نطاق سيطرته لأنها تكون سبب إجراءات تتخذها السلطات العامة في القطر المضيف للاستثمار،وهنا تنبع أهمية ضمان الاستثمار لحماية المستثمر من تلك المخاطر ومن ثم تشجيعه على الاستثمار اذا توافرت له فرصة استثمارية مجزية،يزيد من هذه

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العددالفصلي الأول،2011،مرجع سابق،ص10.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية**،الكويت،2011،مرجع سابق،ص168.

الأهمية أن العملية الاستثمارية بطبيعتها عملية طويلة المدى ومن ثم يصعب على المستثمر التنبؤ بما يمكن أن يتعرض له استثماره من مخاطر غير تجارية.

وتتعدد مصادر ضمان الاستثمار ما بين ضمانات حكومة القطر المضيف للاستثمار،وضمان حكومة دولة المستثمر والضمانات التي تنص عليها الاتفاقيات الثنائية بين الدول،إلا ان أهم تلك المصادر هي مؤسسات الضمان الإقليمية والدولية،بإعتبار أن المؤمن له يكون أكثر ثقة في ضماناتها بعيدا عن تأثير الحكومات في قرار استحقاق التعويض.[1]

وفيما يتعلق بضمان ائتمان الصادرات فإنه عادة ما يكون ضد المخاطر التجارية والمخاطر غير التجارية،وتتمثل أهمية الضمان هنا ليس فقط في دوره التقليدي في حماية المصدر من تلك المخاطر بل فيما يوفره من مزايا أخرى من أهمها:أنه يمكن المصدر من منح المستورد شروط دفع جاذبة ومن ثم زيادة قدرة الأول على المنافسة،إذ لا يصر- مع توافر الضمان- على أن يقوم المستورد بفتح إعتماد مستندي وإنما يمكن أن يكون الدفع بموجب شيك أو كمبيالة أو تحويل مصرفي،كما يسمح الضمان للمصدر من منح تسهيلات في الدفع للمستورد ويسمح له في الوقت ذاته من الحصول على تمويل دون أن يضطر للانتظار حتي يحل موعد استحقاق قيمة الصفقة،ويتم ذلك من خلال تنازل المصدر عن حقه في التعويض لدى المؤسسة للبنك الممول بمجرد إتمام عملية الشحن.[2]

المطلب الثالث:المحددات الخاصة بالسياسات الإقتصادية الكلية:

يثير التغير المستمر في السياسات الاقتصادية البلبلة وعدم الثقة لدى المستثمرين الأجانب الذين يهتمون بعناصر الأمان والاستقرار قدر اهتمامهم بمعدلات الربح التي يتوقعون الحصول عليها[3]،فكلما كانت السياسات الاقتصادية تحررية،مرنة وواضحة وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة في الاهداف وتتسم بالكفاءة والفعالية وتتوائم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على المستوى العالمي كلما كانت في مجموعها جاذبة للاستثمار الأجنبي،[4] وأهم هذه السياسات هي:

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية**،الكويت،2011،ص179.

[2] مرجع سابق،ص180.

[3] عدنان غانم،لبنى المسيبلي،**دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية**،مجلة جامعة دمشق، المجلد19،العدد 2،جامعة دمشق ،سوريا،ص175

[4] ماجدة شلبي،**الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي:دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**،المؤتمر التاسع عشر حول قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية،كلية القانون،جامعة الامارات،أيام 25 - 27 أبريل 2011،ص46.

أولا: السياسة المالية:يمكن النظر إليها بأنها جاذبة للإستثمار كلما كانت السياسة الضريبية تحمل الإعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة،وكلما كان السعر الضريبي مناسبا ولايحمل عبئا ضريبيا كبيرا يثقل كاهل المستثمر،كما أنه من الضروري أن تكون واضحة ومرنة،وتكون السياسة المالية جاذبة أيضا للإستثمار كلما كانت سياسة الإنفاق العام تتجه الى تقوية البنية الأساسية،وتبتعد عن تشويه هيكل الأسعار،والعكس صحيح،وكلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة ولا يؤدي الى تضخم مرتفع،ولايؤدي إلى انكماش وكساد كبير،كلما كان جاذبا للإستثمار[1].

ثانيا:السياسة النقدية:كلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح،ويتم ذلك بإستخدام الأدوات النقدية المناسبة،والمهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الإقتصادي المطلوب وتتسم بالإستقرار كما أن روتينية اجراءات التعامل في سوق الصرف تحول دون انسياب الاستثمارات الأجنبية الى الدولة[2] اضافة الى أن انخفاض قيمة سعر الصرف يحسن من موقف البلد في السوق الدولية ويؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر[3].

ثالثا:سياسة التجارة الدولية:كلما كانت تلك السياسة تحررية،محفزة لتنميةالصادرات ومشجعة للإستثمار الأجنبي المباشر من أجل التصدير كلما كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح.وكلما كانت تلك السياسة تحررية للواردات ومرنة،وتعمل على إزالة القيود الكمية، وتتجه إلى معدلات منخفضة للتعريفة الجمركية كلما كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح [4].

رابعا:السياسة السعرية:كلما كانت تحررية،وعملت بآليات السوق في تحديد الأسعار بحرية،كلما كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح.[5]

[1] عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سابق،ص194

[2] سامي عفيفي،مرجع سابق،ص286

[3] Bekhechi Ghaouti,Ali Bouchenna,**La politique d'investissement:Cadre d'émergence d'un développement durable**,Le premier colloque national sur les réformes économiques en Algerieet la pratique du Marketing,centre universitaire,Béchar,le 20-21 Avril2004,sans numérotation.

[4] عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سابق،ص195.

[5] ماجدة شلبي،مرجع سابق،ص46.

المبحث الثالث:أثر التطورات العالمية الراهنة على مناخ الاستثمار:

مما لا شك فيه أن مناخ الإستثمار يتأثر بالتطورات العالمية المعاصرة،التي ألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في جميع البلدان،وفي مقدمتها المنظمة العالمية للتجارة وما تفرضه من إجراءات نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي والتي تضم في عضويتها دولا تسيطر على 89% من اجمالي التجارة العالمية،و90% من الاستثمار الأجنبي المباشر[1]،كما أن الأزمة العالمية الراهنة ألقت بظلالها على كثير من الإقتصادات العالمية والعربية،وأدت نتائج الحركات الاحتجاجية في الدول العربية إلى إعادة النظر في الإستثمار من عدمه في هذه الدول،وفيما يلي سنتناول تأثير كل من المنظمة العالمية للتجارة والازمة العالمية الراهنة والحركات الاحتجاجية على مناخ الاستثمار.

المطلب الأول:أثر الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على مناخ الإستثمار:

أمضت العديد من الدول العربية عقوداً من الزمن في وضع الحواجز والعقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر،بهدف تشجيع الاستثمارات المحلية،وقد اشتملت هذه القيود على العديد من العناصر أهمها:القيود التي تفرض على حصة الشركة الأجنبية في المشروعات،والشروط التي تنص على نسبة محددة من المستلزمات المحلية،وأصبحت تلك القيود والإجراءات محور نقاش في جولة أورجواي لتحرير التجارة،حيث رأت الدول المتقدمة أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تعد مشابهة للدعم التي تقدمه الدول لصادراتها،وبالتالي فقد دعت إلى إلغاء هذه الإجراءات كونها تؤدي إلى تغيير مسار التجارة العالمية[2] وتقدمت الدول الصناعية في جولة أوروغواي سنة1994بمقترح سمي إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة "TRIMS"الذي يعتبر أول اتفاق دولي يقوم بوضع قواعد لمعاملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة في إطار النظام التجاري للجات ومنظمة التجارة العالمية حيث أضيفت الى الاتفاقيات ذات الصلة بنشاطات الشركات متعددة الجنسيات وهي:الاتفاقية التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

والجدير بالذكر أن الاتفاقية التجارية المرتبطة بتدابير الاستثمار تتعامل مع الاستثمار الصناعي فقط[3] ويقصد بإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات التي تنظم التعامل مع

---

[1] محمد عبد الحميد محمد شهاب،**اثر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل العربية السعودية**،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،مصر،ربيع2014،ص32.

[2] حسان خضر،**الاستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا**،مجلة جسر التنمية،العدد32،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2004،ص ص15- 16.

[3] عبد القادر بابا ،**سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**،اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)،جامعة الجزائر،2003-2004،ص107.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة حينما يكون لها تأثير أو انعكاس على التجارة الدولية،[1] وتنقسم إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة إلى نوعين،قد تنشأ بينهما رابطة معينة:

النوع الأول:يتعلق بالإجراءات التي تتخذ شكل حوافز الاستثمار وهي مجموعة الإجراءات التي تعمل على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة للاستثمار فيها،وتأخذ هذه الإجراءات صورا عديدة أهمها ما يلي:الإعفاءات الضريبية،الإعفاءات الجمركية،الإعانات ومنح الاستثمار.

أما النوع الثاني من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية فيتخذ صورة ما يعرف بمتطلبات الأداء Performance requirements بمعنى صياغة مجموعة من الاجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة،مثال ذلك العمل على خلق فرص عمل جديدة أو الاحلال محل الواردات،أو تنمية وتشجيع الصناعات الانتاجية المحلية[2] وتأخذ إجراءات متطلبات الأداء الصور التالية:

- ❖ شرط المكون المحلي:هواشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية المنشأ أو من أي مصدر محلي،سواء كان الشراء محددًا بمنتجات بعينها أو بحجم معين أو بقيمة مطلقة للمنتجات، أو كان في شكل نسبة مئوية من حجم أو قيمة الانتاج المحلي للمشروع.
- ❖ شروط التوازن التجاري في ميزان المدفوعات:هو تقييد استيراد المشروع الأجنبي أو استخدامه لمنتجات مستوردة على كمية معينة،تمثل نسبة محددة من حجم أو قيمة ما يصدره المشروع من منتجات محلية، والتدبيران السابقان لا يتفقان مع مبدأ المعاملة الوطنية.
- ❖ شروط التصدير:تقييد قيام المشروع الأجنبي بتصدير منتجات أو بيعها بقصد التصدير،سواء كان ذلك التقييد محددًا بمنتجات بعينها،أو بحجم معين أو بقيمة معينة من المنتجات،أو في شكل نسبة مئوية معينة من حجم أو قيمة الإنتاج المحلي للمشروع،ويؤدي هذا الشرط الى التقييد الكمي للصادرات.
- ❖ شرط توازن العملات الأجنبية: تقييد استيراد المشروع الأجنبي لمنتجات تستخدم في إنتاجه المحلي أو ترتبط بهذا الإنتاج،عن طريق تقييد حصوله على النقد الأجنبي بمبلغ يتناسب مع قيمة النقد الأجنبي التي تتدفق إليه في البلد المضيف[3] ويؤدي هذا الشرط الى التقييد الكمي للواردات.

[1] عبد السلام صفوت ،مرجع سابق ،ص1790.
[2] مرجع سابق،ص1793.
[3] فريد أحمد قبلان،مرجع سابق،ص99.

- ❖ تقييد استيراد المشروع الأجنبي لمنتجات تستخدم في انتاجه المحلي أو ترتبط بهذا الانتاج،سواء كان هذا التقييد بصفة مطلقة أو يرتبط بما يستورده المشروع من منتجات أو بحجم أو قيمة ما يصدره المشروع من انتاجه المحلي،ويعتبر هذا التدبير من متطلبات توازن التجارة التي تؤدي إلى التقييد الكمي للواردات.

وترجع العلاقة بين هذين النوعين من إجراءات الاستثمار إلى أن إجراءات النوع الأول "حوافز الاستثمار" لا تمنح إلا في حالة تحقق إجراءات النوع الثانى"متطلبات الأداء"،فهناك إذن علاقة ارتباط قوية متلازمة زمنيا بين الوفاء بحوافز الاستثمار واستيفاء شروط وإجراءات متطلبات الأداء،وهذا هو ما عارضته الدول الصناعية المتقدمة أثناء مفاوضات جولة أورجواي،[1] ويوجد عدد من الملاحظات على الأحكام الأساسية للاتفاق نورد أهمها فيما يلي:

- إن الاتفاق لم يتعرض لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة السائدة في الدول المتقدمة كالإعانات والمنح بينما شمل الاتفاق معظم إجراءات الاستثمار السائدة في الدول النامية وأهمها شرط المكون المحلي وشرط التوازن التجاري،وذلك رغم تماثل تأثير الإجراءات في الحالتين على الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم على تحرير حركة التجارة الدولية،والاتفاق بذلك يجسد اختلال موازين القوى بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- لم يتضمن الاتفاق أية معالجة للأنشطة المشوهة للتجارة والمخلة بشروط المنافسة والتي تتخذ بواسطة الشركات متعددة الجنسيات وخاصة ما يعرف بقيود ممارسة النشاط RBPs (Restrictive Business Practices) التي تتم بين الشركة الدولية والشركة الأم أوالتي تفرضها الشركة الأم على شركاتها بالخارج*وذلك على الرغم من وجود صلة وثيقة بين إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS وقيود ممارسة النشاط RBPs وتتمثل هذه الصلة في أن حكومات الدول النامية عادة ما تقوم بفرض إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الشركات متعددة الجنسيات كرد فعل لقيود ممارسة النشاط RBPs التي تتخذها الشركات متعددة الجنسيات،[2] وهكذا فإن اتفاقات التجارة المتعلقة بتدابير الاستثمار

[1] عبد السلام صفوت،مرجع سابق،ص ص 1794- 1798.

[*] الشركة الأم قد تحرص على ألا تكون وحداتها التابعة بالدول النامية منافسة لوحداتها وعملياتها بالدولة الأم، وذلك (بشكل مباشر) من خلال تقييد التصدير إلى الدولة الأم،أو(بشكل غير مباشر) من خلال تقييد التصدير إلى دول أخرى.

[2] عبد السلام صفوت،مرجع سابق،ص ص1801-1802.

ستضعف من قوة الدول النامية في مواجهة الشركات المتعددة الجنسيات، [1] كما أن الآثار التي تتركها تكون أكبر ضررا على اقتصاديات الدول النامية من منافع تدفق الإستثمارات الأجنبية.[2]

- إن اتفاق التريمز ينطبق على إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في شكل شروط الأداء فقط، وبالتالي فهو لا ينطبق على حوافز الإستثمار ولاعلى قيود ممارسة النشاط وهي الباعث الرئيسي لفرض إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في شكل شروط الأداء والتي حظرها الاتفاق وبالتالي فهو ركز على النتائج فقط بدلاً من استهدافه للأسباب الرئيسية لتشويه حرية التجارة والمنافسة،هذا فضلاً عن أن اتفاق التريمز بقيامه بحظر أنواع معينة من إجراءات الاستثمار المتخذة شكل شروط الأداء سوف يحد من خيارات السياسة المتاحة للدول النامية فى تعاملاتها مع الشركات متعددة الجنسيات.
- يترتب على اتفاق إجراءات الاستثمار التزام الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بتفكيك وإزالة عدد كبير من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي تخالف أحكام وقواعد الجات لا سيما مبدأي المعاملة الوطنية والإلغاء العام للقيود الكمية وذلك من أجل تخفيف القيود المفروضة على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول ومن ثم توسيع نطاق التبادل التجاري الدولي ،وهذا ما يؤدي الى توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية.[3]

وحيث أن اتفاق التريمز قد دخل حيز النفاذ اعتبارًا من أول يناير1995،مع مراعاة الفترات الإنتقالية الممنوحة لتنفيذ هذا الإتفاق المتمثلة في سنتان للدول المتقدمة وخمس سنوات للدول النامية وسبع سنوات للدول الأقل نموا سنلاحظ الإجراءات التي قامت بها العديد من الدول قبل وبعد نفاذ اتفاق تريمز كما يلي:

[1] عبد القادر بابا ،مرجع سابق،ص108.

[2] محمد عمر باناجة،مرجع سابق، ص138.

[3] عبد السلام صفوت ،مرجع سابق،ص1805 .

الجدول رقم(2-1) التغييرات في الأنظمة الوطنية الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة(1991 /2004)

البيان	الفترة السابقة	الفترة اللاحقة لدخول اتفاق التريمز حيز النفاذ								
	1991 *	1995 *	1997 *	1998 *	1999 *	2000 *	2001 *	2002 *	2003 *	2004 **
عدد الدول التي ادخلت تعدبلات في نظم الإستثمار	35	64	76	60	63	69	71	70	82	102
عدد التغييرات التنظيمية	82	112	151	145	140	150	208	248	244	271
الملائم للإستثمار الأجنبي المباشر A	80	106	135	136	131	147	194	236	220	235
الأقل ملائمة للإستثمار الأجنبي المباشر B	2	6	16	9	9	3	14	12	24	36

Source:* Unctad,**World Investment Report**,The Shift Towards Services, New York and Géneva,2004, p8.

Unctad,World Investment Report**,Transnational Corporations and the Internationalizaion of R&D,New York and Géneva,2005, p26.

A:بما في ذلك التغييرات المتعلقة بالتحرير أو التغييرات الهادفة الى تعزيز أداء الأسواق،اضافة الى زيادة الحوافز.

B:بما في ذلك التغييرات الهادفة الى زيادة الضوابط والتقليل من الحوافز أيضا.

يتبين من الجدول :

- زيادة عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الإستثمارمن35 دولة سنة 1991الى64 دولة سنة 1995 ثم76 دولة سنة1997وتناقصت الى 60 دولة سنة1998 ثم واصلت الزيادة لتبلغ102دولة سنة 2004.
- تزايد عدد التغييرات التنظيمية من 82 تغيير في سنة1991الى112تغيير سنة 1995 لتواصل الزيادة لغاية سنة 2004 ب271 تغيير مع تسجيل تناقص في سنة1998.

- تزايد عدد التغييرات الملائمة للإستثمار الأجنبي من 80 تغييرسنة1991 الى106 سنة 1995 وتواصلت الزيادة الى235 تغييرسنة2004.

المطلب الثاني:تأثير الأزمة المالية الإقتصادية (2008)على مناخ الإستثمار:

كشفت الأزمة العالمية عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية الليبرالية ،واندلعت من القطاع العقاري نتيجة غموض العمل المصرفي،وانعكست هذه الأزمة التي بدأت مالية ثم تحولت إلى اقتصادية على معظم اقتصادات دول العالم.

الفرع الأول:أصول الأزمة العالمية 2008:

تفاعلت مجموعة من العوامل داخل الولايات المتحدة الأمريكية مسببة الأزمة المالية،فالأوضاع الإقتصادية الأمريكية لم تكن مستقرة نظرا للإختلالات المالية الداخلية والخارجية،وازداد الأمر سوءا مع تفشي أزمة الرهن العقاري، [1] وتعود جذور الأزمة إلى نهايات العام2000 وبدايات2001،حيث أظهرت مختلف التوقعات الإقتصادية وجود احتمالات كبيرة لحدوث حالة من الركود الإقتصادي ستلقي بظلالها على الإقتصاد الأمريكي بعد حوالي 10 سنوات من التوسع والإنتعاش[2] وتعزى أصول الأزمة المالية إلى التوسع في منح الإئتمان، والمتاجرة بالقروض،وخلق الودائع بنسب مفرطة،والتعامل بالمشتقات المالية القائمة على المقامرة والمراهنة، والدخول في عمليات إستثمارية ذات مخاطر عالية لا تتناسب وقدرة تحمل المؤسسات التمويلية[3]، كما ساهمت وكالات التقييم بقسط كبير في الأزمة بتقييماتها التي لا تعبر عن حقيقة الجدارة الإئتمانية للمؤسسات المالية.[4]

ففي مطلع هذا القرن ومع التوسع الكبير في قيمة الأصول وفي مقدمتها العقارات كانت لدى المصارف والمؤسسات الأمريكية فوائض هائلة من السيولة لا تجد منافذ استثمارية لها ولأن العقار يبدو ملاذا آمنا للاستثمار اتجه قدر كبير من تلك السيولة الى قطاع العقارات،وقد أقبل الأمريكيون على شراء العقارات بهدف السكن او الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة واتسعت التسهيلات العقارية الى درجة أن المصارف أصبحت تمنح قروضا بدون الاستناد الى جدارة ائتمانية متجاوزة بذلك شروط التسليف واصوله،وارتفع معدل التمليك

[1] بديعة لشهب،**الأزمة المالية العالمية:محاولة في الفهم والتجاوز**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،عدد52، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ،مصر،خريف2010،ص67.

[2] نور الدين جوادي،عقبة عبد اللاوي،**الأزمة المالية العالمية الراهنة:تحليل عينة دراسات أعداد مجلة "بحوث اقتصادية عربية "مابين2007 إلى2010**،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان55-56،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ،مصر،صيف- خريف2011،ص37.

[3] مصطفى العرابي،**تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،عدد51، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر،صيف2010،ص10.

[4] Frederic Mishkin,**Monnaie**,**Banques et marchés financières**,9ème Ed,Pearson education inc,paris,2010,P282.

السكني من64% سنة1996 الى69,2 % سنة2004 وهبطت أسعار الفائدة لتصل الى1% في منتصف2003، [1] وكانت الوكالات الاتحادية مثل الجمعية الوطنية الفدرالية للرهونات السكنية Fannie Mac والمؤسسة الفدرالية للرهونات العقارية Freddie Mac واللتين تكفلهما الحكومة الأمريكية لدعم سوق الرهن،نشيطة في إعادة تمويل الرهونات مما أدى إلى زيادة ملحوظة في الإقراض المقدم لبنوك الرهن المحتاجة للسيولة مقابل شراء المزيد من الأوراق المالية التي بحوزة تلك البنوك نتيجة لبيع المساكن، وفي جانب آخر لعبت عملية تحويل الرهونات إلى أوراق مالية من قبل الشركات والكيانات الاستثمارية في السوق الثانوية دورا كبيرا في اندلاع الأزمة، حيث تم توريق الرهونات في صورة أوراق مالية لها أعلى تصنيف من خلال تقسيمها إلى مشتقات وشرائح معقدة[2] وذلك ببيع محفظة القروض إلى المصارف الإستثمارية التي نظمت عملية التسنيد عبر تأمين قسم من المحفظة لدى شركات التأمين[3]، ودرجات التقييم AAA قدمت بسخاء على أموال توريق تعكس أنشطة محفوفة بالمخاطر في نهاية المطاف[4] حيث سمح لوكالات التصنيف وبدون تنظيم بتصنيف جميع انواع المنتجات على أمل شرائها من طرف المستثمرين والمؤسسات والأفراد[5] حيث كانت البنوك تسعى لخداع المستثمرين من أجل الحصول على أفضل وكالات تصنيف وتمرير المخاطر للمشترين من هذه الأوراق المالية ومعارفهم.[6]

ومع بداية سنة 2006 تشبعت السوق العقارية مما حدا البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ قرار مفاجئ برفع سعر الفائدة الأساسية من1% سنة2004 الى 5 % سنة2007 بسبب ارتفاع قيمة الدولار في محاولة للحد من ارتفاع مستوى التضخم،وحتى تتمكن المصارف من تمويل احتياجاتها رفعت اسعار الفائدة على القروض العقارية،ولم يعد المقترضون قادرين على السداد بسبب ارتفاع قيمة التزاماتهم للمصارف،مما دفع جزءا كبيرا منهم الى عرض عقاراتهم للبيع من أجل سداد ديونهم مما رفع نسبة العقارات المعروضة للبيع أكثر من الطلب مما أدى الى انخفاض أسعار العقار،وقد بلغت الفقاعة العقارية ذروتها لتنفجر في صيف سنة2007 حيث هبطت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع

[1] حسين عبد المطلب الأسرج،**الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية**،الملتقى الدولي حول:الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،جامعة فرحات عباس، سطيف،يومي20-21أكتوبر2009،ص5.

[2] ضياء مجيد الموسوي،**الأزمة العالمية الراهنة**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2010،ص13.

[3] زياد حافظ،**الأزمة المالية العالمية:البحث عن نموذج جديد**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان55- 56، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ،مصر،صيف- خريف2011،ص11.

[4] Nagib Bouguessa,**La bonne Gouvernance,une reponce a la crise financière**,colloque scientifique international sur la crise financière et économique internationale et gouvernance mondial,Faculté des sciences économiques et des gestion,université Ferhat Abbas,sétif,le 20-21 Octobre2009 ,p21.

[5] Kada Akacem,**Deruglation,Regulation et Marche Financiers**,Revue du chercheur,n°8,université Kasdi merbah,ouargla,2010,p10.

[6] Aoumeur Akki Alouani,**Crise Financière ou Crise d'éthique:quelle alternative**,le colloque scientifique international sur la crise financière et économique internationale et gouvernance mondial,Faculté des sciences économiques et des gestion,université Ferhat Abbas,sétif,le 20-21 Octobre2009,p12.

عقاراتهم المرهونة،ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة لعدم سداد المقترضين لقروضهم،هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن افلاسها،وأصبحت المصارف تواجه مشكلة سيولة لعدم سداد المقترضين ديونهم التي هي في الأساس أموال مودعين،ومع انتشار أنباء الأزمات التي بدأت تواجه المصارف زاد اقبال المودعين على سحب ودائعهم مماعمق مشكلة السيولة لدى المصارف وتعدى الأمر الى انهيار بعض المصارف مثل بنك(Lehman Brothers) رابع أكبر مصرف استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية[1] حيث عجز عن الوفاء بإلتزاماته وأعلن عن إفلاسه في سبتمبر 2008 ، وشاعت أجواء من عدم اليقين وانعدام الثقة في كبرى المصارف الأمريكية وظهرت أعراض شح السيولة في عدد من اقتصادات الدول الناشئة، حيث قام عدد من المصارف العالمية المتواجدة في الأسواق المحلية للاقتصادات الناشئة في دول أوروبا الشرقية، على سبيل المثال، بسحب الأموال المودعة لدى فروعها في الخارج ونقلها إلى مقرها الرئيسي في الدول المتقدمة، وذلك لإعادة بناء القواعد الرأسمالية للمصارف الأم[2] وما يمكن ملاحظته أن هذه الأزمة تعتبر الأعنف منذ الكساد الكبير1929-1933 حيث مست القطاع الحقيقي مثل صناعة السيارات وقطاع البناء والقطاع العقاري والصناعات التحويلية[3] كما أن جميع الدول التي تأثرت بالأزمة تباطأ النمو الإقتصادي فيها دون إستثناء.[4]

الفرع الثاني:تحليل مقارن لتأثيرات الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصاديات الدول العربية:

تعرضت الاقتصادات العربية إلى آثار الأزمة المالية العالمية وما ترتب عنها من ركود في إقتصادات غالبية الدول المتقدمة والنامية خلال عامي 2008 و 2009 ،ولقد تباينت القنوات الرئيسية التي إمتدت تأثيرات الأزمة من خلالها إلى الدول العربية،وذلك بحسب طبيعة إقتصاداتها ودرجة إنفتاحها وإرتباطها بالإقتصاد العالمي، ولغرض التحليل يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات، فالمجموعة الأولى* وهي دول مجلس التعاون الخليجي،التي تتسم بأسواق مالية منفتحة وحرية نسبية في تحركات رؤوس الأموال واستثمارات معتبرة في الأسواق الدولية عبر صناديقها السيادية[5]،وبأنظمة مالية وتجارية منفتحة وذات انكشاف عال على الأسواق المالية العالمية، فإن ارتباطها الوثيق بكل من النظام المالي العالمي وبالأسواق العالمية للسلع وفي مقدمتها النفط والغاز والبتروكيماويات،كانت القنوات الرئيسية لامتداد الأزمة العالمية إلى اقتصاداتها.

---

[1] بديعة لشهب،مرجع سابق، ص ص68-69.

[2] صندوق النقد العربي وآخرون ،**تداعيات الأزمة العالمية على اقتصادات الدول العربية**،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2010،مرجع سابق،ص ص204-205.

[3] محمد بوجلال،**مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد6،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،السداسي الأول2009،ص67.

[4] مصطفى العرابي ،مرجع سابق،ص16.

* الإمارات، البحرين، السعودية، عمان،قطر والكويت.

[5] بلقاسم العباس،**تبعات الأزمة الإقتصادية على الدول العربية والنامية**،مجلة جسر التنمية، العدد102،المعهد العربي للتخطيط،الكويت، 2011،ص13.

أما المجموعة الثانية**، فتعتبر أسواق المال المحلية فيها غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأسواق العالمية، إلا أن اقتصاداتها تعتمد على الإيرادات النفطية، وبالتالي فإن الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط تؤثر كثيراً على السياسة المالية المتبعة في هذه الدول والمسايرة للدورة الاقتصادية العالمية، أي أن النفقات الحكومية ترتفع مع ارتفاع إيرادات النفط وتنخفض مع انخفاض تلك الإيرادات وذلك في معظم تلك الدول[1].

أما المجموعة الثالثة*** ،فهي دول يعتمد القطاع المصرفي والمالي فيها على موارد الإقراض المحلي، وبالتالي لا تتأثراقتصاداتها بصورة مباشرة بالتقلبات في أسواق المال العالمية، غير أن الصدمات الخارجية تنتقل إلى اقتصاداتها من خلال ارتباطها التجاري الوثيق بأسواق الدول المتقدمة وشركائها التجاريين الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ففي جانب المعاملات السلعية، تعتمد صادرات هذه الدول على أسواق الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، وكذلك الأمر في جانب معاملات الخدمات كإيرادات السياحة، وتحويلات العاملين بالخارج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة،وتؤدي تقلبات الدورة الاقتصادية ومعدلات النمو في الدول المتقدمة، في ضوء الركود الناجم عن الأزمة إلى مخاطر تباطؤ النمو في دول المجموعة الثالثة،وذلك من خلال تراجع أداء قطاعاتها التصديرية عالية الانكشاف على أسواق الدول المتقدمة،وتراجع التدفقات المالية إليها من خلال تراجع إيرادات وحجم السياحة وتحويلات العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر، وإزاء القيام بتحليل مقارن لتأثيرات الأزمة على الاقتصادات العربية حسب المجموعات الثلاث المذكورة، فإن امتدادالأزمة يعزى إلى أمرين أساسيين، أولهما عوامل مالية تتعلق بدرجة انكشاف القطاع المصرفي والمالي في الاقتصاد على أسواق المال العالمية،وثانيهما العوامل التجارية التي ترتبط بالشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية[2].

** الجزائر، السودان، ليبيا واليمن.

[1] صندوق النقد العربي وآخرون ،**تداعيات الأزمة العالمية على اقتصادات الدول العربية**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2010،مرجع سابق،ص211.

*** الأردن، تونس، سورية، لبنان، مصر، المغرب وموريتانيا.

[2] صندوق النقد العربي وآخرون ،**تداعيات الأزمة العالمية على اقتصادات الدول العربية**،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2010،مرجع سابق،ص ص206 -207.

الفرع الثالث:آثار الأزمة العالمية على مناخ الإستثمار في الدول العربية:

أثرت الأزمة المالية على مناخ الإستثمار كما يلي:

- التراجع الحاد في الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية يؤثر سلبيا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الموجهة الى قطاعات الموارد الطبيعية[1].
- تعرض البنوك العربية الى أزمة سيولة حادة تجلت في احجام البنوك الخليجية عن الاقراض فيما بينها الا بمعدلات فائدة مرتفعة،وعجز الكثير من البنوك عن تمويل المشروعات الكبرى في المنطقة[2].
- تخفيض المصارف في البلدان المتقدمة لقروضها الى حد كبير[3] مما قلص من قدرة الشركات على الإستثمار في الخارج أوتمويل عمليات الإندماج والتملك عبر الحدود،حيث تشير البيانات الى تراجع قيمة صفقات الإندماج والتملك بسبب الهبوط في أسعار الأسهم وماصاحبه من تقييم غير واقعي للشركات المعروضة للبيع[4].
- اتجاه السلطات في العديد من الدول الى فرض وتشديد القيود على أنواع محددة من الإستثمار الأجنبي المباشر بما عكس مناخا استثماريا غير موات وأقل تحررا من ذي قبل وخاصة في مجال صفقات الإندماج والتملك عبر الحدود، وقد أشار تقرير الإستثمار العالمي لعام2008 الصادر عن منظمة الأونكتاد إلى أنه من بين 98 إجراء إصلاحي اتخذته الحكومات يوجد 24 اجراء مقيد للبيئة الإستثمارية معظمها يتعلق بالصناعات الإستخراجية[5].
- الغاء وتأجيل مشاريع انمائية في عدد من الدول العربية وخاصة في مجال البنية الأساسية والنفط والقطاع العقاري اثر اختناقات أسواق الائتمان العالمية وما يشهده الاقتصاد العالمي من انحسار[6].

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد الفصلي رقم1،الكويت،2009،ص5.

[2] محمد بوهزة،رفيق مرزوقي،**الأزمة العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية**،الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي20-21 أكتوبر 2009.،ص6.

[3] Ali Dib,**Implication of the global financial Crisis on the Algerian Economy**, Revue des economies nord Africaines,n°7, université Hassiba Ben bouali,Chlef,2ème trimestre,2009,P3.

[4] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،الكويت،2008،ص81.

[5] مرجع سابق،ص82.

[6] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد الفصلي الثالث،2009، مرجع سابق،ص3.

- التراجع في معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2009 بمعدل نمو سلبي بلغ 1,3% أثر سلبيا على جاذبية مناخ الإستثمار،حيث جعل أسواق الدول المتقدمة التي تهيمن على الحصة الأكبر من اجمالي التدفقات الواردة والصادرة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها الى باقي دول العالم،اضافة الى تزايد عدد العمال المسرحين(العمال المهاجرين) وعودتهم الى بلدانهم الأصلية.[1]
- تراجع نشاط هيئات ترويج الاستثمار حيث تناقص في الدول العربية من أكثر من 400 فعالية خلال العام 2009 شملت 15 دولة وفق المصادر القطرية إلى أقل من 300 فعالية سنويا[2].
- انهيار غير مسبوق في بعض الأسواق المالية العربية حيث انخفض مؤشر البورصات العربية بما يزيد على55% في سنة2008 في سوق القاهرة وعمان وبنسبة أكبر في سوق دبي.[3]

وأظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 14,2 % إلى 1,7تريليون دولار مقارنة بنحو تريليوني دولار وأشار التقرير إلى أن الأزمة العالمية قد غيرت خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،ويلفت التقرير النظر إلى أن تزايد عمليات تصفية الاستثمارات من جانب الشركات عبر الوطنية حول العالم والتي عادة ما تأخذ شكل إعادة الاستثمارات إلى الوطن أو القروض العكسية فيما بين الشركات،أو سداد القروض للشركات الأم،تعد من أهم العوامل التي أسهمت في تراجع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وبوجه عام تقلصت أرباح أكبر 100 شركة عبر وطنية حول العالم بنسبة تجاوزت 25 % في عام 2008.[4]

المطلب الثالث:أثر الحركات الاحتجاجية على مناخ الاستثمار:

شهدت الدول العربية في الفترة الأخيرة اضطرابات سياسية أدت الى ارتفاع درجة عدم اليقين وصعوبة في التنبؤ بردود أفعال اللاعبين الدوليين،ومما لاشك فيه أن الإقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة [5] رغم استمرار الجدل الدائر على صعيد شكل وطبيعة العلاقة بينهما.

---

[1] محمد محمود ولد محمد عيسى،**آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، الأزمة العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية**،الملتقى الدولي حول:الأزمة الماليةوالاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،جامعة فرحات عباس،سطيف،يومي20-21أكتوبر2009 ،ص8.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد الفصلي الثالث،2011،مرجع سابق،ص13.

[3] حسين عبد المطلب الأسرج،**الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول** العربية،مرجع سابق،ص15.

[4] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، **مناخ الإستثمارفي الدول العربية**، الكويت، 2009، ص ص65-66.

[5] زياد حافظ ،مرجع سابق ص13.

وفي حين تؤكد بعض الدراسات والتجارب العملية على أهمية الاستقرار السياسي في تحقيق النمو واستقطاب الاستثمارات الخارجية،نرى في المقابل بعض الاستثناءات التي تشير إلى أن بعض الدول قد تشهد تدفقات استثمارية أجنبية حتى في حالات الاضطراب السياسي فمنذ عام 1980،ارتفع رصيد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم بمعدل تجاوز 1000 %،وأن ما يقرب من نصف هذه الدول ذات الدخل المنخفض المستقطبة للاستثمار قد شهدت صراعات كبرى،تزامنت مع نشر الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام في 25 دولة أي ما يقرب من 20 % من إجمالي عدد الدول التي شهدت تلك الصراعات.[1]

وتبين من وقائع الاحتجاجات في الدول العربية وخاصة تونس ومصر أن التأخير في إدخال الإصلاحات على الأنظمة يزيد من كلفة الإصلاح للأنظمة وللمعارضين وللبلاد،ويفتح أبواب التغيير،[2] ورغم الخلاف النظري على دور وشكل النظام السياسي واستقراره وارتباطه بالتطور الاقتصادي إلا ان هناك اتفاقاً على أن التغيرات السياسية العميقة والمتسارعة تؤثر وبشدة على الاقتصاد ولاسيما مناخ الاستثمار وبالتالي على الاستثمار المحلي أو الأجنبي[3].

الفرع الأول:مفاهيم وخصائص الحركات الاحتجاجية:

في البداية سنتناول مفهوم الحركات الاحتجاجية وخصائصها وأنواعها ثم سبب قيامها كما يلي:

أولا:تعريف الحركات الاحتجاجية:قدمت الكثير من النظريات تعريفات مختلفة للحركات الاحتجاجية ودوافع ظهورها، فربطت الكثير منها النشأة بالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية،وهنالك دراسات تركز على نظريات السلوك الجمعي،والانسلاخ الاجتماعي،والحرمان النسبي في قراءه تطور الحركة الاحتجاجية وانحسارها في أفراد الطبقات الفقيرة والوسطى، ودراسات أخرى تقدم تفسيرًا اقتصاديا ناتجًا عن بروز مشاكل اقتصادية نتيجة إتباع الدولة لسياسات اقتصادية خاطئة تزيد من حده الاختلالات الاقتصادية داخل المجتمع من فقر وبطالة وتدني مستوى معيشي،تقود نحو مزيد من عدم الاستقرار تؤدي لبروز تلك الحركات سعيًا لتغيير المجتمع[4]،

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد الفصلي الأول،2011،مرجع سابق، ص7.

[2] منير الحمش،**من"مجتمع المخاطر"و"الدولة الرخوة"إلى "الغضب"و"الثورة"...ثم إلى أين؟**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان55-56،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ،مصر، صيف- خريف2011،ص ص207-209.

[3] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد الفصلي الأول ،2011،مرجع سابق،ص7.

[4] رضوان المحالي،**الحركات الاحتجاجية في الأردن:دراسة في المطالب والاستجابة**، المجلة العربية للعلوم السياسية،مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد38،ربيع 2013،ص20.

ويؤكد فرانسوا شازل بأن الحركة الاحتجاجية هي بمثابة "فعل جماعي للاحتجاج بهدف إقرار تغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية".[1]

وتعرف ايضا بأنها" أشكال متنوعة من الاعتراض،تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها،وهي أشكال منتشرة في الفئات الاجتماعية كافة،وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية،وقد تتخذ أشكالا هادئة أو هبات غير منظمة"[2].

ويمكن ان تتحول الحركات عن الاحتجاجية الى حركات الاجتماعية التي تعتبر أشمل منها وتعرف بأنها "سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصّبون أنفسهم وباقتدار كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي،وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع أو في ممارسة السلطة،وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد[3].

ثانيا:خصائص الحركات الاحتجاجية: تتسم الحركات الاحتجاجية بعدد من الخصائص والسمات التي تميزها عن غيرها من كافة اشكال التنظيمات والتشكيلات السياسية الأخرى وتتمثل في:

• الطابع غير المؤسسي:وهو ما يميز الحركات ا الاحتجاجية عن الأحزاب وجماعات المصالح التي لديها كيانات مؤسسية خاصة ونظم تمويل معروفة ومستقرة،وتجدر الإشارة إلى أن بعض الحركات الاجتماعية قد تتحول بمرور الوقت إلى جماعات مصالح أو أحزاب في حالة إضفاء الطابع المؤسسي على أنشطتها.[4]

• التركيز على القضايا الاجتماعية:قد تسعى الحركات الاحتجاجية إلى نوع مغاير من السلطة الاجتماعية،كما ان مطالب الحركات الاجتماعية تتعلق في المقام الأول بقضايا اجتماعية،رغم ما قد يكون لها من انعكاسات سياسية غير مباشرة.

• عدم اشتراط وجود برنامج عمل:لا يشترط في الحركة الاحتجاجية تحديد برنامج عمل يعكس تصورا لسياسة منهجية للحكم،كما أنها تشارك في تهيئة مناخ مختلف سياسيا واجتماعيا وثقافيا،وتثير الصراعات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية المتشابكة،وما تثيره من قضايا قد ينغمس في الفضاءات العامة ويكون له تأثير سياسي واضح،ويمكن أن تقتصر على النطاق المحلي الذي وجدت فيه،وليس بالضرورة أن يكون لها بعد وطني.

---

[1] رضوان محمود المجالي،**أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي**،مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد12،جامعة قاصدي مرباح،جانفي 2015،ص52.

[2] عمرو الشبوكي وآخرون،**الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،أوت،2014،ص42.

[3] تشارلز تيلي،**الحركات الاجتماعية" 1786–2004**،ترجمة ربيع وهبه،المشروع القومي للترجمة،المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،2005،ص15.

[4] James M. Jasper ,**protest a Cultural Introduction to Social Movements**,1st Edition,Polity Press,Cambridge,2014,p16.

• عدم اشتراط الشعبوية أو النخبوية:فيما يتعلق بشعبية أو نخبوية الحركة فإن الحركة الشعبية هي أحد تجليات الحركات الاجتماعية،ولكنها ليست التجلي الوحيد لها،فهناك ضرورة لفهم حركات النخب حيثما وجدت وتلمس اتجاهاتها نحو الفئات الشعبية المختلفة.

• مستوى التنظيم:كل تنظيم ليس بالضرورة حركة اجتماعية،وإذا كانت الحركات الاجتماعية تنحى إلى البعد عن المؤسسات التي تخضع لتنظيم تراتبي صارم وعضوية ثابتة منتظمة،فإن وجود هذا التنظيم لا ينفي صفة الحركة الاجتماعية.

• مرونة الاستمرارية:فإننا نأخذ في الاعتبار أن الحركات الاجتماعية تمر بدورات تزدهر فيها أحيانا أنشطتها، وفي أحيان أخرى تخبو وتسكن.

•البناء التنظيمي الضعيف:ويرجع ذلك للطبيعة الطارئة للحركة او التكوين السريع للحركة،والافتقاد الى القيادة الرسمية،وسهولة التبدل في القيادات بين فترة زمنية لاخرى.[1]

ثالثا:أنواع الحركات الاحتجاجية:يشير معظم الباحثين المهتمين بالحركات الاجتماعية والاحتجاجية الى انه لا يوجد تصنيف مثالي واحد لهذه الحركات،بل هناك العديد من التصنيفات التي تتفاوت من حيث الدقة والشمول،نوجزها فيما يلي:

1- **المعيار القيمي كأساس للتصنيف:**في ضوء هذا المعيار يتم التمييز بين:

☒ الحركات المعيارية:والمقصود بها تلك الحركات التي تنشد التغيير في الاجراءات والقواعد الخاصة بالقيم في المجتمع ولكنها لا تتحدى القيم نفسها،ومثال على ذلك حركات الاصلاح الاجتماعية.

☒ الحركات القيمية:وهي تلك الحركات التي تنشد تغيير القيم ذاتها،وتعتبر حركات "الاصلاح الديني" مثالا على ذلك.

2- **معيار الاختلاف في البناء والأهداف:**بموجب هذا المعيار تصنف الحركات الاجتماعية الى:

☒ حركات عامة:وتنشأ من حدوث تحول ثقافي كبير في المجتمع وتتسم بالغموض والعمومية في الأهداف، كما تفتقر للتنظيم والتناسق في جهودها.

☒ حركات خاصة:وتنشأ من ظروف اجتماعية وثقافية محددة ولها تنظيم ومعايير وأهداف محددة.

[1] نهاد احمد مكرم،**الحركات الاجتماعية ودورها في عملية الحراك الاجتماعي:بالتطبيق على مصر**،مؤتمر الحريات وحقوق الانسان الأول،كلية الآداب بجامعة القاهرة،2013،ص116، منشورة على الموقع(http://erepository.cu.edu.eg/index.php) تاريخ الزيارة 29 ديسمبر2016.

3- **معيار المجال الذي تتوجه إليه أهداف تلك الحركات الاجتماعية:**هنا يتم التركيز على الفواعل التي سيحدث فيها التغيير سواء أكانت المؤسسة الاجتماعية او المجتمع أو الأفراد أنفسهم،وفي هذا الصدد يميز الباحثون المتخصصون في الحركات الاجتماعية بين أربعة أنواع من الحركات الاجتماعية:

- ☒ حركات الخلاص:وهي تلك الحركات التي توجه جهودها لا لتغيير المجتمع وإنما لتغيير الأفراد أنفسهم، وفي الغالب يكون هذا النوع من الحركات حركات دينية تنشد التحويل الكلي في القيم والمعتقدات التي يؤمن بها الافراد،مثل الحركات التبشيرية.
- ☒ حركات طرح البديل:وهي حركات تنشد التغيير بين الافراد كسابقتها،إلا انها تختلف عنها في ان هدفها احداث تغيير جزئي محدود،لا شامل في القيم والمعتقدات.
- ☒ حركات اصلاحية:ومثل هذا النوع من الحركات يسعى الى تغيير المجتمع في نطاق محدود يتعلق بهدف ما أو مجموعة أهداف.
- ☒ الحركات التحويلية:وهي تلك الحركات التي تسعى الى التغيير الشامل والكلي للمجتمع من طاقاته، ويختلف هذا النوع من الحركات عن سابقاتها في طبيعة الأهداف،التي لا تقتصر على هدف محدد،وإنما تتسم بالشمولية.

4- **معيار السمات العامة للحركات الاحتجاجية:**وعلى اساس هذا المعيار يتم تصنيف الحركات الاحتجاجية الى:حركات دينية،حركات سياسية (تهدف مثلا الى دمقرطة النظام السياسي)،حركات اقتصادية(تهدف مثلا الى تحريك الاقتصاد أو جعله ملكا للدولة)،حركات اجتماعية (كتلك التي تدعو للحياة الاجتماعية الكريمة والكرامة والمساواة).[1]

5- **معيار المكون الاجتماعي:**حسب الفكر الماركسي تقسم الحركات الى:العمالية، الطلابية، الفلاحية، النسائية،والثقافية،ويستند هذا التمييز الى الفئات الاجتماعية الداخلة فيها تلك الحركات،والتي تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية المجتمعات المعاصرة.[2]

[1] صالح ياسر،**الحركات الاجتماعية:الجوهر،المفهوم،والسياقات المفسرة**،يناير2015،مقال منشور على الموقع(yanabe.com/index.php) تاريخ الزيارة 22مارس2016.

[2] محمد أحمد السيد وآخرون،**أسطورة الألتراس:قراءة من الداخل**،أطلس للنشر والانتاج الاعلامي،الجيزة،2016.

رابعا:أسباب قيام الحركات الاحتجاجية:هناك أسباب قد تؤدي لقيام الحركات الاحتجاجية ومن هذه الأسباب:

1-غياب الإصلاحات او التراجع عنها نتيجة تعدد البرامج الاصلاحية،وعدم انعكاس الاصلاحات على الوضاع الاقتصادية.

2- إنعدام الأمل في تغيير الأوضاع،فربما يكون ذلك سبب رئيسي لقيام الشعوب بالاحتجاجات شعورا منهم بانعدام الامل فى التغيير.

3- حكم الأقلية وتعني القلة التي تحكم لصالح نفسها وليس لصالح الشعوب،ضف الى ذلك أن تلك القلة ورغم الطبيعة الجمهورية للأنظمة قد قامت بشكل اساسي على علاقات القرابة والنسب،وأدى ظهورها الى الاستيلاء على الموارد العامة واحيانا الخاصة.

4- تدهور الأوضاع الإقتصادية حيث إن انتشار الفقر وتدني مستويات المعيشة وزيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء نتيجة لممارسات إحتكارية من بعض الافراد في الدولة،بالاضافة الى تدهور الأوضاع الاجتماعية المترتبة على تدهور تلك الأوضاع الاقتصادية قد يؤدي إلى قيام الشعوب للاحتجاج على تلك الأوضاع.

5- نظرية الدومينو:وهي نظرية تفترض وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة فى ترتيب معين مشكلة ما،وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة فى زعزعة إستقرار أي من تلك الكيانات،تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام الواحد تلو الآخر،ومن شروط تحقق هذه النظرية أن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المكونة للنظام متساوية،وأن تسقط بسرعة معينة،أون يكون لدى الكيانات المكونة للنظام استعداد للتأثر بالموجة،وتعلي هذه النظرية من اهمية العامل الخارجي لإحداث تغيير فى دولة ما،وقد استخدمت هذه النظرية فى مجال النظم السياسية المقارنة،وتوصلت الدراسات التى استخدمتها إلى ارتفاع أو انخفاض درجة الديمقراطية في دولة معينة ينتشر ويعدي جيرانها من الدول،ومن ثم فإن التغير داخل دولة معينة يحدث تغيرا مماثلا في الدول المجاورة لها مما يشبه أثر العدوى.[1]

[1] آية يوسف عبد السلام،**أسباب قيام ثورات الربيع العربى**،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،متاح على الموقع: http://democraticac /wordpress)) تاريخ الزيارة 24 جوان 2014.

الفرع الثاني:أثر الحركات الاحتجاجية على مناخ الاستثمار:

يترتب على الحركات الاحتجاجية مجموعة من التغيرات والمستجدات يتباين تأثيرها،من وجهة نظر القائمين على تقييم مناخ الاستثمار،سلباً أو إيجاباً،حيث يختلف تأثير ردود أفعال الحكومات وقراراتها على مكونات مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في دولة ما،فقد يكون سلبيا على المدى القصير،وربما يتبدل ليصبح ايجابياً على المدى المتوسط أو الطويل والعكس صحيح،وتؤكد الدراسات والأدبيات السياسية والاقتصادية تجاوز تأثير نتائج مثل هذا النوع من الحراك السياسي حدود الدولة، واحتمالية انتقال تأثيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى دول الجوار.

اضافة الى هذا فلم يعد النظر لمناخ الاستثمار يقتصر فقط على الاهتمام بمراقبة مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي مثل وضعية المصارف ومعدلات التضخم وفقاعة أسعار الأصول المالية وغير المالية وعجزي المالية العامة والحساب الجاري،بل يمتد ليشمل المؤشرات الاجتماعية،ولعل أبلغ الأدلة على ذلك،الحقيقة التي ساقتها تجربتا تونس ومصر،حيث كان أداؤهما على صعيد الاقتصاد الكلي جيدا نسيبا في السنوات الأخيرة، لكن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة،لم تنعكس بالضرورة على الوضع الاجتماعي،وهو ما أدى في النهاية إلى تطورات سياسية عميقة التأثير على الوضع الاقتصادي ومناخ الاستثمار بشكل عام.[1]

أولا: التأثيرات على المدى القصير:تتمثل في:

- تراجع عدد الشركات الجديدة وتأجيل قرارات تأسيس عدد من المشاريع أو صفقات الاندماج والتملك سواء على المستوى المحلي أو عبر الحدود الدولية.
- تأثر مؤشرات أداء أسواق المال والأوراق المالية مع تراجع لقيمة العملة الوطنية وخروج للاستثمارات قصيرة الأجل أو ما يسمى بالأموال الساخنة والمضاربية نتيجة التوترات الأمنية والسياسية وقيام مؤسسات التقييم الدولية للمخاطر القطرية بإعادة تقييم وخفض تصنيفها السيادي لهذه الدول وقد تشهد خسائر أكبر إذا ما صاحبت تلك التحركات الشعبية أعمال تخريب ونهب للممتلكات الخاصة والعامة[2].

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمارفي الدول العربية2010**،مرجع سابق،ص99.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية**،2011،مرجع سابق،ص63.

ثانيا:على المدى المتوسط:تتمثل في:

- ضبابية في الأطر القانونية والاجراءات التشريعية:حيث نجم عن الحركات الاحتجاجية درجات متفاوتة للتغيرات من تغييرات في تشكيلة الحكومات والقوانين والتشريعات والإجراءات المعمول بها وأسس سيادة القانون واتخاذ القرارات ذات الصلة بشكل مباشر أو غير مباشر بالاستثمار الخاص عموما والاجنبي على وجه الخصوص.
- التوترات الأمنية وما ينتج عن غياب الأمن في بعض الأحيان، وما يترتب عليها بالطبع من آثار تختلف من حالة لأخرى بحسب درجة الانفلات واتساعه الجغرافي والقطاعي وحدته، والتي بالطبع تنعكس سلبا على مناخ الاستثمار وأداء الأعمال بشكل عام.
- الاضطرابات العمالية الفئوية وما ينجم عنها من تداعيات معظمها سلبي،ويتمثل في تعطيل العمل والإنتاج وارتفاع تكلفة عنصر العمل، والبعض الآخر ايجابي في حالة حصول هؤلاء على حقوق عادلة قد تؤدي لتخفيف حدة الاحتقان وزيادة روح الانتماء والرضا الوظيفي ومعدلات الإنتاجية.
- الموقف من القطاع الخاص بشكل عام والمستثمرين الأجانب بشكل خاص،حيث قد يترتب على القرارات الحكومية موجة معادية للقطاع الخاص في دول الحراك،وخصوصا المؤسسات ذات الصلة الوثيقة بالنظم الحاكمة السابقة،وما يترتب على ذلك من تغيرات إدارية أو تشريعية تمس الامتيازات والضمانات الممنوحة للقطاع الخاص،وما يرتبط بذلك من قضايا الإخلال بالعقود الموقعة مع القطاع الخاص، ومدى حيادية القضاء المحلي والقدرة على الاحتكام إلى الاتفاقيات والأطر الدولية الحاكمة للاستثمار وأداء الأعمال ومن بينها اللجوء إلى التحكيم الدولي وفعاليته [1]،كذلك ترافق مع التحولات السياسية الأخيرة اجراءات ضد بعض المستثمرين بدعوى محاربة الفساد وشملت سحب مشاريع واراض وغيرها من بعض المستثمرين،مراجعةالامتيازات المالية التي كان يحصل عليها بعض المستثمرين،وعمليات تجميد الأرصدة الخارجية لعدد من المسؤولين ورجال الاعمال،تتوقف طبيعة نتائج تلك الاجراءات على مدى عدالتها والتزامها بالقانون وان كانت في الغالب ستنعكس سلبا في المدى القصير،وايجابا في المدى المتوسط والطويل بحسب قدرتها على توفير موارد اضافية للحكومات تسهم في تحسين عدد من المؤشرات فضلا عن خفض تكلفة الفساد ومناخ الأعمال في المستقبل.[2]

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ،**مناخ الاستثمار في الدول العربية**،الكويت،2010 ،ص ص94-95.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2011**،مرجع سابق،ص50.

- هروب رؤوس الأموال للخارج سواء التي تخص مستثمرين محليين أو أجانب أو مسؤولين،وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على حجم الاستثمار المحلي والأجنبي، وكذلك على ميزان المدفوعات وأسواق الصرف وقدرات الدولة التنافسية، ومناخ الاستثمار فيها بشكل عام.
- التأثيرات الإقليمية،حيث ينتج عن الحراك الشعبي تأثيرات محلية ذات طابع إقليمي من انتقال عنصر العمل ورؤوس الأموال والسلع وإعادة توزيع اتجاهات وكثافة تلك الحركة عبر الحدود،سواء فيما بين الدول العربية التي تشهد حراكا والدول العربية الأخرى والعالم، أو فيما بين الدول العربية التي لا تشهد حراكا وبقية الدول، حيث ستتغير خريطة حركة العمالة والاستثمارات والتجارة البينية العربية، وكذلك المعاملات التجارية والمالية العربية مع باقي دول العالم [1].
- تغير اتجاهات المستثمر العربي والأجنبي:ان التغيرات الحادثة والمتوقعة ستدفع الى اعادة صياغة التوجهات الاستثمارية للشركات الراغبة في الاستثمار في المنطقة وتختلف التوجهات والخطط الاستثمارية من شركة الى أخرى، بحسب كونها تعمل حاليا أو لديها استثمارات في المنطقة والأمر يخضع للعديد من الحسابات فالمستثمر الموجود داخل المنطقة أثناء الإضطرابات السياسية يختلف سلوكه طبقا لمعايير عديدة فالمستثمر صاحب الاستثمارات قصيرة الأجل ربما سيقارن بين خروجه حاليا بقدرمن الخسائر وخروجه لاحقا على المدى المتوسط بخسائر اقل أو بأرباح رأسمالية،أماالمستثمر صاحب الاستثمارات طويلة الأجل فلا يقدم على اتخاذ قرار الانسحاب في الأجل القصير إلا إذا كانت لديه مخاوف كبيرة من إنعكاسات التغيرات السياسية على حجم نشاطه وتحقيق خسائر دائمة،وفي المقابل فإن المستثمر الجديد ربما لا يقدم على الاستثمار في الأجل القصير، ويفكر في اقتناص فرص استثمارية مغرية في الأسواق والدول التي ستشهد هبوطا كبيرا في قيم الأصول،وسيدخل في حساباته معايير المخاطر السياسية والاقتصادية ودراسات جدوى دقيقة لمستقبل السوق والوضع بشكل عام [2].

3- على المدى الطويل:من المرجح أن تتحسن الصورة العامة لمناخ الاستثمار وأن تتمكن اقتصادات المنطقة من استعادة عافيتها وجاذبيتها للاستثمارات العربية خصوصا اذا ما تسارعت وتيرة الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،وتراجعت حدة العوامل التي كانت تؤثر سلبا على مناخ الاستثمار في بعض الدول مثل الاحتكار والبيروقراطية وغيرها[3].

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد الفصلي الأول ،2011،مرجع سابق ،ص9.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية**،2010،مرجع سابق،ص128.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية**،2011،مرجع سابق،ص138.

خلاصة الفصل الثاني:

يتبين من دراسة المفاهيم المرتبطة بمناخ الإستثمار أنه مفهوم مركب ديناميكي متطور بحسب التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية ويتكون من : النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي،قوانين وتشريعات إستثمار، سياسات اقتصادية كلية، ولا يمكن الوصول لمناخ مشجع إلا بتكامل تلك الأنظمة والسياسات مع توفر البنى التحتية الملائمة، ورغم ان الوصول إلى ذلك دفعة واحدة قد يكون صعباً إلا أن وجود سياسة استثمارية واضحة وتشجيع مستمر وعقلية مرنة ومنفتحة نحو الاستثمار تمنح ميزة إضافية للاستثمار.

ويتم تقييم مناخ الإستثمار بواسطة العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية التي تعبرعن نظرة المحللين الاقتصاديين و رجال الأعمال الدوليين وهي وان لم ترق الى الدقة الكافية إلا أنه لا يستغنى عنها من أجل اتخاذ قرار الإستثمار من عدمه.

وتوصلت الدراسة في هذا الفصل الى أن مناخ الإستثمار حساس للتطورات العالمية الراهنة،حيث اتضح أن الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة له إنعكاسات إيجابية على مناخ الإستثمار،من خلال إلتزام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتفكيك وإزالة عدد كبير من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي تخالف أحكام وقواعد الجات،حيث زاد عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الإستثمار بعد تنفيذ اتفاقية تريمز سنة1995،إضافة إلى زيادة عدد التغييرات الملائمة للإستثمار،كما ظهر بوضوح تأثير الأزمة المالية العالمية على مناخ الإستثمار بفعل أثر النمو السلبي،والإنكماش الحاد في حجم الائتمان المصرفي،واتجاه السلطات في العديد من الدول الى فرض وتشديد القيود على أنواع محددة من الإستثمار الأجنبي المباشر بما يعكس مناخا استثماريا غير موات وأقل تحررا من ذي قبل حيث أنه من بين98 اجراء إصلاحي متخذ من طرف الحكومات،يوجد24 إجراء مقيد للبيئة الإستثمارية،إضافة الى تراجع نشاط هيئات ترويج الاستثمار في الدول العربية.

وبخصوص تأثير الحركات الاحتجاجية فقد ظهر تأثيرها على مناخ الإستثمار من خلال قيام جميع وكالات التصنيف الائتماني العالمية المهمة بمراجعة وخفض للتصنيفات السيادية لعدد متفاوت من الدول العربية.

الفصل الثالث:

تطور الإستثمار الأجنبي المباشر وإتجاهاته العالمية والعربية

تمهيد:

يحظى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية بالغة من قبل صانعي القرار في مختلف دول العالم،حيث يُعد مصدرًا هاماً من مصادر التمويل.

ولم تكن العديد من حكومات البلدان العربية ترحب بالاستثمار الأجنبي المباشر خلال عقد السبعينيات بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسية الى تحقيق أرباح ريعية دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول، ومع عقد الثمانينيات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأولى عديد من متخذي القرار فى الدول النامية اهتماما بالغا لتفهم ودراسة العوامل والمحددات التى تجعل من بلادهم أسواقا جاذبة لتدفقات الاستثمارات العالمية المباشرة.

ويرى العديد من الاقتصاديين أن الاستثمار الاجنبي المباشر هو الأكثر ملائمة من مصادر التمويل الأجنبية الأخرى،عوضا عن اللجوء إلى الإقتراض من العالم الخارجي في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية، وأيضا تقلص المساعدات الخارجية للدول النامية المضيفة،ونظرا للاعتبارات السابقة تنافست الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تهيئة مناخ الاستثمار، والقيام بإصلاحات تشريعية وإجرائية ومنح حوافز وإعفاءات أكثر جاذبية للمستثمر.

يتعرض هذا الفصل الى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية والعربية حيث يتطرق المبحث الأول الى التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر(من قبل الحرب العالمية1 إلى غاية 2011) بينما يتناول المبحث الثاني الاتجاهات الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة(2011-2015) ويركز المبحث الثالث على إتجاهات الإستثمارات الأجنبية المباشرة والبينية في الدول العربية للفترة(2011-2015).

المبحث الأول:التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر(من قبل الحرب العالمية1إلى 2011):

يعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لأهميته الكبيرة في تعزيز التنمية،من خلال دوره المحتمل في تمويل خطط التنمية وتعزيز الناتج،والتشغيل والتصدير، ونقل التكنولوجيا، وطرق ا لإدارة والتسويق الحديثة، وقد زادت أهميته في الآونة الأخيرة وخصوصا مع ما يشهده العالم من أزمات سياسية واقتصادية متكررة، أبرزها الأزمة المالية العالمية،والتطورات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية، وأزمة منطقة اليورو، هذا إلى جانب التطورات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك على صعيد الوجهة الجغرافية والقطاعية.

المطلب الأول:تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(من قبل الحرب العالمية1إلى غاية التسعينات):

عند البحث في تاريخ الحضارات القديمة كالحضارة المصرية والإغريقية والإسلامية في مراحلها المختلفة، نجد الكثير من أوجه النشاط على المستوى الدولي أي خارج حدود الدولة، لكن ظهور الإستثمار الأجنبي بمفهومه الحديث كان خلال القرن العشرين، سنحاول تسليط الضوء على مختلف مراحل تطور الإستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

الفرع الأول:الاستثمارات الأجنبية المباشرة قبل الحرب العالمية الأولى(1914):

يعود ظهور الإستثمار الدولي الى عهد الفينيقيين عندما فكروا في إقامة نشاطات تجارية خارج حدود دولتهم، وفي أواخر القرنين15و16م، ومع الإكتشافات الجغرافية والتوسع الأوروبي ظهرت استثمارات خارج أوروبا عن طريق شركاتها الإستعمارية وتركز في قطاع المواد الأولية بنسبة 55 % والسكك الحديدية ب 20% المنتجات الصناعية ب15 % والخدمات10 % ، وكان الإستثمار خاصا في زمن تميز بعدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية [1].

كما شهدت هذه الفترة إقامة بعض الشركات لفروع لها في الخارج مثل شركةBAYER الألمانية للكيمياء حيث فتحت فرع في الولايات المتحدة الأمريكية سنة1865 وفي موسكو سنة1876، وفتحت شركة SINGER الأمريكية للخياطة فرع في بريطانيا سنة1867، وشهدت هذه المرحلة سيطرة بريطانيا بإدارتها لهذه الإستثمارات حيث بلغ حصتها سنة 1900ب11,7ملياردولار مقابل5,6 مليار دولار لفرنسا و3,4 مليار دولار لألمانيا،ويعود

[1] منور أوسرير ،عليان نذير،**حوافز الاستثمار الخاص المباشر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد2،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،ماي2005 ،ص103.

ازدهار الاستثمارات الأجنبية فيها إلى قيام الثورة الصناعية، ولم تستقطب الدول النامية في آسيا وإفريقيا إلا قدرًا ضئيلا لا يتجاوز 2,8 بالمئة من مجموع الإستثمارات الأجنبية.

الفرع الثاني:الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة ما بين الحربين العالميتين(1914-1945):

كان للحرب العالمية الأولى تأثير على الإستثمار الأجنبي المباشر حيث تراجع بشكل كبير نظرا لحالة عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي[1] وكذا التخوف من قيام حرب أخرى، وكذلك تصفية الإستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب، وبلغ الرصيد العالمي المتراكم من الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 1914 حوالي 15 مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة المصدر الأكبر للإستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر متلق للإستثمار الأجنبي المباشر، وفي سنة 1938بلغ الإستثمار الأجنبي المباشر حوالي66 مليار دولار حيث كانت الشركات البريطانية أكبر المستثمرين،وتوجهت نصف تلك الإستثمارات إلى الدول النامية ولاسيما أمريكا اللاتينية وآسيا وتركزت الإستثمارات في قطاعي الزراعة والتعدين والبنية الأساسية[2].

الفرع الثالث:الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة(بعد الحرب العالمية الثانية إلى نهاية السبعينات):

تميزت هذه الفترة بتوسع وإزدهار الإستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا ما بين الحرب الكورية(1950-1953) والأزمة البترولية الأولى(1973-1974) وحازت الإستثمارات الأمريكية على النسبة الأكبر حيث ارتفعت حصتها من مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أقل من 20 % إلى 28 %،بينما انخفضت حصة بريطانيا من 45 % إلى أقل من 40 % وتدهورت حصة ألمانيا من 10,5 % من المخزون العالمي إلى 1,3%[3] ،كما أصبح الإستثمار في الصناعات التحويلية أكثر شيوعا،أما الدول النامية فإتبعت استراتيجية مستندة على الإقتصاد الموجه والمغلق خلال الخمسينات والستينات نتيجة التخوف من الآثار السلبية المحتملة للإستثمار الأجنبي المباشر ونتج عن ذلك تراجع ملحوظ في الإستثمارات الأجنبية المباشرة [4].

وفي نهاية السبعينات تغيرت الوضعية بالنسبة لبعض الدول النامية والتي كانت تعتبر دولا مستضيفة للاستثمارات الأجنبية، إذ أصبحت بلدانًا مستثمرة ومن أهم هذه البلدان النامية نجد كلّ من الأرجنتين والبرازيل

[1] مرجع سابق،ص103.
[2] حسان خضر،مرجع سابق،ص4.
[3] حمزة بن حافظ ،مرجع سابق،ص80.
[4] حسان خضر،مرجع سابق،ص 4.

وكوريا الجنوبية والهند التي تحولت الى مصدر لتدفقات الاستثمارات الأجنبية إلا أنها شكلت نسبة ضئيلة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الدولية، بينما أصبحت أوروبا الغربية في تلك الفترة أول منطقة جذب لهذا النوع من رؤوس الأموال.[1]

الفرع الرابع:الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة الثمانينات وبداية التسعينات:

في هذه الفترة شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تزايدا كبيرا على المستوى العالمي وخاصة منذ منتصف الثمانينات حيث أصبحت البلدان المتقدمة هي المصدر الرئيسي لتدفق وإستقبال الإستثمار الأجنبي المباشر،بالإضافة إلى البلدان النامية ولكن بدرجات أقل، حيث زاد التدفق السنوي للإستثمار الأجنبي المباشر من59 مليار دولار سنة 1982 إلى209 مليار دولار سنة 1990.

وقد مرت تدفقات الإستثمار الأجنبي بثلاث طفرات الأولى خلال الفترة(1979-1981) عقب أزمة النفط الثانية فهذه الطفرة كانت تحركها الإستثمارات في مجال البترول بقيادة الدول المنتجة الرئيسية للنفط،حيث قادت هولندا وبريطانيا والولايات المتحدة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو دول الخليج، والطفرة الثانية حدثت خلال الفترة (1986-1990) وقد تركزت بالدول المتقدمة حيث برزت خلالها العديد من الدول كمصدر للإستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هذه الدول اليابان التي برزت بشكل ملحوظ كأكبر مستثمر أجنبي في الخارج خلال هذه الفترة.

وبالنسبة للدول النامية فقد نمت وتطورت التدفقات إليها عقب أزمة الديون العالمية سنة1982 [2]، جراء تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي وتحرير بيئة ممارسة النشاط الإقتصادي وتخفيف القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي المباشر، وتركزت التدفقات على الصناعات الموجهة للتصدير متأثرة بإنخفاض تكاليف التشغيل وزيادة روابط السوق.[3]

المطلب الثاني:تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة (1992-2004):

عرفت هذه الفترة تحسن مضطرد في المناخ الإستثماري العالمي وإيلاء الكثير من الإقتصاديات الناشئة والنامية أهمية أكبر للقطاع الخاص في التنمية الإقتصادية وتسارع وتيرة الإنفتاح وبرامج الخصخصة، ونتيجة

[1] حمزة بن حافظ،مرجع سابق،ص81.
[2] عبد السلام صفوت،مرجع سابق،ص ص1806-1808.
[3] حسان خضر،مرجع سابق،ص5.

لذلك إتسمت التدفقات الإستثمارية بالتنوع وسرعة التحرك دخولا وخروجا في الكثير من الإقتصاديات وساهم في ذلك الإنحسار الملحوظ في حجم التمويل الرسمي والقروض التجارية،[1] نتيجة أزمة المديونية الدولية سنة1982* وقد أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاص بل ومن أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق،وفيما يلي تفصيل لهذه المرحلة:

الفرع الأول:تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا خلال الفترة (1992-2004):

عرفت هذه الفترة طفرة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا بدأت عام1995 وعلى عكس الطفرتين السابقتين (1979-1981) و(1986-1990)، فقد تميزت هذه الطفرة بنشاط ملحوظ للدول النامية سواء في جانب المصدرين أو المستوردين للإستثمار الأجنبي المباشر كما تميزت بأنها أكثر تركيز على قطاع الخدمات(ما يزيد على 50%من جملة الإستثمار الأجنبي المباشر).[2]

كما شهدت هذه الفترة ازدياد الإهتمام بالترويج وإنشاء مزيد من هيئات الترويج في الدول النامية وارتفاع حجم المخصصات المالية للإنفاق على أنشطة الترويج[3]ويمكن ارجاع الزيادات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة الى الزيادة الكبيرة في حاجة الدول الى التمويل الخارجي في وقت تناقص فيه معدل الادخار العالمي من حوالي23,2% خلال الفترة(1974-1985)الى نحو21,2% خلال الفترة (1986-1997)،اضافة الى اتجاه العديد من الدول التي عليها ديون كثيرة مثل الأرجنتين والبرازيل والفلبين والمكسيك الى بيع ديونها للمستثمرين بأسعار مشجعة والتي تراوحت ما بين20%-80% من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى هذه الدول.[4]

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد الفصلي رقم 4،الكويت 2001 ،مرجع سابق،ص1.

* نتيجة توقف المكسيك والبرازيل وشيلي عن دفع أعباء ديونها الخارجية سنة1982 مما دفع البنوك التجارية الدولية إلى إتباع سياسة حذرة وإنكماشية في إقراضها للدول النامية ،حيث كانت تهدف هذه القروض إلى مساعدة الدول المدينة على خدمة ديونها حتى لا تتفاقم أزمة المديونية الدولية.

[2] عبد السلام صفوت،مرجع سابق ،ص1808.

[3] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد165،الكويت،مارس2002،ص2.

[4] حسين عبد المطلب الأسرج،**استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر**،كتاب الأهرام الاقتصادي،العدد213،القاهرة،مصر،أوت،2005،ص 14.

الشكل رقم(3-1) تطور نصيب الدول المتقدمة و النامية من اجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم للفترة 2004/1992

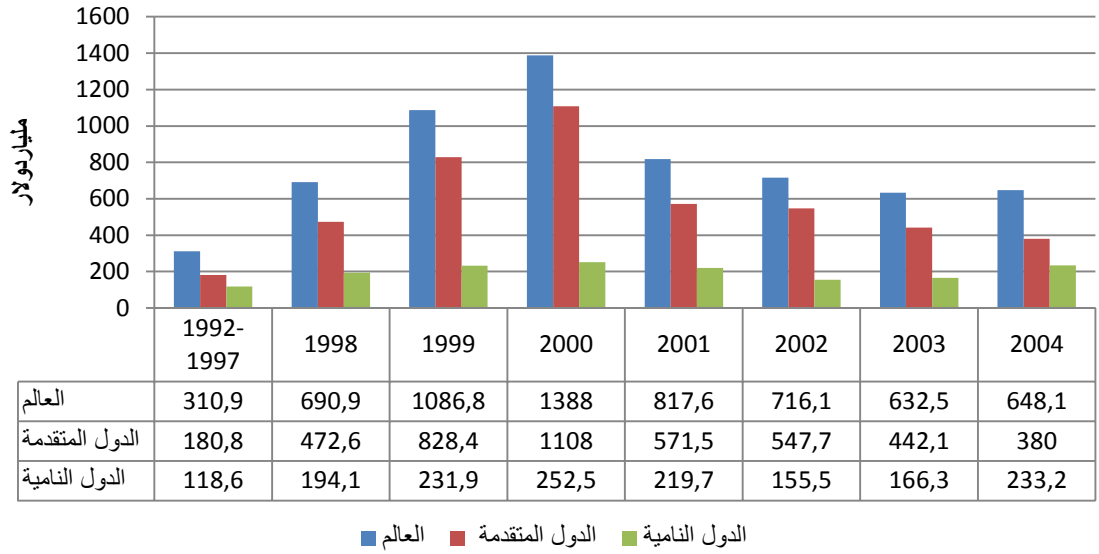

	1992-1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
العالم	310,9	690,9	1086,8	1388	817,6	716,1	632,5	648,1
الدول المتقدمة	180,8	472,6	828,4	1108	571,5	547,7	442,1	380
الدول النامية	118,6	194,1	231,9	252,5	219,7	155,5	166,3	233,2

Source: Based on:

- the years(1992-2001): Unctad,**wourld investment report**,**The shift towards services**,New york and Geneva,2004,p367.

- the years(2002-2004) Unctad ,**wourld investment report**,**Transational corporations and the internationalization of R&d**, new york and Géneva,2005,p303.

يتضح من الشكل أعلاه زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بصورة كبيرة،حيث زادت هذه التدفقات من نحو 311 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1992-1997) الى حوالي 1388 مليار دولار خلال سنة 2000 وبمعدل زيادة 346,3%، ولكن يلاحظ انخفاض هذه التدفقات في السنوات التالية لتصل الى نحو 648,1 مليار دولار خلال سنة2004 ،أي انخفضت الى أقل من النصف عما كانت عليه في سنة 2000،بسبب توقف عمليات الخوصصة في بعض البلدان إضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 [1] والتراجع الكبير في حجم وقيمة عمليات التملك والاندماج العالمية حيث تراجعت من 7894 عملية في سنة 2000 بقيمة تتجاوز 145 مليار دولار أمريكي إلى4493 عملية في سنة 2002 بقيمة 82 مليار دولار أمريكي.[2]

كما يتبين سيطرة الدول المتقدمة على أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حيث يظهر حدوث ارتفاع ملحوظ في التدفقات الاستثمارية المباشرة الى الدول المتقدمة لتصل الى أعلى مستوى لها عام

[1] غريب بولرباح،مرجع سابق،ص101.

[2] ناجي بن حسين،**تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي افي الجزائر**،مجلة الجندول،العدد 24،جامعة منتوري، قسنطينة،سبتمبر2005.

2000 ب 1108 مليار دولار وبنسبة 79,8% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية،ولكن هذه التدفقات أخذت إتجاها تنازليا في السنوات التالية لتصل الى حوالي 380 مليار دولار عام 2004 بمعدل انخفاض بلغ 65,7% عما كانت عليه في عام 2000، وتلعب المزايا الاقتصادية والتكنلوجية دورا بارزا في ارتفاع نسبة التدفق الى الدول المتقدمة بفضل الانفتاح وتوفر المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية وانخفاض المعوقات البيروقراطية والمكتبية.[1]

وتستحوذ دول الاتحاد الأوروبي على أكبر قدر من هذه التدفقات حيث وصلت حصتها الى 671,4 مليار دولار بنسبة 60% من اجمالي هذه التدفقات الى الدول المتقدمة سنة2000.[2]

أما بالنسبة للدول النامية فيلاحظ أنه بالرغم من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اليها لتبلغ ذروتها في عام2000 ب 252,5 مليار دولار مقارنة بنحو 118,6 مليار دولا كمتوسط سنوي للفترة (92-1997) الا أنه عند مقارنة نصيب هذه الدول من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي نجده قد انخفض الى 18,2% من التدفق العالمي عام 2000 مقارنة ب 38,1% كمتوسط سنوي للفترة(1992-1997) ويلاحظ أيضا انخفاض هذه التدفقات بعد سنة2000 لتصل الى 155,5 مليار دولار وبما يشكل 21,7% من اجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة عام 2002 ،ثم عادت للارتفاع لتصل الى 233,22 مليار دولار وبنسبة 35,9% من اجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة،وترجع الزيادة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية لتباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة مما دفع الشركات إلى البحث عن المواقع الإنتاجية ذات الأجور المنخفضة كالدول النامية ودول شرق ووسط أوربا،وربما يعود السبب الى التحرير المتزايد لأنظمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، لاسيما مع دخول إتفاقات منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ في جانفي 1995.[3]

ويتميز الإستثمار داخل مجموعة البلدان النامية بظاهرة التركز الشديد في مصادر تدفقه ومناطق جذبه وتتمثل مصادر التدفق الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأنجلترا، أما مناطق الجذب الرئيسية له داخل مجموعة البلدان النامية فتتمثل في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، حيث يلاحظ استحواذ دول آسيا والمحيط الهادي على النصيب الأكبر حيث في سنة 2000 بلغت التدفقات 146,2 مليار دولار بنسبة57,9%

[1] حسين عبد المطلب الأسرج،**استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر**،مرجع سابق،ص16.

[2] UNCTAD,**world investment report**,2004,Op.Cit,table B1 p367 .

[3] UNCTAD,**World Investment Report**,2002,Transnational Corporations And Export Competitiveness,New York and Géneva,2002, p p 6 -70.

من التدفقات الواردة للدول النامية[1] وهذاعلى الرغم من التراجع المستمر في نصيبها منذ إندلاع أزمتها المالية في عام1997[2]وأكبر زيادة شهدتها هي هونغ كونغ سنة2000حيث بلغت التدفقات الواردة إليهاحوالي64 مليار دولار لتصبح أكبر مستفيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في آسيا وكذلك البلدان النامية.[3]

وفي المقابل تميز نصيب شمال إفريقيا والشرق الأوسط بالضعف والتذبذب نتيجة لعدم الإستقرار السياسي الذي تشهده هذه المنطقة بسبب إستمرار الصراع العربي الإسرائيلي وعدم جدوى مفاوضات السلام مع الجانب الإسرائيلي وبصفة عامة ضعف وعدم استقرار المناخ الإستثماري في مجمله.[4]

الفرع الثاني:تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالميا خلال الفترة(1992-2004)

زادت التدفقات الصادرة خلال هذه الفترة من 328,2 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (92-97) الى حوالي 1186,8 مليار دولار في سنة 2000،ثم أخذ ذلك التدفق في الهبوط بمعدلات كبيرة الى أن وصل الى 616,9 مليار دولار عام 2003،أي بما يتجاوز قليلا نصف التدفقات في عام 2000،ويرجع ذلك أساسا الى موجة الركود الاقتصادي التي عانى منها الاقتصاد العالمي[5]،ويلاحظ زيادة هذه التدفقات فى عام 2004 لتصل الى 730,2 مليار دولار،ويلاحظ ارتفاع عدد الدول المحصلة على متوسط سنوي يزيد عن مليار دولار من 17 دولة في منتصف الثمانينات الى51 دولة منها23 دولة نامية في نهاية التسعينيات.[6]

[1] Unctad,**wourld investment report**,2004,Op.Cit, p370.

[2] عبد السلام صفوت،مرجع سابق،ص1814.

[3] أحمد زغدار،**الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة**،مجلة الباحث،العدد3،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2004،ص161.

[4] عبد السلام صفوت ،مرجع سابق،ص1816.

[5] حسين عبد المطلب الأسرج،**سياسات تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية**،منشورة على الموقع:www.gdnet.org/Egypt.pdf تاريخ الزيارة 12جويلية2012.

[6] أحمد زغدار،مرجع سابق،ص161.

الشكل رقم (3-2) تطور نصيب الدول المتقدمة والنامية من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر في العالم للفترة (1992-2004)

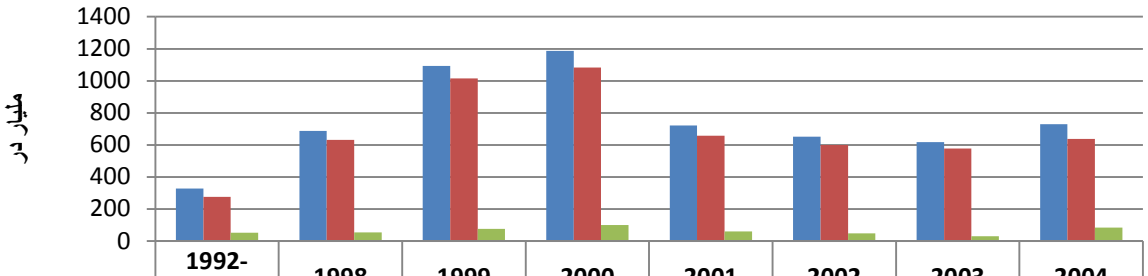

	1992-1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
العالم	328,2	687,2	1092,3	1186,8	721,5	652,1	616,9	730,2
الدول المتقدمة	275,7	631,5	1014,3	1083,9	658,1	599,8	577,3	637,3
الدول النامية	51,4	53,4	75,5	98,9	59,9	47,7	29	83,1

Source: Based on:

- the years(1992-2001):Unctad,**wourld investment report**,2004,The Shift Towards Services,New York and Géneva,2004,p372.

- the years(2002-2004): Unctad,**wourld investment report**,Transational corporations and the internationalization of R&d,new york and Géneva,2005,p303.

يتبين من الشكل أعلاه أن المصدر الأساسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو الدول المتقدمة،حيث ارتفع نصيبها من275,7مليار دولار كمتوسط للفترة(1992-1997) الى1083,9 مليار دولار سنة2000 ليتناقص الى577,3 مليار دولار سنة2003 بنسبة93,5% من التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم،وسيطرت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على نسبة 84,53% من التدفقات الصادرة من الدول المتقدمة سنة2004 بقيمة538,79مليار دولار،[1] كما يلاحظ ارتفاع عدد الدول المصدرة للإستثمار المتجاوزة لمليار دولار الى 23 دولة(منها 11دولة نامية) في نهاية التسعينيات مقابل 13 دولة(منها دولة نامية) في الثمانينيات.[2]

أما بالنسبة للتدفقات الصادرة من الدول النامية،فإنه يلاحظ ارتفاعها من 51,4 مليار دولار كمتوسط للفترة(1992-1997) لتصل إلى 98,9 مليارد‌ولارسنة2000 لتنخفض بعدها وتصل إلى 29 مليار دولار

[1] Unctad,**wourld investment report**,2005, Op.Cit,table B1,p303.

[2] أحمد زغدار،مرجع سابق،ص161.

سنة2003 وبنسبة 4,7% من التدفقات الصادرة على مستوى العالم،لتعاود الارتفاع سنة 2004 بوصولها إلى83,19 مليار دولار بنسبة11,39% من التدفقات الصادرة على مستوى العالم.

واستحوذت دول جنوب وشرق والجنوب الشرقي لآسيا على النسبة الغالبة من التدفقات الاستثمارية الصادرة من الدول النامية ب 80 مليار دولار وبما يمثل نحو 80,88 % من اجمالي التدفقات الصادرة من الدول النامية عام 2000.[1]

المطلب الثالث:تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة (2005-2010)

حقق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا بداية من سنة 2005 قفزة نوعية بنسبة 28,9 % مقارنة بسنة2004[2] ،وهذا راجع لمتانة النمو الإقتصادي وإنتعاش صفقات الإندماج والتملك وكذلك تزايد قدرة الشركات على حسن الإختيار والتدقيق وتسديد القروض الضخمة ،إضافة إلى تحسن بيئة الإستثمار[3] ونمو الطلب العالمي على النفط[4]،وتزايد الإهتمام بتبسيط إجراءات التراخيص والمعاملات في الدول المضيفة.[5]

[1]Unctad,**wourld investment report**,2005,Op.Cit,p374.

[2] UNCTAD, **World Investment Report**,Transnational Corporations and the infrastructure Challenge, New york and Géneva,2008, p253.

[3] مفتاح صالح ،دلال بن سمينة،**واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية:دراسة حالة الجزائر**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 43-44 ،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر،صيف- خريف2008 ،ص111.

[4] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد الفصلي الرابع،الكويت،2006،ص3.

[5] غريب بولرباح،مرجع سابق،ص101.

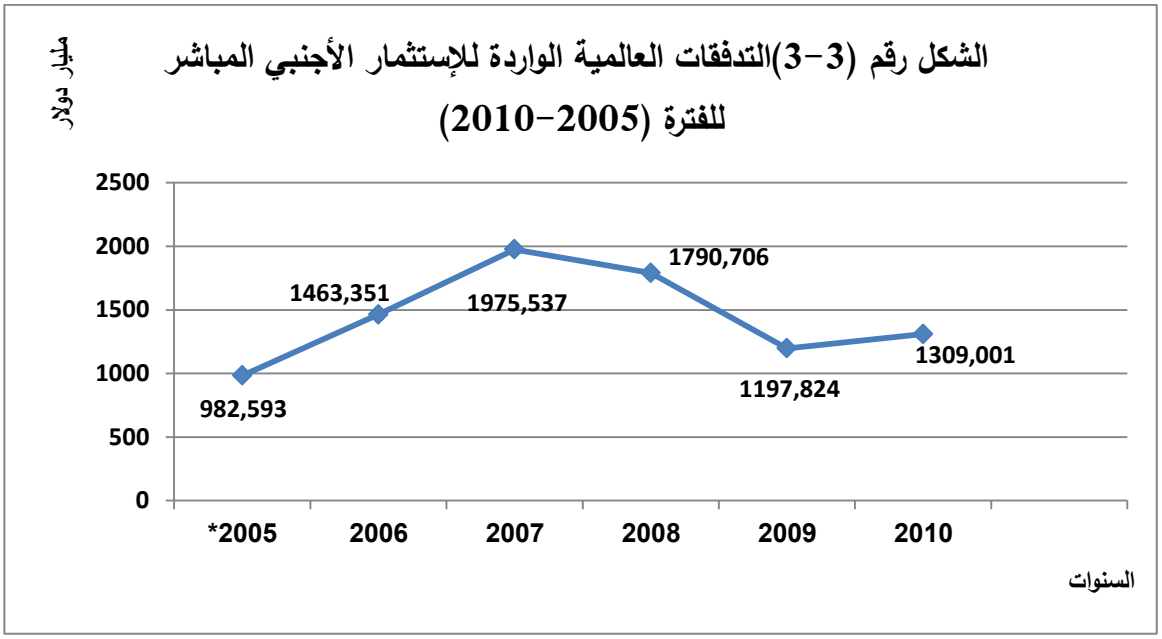

Source: Based on:

- UNCTAD, **World Investment Report**,**Transnational Corporations and the infrastructure Challenge**,New york and Génèva,2008,p253.

- UNCTAD, **World Investment Report**, New york and Genève,2011,p187

-UNCTAD, **World Investment Report**,**Towards a new generation of investment policies**,New york and Genève, 2012,p169.

يتضح من الشكل أعلاه ارتفاع التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر من 982,593 مليار دولار سنة 2005 الى1975,537 مليار دولار سنة 2007 نتيجة لتواصل ارتفاع أسعار النفط والغاز والمعادن والسلع الأساسية،وزيادة قيمة عمليات الإندماج والتملك عبر الحدود وخاصة في الدول النامية والإقتصادات الإنتقالية، وظهور صناديق الثروة السيادية كجهات فاعلة جديدة،وتواصل ارتفاع العائد على مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر[1]والإهتمام بجهود الترويج على المستوى العالمي وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والمعاملات لدى الدول المضيفة[2] ثم انخفضت لتصل إلى1197,824 مليار دولار سنة2009 بفعل الأزمة وكنتيجة أساسية لاستمرار تراجع صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية وكذلك ضعف استجابة الأسواق الدولية لترتفع بنسبة متواضعة سنة2010 قدرت ب 5% وبقيمة1309,001مليار دولار حيث ظلت أدنى بنحو15% من

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد الفصلي الثالث،2008،مرجع سابق ،ص5.

[2] عادل عيسى الوزني،**دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة**،مجلة ابحاث اقتصادية وادارية،العدد5،جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2009،ص104.

مستواها القائم قبل الأزمة،وأدنى بنسبة37 % تقريبا من الذروة التي كانت قد بلغتها في عام 2007[1]،ثم شهدت ارتفاعا بنسبة17% لتبلغ1524,422مليار دولار ومتجاوزة متوسط ما قبل الأزمة المالية الإقتصادية العالمية خلال الفترة(2005-2007) البالغ 1,47 تريليون دولار إلا أن التدفقات لا تزال أقل بنحو23% عن الذروة التي بلغتها خلال عام2007.[2]

الفرع الأول:التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة (2005-2010):

عكست تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2010 تباينا في نمط التوزيع عبر الأقاليم الاقتصادية والدول حول العالم،ولعل أهم ما يميز اتجاهاتها في عام 2010 اجتذاب مجموعتي دول الاقتصادات النامية والمتحولة ولأول مرة، حصة تتجاوز نصف الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،كنتيجة طبيعية لتحقيق طفرة في التدفقات الواردة لدول آسيا وأمريكا اللاتينية عوضت التراجع في التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة،فقد نمت التدفقات الواردة إلى مجموعة الدول النامية خلال عام 2010 ، نتيجة لاستعادة عافيتها الاقتصادية واستحواذها على حصة أكبر من التدفقات المتنامية الصادرة من نفس مجموعة الدول.[3]

[1] UNCTAD,**World Investment Report**,2011,Op.Cit,p2.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمار في الدول العربية**،2011،مرجع سابق،ص94.

[3] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية**،2010،الكويت2010،ص ص76- 77.

الشكل رقم (3-4) تطور حصة مجموعات الدول من الإستثمار الأجنبي المباشرالوارد نسبة الى الإجمالي العالمي للفترة(2010/2005)

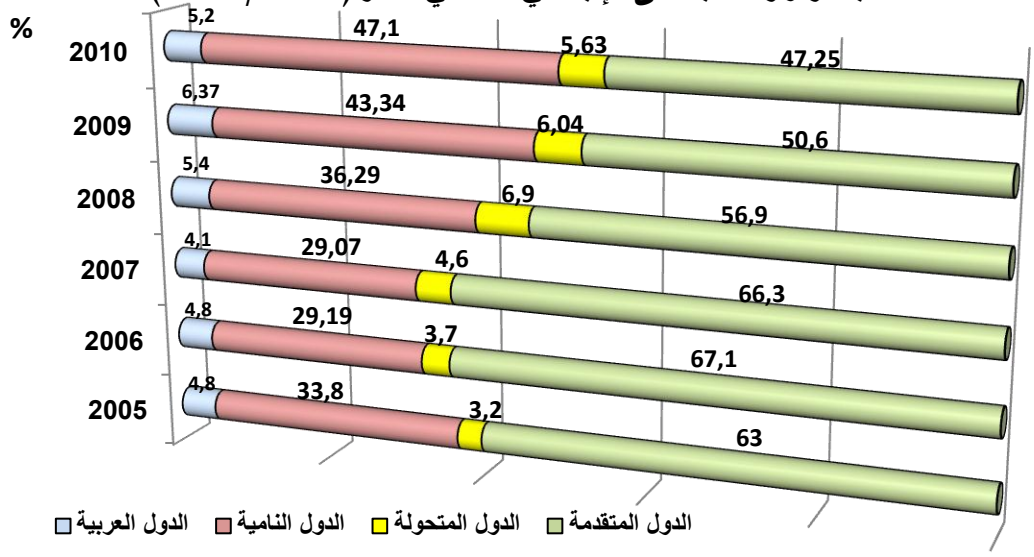

ملاحظة:حصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر تتضمن الدول العربية.

المصدر :من اعدادالطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من:

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمار في الدول العربية**،الكويت2011،ص95.
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد الفصلي الثالث،الكويت،2011،ص9.
- UNCTAD,**World Investment Report,Towards a new generation of investment policies,** New york and Géneva, 2012, p169.

حيث يلاحظ أنه قبل2008 تزايدت التدفقات الواردة الى الدول المتقدمة والمتحولة في مقابل تناقصها في الدول النامية والعربية لكن إبتداء من سنة2008 تناقصت التدفقات في الدول المتقدمة مقابل تزايدها في الدول النامية والعربية نتيجة لتأثر الدول المتقدمة والمتحولة بالأزمة العالمية بنسبة أكبر من غيرها.

ولأول مرة تنجح الدول النامية في استقطاب تدفقات تقارب نصف الإجمالي العالمي، حيث اجتذبت 573,568 مليار دولار وبحصة 47,1 % من الإجمالي العالمي سنة 2010،ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى إنتقال وجهة الإنتاج الدولي والإستهلاك العالمي إليها،مما دفع الشركات عبر الوطنية لتوجيه استثماراتها بصورة

متزايدة إلى تلك الدول،[1] كما يعزى ذلك الى ارتفاع التدفقات الواردة الى الدول النامية في آسيا بإستثناء غرب آسيا لتصل الى 309 مليار دولار سنة2010 [2].

أما الدول المتقدمة فيلاحظ انخفاض نصيبها للسنة الثالثة على التوالي بمعدل 7% مسجلة618 مليار دولار عام2010، وبنسبة47,25 %من الإجمالي العالمي،بينما استعادت بعض الدول المتقدمة،خلال عام 2010 ،قدرتها على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،وعلى رأسها الولايات المتحدة بمعدل يتجاوز مستوياته في 2009 بلغ 43 %،تراجعت بدرجة ملحوظة التدفقات إلى اليابان ومعظم دول الاتحاد الأوروبي.[3]

الفرع الثاني:التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة(2005-2010):

الإنتعاش المعتدل في التدفقات الداخلة من الإستثمار الأجنبي المباشرسنة2010 يحجب خلفه اختلافات قطاعية كبيرة فالاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات (الذي كان مسؤولا عن معظم الإنخفاض الذي حدث في تدفقات الإستثمار المباشر بفعل الأزمة) نجد أنه قد انخفضت جميع قطاعات الخدمات الرئيسية (خدمات قطاع الأعمال، التمويل، المرافق،النقل والاتصالات)،وان كان ذلك قد حدث بسرعات مختلفة وشهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي اكثر الإنخفاضات حدة،[4] وفي الوقت نفسه ازداد نصيب الاستثمار الأجنبي الموجه إلى قطاع الصناعات التحويلية مثل الأغذية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس لسنة 2010،كما انخفضت الاستثمارات الموجهة إلى الصناعات الحساسة مثل الإلكترونيات سنة2010،في حين ظلت الصناعات الكيميائية بما في ذلك المواد الصيدلانية تتمتع بالقدرة على التكيف أثناء الأزمة،بإنخفاضها بنسبة 2,41%.[5]

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العددالفصلي الثالث،2011،مرجع سابق،ص7.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية**،2011،مرجع سابق،ص 94.

[3] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية**،2010،الكويت2010،ص77.

[4] الأونكتاد،**تقرير الإستثمار العالمي،اشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال**،نيويورك وجنيف،2011،ص ص5-6.

[5] UNCTAD, **World Investment Report** ,2012, Op.Cit,p185.

الجدول رقم(3-1)التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة(2005-2010)

الوحدة:بليون دولار

القطاعات	متوسط الفترة (2005-2007)		2008		2009		2010	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
القطاع الأولي*	130	8	230	10	170	13	140	11
الصناعة	670	41	980	42	510	39	620	50
الخدمات	820	50	1130	48	630	48	490	39

Source: Based on:

-UNCTAD,**World Investment Report**,**Towards a new generation of investment policies**, New york and Génèva, 2012,p9.

حيث يتضح من الجدول أعلاه تناقص في نصيب قطاع الخدمات من الإستثمار الأجنبي المباشر بعد سنة 2009 حيث بلغ نسبة39% من الإجمالي سنة2010 في المقابل تناقص نصيب القطاع الأولي سنة2010 ،بينما يلاحظ ان قطاع الصناعة انخفض نصيبه من التدفقات في 2009 ليعاود الإنتعاش سنة 2010 رغم عدم بلوغه القيمة المحققة في سنة2008.

الفرع الثالث:الاستثمار الصادر عالميا للفترة (2005-2010):

عرفت التدفقات الصادرة تذبذبات في هذه الفترة كما ازدادت التدفقات الخارجة من الإقتصادات النامية والإقتصادات الإنتقالية بنسبة21% حيث بلغ نصيبها29% من التدفقات العالمية الصادرة من الإستثمار الأجنبي المباشرسنة 2010 وكانت ستة إقتصادات نامية وإقتصادات إنتقالية هي من بين أعلى 20 إقتصادا مستثمرا.[1]

* يضم الزراعة والغابات والصيد والتعدين والصناعات الإستخراجية.

[1] CNUCED, **rapport sur l'investissement dans le monde**,New york et Génève,2011, p11.

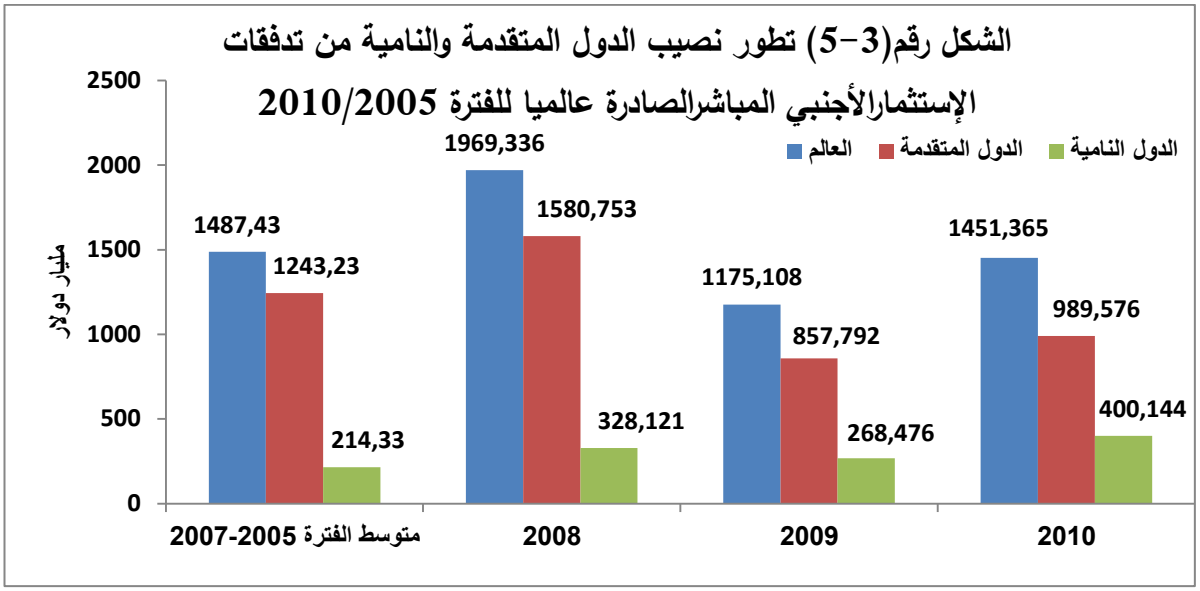

Source: Based on:

-UNCTAD,**World Investment Report**,**Towards a new generation of investment policies**, New york and Génèva,2012,p169.

- average for the period (2005-2007) Calculated directly from the:UNCTAD, **World Investment Report Non-Equity modes of international production and development,New** york and Génèva**,**2011,p187.

حيث يتضح من الشكل زيادة التدفقات الصادرة من 1487,43مليار دولار كمتوسط للفترة(2005-2007) الى1969,336 مليار دولار سنة2008 لتعود للتناقص سنة 2009 محققة قيمة1175,108مليار دولار نتيجة للأزمة العالمية لتعاود الإرتفاع بمعدل 13% سنة2010 حيث وصلت إلى1451,365مليار دولار كنتيجة أساسية لمعاودة اللاعبين الرئيسيين في العالم تحركاتهم الاستثمارية عبر الحدود بعد الخروج النسبي من دائرة التأثر بتبعات الأزمة المالية العالمية[1]، وبالنسبة للدول المتقدمة زادت التدفقات الصادرة منها من1243,23 مليار دولار كمتوسط للفترة (2005-2007) الى 1580,753مليار دولار سنة2008 لتتناقص بنسبة44,78% الى857,792 مليار دولارسنة2009 ،لتعود للزيادة سنة2010 محققة935,19 مليار دولار،وبالنسبة للدول النامية فحافظت على أهميتها كمصادر للإستثمار الأجنبي المباشر،الأمر الذي يرجع بصورة رئيسية الى التوسع الخارجي للشركات عبر الوطنية الآسيوية،[2] حيث زادت من214,33 مليار دولار كمتوسط للفترة(2005-2007) أكبر قيمة للتدفقات سنة2010 ب400,144 مليار دولار،مع تسجيل تناقص بنسبة18,17% سنة2009.

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد الفصلي الثالث،2011،مرجع سابق،ص7.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد الفصلي الثالث،الكويت،2008،ص5.

المبحث الثاني:الاتجاهات الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة(2011-2015)

على الرغم من التوترات وتصاعد المخاطر والتطورات السلبية في الاقتصاد العالمي فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ارتفاعا بنسبة 17 % لتبلغ 1,5 تريليون دولار خلال سنة2011 متجاوزة بذلك متوسط ما قبل الأزمة المالية العالمية خلال الفترة(2005-2007) البالغ1,47 تريليون دولار،[1] ويبين الشكل التالي تطور التدفقات العالمية منذ 2011.

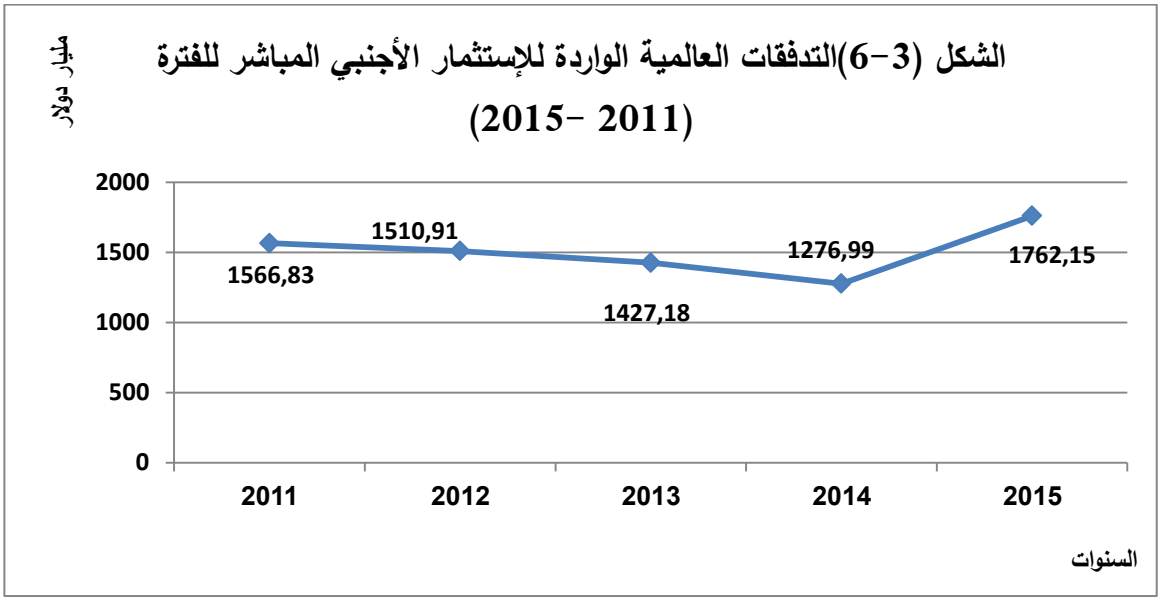

Source: Based on:

- UNCTAD, **World Investment Report2016**, Investor Nationality: Policy Challenges, New york and Genève,2016,p196.

يتضح من الشكل أعلاه انخفاض التدفقات بنسبة 18% من 1,56 تريليون دولار سنة2011 الى 1,51 تريليون دولار سنة 2012،وكان هذا الانخفاض الحاد في تناقض صارخ مع سائر المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الدولية والعمالة التي سجلت جميعها معدلات نمو إيجابية على الصعيد العالمي ودفعت هشاشة الاقتصاد وحالة عدم اليقين بشأن السياسة العامة في عدد من الاقتصادات الرئيسية بالمستثمرين الى توخي الحذر وعلاوة على ذلك فإن العديد من الشركات عبر الوطنية اعادت توصيف استثماراتها في الخارج بوسائل منها اعادة هيكلة الأصول وتصفية الاستثمارات ونقل الأصول.[2]

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمار في الدول العربية**،2011،مرجع سابق،ص94.

[2] الاونكتاد،**تقرير الاستثمار العالمي2013**،الأمم المتحدة،نيويورك وجنيف،2013،ص1.

وفي سنة 2013 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 9% لتبلغ 1,42 تريليون دولار سنة 2013 ،ثم بنسبة 16% في سنة 2014 الى 1,27 تريليون دولار كنتيجة لتواصل هشاشة الاقتصاد العالمي،اضافة الى تصفية بعض الاستثمارات وحالة القلق وعدم اليقين المسيطرة على قرار المستثمرين بسبب تنامي المخاطر الجيوسياسية.

وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في سنة 2015 بنسبة 38 % إلى 1,76 تريليون دولار وذلك لعدة أسباب من بينها الارتفاع الكبير في صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بمقدار 289 مليار دولار وبنسبة 67 % إلى 721 مليار دولار خلال سنة 2015.[1]

المطلب الأول:التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة (2011-2015)

شمل ارتفاع التدفقات لسنة2011 المجموعات الثلاثة الرئيسية المتمثلة في مجموعة الدول المتقدمة،مجموعة الدول النامية،مجموعة الإقتصادات المتحولة،حيث ارتفعت التدفقات الواردة الى مجموعة الدول المتقدمة بنسبة 21% لتبلغ748 مليار دولار،وارتفعت في الدول النامية بنسبة 11% لتبلغ مستوى قياسيا قدره684 مليار دولار،كما شهدت مجموعة الإقتصادات المتحولة نمو في التدفقات بنسبة25% لتبلغ92 مليار دولار[2].

وكان لظهور التوترات السياسية والاحتجاجات في الدول العربية الأثر العكسي على اتجاه سير هذه الاستثمارات،وإعادة توجيهها إلى دول آسيا الصاعدة،لترتفع من159,33 مليار دولار في سنة 2010 لتصبح 169,64 مليار دولار في سنة2011،ودول امريكا اللاتينية والكاريبي لترتفع من 73,18 مليار دولار سنة 2010 ،لتصبح 128,76 في سنة 2011،[3]

وشهدت افريقيا والدول الأقل نموا تراجعا في التدفقات الوارد اليها وذلك كمحصلة لسحب استثمارات من دول شمال افريقيا مقابل نمو التدفقات الى دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتبلغ نحو37 مليار دولار مقتربة

[1] TheArab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index (DIAI),2016**, Kuwait 2016,P73.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمار في الدول العربية**،2011،مرجع سابق،ص94.

[3] نسيم ابو جامع،**أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينيا**،مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية،المجلد الحادي والعشرون،العدد الأول،غزة،فلسطين،جانفي 2013،ص437.

من ذروتها التاريخية،وارتفعت التدفقات الواردة الى أوروبا بنسبة23 % مقابل انخفاضها في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة8 % مقارنة بعام2010.[1]

وتمكنت مجموعتي الدول النامية والمتحولة من تجاوز مجموعة الدول المتقدمة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث شكل نصيبها حوالي52% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وذلك على الرغم من انخفاض التدفقات الوافدة الى مجموعة الدول النامية بنسبة3% لتبلغ680,4 مليار دولار خلال سنة2012 في المقابل شهدت مجموعة الدول المتقدمة انخفاضا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة اليها بنسبة تجاوزت 32% لتبلغ549 مليار دولار خلال سنة2012.[2]

وأصبحت الصين أكبر مستفيد من التدفقات الرأسمالية الأجنبية المباشرة في سنة 2014،تليها منطقة هونغ كونغ التابعة لجمهورية الصين الشعبية ثم الولايات المتحدة الأميركية،كما تمكنت مجموعة الاقتصادات النامية من جذب 681 مليار دولار أي ما يزيد عن 55 في المئة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وسجلت الاقتصادات المتقدمة تراجعا ملحوظا في التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة اليها بنسبة 28 في المئة الى نحو 499 مليار دولار عام 2014، وذلك لأسباب عديدة من أهمها سحب استثمار ضخم واحد لشركة فودافون البريطانية التي قامت بتصفية أعمالها في الولايات المتحدة،وهو ما يعتبر مؤشرا على الاتجاه العام العكسي في نشاط الاندماج والاستحواذ على الرغم من انتعاش في عمليات الاندماج عبر الحدود وعمليات الاستحواذ التي سجلت أعلى عدد من الصفقات الكبيرة (أكبر من مليار دولار) والتي بلغ عددها 223 صفقة عام 2014 مقارنة مع 168 صفقة عام 2013.[3]

وحسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2016 ،ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية سنة2015 بمعدل 9,6 % إلى نحو 765 مليار دولار،إلا أن حصتها من التدفقات العالمية تراجعت لأقل من النصف مقارنة بالسنوات السابقة وبلغت 43,4 % من التدفقات العالمية، وقد ارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول الآ سيوية وخصوصا شرق وجنوب شرق آسيا بمعدل 17 % إلى 448 مليار دولار عام 2015 فيما استقرت التدفقات الواردة إلى أفريقيا و أمريكا اللاتينية والكاريبي على تراجع طفيف لتبلغ 54 و 168 مليار دولار على التوالي.

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمار في الدول العربية**،2011،مرجع سابق،ص95.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمار في الدول العربية**،2012-2013،الكويت،2012،ص72.

[3] UNCTAD,**World Investment Report 2015,Reforming Investment Governance**,new york andGéneva,2015,p4.

وفي المقابل تمكنت الدول المتقدمة من تحقيق قفزة كبيرة في حجم التدفقات الواردة إليها بنسبة 84 % إلى 962 مليار دولار سنة 2015 لتمثل 54,6 % من إجمالي التدفقات العالمية،وذلك نتيجة تضاعف التدفقات الواردة إلى أمريكا الشمالية بنسبة 160 % من 165 مليار دولار عام 2014 إلى 429 مليار دولار عام 2015 ،وكذلك ارتفاع التدفقات الواردة إلى الاتحاد الأوروبي بمعدل 65 %من 306 مليارات دولار عام 2014 إلى 504 مليارات عام 2015 .

أما الدول المتحولة فقد تراجعت التدفقات الواردة إليها بمعدل 38 % خلال السنة لتبلغ 35 مليار دولار فقط في استمرار للاتجاه العام النزولي مقارنة بالعامين السابقين.[1]

الشكل رقم (3-7) تطور حصة مجموعات الدول من الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد نسبة الى الإجمالي العالمي للفترة(2011-2015)

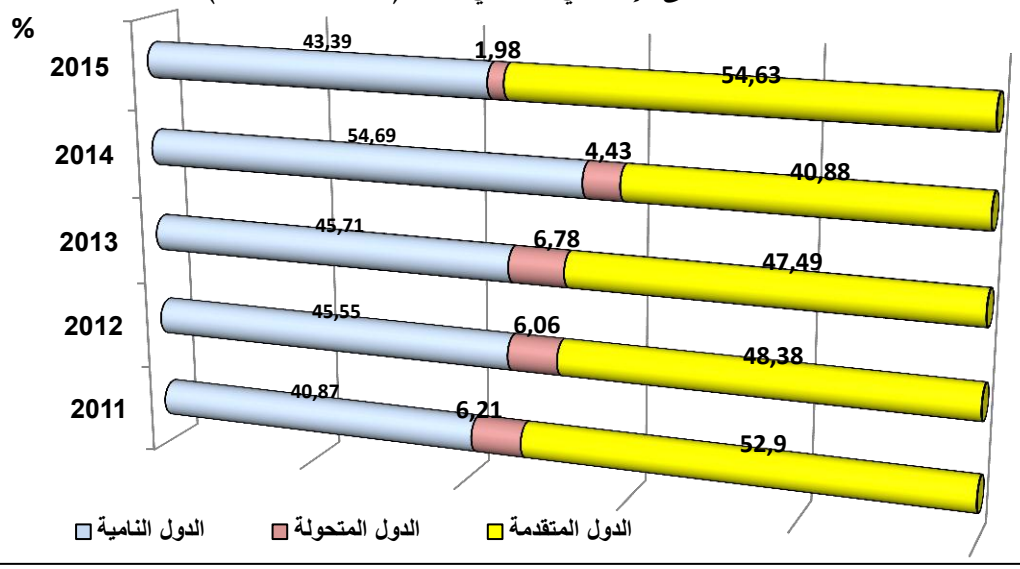

Source: the student calculations from the :

- UNCTAD, **World Investment Report** 2016,Investor Nationality: Policy Challenges, New york and Genève,2016,p196.
- UNCTAD, **World Investment Report** 2015,Reforming Investment Governance,new york& Genève,2015,table A3.

يتبين من الشكل أعلاه انخفاض التدفقات الواردة الى الدول المتقدمة نسبة الى العالم من52,9% سنة 2011 الى48,38% سنة2012 ثم47,49 %سنة 2013 لتصل الى40,88% سنة 2014 لتعاود الارتفاع

[1] The Arab Investment &Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries**2016, Op.Cit, PP73-74.

سنة2015 محققة نسبة 54,6 % نسبة الى العالم في المقابل زادت حصة الدول النامية من 40,87% سنة2011 الى45,55% و 45,71% سنتي2012 و2013 على التوالي مواصلة الارتفاع مسجلة 54,69% من التدفقات العالمية الواردة سنة2014،لتتراجع سنة 2015 مسجلة نسبة 43,39%.

بينما تراوحت النسبة في الدول المتحولة خلال الفترة (2011–2013) مابين6,06 %و6,78% وانخفضت في سنة2014 مسجلة4,43% من التدفقات العالمية الواردة،وواصلت الانخفاض سنة2015 مسجلة نسبة1,98%.

المطلب الثاني:التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة(2011–2015):

فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم فقد شهد العقد الماضي استهدافا لقطاع الخدمات كنتيجة لموجة التحرر التي طالت هذا القطاع ليصل نصيبه من أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بنهاية عام 2012 إلى 63 في المئة مقارنة مع 26 % فقط لقطاع الصناعة7 % للقطاع الأولي و4 %قطاعات غير مصنفة.

كما أن مؤشرات الإنتاج الدولي والمبيعات الخارجية الإجمالية من قبل الشركات متعددة الجنسيات قد ارتفعت في عام 2014،ومن الملاحظ أن توسع المبيعات والموجودات الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات أسرع من النمو الذي حققته نظيراتها المحلية مما ساهم في توليد قيمة مضافة لتلك الشركات بنحو 7,9 تريليون دولار وتوفير 4 ملايين فرصة عمل إضافية ليصل الإجمالي إلى 75 مليون عامل.

والملاحظ أيضا هو انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات في سنة 2011 بعد أن هبط بشكل حاد في سنتي 2009 و2010 ليصل إلى 570 مليار دولار،كما قلب الاستثمار في القطاع الرئيسي الاتجاه السلبي في سنتي 2010 و2011 ليصل إلى 200 مليار دولار،وقد ارتفعت حصة كلا القطاعين بشكل طفيف على حساب التصنيع،وبصفة إجمالية فإن أكبر خمس صناعات إسهاما في ارتفاع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر كانت الصناعات الاستخراجية (التعدين والمحاجر والبترول)، والكيماويات، والمرافق(الكهرباء والغاز والماء) والنقل والاتصالات وغيرها من الخدمات (التي قادها بشكل كبير قطاع خدمات النفط والغاز الحقلية).

الفرع الأول:الاندماج والتملك:

وصلت مبيعات عمليات الدمج والتملك عبر الحدود في مجال التصنيع أعلى مستوى في تاريخها من حيث القيمة المطلقة (388 بليون دولار سنة2015) متجاوزة الرقم القياسي السابق المسجل في سنة2007 وارتفعت بذلك حصة قطاع التصنيع فيها الى أكثر من 50% في سنة2015،وبالمقابل أصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي بركود في أسعار السلع الأساسية،مما أدى الى هبوط حاد في اعادة استثمار العائدات،وعلى الصعيد العالمي،أثر انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية على المبلغ الاجمالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،وبخاصة في البلدان النامية.

وفي سنة 2014 استحوذ قطاع الخدمات على64% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي،[1] والجدول الموالي يبين تفاصيل عمليات الاندماج والتملك عبر العالم.

الجدول رقم(3-2) التطور القطاعي لصفقات الاندماج والتملك عبر الحدود في العالم للفترة(2011-2015)

	القطاعات	2011	2012	2013	2014	2015
العـــــدد	الاولي	762	622	486	445	324
	الصناعة	2455	2248	2067	2170	2222
	الخدمات	6970	6760	6437	7329	7498
	الكلي	10187	9630	8990	9944	10044
القيمـــــة بالمليون دولار	الاولي	93254	3309	52580-	13047	2746
	الصناعة	222833	137818	108351	199217	365734
	الخدمات	237355	187097	206746	220216	352976
	الكلي	553442	328224	262517	432480	721455

Source:Based on information from:
UNCTAD,**Annex table 14**,**Value of cross-border M&A purchases**,**by sector/industry**,**1990-2015**.

UNCTAD ,**Annex table 16,Number of cross-border M&A purchases by sector/industry,1990-2015**,Available on the site: (http://unctad.org/ Pages/DIAE/ Annex-Tables.aspx) Accessed:21juin2016.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،**تقرير الاستثمار العالمي 2016:جنسية المستثمر:التحديات المتعلقة بالسياسات**،نيويورك وجنيف2016،ص 8.

يتبين من الجدول:

- انخفاض نصيب القطاع الأولي من الاندماج والتملك حسب عدد المشروعات وحسب القيمة،حيث انخفض عدد المشروعات من762 مشروع سنة2011 الى324 سنة2015،وحسب القيمة انخفضت من 93,25 مليار دولار سنة2011 الى2,74 مليار دولار سنة2015.
- بالنسبة لقطاع الصناعة انخفضت المشروعات من2445 سنة 2011 الى2170 سنة2014 لترتفع سنة2015 الى2222 مشروع،وحسب القيمة انخفضت من222,83 مليار دولار سنة2011 الى199,21 سنة2014 لترتفع الى 365,73 مليار دولار سنة 2015.
- بالنسبة لقطاع الخدمات انخفض عدد المشاريع من6970 مشروع سنة 2011 الى2067 مشروع سنة 2013 لترتفع سنتي 2014 و2015 الى7329 و7498 مشروع على التوالي.

وحسب القيمة انخفضت من 237,35 مليار دولار سنة2011 الى206,74 مليار دولار سنة2013 لترتفع سنتي 2014 و2015 بقيمة 220,21 و352,97 مليار دولار على التوالي.

الفرع الثاني:المشاريع الجديدة:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم انتعاشا ملحوظا من حيث القيمة مع تراجع في عدد المشاريع الجديدة بمقدار ضئيل سنة2015،حيث بلغ عددها 11900 مشروع بقيمة656 بليون دولار مقابل 12900 مشروع سنة2014 بقيمة712,68 بليون دولار،أي بتراجع بنسبة 7,4 %،وواصلت الصين تصدرها لوجهات الاستثمار الأجنبي من حيث قيمة المشاريع فيما جاءت الولايات المتحدة أولا من حيث عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم(3-3)التطور القطاعي للمشروعات الجديدة المنفذة من الشركات دولية النشاط للفترة (2011-2013)

	القطاعات	2011	2012	2013	2014	2015
العدد	الاولي*	172	97	108	60	65
	الصناعة	8081	6902	7684	7270	7065
	الخدمات	8530	8108	8731	7692	7251
	الكلي	16783	15107	16523	15022	14381
القيمة بالمليون دولار	الاولي	69636	27110	38880	41618	35048
	الصناعة	435782	284322	326140	317705	322483
	الخدمات	359851	319571	465751	346725	408198
	الكلي	865269	631003	830771	706049	765729

Source: based on information from:

UNCTAD,**Annex table 23,Number of announced greenfield FDI**,**projects by sector/industry,2003-2015.**

UNCTAD ,**Annex table 20**,**Value of announced greenfield FDI**,**projects by sector/industry, 2003-2015**.

Available on the site:(http://unctad.org/ Pages/DIAE/ Annex-Tables.aspx) Accessed:21juin2016.

يتبين من الجدول:

- انخفاض نصيب القطاع الأولي من المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر من172 مشروع جديد سنة2011 الى65 مشروع جديد سنة2015 وحسب القيمة تميزت بعدم الاستقرار حيث انخفضت من69,63 مليار دولار سنة2011 الى27,11 مليار دولار سنة2012 لترتفع سنتي 2013 و2014 لتتراجع سنة2015 وتصل الى 35,04.
- بالنسبة لقطاع الصناعة انخفض عدد المشاريع الجديدة من 8081 مشروع سنة 2011 الى 6902 مشروع سنة2012 لترتفع في باقي السنوات وتصل الى7065 مشروع سنة2015، وحسب القيمة انخفضت من435,78 مليار دولار سنة2011 الى284,32 سنة 2012 لترتفع خلال السنوات اللاحقة مسجلة322,48 مليار دولار سنة2015.

* القطاع الاولي يضم الزراعة والغابات والصيد والتعدين والصناعات الإستخراجية

- بالنسبة للخدمات شهدت تذبذب في عدد المشاريع الجديدة حيث انخفضت من 8530 مشروع سنة2011 الى8108 سنة2012 لترتفع الى 8731 مشروع سنة2013 لتتراجع سنتي 2014 و2015 ب7692 و7251 مشروع جديد على التوالي،وحسب القيمة تذبذبت خلال الفترة حيث ارتفعت من 359,85 مليار دولار سنة 2011 الى465,751 مليار دولار سنة2013 لتتراجع الى408,198 مليار دولار سنة2015.

المطلب الثالث:الاستثمار الصادر عالميا للفترة(2011-2015):

عرفت التدفقات الصادرة تذبذبات في هذه الفترة حيث انخفضت التدفقات الصادرة عن الاقتصادات المتقدمة،التي كانت محرك انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة(2010-2011) بنسبة23 % لتستقر عند عتبة9,9 مليار دولار أي أنها اقتربت من مستوى الحضيض المسجل في سنة 2009 وسجلت كل من أوروبا وأمريكا الشمالية انخفاضاً كبيراً في التدفقات الصادرة عنها،رغم أن اليابان قد خالف الاتجاه،وحافظ على موقعه كثاني أكبر بلد مستثمر في العالم.

وفي سنة 2012 ورغم الانحسار الاقتصادي العالمي،استمرت الشركات عبر الوطنية المملوكة للبلدان النامية في توسعها في الخارج،وظلت البلدان الآسيوية تمثل أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر،حيث عادلت حصتها ثلاثة أرباع مجموع التدفقات من البلدان النامية،وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن أفريقيا بثلاثة أمثالها.

واستمرت بلدان مجموعة بريكس(البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا) في احتلال مركز الريادة،بين البلدان المستثمر الناشئة،وتقدمت الصين في مَصافّ كبار المستثمرين،حيث صعدت من المرتبة السادسة إلى المرتبة الثالثة،بعد الولايات المتحدة واليابان.[1]

وفي غرب آسيا،برزت تركيا باعتبارها مستثمراً كبيراً،حيث زادت استثماراتها الخارجية بنسبة73% سنة2012 لتسجل مبلغاً قياسياً قدره 4 مليار دولار.

وقفزت عمليات التملك عبر الحدود من جانب الشركات عبر الوطنية المملوكة لبلدان أمريكا اللاتينية بنسبة 74 % لتبلغ33 مليار دولار استُثمر نصفها في بلدان نامية أخرى.

[1] مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية،**تقرير الاستثمار العالمي 2013،سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية**،نيويورك وجنيف2013،ص ص 6-2.

واستمر الاتحاد الروسي مُهيمناً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن المنطقة الإقليمية حيث مثلت حصته 92%من المجموع.[1]

وفي سنة2015 ازدادت تدفقات الاستثمار لأجنبي المباشر الخارجة من الاقتصادات المتقدمة بنسبة33% ووصلت الى1,1 بليون دولار بعد ان تراجعت على مدى ثلاث سنوات،ونتيجة لذلك استأثرت البلدان المتقدمة بنسبة72% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي سنة2015 مقارنة بنسبة61% سنة2014،وشكلت هذه الزيادة بنسبة11% نقطة النهاية لتراجع التدفقات الذي استمر بلا انقطاع تقريبا منذ سنة2007،وعلى الرغم من هذا ظل مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الاقتصادات المتقدمة أقل بنسبة40% عن مستوى القمة التي وصل اليها في2007،ومن ضمن الدول المتقدمة لاتزال الولايات المتحدة الامريكية على رأس المستثمرين في العالم وتليها اليابان.[2]

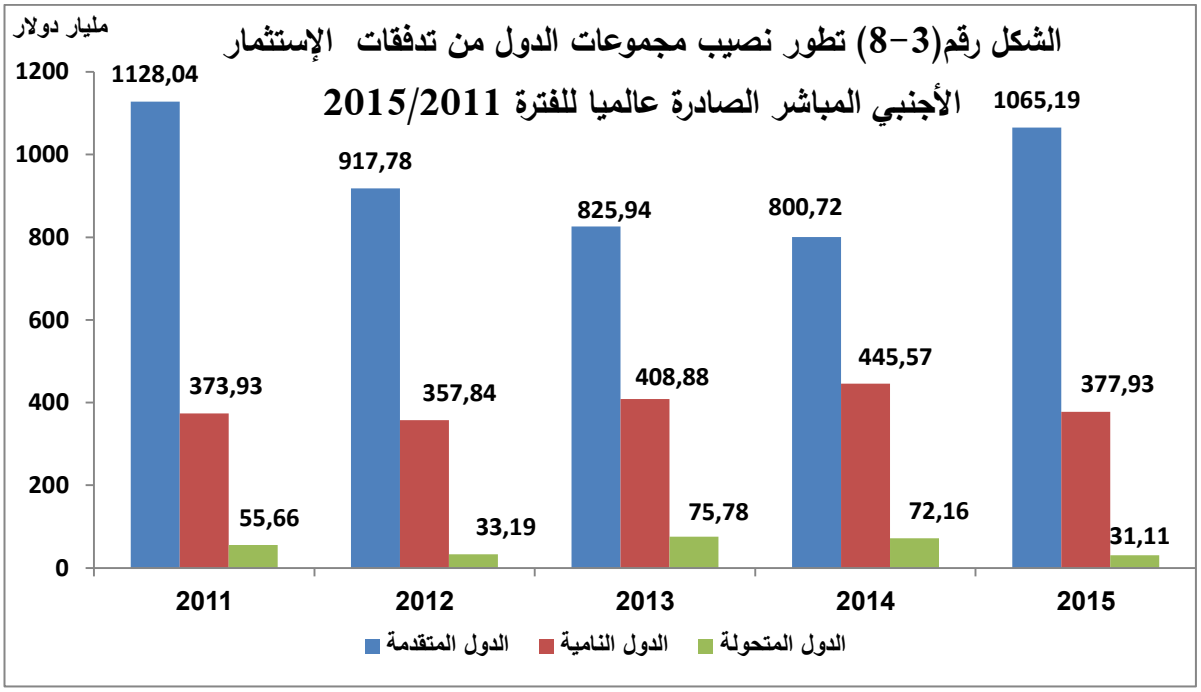

Source: Based on:
UNCTAD,World Investment Report 2015,Reforming Investment Governance,new york and Genèva,2015,table A3.

[1] مرجع سابق،ص ص11-12.

[2] مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية،**تقرير الاستثمار العالمي 2016:جنسية المستثمر:التحديات المتعلقة بالسياسات**،مرجع سابق،ص5.

يتبين من الشكل تناقص نصيب الدول المتقدمة من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة عالميا بنسبة23 %من1156,13 مليار دولار سنة2011 الى872,86 مليار دولار سنة 2012،وسُجّل على الخصوص انخفاض في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة،بسبب تصفية الاستثمارات واستمرار الشركات عبر الوطنية المملوكة للبلدان المتقدمة في اتباع نهج "التريث والترقب"،[1] لتنخفض التدفقات مرة اخرى الى 833,63 مليار دولار سنة2013،وتواصل الانخفاض ليصل الى822,82 مليار دولار سنة2014،ليرتفع الى1065,19 مليار دولار سنة2015.

في المقابل ظل مجموع الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن البلدان النامية ثابتا في حدود357 مليار دولار سنتي2011 و2012 لترتفع سنة2013 مسجلة380,78 مليار دولار وتواصل الارتفاع الى468,14 مليار دولار سنة2014 ،ليتراجع الى377,93 مليار دولار سنة2015.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة 24% في سنة 2012 لتسجل53,56 مليار دولار لترتفع الى 91,49 مليار دولار سنة2013 وتعاود الانخفاض الى63,07 مليار دولار سنة2014،لتتراجع الى31,11 مليار دولار سنة2015.

[1] مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية،**تقرير الاستثمار العالمي 2013**،مرجع سابق،ص ص12- 13.

المبحث الثالث:إتجاهات الإستثمارات الأجنبية المباشرة والبينية في الدول العربية للفترة(2011-2015):

تباينت تأثيرات البيئة الجديدة على حركة تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى الدول العربية مع اتجاهها العام انحدارا،وبينما تراجعت تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة بنسبة 17% في الدول العربية في شمال إفريقيا،فإن التراجع اقتصر على4% للدول العربية في غرب آسيا،فقد انخفضت عام 2014 في هذه الدول الأخيرة للعام السادس على التوالي إلى نحو 44 مليار دولار بسبب استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في الدول المتأثرة مباشرة،مثل سوريا والعراق واليمن،إلى جانب تأثر الدول المجاورة والمنطقة بشكل عام،ويشمل ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي شهدت منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية تراجعا نسبيا في الاستثمار الخاص،بالتزامن مع زيادات ملحوظة في الاستثمارت العامة،أما في الدول العربية الواقعة شمال إفريقيا،فشهدت تراجعا في التدفقات الخاصة،وبالأخص في ليبيا التي لا تزال تعاني من الاضطرابات الداخلية.[1]

الشكل رقم (3-9) تطورحصة الدول العربية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة نسبة الى التدفقات العالمية للفترة (2015/2011)

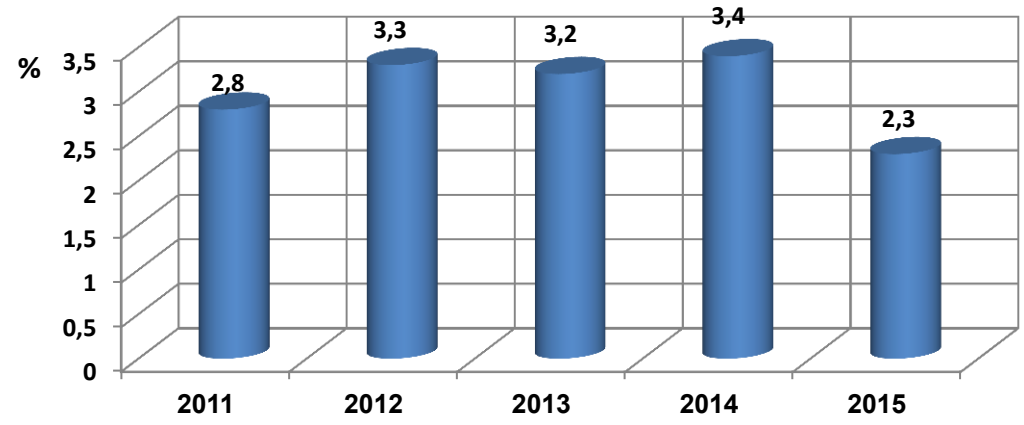

Source: the student calculations from the :

The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries 2016**,Kuwait 2016,p76.

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية،**استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات**،التقرير السنوي رقم8،لبنان،أبريل2015،ص32.

يتضح من الشكل أعلاه أن حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذبا خلال الفترة (2011-2015) حيث زادت من 2,8%سنة 2011 الى3,3 % سنة 2012 لتنخفض الى 3,2 % سنة2013 ثم زادت نسبة التدفقات بشكل طفيف إلى 3,4 %سنة 2014 لتتراجع الى2,3% سنة 2015.

المطلب الأول:أداء وإتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية للفترة(2011-2015):

هناك تفاوت كبير بين الدول العربية بالنسبة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة،فالزخم المتصاعد بالنسبة للإمارات في عودة استقطاب الاستثمارات الدولية يتزامن مع الانتعاش المحقق مع تجاوز أزمة الدين لسنة 2009،بدفع من النمو في النشاطات الاقتصادية في كل من القطاعات النفطية وغير النفطية،أما في السعودية، فقد حدث التراجع في تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة بالرغم من المشروعات الرأسمالية الضخمة الجاري تنفيذها في مجال البنى التحتية.

وشهد العراق منذ عام 2011 تصاعدا في تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة بالتزامن مع ارتفاع زخم النشاط الاقتصادي المرتكز على عائدات الثروة النفطية، والتي أتاحت زيادات كبيرة في حجم الإنفاق الحكومي للتعويض عن عقود من الحرب والعقوبات التي أدت إلى تراجع كبير في الاستثمار في البنى التحتية والخدمات الأساسية،أما في لبنان فإن غالبية الاستثمار لا تزال تتركز في أسواق القطاع العقاري،وشهد الأردن تحسنا في التدفقات الاستثمارية،فضلا عن الدعم الذي يحظى به من الدول الشقيقة والصديقة على شكل هبات ومنح وضمانات،إلى جانب التسهيلات الائتمانية المدعومة.

وعلى النقيض من معظم الدول العربية في افريقيا،فإن كلا من المغرب والسودان سجلا نموا صلبا في التدفقات،ومع أن التدفقات إلى مصر انخفضت لكنها بقيت في المرتبة الأولى مقارنة بباقي دول أفريقيا،نظرا لأنها تشكل سوقا كبيرة يضم التعداد السكاني الأكبر من بين جميع الدول العربية،كما استقطبت المغرب أيضًا استثمارات في قطاعات العقار، والصناعات الغذائية،وقطاعات المرافق العامة،وتركز الجزائر على إصلاح الأسواق من خلال خصخصة بعض المنشآت الإنتاجية لجهة إقامة شراكات بين القطاع العام الجزائري والقطاع الخاص الدولي.[1]

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية،**التحولات الجديدة في خارطة الاستثمار العالمية والعربية الفرص والتحديات2013-2014**،تقرير الاستثمار السنوي الخامس،لبنان،جويلية2014،ص ص22-24.

وخلال سنة2014 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الامارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 41 % من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية،فقد تصدرت الامارات بقيمة 10,1 مليارات دولار وبحصة 23 %، تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8 مليارات دولار وبحصة 18,3 %، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 4,783 مليار دولار وبنسبة 10,9 % من الاجمالي العربي،ثم حل العراق رابعا بقيمة 4,782 مليار دولار وبحصة 10,9 %،ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3,58 مليار دولار وبنسبة 8,2 %.[1]

وتواصل خلال سنة 2015 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثالث على التوالي على نحو 48 % من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية،فقد تصدرت الإمارات بنحو 11 مليار دولار وبحصة 27,5 %، تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8,1 مليارات دولار وبحصة 20,4 %، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 6,9 مليارات دولار وبنسبة 17,3 % من الإجمالي العربي،ثم حل العراق رابعا بقيمة 3,5 مليارات دولار وبحصة 8,7 %، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3,2 مليارات وبنسبة 7,9 %.[2]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015**،مرجع سابق،ص73.

[2] The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation, **Investment Climate in Arab Countries2016**, Op.Cit, p76.

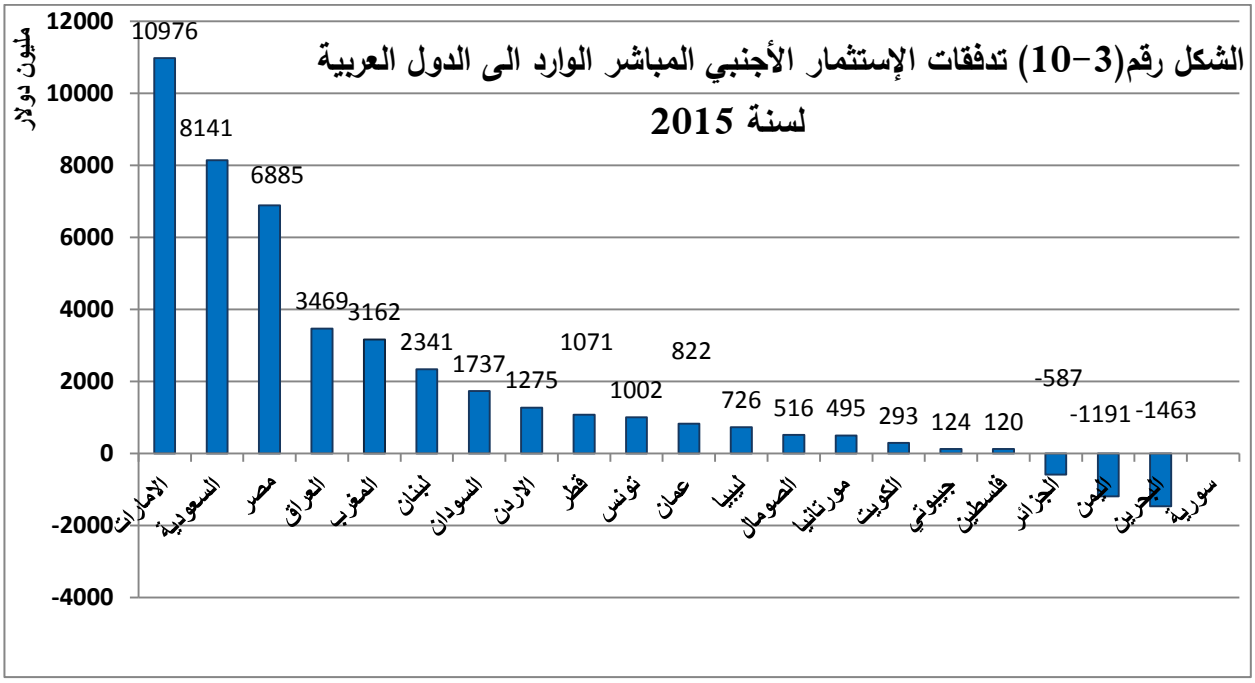

Source:Based on:

The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries 2016**,Kuwait2016,p77.

ملاحظة:احصائيات سورية لسنة 2015 غير متاحة.

يتضح من الشكل أعلاه حلول الامارات في المرتبة الاولى ب10,97 مليار دولار وبحصة27,5% من الاجمالي العربي تليها السعودية ب8,14 مليار دولار وبحصة 20,4% وتليها مصر ب6,88 مليار دولار وبحصة 17,3 % ثم العراق ب 3,46 مليار دولار وبحصة 8,7 % تليها المغرب خامسا ب3,16 مليار دولار وبحصة 7,9% ثم لبنان سادسا ب2,34 مليار دولار وبحصة 5,9% من الاجمالي والسودان سابعا ب1,73 مليار دولار بحصة 4,4% من الاجمالي فالأردن ثامنا ب1,27 مليار دولار وبحصة3,2% من الاجمالي العربي وحصلت بقية الدول العربية مجتمعة(ماعدا الجزائر والبحرين واليمن التي سجلت قيمة سلبية وسوريا التي لم تتوفر بياناتها) على 5,169 مليار دولار وبحصة 12,95%.

المطلب الثاني:أداء وإتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية للفترة(2011 -2015):

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية قفزة بنسبة 96 % من 14,5 مليار دولار سنة 2014 إلى 28,4 مليار دولار سنة 2015،ومثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربية ما

نسبته 1,9 % من الإجمالي العالمي البالغ 1474 مليار دولار،و7,5 % من إجمالي الدول النامية البالغ 378 مليار دولار.[1]

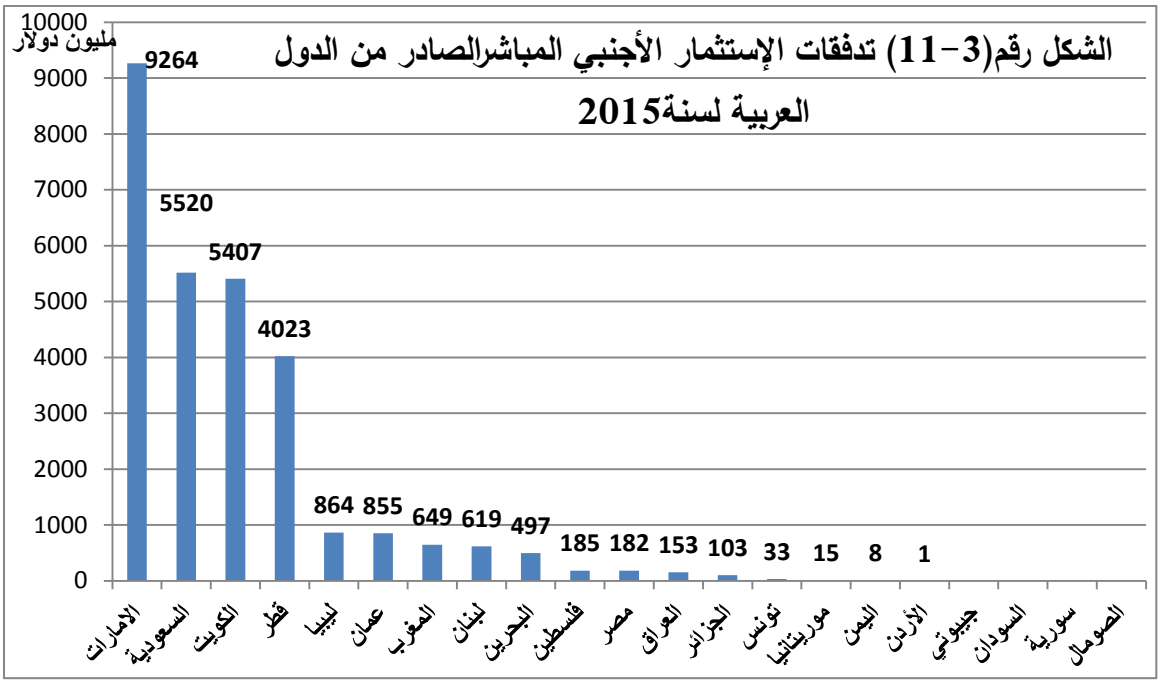

Source: Based on:

The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries2016,**Kuwait2016,p83.

يتضح من الشكل احتلال الامارات للمرتبة الأولى عربيا كأكبر مصدر للإستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت9,26 مليار دولار وبحصة32,6% من الإجمالي العربي تلتها السعودية بقيمة5,52 مليار دولار وبحصة19,5% ثم الكويت في المرتبة الثالثة بقيمة 5,4 مليار دولار وبحصة 19,1% ثم قطر في المركز الرابع بقيمة 4,02 مليار دولار وبحصة 14,2% ثم ليبيا في المرتبة الخامسة بقيمة 864 مليون دولار وبحصة 3% ثم عمان سادسا بقيمة 855 مليون دولار وبحصة 3 % ثم المغرب في المرتبة السابعة بقيمة649 مليون دولار وبحصة2,3% بينما بقية الدول بلغت حصتها مجتمعة بقيمة 1,796 مليار دولار وبحصة6,32 من الاجمالي العربي،في حين لم يتم رصد تدفقات صادرة من جيبوتي والسودان وسوريا والصومال.

[1] The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation, **Investment Climate in Arab Countries 2016**, Op.Cit, p82.

المطلب الثالث:الإستثمارات العربية البينية للفترة(2011-2015*)

يعتبر الإستثمار العربي- العربي وخاصة في المجالات الإنتاجية من أبرز المجالات حيوية وأهمية في إطار التكامل العربي لأنه يسهل تحقيق الهدف الأساسي للتكامل العربي والمتمثل في تحقيق التنمية الإقتصادية العربية كما يقوي من أواصر العلاقات بين الأقطار العربية. [1]

الفرع الأول:الإستثمارات العربية البينية وفق القطر المضيف لسنة 2015:

تشير البيانات الرسمية الواردة الى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى أن الاستثمارات العربية البينية سجلت انخفاضا كبيرا من6,8 مليار دولار سنة2011 الى 1,8 مليار دولار سنة2012 أي بنسبة 73,3 [2] وتشير البيانات الرسمية الواردة الى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الى ان الأردن والجزائر والسعودية ومصر واليمن نجحت في استقطاب استثمارات عربية مباشرة بلغ إجماليها خلال سنة 2014 نحو 2006 مليون دولار.[3]

وفي سنة 2015 نجحت الأردن والجزائر والعراق ومصر والمغرب في استقطاب استثمارات عربية مباشرة بلغ قيمتها الاجمالية نحو3388 مليون دولار.[4]

* لوحظ ضعف استجابة الجهات الرسمية العربية في تزويد المؤسسة العربية لضمان الإستثمار بهذا النوع من البيانات حيث اقتصرت بيانات الإستثمار العربي البيني الموزعة جغرافيا وحسب القطاع الإقتصادي سنة2015 على 9 دول عربية فقط وذلك على الرغم من صدور قرار جامعة الدول العربية رقم(ق1843-د.ع86) بتاريخ30-9-2010الذي يحث الدول العربية على توفير بيانات الإستثمار الأجنبي فيها.

[1] فريد أحمد قبلان ،مرجع سابق،ص225.

[2] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية،**التحولات الجديدة في خارطة الاستثمار العالمية والعربية الفرص والتحديات2013-2014**،،مرجع سايق،ص31.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2015**،مرجع سابق،ص81.

[4] The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation, **Investment Climate in Arab Countries 2016**, Op.Cit, p84.

الشكل رقم(3-12) تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية الوافدة الى 5دول عربية لسنة 2015

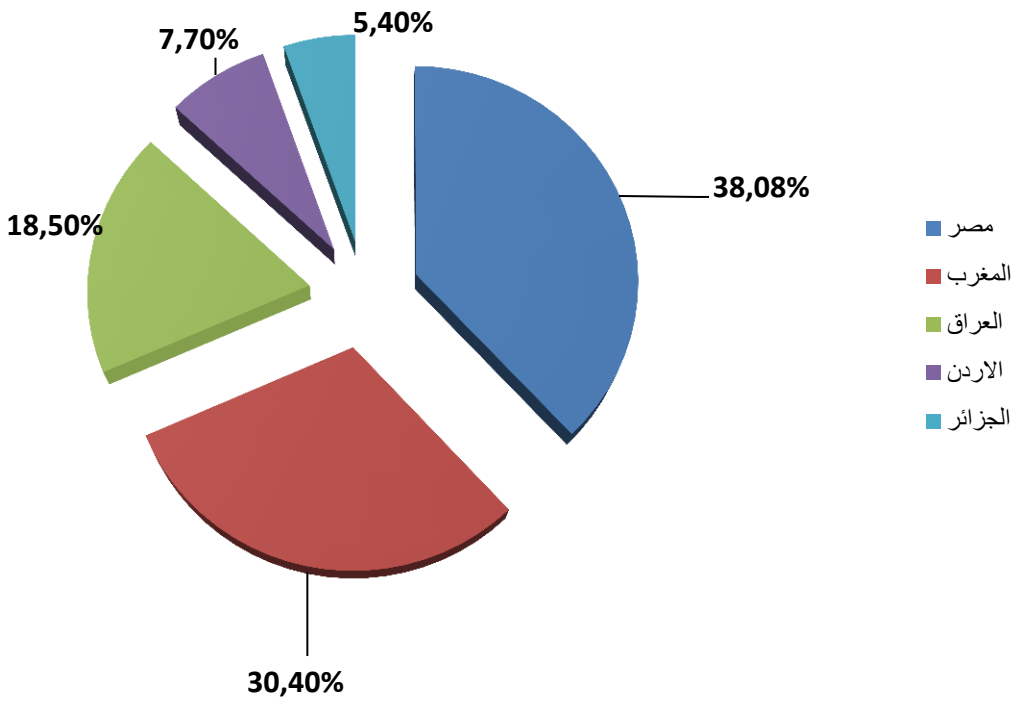

Source: Based on:

The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries2016**, Kuwait 2016,p85.

يتضح من الشكل أعلاه تصدر مصر للدول الخمس المضيفة للاستثمار بإستحواذها على 38 % من الاستثمارات العربية الواردة تلتها المغرب بحصة بلغت 30,4 % ثم العراق بحصة 18,5 % ثم الاردن بحصة7,7% فالجزائر بحصة 5,4%[1].

الفرع الثاني:الإستثمارات المباشرة العربية البينية الصادرة لسنة2015:

حسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية في سنة 2015 فقد استحوذت الإمارات، السعودية،لبنان،البحرين،الكويت،قطر على نحو 83,64% من اجمالي الاستثمارات.

[1] The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation, **Investment Climate in Arab Countries2016,**Op.Cit, p85.

الشكل رقم(3-13) حصص الدول العربية المستثمرة في 5دول عربية لسنة 2015

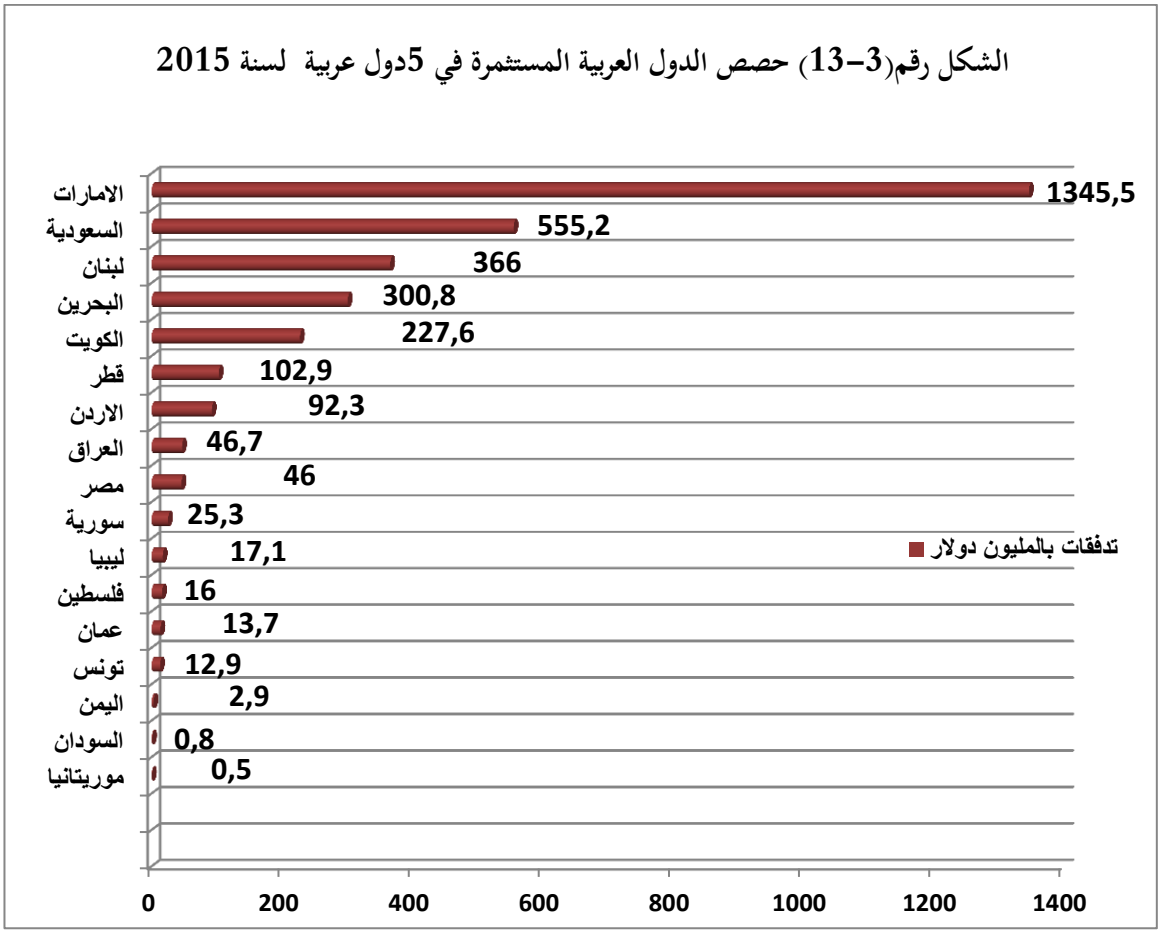

Source:The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries2016**, Kuwait 2016,p85.

يتضح من الشكل أعلاه حلول الإمارات في المرتبة الأولى كأكبر مساهم في الاستثمارات العربية في الدول الخمسة المضيفة للاستثمار بقيمة 1345,4 مليون دولار وبحصة 38,7 % تلتها االسعودية بحصة 16 % ثم لبنان 10,5 % ثم البحرين 8,7% ثم الكويت بحصة6,71 % ثم قطر بحصة 3,03% بينما بقية الدول لاتتجاوز حصتها اكثر من2,72%.

الفرع الثالث:التوزيع القطاعي للإستثمارات العربية البينية لسنة2015 :

على صعيد توزيع تدفقات الاستثمار المباشر العربي البيني قطاعيا استحوذ قطاع الخدمات في الأردن والجزائر والعراق ومصر والمغرب على 84,4% من التدفقات الاستثمارية العربية البينية سنة2015 تلاه قطاع الصناعة بنسبة 15,4%من الإجمالي،وأخيرا قطاع الزراعة بحصة ضئيلة 0,2%. [1]

الشكل(3-14)التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية الواردة الى 5دول عربية لسنة2015

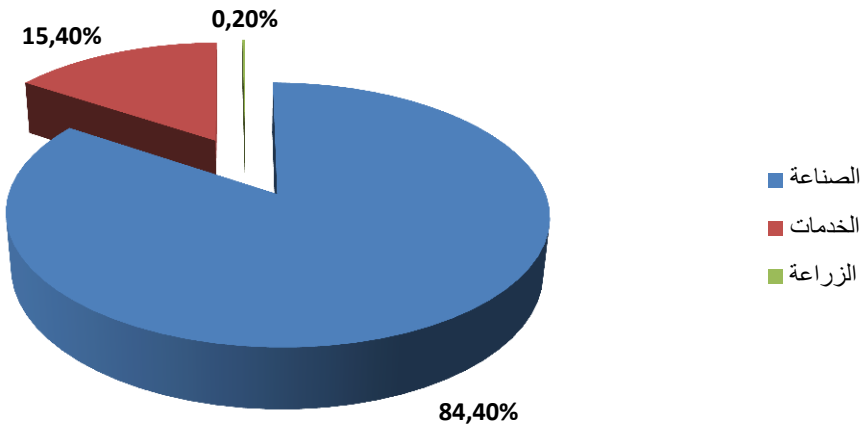

Source:The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries2016,** Kuwait 2016,p86.

[1] The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries2016**,Op.Cit, p85.

خلاصة الفصل الثالث:

اتضح من الدراسة التاريخية للاستثمار الاجنبي المباشر تغير نمط الإستثمار وانتقاله من سيطرة بريطانيا الى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الصعود التدريجي والقوي للشركات الأمريكية في هذه الحقبة،كما تحولت الدول النامية من مستضيفة للإستثمار الأجنبي الى مصدرة له في نهاية السبعينات.

وتبين ايضا زيادة التدفقات عالميا خلال فترة الثمانينات والتسعينات وانخفاضها خلال العشرية الأخيرة (ماعدا سنة2007) وزادت حدة الإنخفاض عقب الأزمة المالية العالمية.

وتراجعت حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية سنة2015 لأقل من النصف مقارنة بالسنوات السابقة وبلغت 43,4 % من التدفقات العالمية،وقد ارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول الآ سيوية وخصوصا شرق وجنوب شرق آسيا بمعدل 17 % إلى 448 مليار دولار عام 2015 فيما استقرت التدفقات الواردة إلى أفريقيا و أمريكا اللاتينية والكاريبي على تراجع طفيف لتبلغ 54 و 168 مليار دولار على التوالي.

في المقابل تمكنت الدول المتقدمة من تحقيق قفزة كبيرة في حجم التدفقات الواردة إليها بنسبة 84 % إلى 962 مليار دولار سنة 2015 لتمثل 54,6 % من إجمالي التدفقات العالمية، أما الدول المتحولة فقد تراجعت التدفقات الواردة إليها بمعدل 38 % خلال السنة لتبلغ 35 مليار دولار فقط في استمرار للاتجاه العام النزولي مقارنة بالعامين السابقين.

ولم تنجح الدول العربية في أن تكون مركز استقطاب للإستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ نصيبها 2,3% من التدفق العالمي في 2015،وبقيمة39,9 مليار دولار.

واتضح أن الأردن والجزائر والعراق ومصر والمغرب نجحت في استقطاب استثمارات عربية مباشرة بلغ إجماليها خلال العام 2015 نحو 3388 ملايين دولار.

وتركزت الإستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات في الأردن والجزائر والعراق ومصر والمغرب بنسبة 84,4 % من التدفقات الاستثمارية العربية البينية لعام 2015 تلاه قطاع الصناعة بنسبة 15,4 % و أخيرا قطاع الزراعة بحصة ضئيلة لا تذكر.

الفصل الرابع:

سياسات الاصلاح

الاقتصادي بدول المقارنة

تمهيد:

تأثر أداء الاقتصادات العربية عام 2011 بعدد من العوامل الرئيسية، من أهمها الأحداث المصاحبة للتحولات السياسية التاريخية التي شهدها عدد من الدول،وهي تونس ومصر وليبيا وسورية واليمن، وامتدت تداعيات هذه الأحداث لتطال معظم الاقتصادات العربية الأخرى، ولقد أدت هذه التطورات إلى تراجع غير مسبوق في الإنتاج والصادرات وتدفق السياحة وتوقف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتراجع تحويلات العاملين بالخارج، الأمر الذي أدى بدوره إلى انكماش اقتصادات معظم الدول التي شهدت هذه الأحداث بمعدلات ملحوظة وإن اختلف الأداء من دولة إلى أخرى.

ونتج عن ما سبق تولد ضغوط للتعجيل بالإصلاح الاقتصادي غير انه منذ سنة2011 تسير كل حكومة من حكومات هذه البلدان وفق جدول أعمال خاص للإصلاح الاقتصادي والسياسي مع التعامل أيضا مع زيادة تعرض الاقتصاد الكلي للمخاطر، الأمر الذي يرجع في جانب منه إلى تأثر ثقة القطاع الخاص ونمو الاقتصاد بتدهور البيئة الدولية والإقليمية والمحلية.

وقد تحقق تقدم في مسار الاصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها بلدان التحول العربي، بما فيها البلدان التي تغير فيها نظام الحكم كمصر وتونس والبلدان الماضية في مسار التحول دون تغيير في أنظمتها الحالية كالجزائر.

وفي هذا السياق، تمر البلدان الثلاثة(الجزائر،مصر،تونس) بوضع صعب،حيث ان تحسين الظروف المعيشية وتحقيق نمو أعلى وأكثر احتواءً لمختلف شرائح المواطنين وتوفير فرص عمل جديدة على نطاق مؤثر، كلها يتطلب جهود إصلاحية جريئة تهيئ مناخا مواتيا للنمو بقيادة القطاع الخاص.

يحاول هذا الفصل تشخيص وتحليل البرامج الاقتصادية المطبقة في البلدان الثلاث قبل وبعد2011 مع تقصي آثارها على الوضع الاقتصادي للدول الثلاث، حيث يتطرق المبحث الأول للواقع الاقتصادي لدول المقارنة قبل 2011والاصلاحات المطبقة فيها، ويستعرض المبحث الثاني تجارب الاصلاح الاقتصادي في الدول الثلاث بعد 2011، بينما يتناول المبحث الثالث التطورات الاقتصادية والمؤسسية بدول المقارنة بعد 2011.

المبحث الأول:الواقع الاقتصادي لدول المقارنة قبل 2011 والاصلاحات المطبقة:

أسهمت الأحداث التي شهدتها بعض الدول العربية منذ نهاية 2010 في بروز تحديات اقتصادية واجتماعية تتفاعل فيما بينها لرسم مسار جديد لنمط وطبيعة الاصلاحات الاقتصادية واتجاهاتها الى تعزيز التنمية البشرية ورفع مستويات الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا الاطار عمدت الجزائر ومصر وتونس منذ سنة2011 الى سن القوانين والتشريعات وتوفير البيئات التنظيمية والمؤسسية التي تكفل مساهمة أكبر للقطاع الخاص في الناتج ومناخ أفضل لممارسة الأعمال وتشجيع المنافسة،ولغرض دراسة الوضع الاقتصادي بدول المقارنة سنحاول في هذا المبحث تحليل بعض ملامح الواقع الاقتصادي قبل 2011 بالجزائر ومصر وتونس وسيتم تفصيلها فيما يلي:

المطلب الأول:الأداء الإقتصادي العام في الجزائر:

تعد الجزائر أكبر دولة إفريقية مساحة مما ساهم في تنوع مناخها وغطائها النباتي، إضافة الى غناها بالثروات الباطنية كما تتميز بموقع استراتيجي جعلها ملتقى الطرق التجارية.

الفرع الأول:مقومات الإقتصاد الجزائري:

تمتلك الجزائر مجموعة من المقومات الطبيعية والصناعية من أبرزها ما يلي:

أولا:الامكانيات الزراعية:الانتاج الزراعي في الجزائر متنوع لكنه يخضع لعامل التقلبات المناخية وتتركز الحبوب في السهول الساحلية والداخلية،أما الزيتون فيوجد في5 ولايات وهي بجاية، تيزي وزو، بويرة، جيجل وسطيف وبلغت 15مليون شجرة،وتتركز الحمضيات في الشريط الساحلي وتستحوذ4 ولايات(البليدة،الشلف، معسكر،غليزان) على 55% من مساحة الحمضيات، وتتواجد معظم واحات النخيل في الصحراء الشمالية الشرقية وتحوي أكثر من15مليون نخلة،[1] تتوزع على17ولاية،وتمثل دقلة نور48 % من الانتاج،وفيما يخص المحاصيل الزراعية الصناعية كالطماطم والتبغ والبنجر السكري فتنتشر في السهول الساحلية والأحواض الداخلية

[1] Boualem Bouammar,Bekhti Brahim,**Le développement de l'économie agricole oasinne:entre la rehabilitation des anciennes oasis et l'aménagement des nouvelles palmeraies**,Revue du chercheur,n°6,université Kasdi merbah,Ouargla,2008,p19.

على مساحة 39164 هكتار،بينما تشكل المساحة الاجمالية المزروعة 8488000 هكتار،[1] وبلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي11,5% سنة2015.[2]

ثانيا:الثروة الحيوانية:تنقسم الى خمسة أنواع وهي الأبقار والأغنام والماعز والخيول والجمال حيث يبلغ عدد رؤوس الأغنام 17,7مليون رأس أي 80 % من المجموع الكلي للماشية.

ثالثا:الصيد البحري:تشرف الجزائر على شريط ساحلي طوله 1200كم وتمتلك ثروة معتبرة حيث بلغ الإنتاج سنة 2015 حوالي 101200طن.[3]

رابعا:الامكانيات الصناعية:تتوفر الجزائر على ثروة باطنية هامة تتمثل في:

1- **البترول:**أول إكتشاف في هذا المجال كان سنة1890 المتمثل في حقل عين الزفت بحوض وادي الشلف،ثم أكتشف سنة1915 في غليزان[4]، وبلغ انتاج النفط 1206000 برميل يوميا سنة 2013.[5]
2- **الغاز الطبيعي:**تمتلك الجزائر3,2% من الاحتياطي العالمي وتعتبر المصدر التقليدي لأوروبا منذ 1964 [6]،وتتركز معظم حقوله في حاسي الرمل ونسبة أقل في حوض عين أمناس،ويبلغ متوسط العمر المتوقع لاحتياطيات الجزائر منه ما يقرب من 35 عاما بدءا من عام2008 .[7]
3- **الحديد الخام:**هو من أهم الثروات المنجمية في الجزائر ويستخرج من منجم الونزة الذي يوفر80%من الإنتاج الوطني اضافة إلى بوخضرة وخانقات الموحد وتمزيرت وبني صاف، وأكبر منجم من حيث الاحتياطي هو غار جبيلات،حيث تقدر احتياطات المنجم بـ3,5 بليون طن منها 1,7 بليون طن يمكن استغلالها.[8]

[1] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،**الدول العربية،أرقام ومؤشرات**،العدد السادس،مطبعة جامعة الدول العربية،القاهرة،جانفي2017،ص38.

[2] صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016**،أبو ظبي،2016،ص438.

[3] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،الدول العربية،**أرقام ومؤشرات**،العدد السادس،جانفي2017،مرجع سابق،ص363.

[4] موسى الحاج بن عمر،**بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**،الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب،وزارة الثقافة،الجزائر،2008،ص ص37-51.

[5] صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،2015،أبو ظبي،2015،ص389.

[6] Nouara Boukrif ,**Le Gaz Algerien dans l'approvisionnement du marché Européen**,Revue Recherches economiques et Manageriales,n°7, Faculté des siences économiques et de gestion,université Mohamed khider,Biskra,Juin2010,P22.

[7] Souhila Cherfi,**L'avenir Energetique de L'Algerie**,Revue Recherches economiques et Manageriales,n°4,faculté des siences économiques et de gestion, université Mohamed khider,Biskra,Décembre2008,P15.

[8] سمير بوختالة،محمد زرقون،،**دور قطاع الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر**،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد الثاني،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، جوان 2015،ص87.

4- **الزنك والرصاص:**حيث نجد عدة مناجم أهمها منجم سيدي كمبر في سكيكدة وعين بربار قرب عنابة ومنجم الونشريس جنوب الشلف ومنجم خرزة يوسف بسطيف وبلغ الانتاج سنة 2013 من الرصاص حوالي 2000 طن،ومن الزنك 4,4 ألف طن.[1]

5- **النحاس:**يوجد بكميات قليلة في منجم عين بربار قرب عنابة وبلغ الانتاج سنة2013 ألف طن.

6- **الفحم الحجري:**تضم حقول القنادسة إحتياطيا معتبرا وبلغ الانتاج سنة 2013 حوالي 15ألف طن[2].

7- **الفوسفات:** يتركز في منجمين جبل العنق ومنجم الكويف وبلغ الانتاج سنة 2014 من صخر الفوسفات 1,6 مليون طن.[3]

8- **الطاقة الشمسية:**مع موقعها المميز،الجزائر لديها أكبر حقل من الطاقة الشمسية في حوض البحر الأبيض المتوسط،كما أن متوسط إشراق الشمس في الأراضي الجزائرية يتجاوز2000 ساعة سنويا، ومجموع تلقى الطاقة الشمسية يقدر196400 تيرواط ساعة/سنة أي5000 مرة استهلاك الكهرباء السنوي.[4]

الفرع الثاني:سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة في الجزائر قبل 2011:

تم إقرار كل من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001- 2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 ،وتزامنا مع البرنامجين اعتمدت السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية[5] وبرنامج الإنعاش هو عبارة عن دعم يقدم إلى الإقتصاد بهدف تدعيم النمو الإقتصادي ويعمل على تدارك التأخر المسجل على مدارعشر سنوات من الأزمة واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية ومن ثم فالهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي [6]حيث تم تخصيص جزء كبير من الإحتياطيات الأجنبية لتنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي[7] بلغ ما يقارب 7ملايير دولار،وتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية،كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري،النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية،

---

[1] صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،2015،مرجع سابق،ص375.

[2] المرجع السابق،نفس الصفحة.

[3] صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016**،مرجع سابق،ص451.

[4] سليمان كعوان،أحمد جابة،**تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد العاشر،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،السداسي الثاني، 2012،ص134.

[5] بن علي بلعزوز،عبد العزيز طيبة،**السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد41، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، مصر،شتاء2008،ص32.

[6] حاكمي بوحفص،**الإصلاحات والنمو الإقتصادي في شمال افريقيا**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد7، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،السداسي الثاني2009،ص15.

[7] زايري بلقاسم ،**إدارة احتياطيات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر**،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد41،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر،شتاء2008،ص21.

ونتيجة لتحسن الوضعية المالية للجزائر بعد ارتفاع سعر النفط حيث بلغ38,63 دولار سنة 2004 مما نتج عنه تراكم احتياطي صرف بلغ حوالي 43,1 مليار دج ومع تزايد التفاؤل تم اقرار برنامج تكميلي لدعم النمو، خصص له مبلغ55 مليار دولار وهدفه استكمال الاصلاحات السابقة ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للإنفتاح على الإقتصاد العالمي.[1]

الفرع الثالث:الوضعية الاقتصادية للجزائر قبل2011:

شهد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر تذبذب بين2 %و3,3% خلال الفترة (2006-2010)،مع تحقيق نمو خارج المحروقات 6% سنة2010،[2] وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي للجزائر نحو 157,8 مليار دولار سنة 2010 مقابل117,3 مليار دولار سنة2006،وتراجع الحساب الجاري من 29 مليار دولار سنة 2006 الى 12,5 سنة 2010، كما تزايد التضخم من 2,3% سنة 2006 الى5,7% سنة 2009 لينخفض الى 3,9 سنة 2010 ، وتحولت الموازنة من فائض(15,8 مليار دولار) سنة 2006 الى عجز (1,7) مليار دولار سنة 2010 وانخفض الدين الخارجي من 5,9 مليار دولار سنة 2006 الى 4,4 مليار دولار سنة 2010 وتزايدت الاحتياطيات الدولية من 77,8 مليار دولار سنة 2006 الى162,2مليار دولار سنة 2010.[3]

المطلب الثاني:المعالم الرئيسية للاقتصاد المصري:

يعد الاقتصاد المصري واحدًا من أكثر اقتصاديات الدول العربية والأفريقية تنوعًا، حيث تشارك قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب شبه متقاربة في الاقتصاد الوطني لمصر.[4]

[1] كريم زرمان،**التنمية المستديمة في الجزائر من خلال برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2009)**،مجلة أبحاث اقتصادية وادارية،العدد7،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2010، ص200.

[2] Rachid Ben Youb,**Annuaire économique et sociale, Algérie Etat des lieux 2013**,Edition Kalma, Alger,2013,P18.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الأول،الكويت،جانفي-مارس2012،ص ص11-16.

[4] علي محمد علي ادياب،**تجربة مصر في تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية الافريقية في مجال التجارة والاستثمار**،المنتدى حول التعاون العربي الافريقي في مجال الاستثمار والتجارة، طرابلس،ليبيا،يومي 25- 26 سبتمبر 2010،ص14.

الفرع الأول:مقومات الإقتصاد المصري:

تمتلك مصر العديد من المقومات الطبيعية وغير الطبيعية ومن أبرز هذه المقومات ما يلي:

أولا:الموقع الجغرافي: تتميز مصر بموقع جغرافي فريد، جعلها تمثل حلقة وصل بين قارتي آسيا وافريقيا ويجعلها المنوط بها ادارة البحرية العالمية المارة بقناة السويس والتي تعتبر أقصر طريق بحري في العالم من البحر الابيض المتوسط الى المحيط الهادي والهندي بالنسبة لدول القارة الأوروبية وشمال أفريقيا ومن ثم تعد مصر كيان متعدد الانتماءات الجغرافية فهي دولة تتوسط قارات العالم كما أنها تقع في الجزء الشمالي الشرقي لقارة أفريقيا، ولكن جزءا من أرضها هو شبه جزيرة سيناء ينتمي جغرافيا لقارة آسيا.[1]

ثانيا:في مجال الفلاحة:يتميز الإنتاج الفلاحي المصري بتنوعه ويشمل منتجات زراعية كالأرز والقطن وقصب السكر والشمندر السكري والحوامض والبطاطس والقمح و التمور والزيتون والعنب، إضافة إلى تربية الماشية خاصة الأبقار والأغنام،وينقسم المجال الفلاحي في مصر الى:مجال زراعي مسقي يمتد بالخصوص على طول وادي النيل وفي الدلتا، ومجال رعوي يمتد على في هوامش وادي النيل وفي أقصى الشمال وفي الواحات[2]، وتشكل المساحة المزروعة في مصر 3696000 هكتار[3]، وبلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي 11,3% سنة2015.[4]

ثالثا:في مجال الصيد البحري:يستفيد قطاع الصيد البحري في مصر من وجود واجهتين بحريتين:البحر الأبيض المتوسط شمالا والبحر الأحمر شرقا، وينقسم الصيد البحري في مصر إلى صيد بحري ساحلي وصيد بحري صناعي،إضافة إلى صيد نهري تقليدي يمارس على طول وادي النيل، وبلغ انتاج السمك سنة2014 ما يقارب1,4 مليون طن.[5]

رابعا:النقل والمواصلات:تعد سهولة النقل والمواصلات من أهم العناصر الفعالة في نجاح المشروعات الاستثمارية، حيث تمتلك مصر شبكة نقل ومواصلات داخلية وخارجية برية وجوية تربط بينها وبين جميع دول العالم بالإضافة إلي عشرات الجسور المنتشرة في مختلف أنحاء مصر لتيسير حركة النقل، كما يتمتع قطاع

[1] محمد عبد العظيم الشيمي،**الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسية الخارجية**،المكتب العربي للمعارف،القاهرة،ديسمبر2015،ص166.

[2] علي محمد علي ادياب،مرجع سابق،ص 16

[3] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،**الدول العربية،أرقام ومؤشرات**،مرجع سابق ،ص122.

[4] صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2016**،مرجع سابق،ص431.

[5] مرجع سابق،ص438.

النقل البحري في مصر بوجود أهم شريان تجاري عالمي وهو قناة السويس التي تربط بين الشرق والغرب، علاوة على جسر السلام، الذي يقع فوق قناة السويس ويربط بين كل من قارتي آسيا وأفريقيا،الأمر الذي يسهم في تدفق المزيد من الاستثمارات.[1]

خامسا:في مجال السياحة:تلعب السياحة دورا مهما في الاقتصاد المصري، إذ توفر لخزينة الدولة مداخيل مهمة من العملة الصعبة،بلغت سنة 2014 حوالي 7,97 مليار دولار، [2]وتفسر أهمية السياحة في مصر بتوفر عدة مقومات منها :

- مقومات حضارية وتاريخية:تتمثل في تنوع وتعدد المآثر التاريخية بفضل عراقة تاريخ مصر، وتشمل الأهرامات والمعابد الفرعونية والمواقع العربية الإسلامية.
- مقومات طبيعية:تتمثل في تنوع الناظر الطبيعية والتي تشمل الصحاري والواحات وسواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط وضفاف النيل.
- مقومات تجهيزية:تتمثل في الفنادق الفخمة والمصنفة والمنتجعات السياحية وشبكة الطرق والمطارات الدولية.

وقد واجهت السياحة عددا من التحديات المتلاحقة خلال السنوات الماضية(2011-2015) جراء ما تعرضت له البلاد من ظروف ورغم ذلك بلغ عدد السياح 9,32 مليون سائح سنة2015.[3]

سادسا:الطاقة البشرية وكبر حجم السوق الاستهلاكي:تعد مصر من أكبر الدول تعدادًا في الشرق الأوسط مما يجعل السوق المصري أكبر سوق استهلاكي بمنطقة الشرق الأوسط نتيجة ارتفاع حجم سكانها، الأمر الذي يمنحها ميزة نسبية كبيرة لجذب الاستثمارات على مستوى دول المنطقة،كما تتميز بكونها دولة شابة حيث يبلغ تعداد السكان بها ممن هم دون ال30 سنة 61% من اجمالي السكان كما تتمتع مصر بشبكة من الاتفاقيات التجارية الدولية التي تمكنها من ان تكون مركزا للتجارة في الشرق الأوسط اذا أحسنت استغلال هذه الاتفاقيات.[4]

سابعا:تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:تحرص مصر على مواكبة التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وفي هذا الإطار أطلقت مصر القمرين الصناعيين هما نايل سات 101 ونايل سات

[1] علي محمد علي ادياب،مرجع سابق،ص ص16.

[2] The world bank,**International tourism, expenditures**, Available on the site (http://data.worldbank.org/indicator) Accessed: 9June2016.

[3] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،**الدول العربية،أرقام ومؤشرات**،مرجع سابق،ص124.

[4] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري،**استراتيجيات وخطط:البعد الاقتصادي،مصر**،ص27.منشورة على الموقع: http://mpmar.gov.eg تاريخ الزيارة 12ديسمبر2016.

102 مما ساهم في تحقيق التواجد الإعلامي المصري في جميع أنحاء العالم،كما اتجهت الدولة نحو تفعيل عمل الحكومة الالكترونية كأسلوب متطور لرفع كفاءة الجهاز الإداري وجودته في المؤسسات الحكومية والهيئات الاقتصادية سعيا لخدمة الاستثمار والمستثمرين في مصر.[1]

ثامنا:الامكانات الصناعية:تتميز الصناعة المصرية بالتنوع و تشمل عدة أنواع من الصناعات كصناعة تكرير النفط و الصناعة الكيماوية و صناعة التعدين و صناعة الألومنيوم و صناعة الإسمنت و صناعة النسيج والصناعة الميكانيكية،وتتركز الصناعة في مصر على الخصوص في منطقة الدلتا،وتتمثل الفرص التصديرية التي تمتلك فيها مصر ميزة تنافسية في:

1- **منتجات الصناعات الكيماوية:**تعتبر الصناعات الكيماوية من أهم الصناعات التحويلية في مصر، حيث بلغ نصيبها النسبي نحو 40 %من إجمالي القيمة المضافة الصناعية، ونحو12% من إجمالي الإنتاج الصناعي،إضافة إلى توفر مستلزمات الإنتاج الخاصة بهذه المنتجات محليًا مثل البترول الخام والغاز والكهرباء والمدخلات الزراعية،فضلا عن تمتعها بروابط خلفية وأمامية قوية[2] ومن أهم الصادرات المصرية إلى أفريقيا "صابون ومستحضرات الغسيل،وخلاصات للدباغة والصباغة ومشتقاتها،ومستحضرات الصيدلة".[3]

2- **الثروة المعدنية:**تمتلك مصر الكثير من المعادن منهاخامات الطاقة التي تشمل المواد البترولية كالبترول والغاز الطبيعي ولكنها تبقى ضعيفة مقارنة ببعض الدول العربية،اضافة الى الخامات المشعة كاليورانيوم المتواجد في صخور الصحراء الشرقية في منطقة المسيكات ويستخدم في انتاج الطاقة النووية،وتتوفر ايضا على الخامات الحديدية كالحديد الذي يعد من اهم الثروات المعدنية التي تشتهر بها مصر وهو اساس الصناعات الثقيلة،كما تتواجد العديد من الخامات غير الحديدية كالنحاس والمعادن النفيسة مثل الفضة والبلاتين والذهب والخامات اللافلزية وخامات الصناعات الكيميائية وكل هذه المعادن يتم استغلالها في التصنيع والتصدير.[4]

3- **المنسوجات والملابس الجاهزة:**يعد قطاع الملابس والمنسوجات من أهم قطاعات الاقتصاد المصري حيث أنه يساهم بنحو3% من الناتج المحلي الاجمالي،ويعمل به نحو30%من إجمالي القوى العاملة

[1] علي محمد علي ادياب،مرجع سابق،ص ص16-17.

[2] سحر محمد عبود،**دور منطقة التجارة المرتقبة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى تنمية الصادرات المصرية**،رسالة ماجستير في الاقتصاد والعلوم السياسية(غير منشورة)،جامعة القاهرة،2008،ص150.

[3] علي محمد علي ادياب،مرجع سابق،ص29.

[4] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري،**استراتيجيات وخطط:البعد الاقتصادي،مصر**،مرجع سابق،ص28

الصناعية،فضلا عن تمتعه بروابط أمامية وخلفية قوية مع باقي القطاعات الأخرى،وتضم هذه المجموعة كل من القطن والحرير والمنسوجات بجميع أنواعها والملابس والأقمشة،وقد بلغت الصادرات المصرية من هذه المجموعة نحو1,9مليار دولار وبنسبة7% من إجمالي الصادرات المصرية خلال سنة2008 مقابل930 مليون دولار وبنسبة 20 %خلال سنة 2000،ومن أهم الصادرات المصرية من هذه المنتجات "نسج خاصة، سطوح من مواد نسيجية، وسجاد وأغطية أرضيات من مواد نسيجية.

4- الآت وأجهزة ومعدات كهربائية: حيث بلغت الصادرات المصرية من هذه المجموعة نحو1066 مليون دولار سنة2008،مقابل 45 مليون دولار فقط سنة2000[1].

الفرع الثاني:سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة في مصر قبل 2011:

ارتكزت مصر قبل 2011 على استراتيجية لتطبيق آليات السوق الحر مستهدفة تحقيق النمو والاستقرار والتوازن،ومرت بمرحلتين نفصلهما فيما يلي:

أولا:المرحلة الأولى (1998-2004):يمكن توضيح أهم ملامحها فيما يلي:

- ❖ تم سن تشريعات جديدة ومنها قانون التمويل العقاري في2001،وتعزيز التصدير وغرف التجارة وحقوق الملكية الفكرية في 2002 وتلاها قانون موحد للمصارف والبنك المركزي في 2003.
- ❖ في جانفي 2003 تم تحرير سعر الصرف،فيما انخفضت قيمة العملة.
- ❖ وقعت مصر عدداً من الإتفاقات التجارية،ومنها إطار التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة 1999،وإتفاقات تجارة حرة مع أسواق شرق وجنوب افريقيا في 2000،وإتفاق أغادير 2004 ثم دخل إتفاق الشراكة الأوروبية حيز التنفيذ في جوان2004.[2]

ثانيا:المرحلة الثانية من برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري(2004-2011):

بدأت اصلاحات الجيل الثاني في 2004 مع تعيين أحمد نظيف رئيسا للوزراء منذ جويلية 2004،اذ تم تكثيف عملية الاصلاح بعد تعيينه،فسنت قوانين جديدة بين 2004 و2005 منها القوانين المتعلقة بالتوقيع الالكتروني،والاستثمارات الجديدة،والجمارك،ومكافحة الاحتكار والتنافس،وضريبة الشركات الموحدة،ومكافحة

[1] علي محمد علي ادياب،مرجع سابق،ص30.

[2] ولاء وجيه محمد دياب ،مرجع سابق،ص ص104-105.

الاغراق،وكذلك تم تعديل قوانين الاستيراد والتصدير،وأدخل قانون جديد لحماية المستهلك في 2006،كما تم خفض معدل التعريفة المرجحة سنة 2004 من 14,6% الى 9,1 % ،وفي ديسمبر2005 وقعت على اتفاق تجارة حرة مع تركيا،وكذلك تم تسريع وتيرة الخصخصة خلال تلك الفترة،بين منتصف 2004 ومنتصف 2006 حيث تم خصخصة عدد من شركات القطاع العام،والمشاريع المشتركة للأسهم العامة،والأراضي العامة بقيمة نحو 16 مليار جنيه مصري،[1] وعقب ارتفاع التضخم الى17% نتيجة انتهاج سياسة الصرف المعوم في 2003،اعلن البنك المركزي سنة2005 اتباع سياسة استهداف التضخم كهدف اساسي للسياسة النقدية،مع ادخال العديد من التعديلات التي من شأنها ان تؤدي الى تقوية وتعزيز آلية امتداد أثر السياسة النقدية في أداء الاقتصاد الكلي في مصر.[2]

وأدخل عدد من التغييرات على المستوى المؤسسي في أوت 2006،والغيت وزارة التخطيط وتولى وزير الدولة للتنمية الاقتصادية مهام وزير التخطيط كذلك وفي سبيل تعزيز شفافية السياسة الاقتصادية،اشتركت مصر في المعيار الخاص لنشر البيانات في جانفي 2005 ومنذ 2005 بعد اجتماعات السياسة النقدية، نشرت الحكومة إفادات وبيانات رسمية عن سياستها النقدية[3].

وقد ركزت الخطة الخمسية السادسة(2007 – 2012)على المجالات ذات الأولوية مثل:التشغيل، والتعليم،والاقتصاد،وأهداف التنمية الاجتماعية المختلفة،وقد تم إعداد الخطة الخمسية السادسة لأول مرة بالتعاون مع القطاع الخاص.[4]

وقدمت الخطة الخمسية السادسة خمسة محاور لرؤى واستراتيجيات التنمية وهي:تنمية الفرد المصري،تطوير الإدارة والبنية المؤسسية وآليات الإصلاحات، تطوير القاعدة الانتاجية والموارد الطبيعية والاقتصادية، بناء القاعدة القومية للعلوم والتكنولوجيا وتطويرها،خلق تفاعل بين البيئة الإقليمية والنظام العالمي،وتهدف الخطة الخمسية السادسة إلى تعزيز تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع يبلغ 8٪ سنويا الخمسية السادسة إلى تعزيز تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع يبلغ 8٪ سنويا[5] بالإضافة إلى زيادة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي لدى البنك

---

[1] سفيان العيسة،**الاقتصاد السياسي للاصلاح في مصر:فهم دور المؤسسات**،أوراق كارنيغي،العدد5،مركز كارنيغي للشرق الاوسط،اكتوبر2007،ص ص8-9.

[2] هدى عبد الحميد علي محمد،**التقلبات الدورية للسياستين المالية والنقدية وفعاليتهما في الاقتصاد المصري**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد47،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، مصر،صيف 2009،ص ص92-93.

[3] سفيان العيسة،مرجع سابق،ص9.

[4] هبة حندوسة،**تحليل الموقف:التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر**،وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري،2010،ص14.

[5] الهيئة العامة للتخطيط العمراني،الوكالة اليابانية للتعاون الدولي،**المخطط الاستراتيجي بعيد المدى للتنمية العمرانية لتحقيق التنمية المستدامة بإقليم القاهرة الكبرى بجمهورية مصر العربية**:التقرير النهائي،الجزء الثاني،القاهرة،اوت2008،ص ص21-22،منشور على الموقع: http://www.google.com تاريخ الزيارة 12 سبتمبر2016.

المركزي من 26 مليار دولار في سنة الأساس إلى 42 مليار دولار بنهاية الخطة،وزيادة درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي من 60% عام (2006 – 2007) إلى 67% بنهاية الخطة الخمسية السادسة،والجدول التالي يبين الاهداف المنشودة من الخطة.

الجدول رقم(4–1) الأهداف المقترحة للخطة الخمسية السادسة في مصر للفترة (2007 – 2012)

المؤشر	الوحدة	الهدف
متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	% سنويا	8
متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	% سنويا	6
فرص العمل الجديدة	مليون	3,8
معدل البطالة	%	5,5
معدل نمو الصادرات السلعية والخدمية	% سنويا	12
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	مليار دولار سنويا	14
معدل نمو الانتاج الصناعي	% سنويا	9
معدل نمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	% سنويا	11
التوسع في توليد الطاقة الكهربائية	% سنويا	7

المصدر :الهيئة العامة للتخطيط العمراني،الوكالة اليابانية للتعاون الدولي،**المخطط الاستراتيجي بعيد المدى للتنمية العمرانية لتحقيق التنمية المستدامة بإقليم القاهرة الكبرى بجمهورية مصر العربية:**التقرير النهائي،الجزء الثاني، القاهرة،اوت 2008،ص ص21–22.

يتبين من الجدول ان الأهداف الاساسية تتمثل في زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي بمعدل 6 % سنويا، خفض معدل البطالة من 9,3% إلى 5,5 %،أي تراجع البطالة من مليوني فرد إلى 1,4 مليون فرد بنهاية العام الأخير من الخطة،اضافة الى توفير 3,8 مليون فرصة عمل بمعدل 750 ألف فرصة سنويا،كما تهدف الخطة الى تنمية الصادرات السلعية والخدمية بمعدل لا يقل عن 12% سنويا،وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 7 مليارات دولار في سنة الأساس إلى 14 مليار دولار بنهاية الخطة.

الفرع الثالث:الوضعية الاقتصادية لمصر قبل 2011:

حققت مصر معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الاجمالي،حيث بلغ المتوسط السنوي نحو6% خلال الفترة(2006–2010)،وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي لمصر نحو 218,5 مليار دولار سنة (2009–2010) مقابل107,4 مليار دولار سنة(2005–2006)،وقد ظهر تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد

المصري خلال سنة(2008-2009) حيث تراجع معدل النمو من7,2% سنة(2007-2008) الى4,7% سنة(2008-2009) لتستقر في5,10 % ،وتراجع الحساب الجاري من 1,8 مليار دولار سنة (2005-2006) الى -4,3 سنة (2009-2010)،وتزايد التضخم من 7,6% سنة (2005-2006) الى11,4% سنة (2009- 2010)،وتزايد عجز الموازنة من (-8,8) مليار دولار سنة (2005- 2006)الى (-17,7) مليار دولار وتزايد الدين الخارجي من 29,6 مليار دولار سنة (2005-2006)الى33,9 مليار دولار سنة(2009-2010)،وتزايدت الاحتياطيات الدولية من 23 مليار دولار سنة (2005-2006)الى35,2 مليار دولار سنة (2009-2010)[1].

المطلب الثالث:ملامح الاقتصاد التونسي:

ليست لدى تونس ثروات بحجم الجزائر ومصر إلا أنها تملك ما يكفي ويزيد لسكان لا يتجاوز عددهم11 مليونًا،حيث تتوفر على موارد فلاحية وبترولية ومعدنية.

الفرع الأول:مقومات الإقتصاد التونسي:تمتلك تونس مجموعة من المقومات تتمثل في:

أولا:الموقع الجغرافي: تقع تونس في مفترق الحوضين الشرقي والغربي للبحر الأبيض المتوسط،حيث مضيق صقلية الذي يفصلها بمسافة 140 كيلومترا عن أوروبا،وتنفتح من جهتي الشمال والشرق على البحر الأبيض المتوسط بسواحل تمتد على1148 كلم وبرزت الواجهة الشمالية الشرقية كبوابة رئيسية تطل من خلالها البلاد على بلدان الاتحاد الاوروبي الذي يعتبر الطرف الاساسي في معاملات تونس التجارية،هذا الموقع الجغرافي أهلها لتكون مركز ملائم للاستثمار والإنتاج والتجارة.[2]

ثانيا:الامكانيات الزراعية:يتوفر القطاع الفلاحي في تونس على عدة مقومات أهمها:المناخ الطبيعي المتميّز فهو مناخ متوسطي في الشمال،وشبه جاف داخل البلاد،ويفوق معدل كميات الأمطار800 مم سنويا بالشمال، و50مم سنويا بالجنوب،ويتميز المشهد الطبيعي في تونس بنسبة عالية من ظهور الشمس تتجاوز 3000 ساعة في السنة،وتتوزع الأراضي الفلاحية على هذا الأساس بين ثلاث مجالات طبيعية من شأنها توفير ظروف ملائمة لتنويع المنتوج الفلاحي،حيث تتركز الغابات والزراعات الكبرى بالشمال،وتوجد النسبة الكبيرة من زراعة الزيتون بالوسط في حين يوجد نخيل التمور بالجنوب،اضافة الى هذا تمثل الأراضي الفلاحية القابلة للحراثة

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الأول،الكويت،جانفي-مارس2012،ص ص11-16.

[2] Ministry of Investment and International Cooperation Tunisian,**Tunisia at glance**,Available on the site:(http://www.mici-events.tn/index.php) Accessed:22 Décember 2016.

سنويا 5 مليون هكتار،كما تقدر الموارد المائية الممكن تعبئتها بـ4,8 مليار م3 سنويا،تُستعمل لري مساحة تغطي (402 ألف هكتار) دعمها وجود عدد من السدود بقوام27 سد.[1]

ثالثا:الثروة الحيوانية:حيث تبلغ مساحة المراعي5500000 هكتار،وحسب احصائيات 2015 تتوفر تونس على 450000 بقرة،ومن الأغنام3799456،والماعز699274 ومن الابل80000،بقوام 529400 مربي للأنواع الاربعة السابقة الذكر،ومن الدواجن11505500 وحدة منتجة للبيض،و107000736 وحدة منتجة للحم،اضافة الى52000 أرنب،ويقدّر إنتاج قطاع تربية الأرانب بالبلاد التونسيّة بحوالي 2500 طن،كما بلغ انتاج العسل سنة 2015 ما يقدر ب1800 طن.[2]

رابعا:الصيد البحري: تمتد السواحل التونسية على طول 1300 كلم وتحتوي على 41 ميناء صيد بحري تتوزع على 23 موانى صيد ساحلي،و10 مواني‌ء صيد اعماق،و8 مرافئ، 800 10 وحدة صيد نشيطة،[3] وقد بلغ انتاج السمك 127000 طن سنة2014.[4]

خامسا:العنصر البشري:أصبح معدل النمو في تونس يقارب نسبة النمو الديمغرافي في البلدان المتقدمة مما يخفف العبء السكاني على مجهودات التنمية،لكن هذا التراجع لم يشمل مختلف الاقاليم بصفة متساوية،وقد ارتفع مؤشر التنمية البشرية في البلاد التونسية من 0,436 سنة1980 الى0,721 سنة 2013 وتحتل بذلك تونس المرتبة 90 من بين 187 بلدا،وتتميزّ سوق العمل التونسية بتنوّع المؤهّلات حيث أنّ 57,2 % من طالبي العمل يتمتّعون بمستوى جامعي أو مهني.[5]

سادسا:السياحة:تعتبر السياحة ثالث مصادر النقد الأجنبي بعد صادرات النسيج والصادرات الالكترونية وهي ضعف قيمة صادرات النفط،وساهم قربها من اوروبا في جعلها وجهة عدد كبير من السياح[6] وقد انخفضت عائدات قطاع السياحة نتيجة تراجع عدد الوافدين وتقلص مدة اقامتهم خشية الأعمال الارهابية التي شهدتها

[1] Ministére de l'Agriculture,des ressources hydrauliques et de pêche,**Principaux atouts de la Tunisie en matière d'Agriculture**, Disponible sur le site:(http://www.apia.com.tn/lagriculture-tunisienne-investmenu-85)page consultée le:23 Décembre,2009.

[2] ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى،تونس،**معطيـات قطاعيـة 2015**،منشورة على الموقع(http://www.oep.nat.tn/donnees-sectorielles)تاريخ الزيارة 22 ديسمبر2016.

[3] Ministére de l'Agriculture,**des ressources hydrauliques et de pêche**,Op.Cit.

[4] صندوق النقد العربي،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد2016**،مرجع سابق،ص438.

[5] Ministère de la Formation Professionnelle et de l'Emploi, Activités,**Emploi et Chômage**,Disponible sur le site: (http://www.emploi.gov.tn/fr/lobservatoire/statistiques/) page consultée le:22 Décembre2016.

[6] Estelle Brack,**L'économie Tunisienne Entre Ajustement Et Integration**,Thèse de doctorat en Sciences Economiques(non publiée),Université Pantheon-Assas,Paris II,novembre 1997,p30.

البلاد،حيث بلغ عدد الوافدين الى تونس 4330591 سائح خلال شهرسبتمبر2016،مقابل 5780034 سائح في نفس الشهر من سنة2014.[1]

سابعا:الامكانيات الصناعية:تزخر تونس بثروات معدنية،بدءًا من الذهب والحديد والفوسفات والزنك والملح، وسنفصلهما كما يلي:

1- **البترول:**توجد بتونس كميات لا بأس بها من الموارد البترولية،إذ تنتج ما معدله 97600 برميل يوميا من النفط،ورغم تواصل عمليات المسح والاستكشاف(حققت 4 اكتشافات نفطية سنة2012 مقابل 12 سنة 2010) الا ان حجم المدخرات النفطية تراجع من 1,9 مليار برميل في1982 الى0,425 مليار برميل سنة2014.[2]
2- **الغاز الطبيعي:**يوجد ثلثا المدخرات في عرض البحر المتوسط ولاسيما في حقل ميسكار(خليج قابس) الذي تقدر مدخراته ب28 مليار متر مكعب، وبلغت احتياطات تونس من الغاز الطبيعي حوالي 65 مليار متر مكعب في نهاية سنة2014.[3]
3- **الحديد الخام:** تراجع انتاجه الاجمالي من 939 الف طن سنة 1971 الى 171 الف طن سنة2011 ومن المتوقع ان لاتزيد مدة استغلال المدخرات المعروفة والتي لاتزيد عن 4 ملايين طن في 20 سنة قادمة،غير ان البلاد تستورد بقية احتياجاتها من الحديد الخام،وفي نهاية سنة2013 بلغت الطاقة الانتاجية لاستخراج الحديد 390000 طن سنويا[4].
4- **الزنك والرصاص:**توقف انتاجها خلال سنة2006 بسبب نفاذ الاحتياطي القابل للاستغلال،وانحصر الانتاج في مناجم صغيرة في الشمال الغربي مثل بوجابر والاخوات،وبلغ الانتاج نهاية سنة2013 حوالي29000 طن للزنك و14000 طن للرصاص.[5]
5- **الفوسفات:**يحتل المكانة الاولى في الانتاج المنجمي،وبلغ الانتاج نهاية 2013 ما يقارب8 ملايين طن.[6]

[1] Ministère du Tourisme et de l'Artisanat **Tunisienne ,Tourisme en chiffres**,Disponible sur le site: (http://www.tourisme.gov.tn/chiffres.html) page consultée le:12 Décembre2016.

[2] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،**الدول العربية،أرقام ومؤشرات**،مرجع سابق،ص35.

[3] المرجع السابق،نفس الصفحة.

[4] صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015**،مرجع سابق،ص375.

[5] المرجع السابق،ص375.

[6] صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2016**،مرجع سابق،ص451.

الفرع الثاني:سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة في تونس قبل 2011:

تمثلت البرامج الاقتصاديةالمطبقة في تونس قبل 2011 في المخطط العاشر،والمخطط الحادي عشر وسنفصلهما فيما يلي:

أولا:المخطط العاشر(2002-2006):اتسمت فترة المخطط العاشر بالتركيز على تطوير هيكلة الاقتصاد الوطني،وتميز المجهود الرامي إلى تحسين مناخ الأعمال،ودعم تنافسية الاقتصاد بتعدد الإصلاحات الموجهة للنهوض بالمؤسسة،ومواصلة تطوير الإطار المؤسساتي والتشريعي والخدمات اللوجيستية وفقا للمعايير الدولية، وتضمنت هذه الإصلاحات بالخصوص عصرنة الخدمات الإدارية،وتطوير منظومة الجباية في اتجاه تخفيف الأعباء على المؤسسة،وتحسين آليات التمويل لتغطي كامل مراحل إنجاز المشروع.

وشكل إرساء مقومات اقتصاد المعرفة أحد أهم سمات المخطط العاشر،حيث تركزت الجهود على إحكام استغلال طاقة الذكاء والمعرفة المتاحة من خلال اعتماد إصلاحات هامة على مستوى منظومات التربية والتعليم العالي،والتكوين والبحث العلمي،وتحسين جاهزية البنية الأساسية في مجالات الاتصالات والإعلامية،ودعم مخابر البحث والتطوير وكذلك تعزيز تقديم الخدمات عن بعد في عديد المجالات.

وحظي الاستثمار الخاص بعناية خاصة خلال فترة المخطط العاشر عبر تكثيف جهود الإحاطة والمساندة للباعثين والرقي بخدمات هياكل المساندة وتيسير إجراءات إحداث المؤسسات والتقليص من التراخيص الإدارية وإحداث منظومة المخاطب الوحيد وشبكة محاضن المؤسسات،[1] ويبين الجدول التالي التوزيع القطاعي للاستثمارات:

[1] وزارة التنمية والتعاون الدولي،**المخطط الحادي عشر للتنمية(2007-2011)**، المجلد الأول:المحتوى الجملي،تونس،جويلية 2007،ص ص 6- 8.

الجدول رقم(4-2)التوزيع القطاعي للاستثمار في تونس ضمن المخطط العاشر للفترة(2007-2011)

	القيمة م د	النسبة المئوية
الفلاحة والصيد البحري	4170,8	10,1
الصناعات المعملية	5169,6	12,5
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	950,0	2,3
النسيج والجلد	897,0	2,2
الصناعات غير المعملية	5849,5	14,2
الخدمات	21282,6	51,6
النقل	5465,1	13,3
المواصلات	3029,1	7,3
التجهيزات الجماعية	4763,5	11,6
المجموع	41236,0	100,0

المصدر:وزارة التنمية والتعاون الدولي،**المخطط الحادي عشر للتنمية(2007-2011)**،المجلد الأول:المحتوى الجملي،تونس، جويلية 2007،ص 105.

يتبين من الجدول استحواذ قطاع الخدمات على اكثر من نصف الاستثمارات(51,6%) يليه قطاع الصناعات غير المعملية بنسبة 14,2% ثم النقل بنسبة13,3 يليه قطاع الصناعات المعملية بنسبة 12,5% يليه التجهيزات الجماعية بنسبة11,6%،ثم فطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 10,1% من اجمالي الاستثمار،بينما حظيت باقي القطاعات بنسب أقل من 10 **%**.

ثانيا:المخطط الحادي عشر للتنمية (2011/2007):اتسم بتعميق الإصلاحات وفقا للمحاور التالية:

1- تمتين الاقتصاد وتعزيز اندماجه في الاقتصاد العالمي بهدف رفع قدرته على تحقيق نسق أسرع للنمو.
2- تثبيت مقومات التنمية الشاملة من أجل ضمان استدامة النمو وضمان التوازن بين الفئات والأجيال.
3- تطوير الاقتصاد التونسي إلى اقتصاد مبني على المعرفة قصد توفير مصادر جديدة للنمو.
4- دعم الاستثمار في رأس المال البشري قصد جعله المحرك الرئيسي للتنمية،واعتماد سياسات قطاعية تتماشى ومتطلبات تطوير هيكلة الاقتصاد أي تنويعه[1]،ويبين الجدول التالي توزيع الاستثمار حسب القطاعات.

[1] وزارة التنمية والتعاون الدولي،**المخطط الحادي عشر للتنمية(2007-2011**،مرجع سابق،ص ص 7-80.

الجدول رقم(4-3)التوزيع القطاعي للاستثمار في تونس ضمن المخطط العاشر للفترة(2007-2011)

	القيمة م د	النسبة المئوية
الفلاحة والصيد البحري	5335,0	8,4
الصناعات المعملية	7360,0	11,6
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	1495,0	2,4
النسيج والجلد	1015,0	1,6
الصناعات غير المعملية	10268,0	16,2
الخدمات	33686,0	53
النقل	10900,0	17,2
المواصلات	3856,0	6,1
التجهيزات الجماعية	6872,0	10,8
المجموع	63521	100

المصدر:وزارة التنمية والتعاون الدولي،**المخطط الحادي عشر للتنمية(2007-2011)**، المجلد الأول:المحتوى الجملي،تونس، جويلية 2007،ص 105.

يتبين من الجدول استحواذ قطاع الخدمات على اكثر من نصف الاستثمارات (53,%) يليه قطاع النقل بنسبة17,2 ثم الصناعات غير المعملية بنسبة 16,2% ثم يليه قطاع الصناعات المعملية بنسبة 11,6% يليه التجهيزات الجماعية بنسبة10,8 %،بينما حظيت باقي القطاعات بنسب أقل من 10 %.

الفرع الثالث:الوضعية الاقتصادية بتونس قبل 2011:

شهد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في تونس انخفاضا من 5,70 و6,30 سنتي 2006 و2007 الى 3,10 سنة2010،وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي لتونس نحو 44,3 مليار دولار سنة 2010 مقابل34,4 مليار دولار سنة2006،وتراجع الحساب الجاري من (-0,6) مليار دولار سنة 2006 الى (-2,1) مليار دولار سنة 2010،واستقرت معدلات التضخم بين 3,4% و4,4% خلال الفترة (2006-2010)،واستقر عجز الموازنة بين (-0,3) مليار دولار و (-1,1) مليار دولار خلال نفس الفترة،وارتفع الدين الخارجي من 18,5 مليار دولار سنة 2006 الى 21,5 مليار دولار سنة 2010 وتزايدت الاحتياطيات الدولية من 6,8 مليار دولار سنة 2006 الى 9,5 مليار دولار سنة 2010.[1]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الأول،2012،مرجع سابق،ص ص11- 16.

المبحث الثاني:تجارب الاصلاح الاقتصادي في دول المقارنة بعد 2011:

أدت الاوضاع الاستثنائية التي مرت بها المنطقة العربية الى اعادة النظر في برامج الاصلاحات،مع اعتماد بعض الاجراءات الاستباقية لتجنب الانسداد،وللمحافظة على الاستقرار،وفيما يلي تفصيل للبرامج الاقتصادية المتبعة في دول المقارنة.

المطلب الأول:برامج الاصلاح الاقتصادي المطبقة بالجزائر بعد 2011:

اعتمدت الجزائر برنامجين للاصلاح الاقتصادي تمثلا في برنامج الاستثمارات العمومية(2010-2014) والبرنامج الخماسي(2015-2019).

الفرع الأول:برنامج الاستثمارات العمومية2014/2010:

في إطار الإستمرار في تطبيق السياسة الإقتصادية المرتكزة على دعم الطلب الكلي التي شرع فيها منذ سنة 2001 تم اقرار برنامج الاستثمارات العمومية(2010-2014) الذي يمثل تصورا لنفقات بمبلغ يعادل286 مليار دولار ويشمل:

- (برنامج جاري) الى نهاية2009 بمبلغ 9680 مليار دينار(يعادل130 مليار دولار)،لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها.
- برنامج جديد بمبلغ يعادل155 مليار دولار،من أجل مشاريع جديدة[1] وخصص أكثر من40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وتطوير الهياكل التعليمية.[2]

أولا:أهداف برنامج الاستثمارا ت العمومية2014/2010:يهدف الى:[3] تحسين التنمية البشرية،ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية،دعم تنمية الإقتصاد الوطني،التنمية الصناعية،تشجيع إنشاء مناصب الشغل،تطوير إقتصاد المعرفة.

[1] مصالح الوزير الأول،**ملحق بيان السياسة العامة**،أكتوبر 2010،ص 38،بوابة الوزيرالأول،متاح على:(www.premier-ministre.gov.dz) تاريخ الزيارة 25 أفريل2012.

[2] Abdelhak Lamiri**, La décennie de la dernière chance:Émergence ou déchéance de l'économie Algérienne?,**Chihab Editions, Alger,2013,pp 78-79.

[3] Agence Nationale de Developpement deL'investissement,**Programme Quinquennal des Investissements publics 2010-2014**, Disponible sur le site:(http://www.andi.dz /plan.quinquenal.pdf) page consultée le:13Avril 2012.

ثانيا:مضمون برنامج الاستثمارات العمومية(2014/2010):اعتبر في مضمونه استكمالا لما جاء به البرنامج التكميلي لدعم النمو حيث تم تقسيمه إلى 6 محاور أساسية تمثلت في:

1- المحور المتعلق بالتنمية البشرية:وخصص له نصيب كبير من قيمة البرنامج(10122 مليار دج) أي ما يعادل نصف القيمة الإجمالية وذلك بهدف تحسين ظروف التعليم بمختلف أطواره،والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن وغيرها.
2- المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية:ويتضمن ميزانية شاملة تقدر ب 6448 مليار دج يوجه أزيد من3100 مليار دج منها للأشغال العمومية.
3- المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية:وقد خصص له مبلغ1666 مليار دج حوالي379 مليار دج لقطاع العدالة.
4- المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية:وقد استحوذ على ميزانية قدرت ب1566 مليار دج.
5- المحور المتعلق بمكافحة البطالة:وقدرت قيمته ب360 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني،بهدف استحداث مؤسسات مصغرة.
6- المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال:وقد خصص له مبلغ250 مليار دج بهدف تطوير البحث العلمي وإقامة الحكم الإلكتروني.[1]

ثالثا:الاجراءات الاستثنائية المنفذة بفعل ظروف الاحتجاجات2011:تم اتخاذ جملة من الاجراءات تمثلت:

زيادة الاجور،زيادة مخصصات الدعم،زيادة مخصصات الانفاق على البنى التحتية،زيادة فرص العمل في الحكومة والقطاع العام،وكانت محصلة هاته الاجراءات زيادة الانفاق العام بنسبة 25% من الناتج المحلي الاجمالي،[2] حيث تم اللجوء إلى موازنة إضافية لتغطية النفقات الناتجة عن الخطة الاستعجالية التي تشمل مجالات التشغيل والاستثمار والسكن والقدرة الشرائية استجابة لعدد من المطالب الشعبية.

[1] مصالح الوزير الأول،**ملحق بيان السياسة العامة**،أكتوبر2010،مرجع سابق،ص ص82- 84.

[2] اشرف العربي،**الربيع العربي:مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس**،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،المجلد 15،العدد الأول،المعهد العربي للتخطيط، الكويت،جانفي 2013،ص127.

الفرع الثاني:برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2019/2014)*:

رصدت الدولة نحو 262 مليار دولار للمخطط الخماسي للنمو،وتشجع الخطة الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد وبالأخص الزراعة والمياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة،وتركز بالأخص على:بناء المستشفيات والتجديد،متمثلة في بناء خمسة مستشفيات جديدة وتجديد 15 مستشفى قائم،إدارة مياه الصرف الصحي وتحلية المياه،والبنية التحتية للنقل،وخاصة المطارات والموانيء،[1] كما تم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية **المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019،ويهدف هذا البرنامج الى تحقيق نسبة نمو قدرها7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني وتندرج بعض محاور البرنامج فيما يلي:

أولا:تعزيز النشاطات المالية وعصرنتها عن طريق:عصرنة المنظومة المصرفية المالية،وقطاع التأمينات، واصلاح الادارة الجبائية وتحديثها:بتبسيط الاجراءات والحد من الضغط الجبائي،اضافة الى عصرنة المحاسبة بتحيين المعايير المحاسبية الجزائرية،وعصرنة ادارة الاملاك الوطنية:بتخفيف الاجراءات لفائدة المواطنين وتحسين نوعية الخدمات،اضافة الى عصرنة ادارة الجمارك بالتعجيل بإستكمال قانون الجمارك الجديد.

ثانيا:تعزيز مكافحة الفساد وتبييض الاموال وتمويل الارهاب:عن طريق مراقبة الانفاق العمومي،ومكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب.

ثالثا:تحسين مناخ الاعمال:عن طريق العمل على رفع العراقيل التي تحول دون تحقيق نمو قوي ومتواصل من خلال تحسين محيط المؤسسة،وتقليص الاجراءات والآجال والتكاليف.

رابعا:اصلاح الاستثمار:عن طريق تعديل القانون المتعلق بترقية الاستثمار،وتحويل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الى قطب متخصص لتوجيه المستثمرين المحتملين نحو مشاريع واعدة،ومرافقتهم في الانجاز وارشادهم في مجال التنظيم والتسيير.

---

* تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق و التي ليست من الضروريات من طرف وزارة المالية إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى وتم هذا التجميد عن طريق الإرسالية المستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015 من المديرية العامة للميزانية وذلك راجع إلى التدهور الكبير في سعر البترول.

[1] U.S.Département Of State,Bureau of Economic and Business Affairs **Algeria:Investment Climate Statement 2015**, Usa, May2015, p6.

** انظر:المرسوم التنفيذي رقم15-205،المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 بعنوان:**صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ29 جويلية2015.

خامسا:تعبئة العقار الصناعي:عن طريق تسهيل الوصول الى العقار الصناعي وعلى زيادة وفرة العقار الاقتصادي من خلال الاستمرار في انجاز مناطق صناعية جديدة،وتطوير وانشاء مناطق للنشاط،وإعادة تأهيل المواقع الاقتصادية،الى جانب تعبئة الاصول الفائضة والمتبقية للمؤسسات العمومية.

سادسا:تنظيم الأنشطة والممارسات التجارية وضبطها ومراقبتها:عن طريق:تأطير السوق وتنظيمها وضبطها، وتأطير التجارة الخارجية وترقيتها بمباشرة التدابير الرامية الى تدخل صندوق دعم ترقية الصادرات خارج المحروقات،مع مواصلة مسعى انفتاح الاقتصاد الوطني واندماجه في الفضاءات الاقتصادية العالمية والجهوية،ومواصلة مسار التفاوض من اجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.[1]

الفرع الثالث:السياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر:تتمثل في:

أولا:السياسة المالية الجزائر:

1-**الإيرادات العامة:**استهدفت برامج الاصلاح الاقتصادي رفعها،حيث مثلت الايرادات الضريبية 84,4% سنة2011 و88,6% سنة2012 و89,2% سنة 2013 ،وقد ساهمت الإيرادات الضريبية في إرتفاع الإيرادات خارج المحروقات ب101,9 % نجمت هذه الزيادة في مجملها من ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية،غير ان الايرادات في الجزائر ترتبط بقطاع المحروقات حيث تمثل الجباية البترولية النسبة الأكبر من الايرادات،[2] وقد تضررت بشكل كبير بسبب إنخفاض أسعار النفط،فبلغت إيرادات النفط في الجزائر 34 مليار دولار عام 2015، مقارنة بـ 61 ملياراً عام 2012،وأدى إنخفاض الإيرادات الحكومية بسبب تدهور أسعار النفط،مترافقاً مع ارتفاع قيمة الدولار الأميركي عالمياً،إلى تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأميركي بـ 47,7% منذ عام 2010، وعليه بلغت مجمل الإحتياطات الأجنبية (ما عدا الذهب) 156,6 مليار دولار وهو أقل مستوى لها منذ عام 2010، في الوقت الذي يحاول البنك المركزي المحافظة على الإستقرار الإقتصادي والتركيز على المنتجات والصادرات من غير قطاع النفط.[3]

[1] رئاسة الحكومة،**مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج الرئيس**،الجزائر،ماي 2014،ص ص 11- 16.

[2] طارق قدوري،**مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة(1990-2014)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2015-2016،ص 229-230.

[3] إتحاد المصارف العربية،**لمحة عن تطورات الإقتصاد العربي خلال عامي 2014و2015**،مجلة اتحاد المصارف، العدد424،بيروت،جانفي 2016،منشورة على الموقع http://www.uabonline.org/ economic تاريخ الزيارة 17جوان2016.

2-الإنفاق العام:استهدفت برامج الاصلاح الاقتصادي رفعها،حيث تضاعفت النفقات العامة 6 مرات خلال الفترة (2000-2014) من1255567 مليون دينار سنة2000 لتبلغ 7656166 مليون دينار جزائري سنة 2014،ومثلت النفقات الجارية النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام خلال نفس الفترة،ويرجع هذا الإرتفاع إلى مجموعة من العوامل أهمها:إرتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية،بالإضافة إلى عمليات سداد الدين العمومي،ورغم تعدد الأسباب في زيادة النفقات العامة،إلا أنه يتبين سيادة نظرية كينز للطلب الفعال،مما يعني أن الاقتصاد الجزائري يتسق مع النظرية الكينزية[1]،ونتج عن ذلك تبعية النشاط الاقتصادي للنفقات العامة كمحرك له،لكن الزيادة في الطلب الكلي تم تلبيتها عن طريق الواردات،اذ ارتفعت قيمتها ما بين سنة2001 و2014 بأكثر من 50 مليار دولار،وهو ما يبرز حجم الطلب المتسرب الى خارج الاقتصاد المحلي نتيجة عدم كفاءة وقلة مرونة الجهاز الانتاجي في الجزائر.[2]

3-الموازنة العامة للدولة:شهدت السنوات الأخيرة تقارب في معدلات العجز،وكان متوسط نسبة العجز بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي للفترة2011-2014 ما يعادل16,93%،حيث لجأت الحكومة إلى تنظيم ميزانياتها باستخدام وسيلة التمويل بالعجز،وذلك لتمويل جزء من نفقات الخدمات العامة،بسبب زيادة النفقات الإعتيادية دون أن ترافقها زيادة مماثلة أو مقاربة في الايرادات العامة،وهذا ما أدى إلى زيادة وسيلة التمويل بالعجز وبشكل متواصل مما يعبر عن السياسة التوسعية المنتهجة من طرف الحكومة،رغبة منها في مسايرة برامج النمو الاقتصادي،لتحقيق معدلات نمو مقبولة،والحفاظ على النهج الاجتماعي للدولة،من خلال زيادة الإنفاق على الحاجات الاجتماعية،وعلى الرغم من الوضع المالي المقلق والمعلن عليه رسميا في السداسي الأول من سنة 2015،الا ان الحكومة قررت الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية،من خلال الحفاظ على مبلغ التحويلات الاجتماعية والذي قدر ب1,9 % من الناتج الداخلي الإجمالي،[3] ولمعالجة العجز في الميزانية المتكرر اعتمد على صندوق ضبط الايرادات أو عن طريق الادخار العمومي الذي سمح بتمويل نفقات الإستثمار للدولة، وارتبطت قابلية استمرار المالية العامة في الجزائر بالاعتماد بشكل كبير على المحروقات.[4]

[1] طارق قدوري،مرجع سابق،ص 205.

[2] كريم بودخدخ،مرجع سابق،ص234.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري،**تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي**،الجزائر،نوفمبر2015،بدون ترقيم.

[4] طارق قدوري،مرجع سابق،ص ص233-234.

وبشأن سياسة الميزانية المالية لسنة 2015،يتبين أن الحكومة تفضل رفع تحصيل الضرائب العادية لتعويض الخسائر وان كان هذا التعويض ضئيلا بالنسبة للعجز المسجل.[1]

ثانيا:السياسة النقدية في الجزائر:أصبح صافي الأصول الخارجية أهم مقابل للكتلة النقدية في الجزائر ابتداءا من سنة2000،بالمقابل عرفت تغطية الكتلة النقدية بالقروض الموجهة للدولة (للخزينة) ظاهرة جديدة اعتبارا من نهاية 2004 وهو أن الخزينة العمومية هي التي أصبحت تشكل دائنا صافيا للنظام البنكي، بالنظر إلى أهمية صندوق ضبط الإيرادات،وقد استخدمت الجزائر بعض أدوات السياسة النقدية واستغنت عن البعض الآخر،وأهم هذه الأدوات هي:

1- استرجاع السيولة (07 أيام و3 أشهر)**:**تم إتباع هذه الأداة كأداة جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية ابتداء من شهر أفريل 2002، بغية ضمان رقابة فعالة على السيولة البنكية، وتنقسم إلى استرجاع السيولة لفترة استحقاق 7 أيام و 3 أشهر (وسيلتي سوق).

2- التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة:استحدثها بنك الجزائر سنة 2005،وهي عبارة عن وديعة توضع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل فائدة معلن عنه مسبقا،ويشهد هذا الأخير تعديلات طبقا للتقلبات الحادثة على مستوى السوق النقدية، كما جاء تطبيق آلية الوديعة المغلة للفائدة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة النظام البنكي الجزائري،وتعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر،وذلك في شكل عملية على بياض،تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر طوعا،تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل الفائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.

3- أداة الاحتياطي الإجباري:لقد كان لهذه الأداة وجود ضمن بنود قانون 90-10 غير أنها كانت مبهمة المعالم حتى سنة 2004 والتي تم فيها التحديد بشكل دقيق لكل المعالم التي تخصها،وإعادة إحيائها لنفس الضرورة التي أحدثت أدوات استرجاع السيولة.[2]

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري،مرجع سابق،بدون ترقيم.

[2] فضيل رايس،**تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**،مجلة الباحث،العدد العاشر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2012،ص ص76-79.

المطلب الثاني:برامج الاصلاح الاقتصادي المطبقة بمصر بعد 2011:

تعددت الخطط الاقتصادية والتعديلات في مصر،تبعا للظروف الاستثنائية التي مرت بها مصر،ونتيجة التغييرات الحكومية الكثيرة،*والتي نتج عنها تغير في الاجراءات والاساليب المتخذة حيث زادت الحكومة الأولى،برئاسة أحمد شفيق (31 جانفي 2011-3 مارس 2011)،رواتب موظّفي الخدمة المدنية والموظفين العسكريين بنسبة 15 %،وعرضت وظيفة دائمة على العاملين المؤقّتين في الحكومة سابقاً،كما ألغت حكومة شفيق الغرامات على ضريبة المبيعات لتشجيع القطاع الخاص على دفع المتأخّرات الضريبية،وخلال هذه الفترة،تباطأ النمو،وبقي القطاع الخاص في حالة من الصدمة إلى حدّ ما،اضافة الى اجراءات استثنائية اخرى لتهدئة الجبهة الاجتماعية تمثلت في: زيادة مخصصات الدعم،زيادة التحويلات الاجتماعية،زيادة فرص العمل في الحكومة والقطاع العام، وكانت محصلة هاته الاجراءات زيادة الانفاق العام بنسبة 0,8% من الناتج المحلي الاجمالي.[1]

وأقرّت الحكومة الثانية برئاسة عصام شرف (3 مارس 2011 – 7 ديسمبر 2011) في 11 جوان 2011 أول ميزانية بعد الاحداث،وكانت تلك أكبر ميزانية في تاريخ مصر،وبلغت 91,54 مليار دولار،مقارنةً بميزانية السنة السابقة لها التي بلغت 69,53 مليار دولار،واستهدفت الخطة نسبة نمو قدره 3,2%،وتصل فيها إجمالي الاستثمارات العامة (الحكومية والهيئات الاقتصادية والشركات العامة) إلى 113 مليار جنيه تشكل 48% من جملة الاستثمارات الإجمالية.

وتبنّت حكومة كمال الجنزوري (7 ديسمبر 2011 – 2 أوت 2012) عدداً من السياسات لتعزيز الوضع الاقتصادي الكلي،مثل خفض الإنفاق العام والديون الخارجية،قدّم الجنزوري سقفاً للأجور العامة وحدّاً أدنى جديداً للأجور،ووافق على خطتين لدعم السياحة وإنتاج القطن والسكر،وقد لقيت هذه المبادرات قبولاً حسناً في السوق، وسجّل النمو أعلى معدل له في الفترة الانتقالية،ووصل،لفترة وجيزة،إلى نحو 5 %[2]،ثم تولّت حكومة هشام قنديل مسؤولياتها في 2 أوت 2012،واقترحت خطة مقسمة الى ثلاث مراحل:خطة قصيرة المدى(2012 – 2014)

* عرفت الفترة التي تلت 25 جانفي 2011 تعيين سبع حكومات في مصر آخرها برئاسة شريف اسماعيل التي تشكلت في 20 سبتمبر2015،ونتج عن ذلك تعدد البرامج والتعديلات عليها والالغاءات بمعدل خطة تنموية جديدة لكل سنة.

[1] اشرف العربي،مرجع سابق،ص127.

[2] ابراهيم سيف،أحمد فاروق غنيم،**القطاع الخاص في مصر بعد الثورة**،مركز كارنيغي للشرق الأوسط،بيروت،جوان2013،منشور على الموقع http://carnegie-mec.org تاريخ الزيارة25 ديسمبر2016.

وخطة متوسطة المدى(2014– 2017)،مرحلة تعزيز البناء الاقتصادي،وخطة طويلة المدى(2017–2022)،غير ان الحكومة تم تعديلها في جانفي 2013،وتوالت التغييرات والخطط الى غاية سبتمبر2015.

الفرع الأول:الخطة قصيرة المدى:مرحلة الانتعاش الاجتماعي:(2012 – 2014):

استهدفت الخطة رفع معدل النمو الاقتصادي من 2,2% سنة(2012/2011) إلى 3,5 % سنة (2013/2012)،ثم 4,5% سنة (2014/2013)،اضافة الى توفير فرص عمل لا تقل عن 800 ألف فرصة قبل نهاية(2012–2013) من خلال تعظيم الاستثمارات المحلية والأجنبية لتبلغ 267 مليار جنيه مصري تساهم الحكومة فيها بحوالي 100 مليار جنيه.[1]

وتركزت الخطة في أربعة محاور يهتم المحور الأول بالزراعة،ويشمل تقديم الدعم للمزارعين،ودعم فروق أسعار الفائدة لقروض الإنتاج الزراعي،ودعم زراعة القطن،وتوفير بيئة معيشية جيدة للمزارعين،وتأمين وصول مياه الشرب النظيفة وشبكات الصرف الصحي الآمن للقرى،ودعم برامج التنمية في المناطق الريفية والشعبية والمناطق النائية بمختلف المحافظات،اما المحور الثاني فيتعلق بالتنمية المحلية،بهدف إحداث نقلة نوعية وتوازن سكاني واقتصادي واجتماعي على الحيز المكاني،من خلال إعادة تطوير المدن وتطوير المناطق العشوائية والارتقاء بالخدمات العامة،وتنمية المناطق الصحراوية والمحافظات الحدودية، وإنشاء سلسلة من المدن والقرى الجديدة حول الدلتا والوادي لتخفيف الكثافة السكانية،وتفعيل اللامركزية المحلية والمشاركة الشعبية على مستوى المحليات،بينما المحور الثالث في خطة الحكومة فيتعلق بتنمية سيناء، من خلال مخطط متكامل لتنمية سيناء من خلال اعتمادات مالية تدرج فى موازنة العام المالي 2013/2012 بمقدار مليار جنيه،وتوطين ما يقرب من 1,5 مليون مواطن بسيناء،ومخطط لتنمية الوادي الجديد،وجنوب الوادي،بالإضافة إلى تحقيق التنمية المتكاملة شرق بورسعيد،اما المحور الرابع لهذه الخطة،فهو الرعاية الصحية،ويرتكز على زيادة مخصصات قطاع الصحة وتحسين الخدمات الصحية، ودعم برامج العلاج على نفقة الدولة،ودعم التأمين الصحي للأطفال والمرأة المعيلة وألبان الأطفال،مع الاهتمام ببرامج الأمومة والطفولة.

كما تم في نفس الاطار اقرار الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد والتأسيس للعدالة الاجتماعية(2013–2014) بعد اعتمادها من قبل مجلس الوزراء،والتي تركز على ضخ اعتمادات اضافية في حدود 30 مليار جنيه في أنشطة ومشروعات محددة يشعر المواطن بمردودها على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في

[1] رئاسة مجلس الوزراء،**البرنامج الوطني للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي في اطار خطة الحكومة المصرية(2012–2014)**،مصر،نوفمبر2012،ص3،منشور على الموقع http://www.mof.gov.eg/reforms2012-2014-ar.pdf تاريخ الزيارة 8ماي 2016.

مدى زمني لا يتجاوز التسعة أشهر وتساعد في الوقت ذاته على تأسيس لمرحلة النمو الاقتصادي المتسارع والمستدام والعدالة الاجتماعية الشاملة،ووضعت الخطة السالفة الذكر اهدافا تمتد الى 10 سنوات تمثلت في:مضاعفة الدخل القومي،الحد من البطالة،تحسين نوعية الحياة،وبناء منظومة جديدة للتخطيط.[1]

الفرع الثاني:خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2014-2015):

تستهدف الخطة رفع معدلات النمو الاقتصادي الى 3,2% ،من خلال رفع معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة لتقود معدلات النمو الكلية وعلى رأسها قطاع الصناعات التحويلية الى 16,1% يلية قطاع الزراعة بنسبة 14,6% ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 12,3% ثم قطاع الحكومة بنسبة 10,2% ثم قطاع البناء والتشييد ليحقق 9,4% ليعاود نشاطه بعد فترة ركود يليه قطاع الاتصالات والمعلومات 5,4% ثم قطاع المرافق العامة من مياه وصرف صحى وكهرباء ويستهدف تحقق معدل نمو 4,8%،اضافة الى زيادة معدل الاستثمار بما يقرب من 1% ليسجل 14% مع تخفيض معدلات البطالة لتصل الى 13% مقابل 13,3% للعام المالي السابق،وهذه المؤشرات ستساعد فى زيادة متوسط دخل الفرد الى 19,3 الف جنيه بزيادة مائة جنيه عن العام السابق.

وتركز الخطة على تحقيق استثمارات كلية بقيمة 336,9 مليار جنيه مقابل 246,1 مليار جنيه منها 130,9 مليار جنيه استثمارات عامة تمول منها الخزانة العامة نحو 50 مليار جنيه والباقي 18,2 مليار جنيه استثمارات الهيئات الاقتصادية و45,5 مليار جنيه استثمارات الشركات العامة والنصيب الاكبر للقطاع الخاص بنحو 206 مليارات جنيه[2].

الفرع الثالث:الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد والتأسيس للعدالة الاجتماعية(2015- 2016):

تشمل الخطة محاور التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والطاقة والبيئة والابتكار والمعرفة والتعليم والصحة والثقافة والتنمية العمرانية والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية والسياسة الداخلية والسياسة الخارجية والأمن القومي،وتركز خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2016/2015 على إعطاء دفعة قوية للمشروعات القومية الكبرى خاصة محور تنمية قناة السويس،واستكمال محاور التنمية الاستراتيجية (البرنامج

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي،**الاطار الاستراتيجي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2022**،القاهرة،نوفمبر2012،ص ص21-40،منشور على الموقع: http://mop.gov.eg تاريخ الزيارة 31 مارس2014.

[2] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري،**خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2014-2015)**،القاهرة،جوان2014،منشورة على الموقع:http://mpmar.gov.eg تاريخ الزيارة 31 ديسمبر2014

القومي للطرق الاستراتيجية)،ومشروع تنمية المليون فدان،وتطوير مترو الأنفاق من خلال المرحلتين الثالثة والرابعة من الخط الثالث والرابع،وتطوير منطقة المثلث الذهبي،وتطوير المناطق العشوائية، واستكمال برنامج الإسكان الاجتماعي، بالاضافة إلى البرنامج القومي لتنمية القرى الأكثر فقراً.

وتتضمّن أيضا خطة الاستثمارات الحكومية خلال عام 2016/2015 تخصيص استثمارات حكومية في حدود 75 مليار جنيه،منها 55 مليار جنيه ممولة من الخزانة العامة للدولة (تم تخصيص نحو 28 مليار جنيه لتمويل مشروعات التنمية الزراعية والعمرانية وغيرها من المشروعات الإنتاجية ونحو 28 مليار جنيه لتمويل برامج ومشروعات التنمية البشرية (في مجالات التعليم والصحة والبحث العلمي والثقافة والشباب وغيرها) ونحو 12 مليار جنيه لمشروعات النقل والطرق بالاضافة إلى 7 مليار جنيه تقريباً للتنمية المحلية (متضمنة برامج تطوير العشوائيات والقرى الأكثر فقراً).

وتستهدف الخطة رفع معدل النمو الحقيقي إلى5٪ والوصول بالناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 2,8 تريليون جنيه مصري بسعر السوق وبالأسعار الجارية،و1,9 تريليون جنيه بالأسعار الثابتة،وتنتهج الخطة منهج: "النمو الاحتوائي" الذي يحقق التوازن بين هدفي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية،حيث أن تنمية المناطق الأكثر فقراً وتمكين الفئات الأكثر حرماناً ودعم دور الشباب في عملية التنمية هي المرتكزات الأساسية لهذه الخطة.

تطلب تحقيق معدلات النمو المستهدفة تنفيذ استثمارات اجمالية قدرها حوالي 417 مليار جنيه منها180 مليار جنيه تقريباً استثمارات عامة (حكومة–هيئات اقتصادية– شركات عامة) والباقي في حدود 237 مليار جنيه استثمارات خاصة.[1]

الفرع الرابع:خطة التنمية المستدامة (مارس2016/ جوان 2018)*:

أعلنت الحكومة على خطة اقتصادية طويلة المدى في مارس 2016،بعد انتخاب البرلمان حيث تم إجراء تغيير وزاري،وتشكيل فريق اقتصادي جديد،وتهدف الخطة الى تحقيق نمو للناتج المحلي الإجمالي 5–6 %

[1] الهيئة العامة للاستعلامات،**الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد والتأسيس للعدالة الاجتماعية**،القاهرة،جويلية2015،منشورة على الموقع:
http://www.sis.gov.eg/section/lang=ar تاريخ الزيارة 11فيفري 2016.

* خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة(مارس2016/ جوان 2018) تم الاتفاق على حصول مصر على قرض بقيمة 12 مليار دولار لمدة ثلاث سنوات،حيث استلمت مصر الشريحة الأولى من قرض صندوق النقد الدولي بقيمة2,7 مليار دولار في 16 نوفمبر2016،على أن يجري توزيع المبلغ المتبقي على مدة البرنامج الذي سيخضع لخمس مراجعات،بينما تعهدت مصر بأن تنفذ مقابل ذلك سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية،حيث قررت مصر تعويم الجنيه في 3 نوفمبر 2016،ورفع اسعار الوقود في 4 نوفمبر2016،وهما من اهم شروط صندوق النقد الدولي.

والعجز في الميزانية إلى أقل من 10 %بحلول نهاية السنة المالية 2017-2018،وتدعو الخطة أيضا إلى اعتماد الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 10٪ وبيع حصص في الشركات الحكومية[1] وتعمل الحكومة من خلال هاته الخطة على أربعة ركائز رئيسية تتمثل في:استعادة التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي والعدالة في توزيع الدخول وتحقيق التنمية المستدمة والانطلاق الاقتصادي وزيادة معدلات التشغيل،وانجاز المشروعات القومية الكبرى،[2] وتستهدف الخطة استثمارات بقيمة 570 مليار جنيه،بواقع 278,6 مليار جنيه استثمارات عامة، بنسبة 48%، واستثمارات خاصة بواقع 291 مليار جنيه بنسبة 51,1%، وتشير الخطة إلى أن الهيكل القطاعي للاستثمارات المستهدفة بقيمة 570 مليار جنيه سيتم توزيعها في مجالات التشييد والبناء والأنشطة العقارية بنسبة 22,5%، والكهرباء والمياه والصرف الصحى بنسبة 13,8%، والنقل والتخزين شاملا قناة السويس 12,6%،والاتصالات والمعلومات 4,9%،والخدمات الاجتماعية 14,5 %، وتجارة الجملة والتجزئة 3,1%،والزراعة 5,3%،السياحة 1,9%،وأخرى 0,5 % والصناعات الاستخراجية 11,2%،الصناعات التحويلية 9,7%،[3] والجدول التالي يبين الأهداف المنشودة في نهاية الخطة.

الجدول رقم(4-4) أهم المؤشرات الاقتصادية المستهدفة في مصر بنهاية السنة المالية(2017-2018)

المؤشر	2015-2014	2018-2017
	فعلي	مستهدف
معدل النمو الاقتصادي%	4,2	6
معدل الاستثمار%	14,4	19
معدل الادخار%	5,9	10
معدل البطالة%	12,7	10,9
معدل التضخم%	11	9,5
نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي%	93,7	94-92
نسبة عجز الموازنة العامة للدولة للناتج المحلي الاجمالي%	11,5	9

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على المعطيات المستقاة من:

وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري على الموقع:(http://mpmar.gov.eg) تاريخ الزيارة12 جوان2016.

وزارة المالية المصرية،على الموقع:(http://www.mof.gov.eg/Arabic/aspx) تاريخ الزيارة12جوان2016.

[1] Mohsin Khan,Elissa Miller,**The Economic Decline of Egypt after the 2011 Uprising** ,The Atlantic Council, Washington,June 2016,p10.

[2] وزارة التخطيط المصرية،**برنامج عمل حكومة المهندس شريف اسماعيل حتى يونيو 2018**،مصر،مارس2016،ص33،منشورة على الموقع:
https://drive.google.com/file/d/0B9Uy-PIERiecOGlBc3NST0ZFc1U/view?pref=2&pli=1 تاريخ الزيارة:3 ديسمبر2016.

[3] وليد مجدي،**خطة التنمية المستدامة للمحافظات**،المصري اليوم،20،ديسمبر2016،منشور على الموقع:http://www.almasryalyoum.com تاريخ الزيارة21 ديسمبر2016.

يتبين من الجدول استهداف رفع المتغيرات (النمو الاقتصادي 6%،معدل الاستثمار19%، معدل الادخار10) في المقابل يتم استهداف تخفيض المتغيرات(البطالة10,9%، معدل التضخم9,5%، نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي ما بين 92-94%، عجز الموازنة العامة للدولة نسبة للناتج المحلي الاجمالي9%).

الفرع الخامس:السياسات الاقتصادية المطبقة في مصر:تتمثل في:

أولا:السياسة المالية مصر:تتمثل في:

1- **الإيرادات العامة مصر**:انخفضت قيمة الإيرادات نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي فارتفعت الأهمية النسبية للإقتراض وتم تمويل العجز عن طريق الاقتراض المحلي،وتراجعت الأهمية النسبية للإيرادات الجارية والمنح،لكن لم تتغير الأهمية النسبية للضرائب،غير أنه لم يتم تطبيق نظام الضريبة التصاعدية الذي تم اقتراحه كنوع من تحقيق العدالة.

2- **الإنفاق العام مصر**:تبنت الحكومة المصرية سياسة مالية توسعية لتحقيق مطالب الشعب المتمثلة في العدالة الاجتماعية ولذلك زادت النفقات فبلغ متوسط النفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 31,13% وذلك خلال الفترة (2011/2010-2013/2012)، وتراجعت الأهمية النسبية للمصروفات الاستثمارية وذلك عائد لخضوع الحكومة واستجابتها لعدد من المطالب الفئوية من خلال زيادة الأجور ومعاشات التقاعد،ولذلك ارتفعت الأهمية النسبية للأجور والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في جملة المصروفات العامة،كما تم إعادة النظر في المصروفات الغير ضرورية،وإعادة النظر في الدعم الذي يذهب لغير مستحقيه،مثل دعم البنزين والكهرباء الذي يذهب لشرائح ذات دخول مرتفعة في الدولة. [1]

3-**الموازنة العامة للدولة مصر**:عانت من عجز بعد 2011 وكان من مسبباته الدعم المعمم على أسعار الغذاء والوقود،وارتفاع أسعار السلع الأولية عالمياً،وانخفاض في الضرائب المحصلة،ووفقاً لصندوق النقد الدولي،تسببت طفرات الإنفاق في أعقاب اضطرابات 2011 في زيادة ارتفاع عجز المالية العامة والدين العام حيث حاولت حكومات دول التحول العربي تلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة ومعالجة التوترات السياسية والمحافظة على مستويات الطلب الكلي من خلال الاستمرار في زيادة أجور القطاع العام والدعم

[1] سارة علي أحمد محمد وآخرون،**أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي:دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1991-2013)**،المركز الديمقراطي العربي،مصر، ديسمبر2015،منشور على الموقع:http://democraticac.de/?page_id=31 تاريخ الزيارة 22 جانفي2016.

المعمم،أدى إلى إرتفاع الدين العام إلى أكثر من 80% من إجمالي الناتج المحلي في مصر سنتي 2013 و2014.[1]

ثانيا:السياسة النقدية مصر:نجح البنك المركزي المصري في عام 2010 في السيطرة على مشكلة سعر الصرف،والقضاء على السوق الموازية،والسيطرة على معدلات التضخم من الانفلات عن طريق إطلاق مؤشر جديد للتضخم الأساسي يشتق من الرقم العام للتضخم،يستبعد السلع والخدمات المحدد أسعارها إداريا والسلع الأكثر تقلباً،لكن مع بداية سنة 2011 والتحولات السياسية في 25 جانفي كان لذلك تداعيات سلبية على الاقتصاد المصري حيث حدث انخفاض كبير في الاحتياطي من النقد الأجنبي،حيث فقدت مصر 21 مليار دولار منذ جانفي 2011 حتى ديسمبر 2012،انعكس ذلك على انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار لزيادة الطلب على الدولار وانخفاض مصادره في مصر خاصة لتأثُر قطاع السياحة بأحداث جانفي2011 مما أدى لاتخاذ البنك المركزي المصري قرارات سريعة أهمها طرح الدولار في السوق،ورفع معدل العائد على المدخرات بالعملة المحلية إلى 12,5% لتشجيع المصريين على الادخار.[2]

وقامت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي في جلستها 24 نوفمبر 2012 بتحريك أسعار كل من الخصم، والإيداع والإقراض ليلة واحدة بين البنوك ومعدل العائد على عمليات إعادة شراء الأوراق المالية ذات أجل 7 أيام، وذلك بخلاف جلساتها السابقة في العام المالي 2011/2010 والتي أبقت عليها دون تغيير،كما خفضت نسبة الاحتياطي النقدي،وأرجع البنك المركزي اتخاذه الإجراءات الجديدة حتى يعمل على إتاحة مزيدًا من السيولة للجهاز المصرفي،والتي تآكلت في ظل ارتفاع الائتمان الحكومي ما بعد جانفي2011، كما أرسى آلية العطاءات في نهاية ديسمبر 2012 لتنظيم العرض والطلب على النقد الأجنبي.

ويمكن القول بأن البنك المركزي استخدم أدوات مختلفة عكست أهدافه في زيادة السيولة المحلية وعملت على تحقيق التوازن بين تعزيز النمو،والحد من التضخم والحفاظ نسبيًا على سعر الصرف وإن كانت زيادة السيولة المحلية من الممكن أن تعمل على زيادة المخاطر في الأجل المتوسط.[3]

[1] إتحاد المصارف العربية،**لمحة عن تطورات الإقتصاد العربي خلال عامي 2014و2015**،مرجع سابق،بدون ترقيم للصفحات.

[2] سارة علي أحمد محمد وآخرون،مرجع سابق،بدون ترقيم.

[3] ابراهيم الغيطاني،**تقييم السياسة النقدية في مصر بعد ثورة يناير2011**،مركز المصري للدراسات والمعلومات،جانفي2013،ص ص6-13.

المطلب الثالث:برامج الاصلاح الاقتصادي المطبقة في تونس بعد 2011:

اعتمدت تونس بعد 2011 على برنامج اقتصادي واجتماعي يتم تفصيل محاوره فيما يلي:

الفرع الأول:البرنامج الاقتصادي والاجتماعي التونسي2011:

أعدت الحكومة الإنتقالية في تونس برنامجا اقتصاديا واجتماعيا أو ما يسمى "بخطة الياسمين" ترتكز على ثلاث محاور وهي إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد 2011،والإصلاح السياسي وتنفيذ عملية الانتقال نحو الديمقراطية،وتوفير الظروف الملائمة لإستدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى المتوسط،ووتتمثل محاور البرنامج فيما يلي:

أولا:على المستوى السياسي:قامت الحكومة الإنتقالية بإنشاء عدة هياكل مستقلة تتمثل مهمتها في تهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات ديمقراطية،كما صادقت الحكومة على عدة اتفاقات دولية متعلقة بالبروتوكول الإختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،كما اتخذت الحكومة الإنتقالية عددا من التدابير الهادفة إلى دعم الشفافية من خلال السماح بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية وقواعد البيانات للهياكل العمومية،وكذلك إجراءات من شأنها أن تعزز الإدارة الرشيدة للشركات والمؤسسات.

ثانيا:التدابير على المدى القصير:اتخذت الحكومة عدة تدابير اقتصادية واجتماعية عاجلة تشمل:التشغيل، التنمية الجهوية،مساعدة الشركات المتضررة من جراء الاضطرابات وعمليات النهب والحرق بإقرار تعويضات لعدد منها ومنحها حوافز ضريبية وامتيازات جبائية ومالية لإستعادة نشاطها وبالتالي مساعدة الاقتصاد الوطني على الانتعاش والمحافظة على مواطن الشغل بقدر الإمكان،كما باشرت الحكومة الإنتقالية بمراجعة الإطار القانوني لنظام القروض الصغيرة والاستثمار في رأس المال المخاطر نظرا لتأثيرهما المباشر على خلق فرص العمل،كما تم اجراء تنقيحات تنظيمية وترتيبية أخرى على غرار تلك المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص،وتدعيم أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا:مكونات البرنامج الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط:ويتكون من عشرة أهداف إستراتيجية، تتمحور حول بناء الثقة من خلال الشفافية والمشاركة المدنية والمسؤولية الاجتماعية،وتأمين التوزيع العادل للتنمية على جميع شرائح المجتمع،النهوض باقتصاد المعرفة بتعزيز الدور المحوري للعلوم والتكنولوجيا،توفير الظروف الملائمة للرفع في الإنتاجية و حرية المبادرة والإستثمار،تعزيز الإندماج في الإقتصاد العالمي،التشجيع على الإستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب وتعزيز المهارات المهنية في جميع المجالات، تعزيز العدالة الإجتماعية وبرامج تكافُؤ الفرص،ضمان التمويل الملائم والسليم والمتوازن للإقتصاد،إعادة تأهيل الخدمات العامة والعمل المدني،تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة والمحافظة على البيئة.

بالنسبة للفترة 2012-2016،راهنت الخطة على إنجاز استثمارات بـ 125 مليار دينار (100 مليار دولار) من أجل بلوغ معدل نمو سنوي لهذه الإستثمارات في حدود 15٪ بالأسعار الجارية لتصل نِسْبتُها من الناتج المحلي الإجمالي إلى 28٪ خلال هذه الفترة،ومن ناحية أُخرى،قدرت الإستثمارات العمومية بنحو 50 مليار دينار (40 مليار دولار) منها 44 مليار دينار موفرة من ميزانية الدولة،أما البقية فستوفّرها الشركات العمومية، ومن أجل تسريع عملية الإستثمار،تم إقتراح إنشاء أداتين رئيسيتين هما"صندوق الأجيال"،و"صندوق الودائع والأمانات"،حيث يسعى الاول الى تمويل المشاريع الكبرى ذات البعد الإستراتيجي،بينما تسند للثاني مهمة تمويل مشاريع البنية التحتية في المناطق الداخلية،والمساهمة في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.[1]

رابعا:الاجراءات الاستثنائية المنفذة بفعل ظروف الاحتجاجات2011:تم اتخاذ جملة من الاجراءات الخصوصية التي ساهمت في تهدئة الأوضاع الاجتماعية خاصة منها:زيادة الاجور،زيادة مخصصات الدعم،خفض الضرائب،زيادة التحويلات الاجتماعية،زيادة مخصصات الانفاق على البنى التحتية،زيادة فرص العمل في الحكومة والقطاع العام.[2]

ورصدت حكومة الوحدة الوطنية حوالي 500 مليون دينار تونسي لتقديم تعويضات عاجلة وفورية لأطراف عدة،شملت:مواطني الولايات والمناطق ذات الأولوية التي تضررت من الاهمال واختلال التنمية،توفير فرص عمل مؤقت بنصف الوقت بمرتب شهري (150 ديناراً) تمهيداً لتوفير عمل دائم،تعويض لضحايا الاحداث من عائلات القتلى والجرحى بصورة مبدئية،تعويض لصغار الحرفيين والتجار المتضررين جراء الأحداث الأخيرة بما

[1] وزارة المالية،**البرنامج الاقتصادي والاجتماعي"خطة الياسمين"**،سبتمبر 2011،تونس،ص ص1-10.

[2] اشرف العربي،مرجع سابق،ص127.

يمكنهم من استئناف نشاطهم،تعويض للفلاحين المتضررين من التقلبات المناخية،وكانت محصلة هاته الاجراءات زيادة الانفاق العام بنسبة 1,6% من الناتج المحلي الاجمالي.[1]

الفرع الثاني:الأهداف والتوجهات التنموية في تونس لما بعد 2015:تتمثل في:

أولا: تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة وانجاز الإصلاحات الكبرى:بإرساء الهيئة الدستورية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد،اضافة الى انجاز اصلاحات هيكلية تخص قطاعات التعليم العالي والتكوين المهني وقطاعات الخدمات الاجتماعية وكذلك إصلاح منظومة القضاء والمنظومة الأمنية،وارساء مجلة جديدة للاستثمار.[2]

ثانيا:من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري:حيث يتمثل الهدف الرئيسي في الارتقاء بأداء جهاز الإنتاج وتدعيم قدرته التنافسية وارساء بنية أساسية محفزة وذلك بانشاء نسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو قدرة تشغيلية عالية،دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال،دعم المجهود التصديري وتعميق الاندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية،تكريس الاقتصاد الرقمي كدافع للتنمية الشاملة[3].

ثالثا:التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي:حيث يتمثل الهدف في مجال التنمية البشرية والاجتماعية في الارتقاء بمؤشر التنمية البشرية إلى حدود 0,786 سنة 2020 مقابل 0,721 سنة 2013.

رابعا:تجسيم طموح الجهات:وتهدف إلى الحدّ من نسبة التفاوت بين الجهات الداخلية الأقل نموا والجهات الساحلية والتقليص في الفارق على مستوى مؤشر التنمية الجهوية بنسبة30% في آفاق2020.

خامسا:الاقتصاد الأخضر ضامن لتنمية مستدامة:حيث ان ضمان استدامة المسار التنموي يتطلب إحكام التصرف في الموارد الطبيعية والإمكانيات المتاحة وترشيد استعمالها.[4]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2010**،مرجع سابق،ص100.

[2] وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ،**مشروع الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية2016-2020**،تونس،سبتمبر2015،ص ص41-42.

[3] مرجع سابق،ص ص42-55.

[4] مرجع سابق،ص ص56-82.

الفرع الثالث:السياسات الاقتصادية المطبقة في تونس:تتمثل في:

أولا:السياسة المالية التونسية:تتمثل في:

1- **الإيرادات العامة:**تهدف برامج الاصلاح الاقتصادي لرفعها عن طريق التركيز على فرض المزيد من الضرائب،وتطوير منظومة الجباية،والحد من زيادة رواتب العاملين بالحكومة،وتعزيز تدخلات ميزانية الدولة.[1]

2- **الإنفاق العام:**منذ التحول السياسي2011 انتهجت الدولة سياسات مالية توسعية،تمثلت في اعفاءات جبائية،مساعدات للمؤسسات المتضررة،زيادات في الأجور،وانتدابات في القطاع الحكومي،[2] وتواصل حجم الأجور والدعم في النمو حتى سنة 2013،على الرغم من تجميد الأجور والانتداب في الوظيفة العمومية، والزيادة التدريجية في أسعار الوقود المدعومة،وبلغ حجم الأجور سنة2013 حوالي12,5 % من الناتج المحلي الإجمالي(بالمقارنة مع 10,6% في سنة2010)،أما الإعانات والتحويلات فارتفعت إلى 7,8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي(مقابل 3,6 ٪ سنة 2010)،ولم تتوقف هذه السياسات التوسعية حتى سنة 2014، مما مهد الطريق أمام ضبط للأوضاع المالية العامة على المدى المتوسط ،من خلال تباطؤ الزيادة في النفقات الجارية،والتحسن التدريجي في مكوناتها،كما تم اتخاذ بعض التدابير على مستوى المداخيل،بما في ذلك تنظيم الإعفاءات على مستوى الأداء وتوسيع القاعدة الضريبية.[3]

3- **الموازنة العامة للدولة:**عكس اتجاه الحكومة التونسية للإفراط في الديون أحد سمات السياسة المالية الحالية،حيث تعتمد الموازنة على الاقتراض من الخارج بنحو 2,7 مليار دولار،وهو ما يزيد من أعباء الدين العام الذي قدرت نسبته بنحو 62% من الناتج المحلي الإجمالي،وتبين احصاءات وزارة المالية التونسية أن الدين العام بلغ في يوليو 2016 نحو 24 مليار دولار،يشكل الدين الخارجي نسبة 64%، والدين المحلي 36%،وتظهر بيانات المالية كذلك أن نسبة الدين العام إلى الناتج شهدت تزايدًا ملحوظًا على مدار السنوات الماضية، ففي عام 2011 بلغت هذه النسبة 44,6%، ووصلت في عام 2015 إلى 54,9%، وتعكس

[1] وزارة التنمية والتعاون الدولي،**المخطط الحادي عشر للتنمية(2007-2011)**،جويلية 2007،مرجع سابق،ص ص 6- 8.

[2] معز العبيدي،**تحديات تمويل الاقتصاد التونسي في خضم الانتقال الديمقراطي**،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،المجلد 15،العدد الأول،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جانفي 2013، ص340.

[3] La Banque Mondial,**Diagnostic-pays systématique:Tunisie,2015**,Disponible sur le site:(http://www.banquemondiale.org/fr) page consultée le:3janvier2017

هذه الأرقام أن الحكومة الحالية وما سبقها من حكومات ما بعد التحول السياسي، تكرس بشكل كبير للاعتماد على الاقتراض.[1]

وكان من مسببات عجز المالية العامة وإرتفاع مستوى الدين العام في تونس الدعم المعمم على أسعار الغذاء والوقود،وارتفاع أسعار السلع الأولية عالمياً،وانخفاض في الضرائب المحصلة،ووفقاً لصندوق النقد الدولي،تسببت طفرات الإنفاق في أعقاب الربيع العربي في زيادة ارتفاع عجز المالية العامة والدين العام

حيث حاولت حكومات دول التحول العربي تلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة ومعالجة التوترات السياسية والمحافظة على مستويات الطلب الكلي من خلال الاستمرار في زيادة أجور القطاع العام والدعم المعمم.[2]

ثانيا:السياسة النقدية في تونس:تم اعتماد سياسة نقدية توسعية فنتيجة لمعاناة الاقتصاد التونسي بعد 2011 من حالة انكماش ومشكل السيولة،عمدت السلطة النقدية الى ضخ السيولة بمعدل يومي وصل الى5400 مليون دينار تونسي بعدما كانت عمليات امتصاص الفائض هي السائدة قبل أحداث 2011[3]،وقد تم تبني مجموعة من الاجراءات كما يلي:

- الترفيع في نسبة الفائدة المديرية ب50 نقطة أساسية بإنتقالها من 4% الى4,5% ويهدف هذا الاجراء الى اعطاء إشارة واضحة للسوق ولمؤسسات القرض على أن البنك المركزي يتابع بكل حذر التطورات على مستوى نسبة التضخم،ويعمل على التصدي لتصاعد الضغوطات التضخمية.
- التخفيض في نسبة الاحتياطي الإجباري من 12,5 % الى 2% ثم1% بهدف إعطاء البنوك متنفسا لمواجهة شح السيولة،مما سيؤدي إلى تراجع لجوئها إلى إعادة التمويل من طرف البنك المركزي.
- الترفيع في النسبة الدنيا لتأجير الادخار ب50 نقطة أساسية لترتفع من 2,75 في المائة إلى 3,25 في المائة وذلك بهدف تحفيز ادخار الأسر والحفاظ على مصالح صغار المدخرين الذين قد تتراجع موارد ادخارهم بفعل تصاعد الضغوطات التضخمية إلى مستوى 6 %،الذين ليس لهم قدرة على التفاوض مع البنوك لتحديد نسبة الفائدة،كما هو الحال بالنسبة لكبار المودعين.
- إدراج مقايضة الصرف كأداة للسياسة النقدية حيث يهدف هذا الاجراء الى توسيع الأدوات المتاحة للبنك المركزي لتعديل السيولة المصرفية والتحكم في نسبة الفائدة.[4]

---

[1] عبد الحافظ الصاوي،**موازنة تونس تعكس أزمتها الاقتصادية**،جانفي2017،منشورة على الموقع:http://mubasher.aljazeera.net تاريخ الزيارة 29فيفري 2017.

[2] إتحاد المصارف العربية،**لمحة عن تطورات الإقتصاد العربي خلال عامي 2014و2015**،مرجع سابق،بدون ترقيم.

[3] معز العبيدي مرجع سابق،ص340.

[4] إتحاد المصارف العربية،**لمحة عن تطورات الإقتصاد العربي خلال عامي 2014و2015**،مرجع سابق.

المبحث الثالث:التطورات الاقتصادية والمؤسسية بدول المقارنة بعد2011:

لمقارنة التطورات الاقتصادية والمؤسسية بدول المقارنة،سنتطرق الى مؤشرات التوازن الداخلي،ومؤشرات التوازن الخارجي،بالإضافة الى مؤشرات الحوكمة وسيتم تفصيل ذلك فيما يلي:

المطلب الأول:تقييم مؤشرات التوازن الداخلي بدول المقارنة:

تتمثل المؤشرات المختارة للمقارنة في معدل النمو الحقيقي،الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم والموازنة العامة وسنتناولها بالتفصيل فيما يلي:

الفرع الأول:معدل النمو الحقيقي بدول المقارنة:

على صعيد معدلات النمو الاقتصادي المحققة سجلت الدول الثلاث معدلات نمو إيجابية،ويبين الجدول التالي تطور معدل النمو في دول المقارنة.

الجدول رقم(4-5) مقارنة النمو الحقيقي بدول المقارنة للفترة (2011-2015)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	2,83	3,30	2,81	3,84	3,99
مصر	1,78	2,22	2,10	2,20	3,50
تونس	1,92-	3,75	2,26	2,80	3,70

Source: IMF,**World Economic Outlook Database**,October 2016,Report for Selected Countries, Available on the site: https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx (Accessed:22 December 2016).

يتبين من الجدول تحسن معدل النمو الحقيقي بالجزائر من 2,83% سنة 2011 الى 3,84% و3,99% سنتي2014 و2015، كما تحسن معدل النمو الحقيقي بمصر من1,78% سنة2011 الى3,20% و3,50% سنتي 2014 و2015،بينما حققت تونس معدل نمو سلبي(1,92-) سنة2011 ليتحسن بعد ذلك ويصل الى 2,80% و3,7 %سنتي 2014 و2015.

الفرع الثاني:الناتج المحلي الاجمالي بدول المقارنة:

فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي يلاحظ ارتفاعه في الجزائر ومصر مقارنة بتونس بسبب كون مصر والجزائر من الدول النفطية،والجدول التالي يبين تطور قيمة الناتج المحلي الاجمالي في الدول الثلاث خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(4-6) تطور الناتج المحلي الاجمالي بدول المقارنة للفترة (2011-2015)

الوحدة:مليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	199,39	209,00	209,7	213,51	166,31
مصر	247,72	275,75	285,43	301,53	330,15
تونس	45,81	45,04	46,25	47,6	43,58

Source: IMF,**World Economic Outlook Database**,October 2016,Report for Selected Countries, Available on the site:https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx (Accessed:22 Décember 2016).

يتبين من الجدول زيادة الناتج المحلي بالجزائر من 199,39 مليار دولار سنة 2011 الى 213,51 مليار دولار سنة 2014 لتتراجع الى 166,31 مليار دولار سنة 2015 وكذلك تزايد الناتج المحلي الاجمالي بمصر من 247,72 مليار دولار سنة 2011 لتصل الى 330,15 مليار دولار سنة2015 بينما استقرت قيمة الناتج المحلي بتونس طيلة الفترة بين 45,04 مليار دولار و47,6 مليار دولار.

الفرع الثالث:معدل التضخم بدول المقارنة:

فيما يخص التضخم ظلت المعدلات عند حدود مقبولة في الجزائر وتونس(تحت مستوى5%) مقابل ارتفاعها في مصر والجدول التالي يبين تفاصيل تطور معدل التضخم في الدول الثلاث.

الجدول رقم(4-7) مقارنة معدل التضخم بدول المقارنة للفترة (2011-2015)

الوحدة:متوسط سنوي%

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	4,5	8,91	3,25	2,91	4,78
مصر	11,89	8,65	6,91	10,09	10,99
تونس	3,54	5,13	5,8	4,92	4,85

Source: IMF,**World Economic Outlook Database**,October 2016,Report for Selected Countries, Available on the site: https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx (Accessed:22December2016).

يتبين من الجدول ارتفاع معدل التضخم في الجزائر من4,5% سنة 2011 الى8,91% سنة 2012، لتتراجع خلال باقي السنوات محققة نسبة4,78% سنة 2015،كما تراوحت معدلات التضخم في تونس بين3,54 %و 5,8% في فترة المقارنة بينما سجلت مصر معدلات مرتفعة تراوحت ما بين6,9 %و11,89%.

الفرع الرابع: الموازنة العامة بدول المقارنة:

تعاني معظم موازنات الدول العربية من عجز مزمن،وقد تزايد عجز الموازنات العامة في الدول الثلاث خلال فترة الدراسة وسنبين تفصيلها في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-8) مقارنة الموازنة العامة بدول المقارنة للفترة (2011-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0,87 -	8,54-	1,91-	10,22-	11,00-
مصر	23,05 -	27,58-	38,21-	38,84-	37,28-
تونس	1,58-	2,33-	2,76-	2,15-	1,70-

Source:IMF,**World Economic Outlook Database**,October 2016,Report for Selected Countries, Available on the site: https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx, (Accessed:22December2016).

يتبين من الجدول تزايد العجز في الجزائر من-0,87 مليار دولار ليصل الى-11,00 مليار دولار سنة 2015،وتزايد العجز بمصر من -23,05 مليار دولار سنة2011 الى -37,28 مليار دولار سنة 2015 بينما

شهدت تونس استقرارا نسبيا في الموازنة العامة بتسجيلها لمعدلات عجز تراوحت بين-1,58 مليار دولار و -2,76 مليار دولار في فترة المقارنة.

المطلب الثاني:تقييم مؤشرات التوازن الخارجي بدول المقارنة:

تتمثل المؤشرات المختارة للمقارنة في الحساب الجاري والمديونية الخارجية والاحتياطيات الدولية وسنتناولها بالتفصيل فيما يلي:

الفرع الأول:الحساب الجاري بدول المقارنة:

فيما يتعلق بأداء الحسابات الجارية الخارجية عانت الدول الثلاث من عجز في سنة 2015،وسنبين تفاصيل السنوات فيما يلي:

الجدول رقم(4-9) مقارنة الحساب الجاري بدول المقارنة للفترة (2011-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	19,8	12,3	0,8	6,8-	7-
مصر	6,1-	10,1-	7,4-	1,3-	12,8-
تونس	3,4-	3,7-	4,0-	3,8-	3,3-

Source:IMF,**World Economic Outlook Database**,October 2016,Report for Selected Countries, Available on the site: https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx, (Accessed:22December2016).

يتبين من الجدول تحول الحساب الجاري للجزائر من فائض بقيمة19,8 مليار دولار سنة 2011 الى عجز بقيمة -7 مليار دولار سنة2015،كما ارتفع العجز في الحساب الجاري بمصر من-6,1 مليار دولار سنة2011 الى-12,8 مليار دولار سنة 2015،بينما سجلت تونس استقرارا نسبيا في الميزان الجاري حيث تراوح العجز بين-3,3 مليار دولار و-4 مليار دولار في فترة المقارنة.

الفرع الثاني:المديونية الخارجية بدول المقارنة:

على صعيد المديونية الخارجية تحسن وضع الجزائر،في مقابل ارتفاعها في مصر وتونس،ووفقاً لمعيار البنك الدولي وصندوق النقد الدوليين لحدود المديونية الخارجية الآمنة،تقع الجزائر ومصر ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية حيث لا تتجاوز فيها نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي حاجز ال 48 % لسنة 2014،بينما تونس تبلغ فيها نسبة الديون من الناتج المحلي الاجمالي56%،[1]والجدول التالي يبين تطور المديونية الخارجية للدول الثلاث عبر السنوات.

الجدول رقم(4-10) مقارنة المديونية الخارجية بدول المقارنة للفترة (2011-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	4,41	3,69	3,39	3,73	3,6
مصر	34,9	39,1	44,4	53,4	61,4
تونس	22,1	24,3	25,4	27,4	30,2

Source:IMF,**World Economic Outlook Database**,October 2016,Report for Selected Countries, Available on the site: https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx, (Accessed:22December2016).

يتبين من الجدول انخفاض في المديونية بالجزائر4,41 مليار دولار سنة 2011 الى3,6 مليار دولار سنة 2015 وفي المقابل ارتفعت المديونية بمصر وتونس حيث زادت في مصر من 34,9 مليار دولار سنة 2011 الى61,4 مليار دولار سنة 2015،وارتفعت المديونية في تونس من22,1 مليار دولار سنة2011 الى30,2 مليار دولار سنة 2015.

الفرع الثالث: الاحتياطيات الدولية بدول المقارنة:

فيما يخص الاحتياطيات الدولية فقد انخفضت قيمتها في الجزائر سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بينما شهدت زيادة طفيفة في تونس ومصر سنة 2015 مقارنة بسنة 2014،وعلى صعيد مؤشر تغطية الاحتياطيات الدولية لعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات،تقع الجزائر ضمن الحدود المقبولة،مع ملاحظة أن الارتفاع

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الأول،الكويت،جانفي-مارس2015،ص10.

الكبير لمؤشرات الجزائر يعود إلى إدراج أموال الصناديق السيادية ضمن الاحتياطيات الدولية، بينما تغطي الاحتياطيات واردات الدولة من السلع والخدمات 4 أشهر في تونس وشهرين وثمانية أيام في مصر.[1]

الجدول رقم(4-11) مقارنة الاحتياطيات الدولية في دول المقارنة للفترة (2011-2015)

الوحدة:مليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	182,2	190,7	194,0	190,2	186,1
مصر	26,4	15,2	14,5	16,3	18,5
تونس	9,5	8,7	7,5	9,1	10,0

Source: IMF,**World Economic Outlook Database**,October 2016,Report for Selected Countries, Available on the site: https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx, (Accessed:22December2016).

يتبين من الجدول استقرار الاحتياطيات الدولية بالجزائر بين 182,2 مليار دولار و194 مليار دولار خلال فترة المقارنة،كما سجلت تونس خلال نفس الفترة استقرارا في الاحتياطيات الدولية بين7,5 مليار دولار و10 مليار دولار،بينما سجلت مصر انخفاضا في الاحتياطيات الدولية من26,4 مليار دولار سنة2011 الى 18,5 مليار دولار سنة 2015.

المطلب الثالث:تقييم مؤشرات الحوكمة بدول المقارنة:

تمثل مؤشرات الحوكمة بنود الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية حيث تعتبر من الخطوات الأولى لتعزيز السياسات الاقتصادية والتي تشكل أدوات المناخ الملائم لتحقيق نمو اقتصادي فعال[2]

الفرع الأول:التصويت والمساءلة:

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب حكومتهم،فضلاً عن حرية التعبير،وحرية تكوين الجمعيات،والإعلام الحر.

[1] نفس المرجع ونفس الصفحة.

[2] سمية بلغنو،**واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في** الجزائر،مجلة إقتصاديات شمال افريقيا،جامعة الشلف،العدد العاشر،2012،ص37.

الجدول رقم(4-12) موقع دول المقارنة في مؤشر التصويت والمساءلة للفترة(2009-2015)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	1,06 -	1,03-	1,00-	0,90-	0,89-	0,82 -	0,85 -
مصر	1,12-	1,15-	1,13-	0,77-	1,04-	1,14-	1,10-
تونس	1,31-	1,37-	0,39-	0,21-	0,12-	0,16	0,19

Source:Based on:

World Bank**, Worldwide governance indicators**, Available on the site: (http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports) Accessed 01janvier 2017.

بالنسبة لواقع هذا المؤشر في الدول الثلاثة فقد كانت معظمها قيم سلبية مما مما يعكس الضعف الواضح للمؤسسات في هذه الدول أما بالنسبة لمقارنة الدول الثلاث فيما بينها فتأتي الجزائر في المرتبة الاولى ثم مصر ثم تونس في فترة قبل الاحتجاجات(2009 و2010)،اما في فترة الاحتجاجات (2015/2011) فشهدت حلول تونس في المرتبة الاولى ثم الجزائر فمصر.

الفرع الثاني:الإستقرار السياسي:

يقيس المؤشر احتمالات زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بوسائل غير دستورية أو عنيفة،بما في ذلك العنف ذات الدوافع السياسية والإرهاب.

الجدول رقم(4-13) موقع دول المقارنة في مؤشر الاستقرار السياسي للفترة(2009-2015)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	1,22 -	1,26-	1,36-	1,32-	1,18-	1,17-	1,05-
مصر	0,62-	0,91-	1,44-	1,46-	1,65-	1,61-	1,34-
تونس	0,06	0,04-	0,37-	0,74-	0,93-	0,85-	0,87-

Source: Based on:

World Bank ,**Worldwide governance indicators**, Available on the site: (http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports) Accessed :01janvier2017.

يتبين من الجدول الى ان الدول الثلاث تعاني من عدم الاستقرار السياسي تعكسه القيم السالبة المسجلة،وبمقارنة الدول الثلاث يتبين تفوق تونس تليها مصر ثم الجزائر في فترة ما قبل الاحتجاجات (2009و2010)لتتقدم الجزائر على مصر خلال الفترة(2015/2011) مع محافظة تونس على تفوقها،

ويعود هذا لتمكن الجزائر من تجاوز حالة الانفلات الأمني غير أن تحسن الوضع الأمني وحده لا يعكس مدى الاستقرار السياسي الذي يقاس أيضا بعدد المظاهرات الاحتجاجية،والاغتيالات السياسية،واضرابات العمال، والتهديد الخارجي،مدى إستقرار الحكومات وعدم تعرضها للتغيير.[1]

الفرع الثالث: فعالية الحكومة:

يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة،ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلاليته عن الضغوط السياسية، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها،ومدى صدقية التزام الحكومة لهذه السياسات.

الجدول رقم(4-14) موقع دول المقارنة في مؤشر فعالية الحكومة للفترة(2009-2015)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0,58-	0,48-	0,57-	0,54-	0,54-	0,48-	0,51-
مصر	0,27-	0,38-	0,57-	0,82-	0,89-	0,84-	0,76-
تونس	0,40	0,24	0,03	0,04-	0,07-	0,12-	0,10-

Source:Based on:

World Bank,**Worldwide governance indicators**, Available on the site:
(http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports) Accessed :01 janvier 2017.

يتبين من الجدول تسجيل الدول الثلاث لقيم متدنية،وشهدت الجزائر تحسن في القيم المسجلة من 0,58- سنة 2009 الى 0,51- سنة 2015،بينما تدنت القيم في مصر وتونس لتصل سنة2015 الى 0,76- و0,10- على التوالي،مما يبين تأثير الاحتجاجات على فعالية الحكومتين المصرية والتونسية، وبمقارنة الدول الثلاث يظهر تفوق تونس واضحا رغم تدني قيمها خلال فترة الدراسة،وحلت مصر ثانيا والجزائر ثالثا في 2009 و2010 وتساوت مصر والجزائر في 2011 ثم تفوقت الجزائر على مصر بحلولها ثانيا ومصر ثالثا خلال الفترة (2015/2012).

[1] بندر بن سالم الزهراني،**الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية 1970-2000**،رسالة ماجستير في الإقتصاد(غير منشورة)،جامعة الملك سعود،السعودية،2004،ص16.

الفرع الرابع: النوعية التنظيمية:

يقيس المؤشر قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة ومدى قدرة الأنظمة التي تسمح وتشجع تنمية القطاع الخاص.

الجدول رقم(4-15) موقع دول المقارنة في مؤشر النوعية التنظيمية للفترة(2009-2015)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	1,07-	1,17-	1,19-	1,28-	1,17-	1,28-	1,17-
مصر	0,19-	0,16-	0,33-	0,47-	0,64-	0,74-	0,80-
تونس	0,00	0,02-	0,19-	0,19-	0,33-	0,39-	0,39-

Source:Based on:

World Bank,**Worldwide governance indicators**, Available on the site:
(http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports) Accessed :01 janvier 2017.

يتبين من الجدول القيم المتدنية للدول الثلاث في مؤشر النوعية التنظيمية ،ويتبين كذلك استقرار الجزائر بين 1,07- و1,28- خلال فترة الدراسة،بينما تراجعت المستويات بتونس ومصر لتصل سنة 2015 الى- 0,39 و-0,80 على التوالي مما يبين تأثير الاحتجاجات على مؤشر النوعية التنظيمية في الدولتين،غير انهما تفوقتا على الجزائر،حيث حلت تونس اولا ثم مصر فالجزائر في المرتبة الثالثة.

الفرع الخامس: سيادة القانون:

يقيس المؤشر مدى ثقة المتعاملين في والالتزام بقواعد المجتمع، وخاصة نوعية إنفاذ العقود،وحقوق الملكية، والشرطة،والمحاكم، فضلاً عن احتمال وقوع الجريمة والعنف.

الجدول رقم(4-16) موقع دول المقارنة في مؤشر سيادة القانون للفترة(2009-2015)

المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0,76-	0,75-	0,78-	0,75-	0,66-	0,73-	0,83-
مصر	0,06-	0,12-	0,41-	0,46-	0,60-	0,60-	0,50-
تونس	0,20	0,12	0,14-	0,15-	0,21-	0,13-	0,05-

Source:Based on:

World Bank, **Worldwide governance indicators**, Available on the site:
(http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports) Accessed :01 janvier 2017.

يتبين من الجدول تسجيل الدول الثلاث لنسب متدنية وقد سجلت الجزائر نسب مستقرة بين(0,76-/0,83-) ماعدا سنة 2013،بينما سجلت مصر وتونس تراجعا في القيم المسجلة لتصل في سنة 2015 الى 0,50- و0,05- على التوالي،مما يبين أثر الاحتجاجات في تراجع الدولتين في مؤشر سيادة القانون غير انهما حافظتا على تفوقهما على الجزائر في فترة الدراسة،حيث حلت تونس اولا تلتها مصر ثم الجزائر.

الفرع السادس:مراقبة الفساد:

يقيس المؤشر المدى الذي يمارسه بعض المؤثرين في القرارات السياسية لتحقيق مكاسب خاصة،فضلاً عن سيطرة الدولة على النخب وربطهم بمصالحهم الخاصة.

الجدول رقم(4-17) موقع دول المقارنة في مؤشر مراقبة الفساد للفترة(2009-2015)

المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0,55-	0,49-	0,50-	0,47-	0,47-	0,62-	0,68-
مصر	0,42-	0,55-	0,66-	0,59-	0,60-	0,59-	0,56-
تونس	0,11-	0,15-	0,17-	0,14-	0,14-	0,09-	0,11-

Source:Based on:

World Bank, **Worldwide governance indicators**,Available on the site:
(http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports) Accessed :01 janvier 2017.

يتبين من الجدول تدني قيم الدول الثلاث في هذا المؤشر وبمقارنة الدول الثلاث نجد تفوق تونس في فترة الدراسة والجزائر في المرتبة الثانية ومصر ثالثا ماعدا سنة 2009 و2014 و2015 اين شهدت تفوق مصر على الجزائر،ويلاحظ تراجع قيم المؤشر في الجزائر ومصر بينما سجلت تونس استقرار خلال فترة الدراسة.

خلاصــة الفصــل الرابـع:

تناول هذا الفصل الاصلاحات الاقتصادية قبل2011 وبعدها في الجزائر ومصر وتونس وتبين لنا ان الدول الثلاث سجلت قبل 2011 تحسن كبير في توازناتها الاقتصادية الكلية.

وقد قامت الدول الثلاث بإعادة النظر في سياساتها للاصلاح الاقتصادي بعد2011،بالتركيز على الحوكمة الرشيدة والعدالة الاجتماعية،غير ان سمة عدم الاستقرار في برامج الاصلاحات كانت هي الطابع الغالب،حيث شهدت مصر بعد 2011 تعيين سبع حكومات نتج عنه تغيير الخطط التنموية مع كل حكومة جديدة،وبالمثل تونس التي شهدت ايضا تعيين سبع حكومات بعد2011،مما ادى الى عدم اكتمال بعض الخطط التنموية،كما ان انخفاض اسعار البترول ادى الى تجميد كل العمليات التي لم تنطلق،والمتعلقة بالبرنامج الخماسي(2014-2019) بالجزائر ماعدا العمليات ذات الأهمية القصوى.

وفيما يخص نتائج الاصلاحات الاقتصادية،سجلت الجزائر خلال الفترة(2011-2015) تحسن طفيف في بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي،بينما تراجعت المؤشرات بمصر،في المقابل شهدت تونس استقرارا في مؤشرات الأداء الاقتصادي.

اما فيما يخص مؤشرات الحوكمة،فرغم التحسن الطفيف المسجل بالنسبة للدول الثلاث،الا ان القيم متدنية جدا وبالقيمة السالبة،مما يعكس الضعف الواضح للمؤسسات في الدول الثلاث،اضافة الى عدم الاستقرار السياسي،وضعف فعالية الحكومة،وضعف قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة،ضعف ثقة المتعاملين في الالتزام بقواعد المجتمع وتفشي الفساد،كما ان الملاحظ هو تأثير الاحتجاجات في تدني قيم مؤشرات الحوكمة بتونس ومصر بعد 2011.

الفصل الخامس:

تقييم المناخ الاستثماري

بدول المقارنة

تمهيد:

يمثل مناخ الاستثمار واجهة البلد التي ينظر اليها المستثمر لاستقبال استثماراته من عدمها، حيث يولي اهتمامه للدول التي تضع دائما المستثمر ورجال الأعمال في أولويات اهدافها واهتمامها، وتقدم لهم التسهيلات والدعم المتاح لتشجيعهم على الاستثمار في الفرص المطروحة للاستثمار.

ولتحقيق هذا الهدف اهتمت الجزائر ومصر وتونس بتهيئة المناخ العام، والأطر التشريعية والتنظيمية، وإعداد البنية الأساسية لاستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما سعت الدول الثلاث لتسويق اقتصاداتها في كثير من المحافل والمنتديات الدولية،ولدى كثير من المنظمات الدولية التي تروج لحرية الاستثمارات الأجنبية والشركات دولية النشاط.

وأعطت الدول الثلاث أهمية بالغة لاستضافة اكبر عدد من المؤتمرات والندوات الاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية التي تجمع بين كبار المسئولين الحكوميين من ناحية، ورجال الأعمال المحليين الأجانب من جهة ثانية.

ويلاحظ الاهتمام بالتقارير الصادرة عن مؤسسات التقييم الدولية، والتي تصدر بشكل دوري تقارير عن كثير من دول العالم ومناخ الاستثمار فيها، وتوضح مدى ما تتمتع به كل دولة من جدارة ائتمانية في الأجلين القصير والطويل، ومدى استقرار أوضاعها السياسية والاقتصادية ومدى انفتاحها على العالم الخارجي.

يهتم هذا الفصل بتقييم المناخ الاستثماري للجزائر ومصر وتونس قبل وبعد سنة2011 حيث خصص المبحث الأول الى تحليل واقع المناخ الاستثماري في الجزائر وتطرق المبحث الثاني لتشخيص مناخ الاستثمار في مصر بينما تناول المبحث الثالث واقع المناخ الاستثماري في تونس.

المبحث الأول:تحليل واقع المناخ الاستثماري في الجزائر:

تسعى الجزائر لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال جهودها المبذولة لتوفير مناخ استثماري ملائم له،بتطوير التشريعات وإقرار الحوافز المشجعة،والعمل على توفير الإستقرار السياسي والأمني، إضافة إلى المشاركة في الفعاليات الترويجية.

وبعد أحداث 2011 اتخذت الحكومة الجزائرية اجراءات استباقية من أجل تجنب ما حدث في مصر وتونس،هاته الاجراءات وان كان هدفها محصور في الاستجابة للضغوط الداخلية، غير انها قد تصب في النهاية في تحسين مناخ الاستثمار.

يهتم هذا المبحث بتحليل واقع المناخ بالاستثماري بالجزائر بعد 2011 وقبل ذلك لابد من تقديم بعض أهم ملامح مناخ الاستثمار في الجزائر قبل2011.

المطلب الأول:تقييم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر قبل2011:

سنركز في البداية على التوازنات الاقتصادية الكلية وكذلك موقع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية والعربية قبل 2011.

الفرع الأول:التوازنات الاقتصادية في الجزائر قبل 2011:

تتمثل في مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي ومؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي ونفصلها كما يلي:

أولا: مؤشرات الأداء الداخلي:بتحليل تطور بعض المؤشرات كالنمو الحقيقي ومعدل التضخم والموازنة العامة ينتج الجدول التالي:

الجدول رقم (5-1) تطور بعض مؤشرات الأداء الداخلي في الجزائر للفترة(2006-2010)

المؤشرات	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو الحقيقي%	2	3	2,4	2,4	3,3
معدل التضخم%	2,3	3,6	4,9	5,7	3,9
الموازنة العامة بالمليار دولار	15,8	5,9	13,1	9,5-	1,7-

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الأول،2012،ص ص9-12.

يتبين من الجدول ما يلي:

- تذبذب في النمو الاقتصادي حيث ارتفع من 2% سنة2006 الى 3% سنة2007 ليتراجع الى 2,4 سنتي 2008 و2009،ويعاود الارتفاع سنة2010 الى3,3%.
- ارتفاع معدل التضخم من2,3% سنة 2006 الى5,7% سنة2009 ليتراجع الى3,9% سنة2010.
- انخفاض في قيمة الموازنة العامة من 15,8مليار دولار سنة 2006 الى5,9 مليار دولار سنة2007 لترتفع الى13,1 مليار دولار سنة2008 ثم تحولت الى عجز سنتي 2009 بقيمة(-9,5 مليار دولار) وفي سنة 2010 انخفض العجز الى-1,7 مليار دولار.

ثانيا:مؤشرات الأداء الخارجي:بتحليل تطور بعض المؤشرات كالحساب الجاري والمديونية الخارجية والاحتياطيات الدولية ينتج الجدول التالي:

الجدول رقم (5-2) تطور بعض مؤشرات الأداء الخارجي في الجزائر للفترة(2005-2010)

الوحدة:مليار دولار

المؤشرات	2006	2007	2008	2009	2010
الحساب الجاري	29	30,6	34,5	0,4	12,5
المديونية الخارجية	5,9	5,6	6	5,3	4,4
الاحتياطيات الدولية	77,8	110,2	143,1	148,9	162,2

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار** ،العدد الفصلي الأول،2012،ص ص14-16.

يتبين من الجدول ما يلي:

- تذبذب في قيمة الحساب الجاري حيث ارتفعت من29 مليار دولار سنة 2006 الى34,5 مليار دولار سنة2008 لتتراجع الى0,4 مليار دولار سنة2009 لترتفع سنة2010 وتبلغ قيمة12,5 مليار دولار لكنها لم تبلغ القيم التي حققتها قبل 2009.
- انخفاض قيمة المديونية الخارجية من5,9 مليار دولار سنة2006 الى4,4 مليار دولار سنة2010.
- ارتفاع في قيمة الاحتياطيات الدولية من77,8 مليار دولار سنة 2006 الى162,2 مليار دولار سنة2010.

الفرع الثاني:موقع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية قبل 2011:

دخلت الجزائر في عدد من المؤشرات الدولية كتعبير عن حسن نواياها في الإنفتاح على الإقتصاد العالمي وبالتالي جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتتمثل المؤشرات الدولية فيما يلي:

أولا:مؤشر الحرية الاقتصادية:حلت الجزائر في المرتبة107 من 183 دولة بقيمة 56,6% وبدرجة حرية ضعيفة سنة 2009،[1] والمرتبة105 من179 دولة بقيمة 56,9% وبدرجة حرية ضعيفة سنة2010[2].

ثانيا:مؤشرات تقويم المخاطر القطرية:أصبحت الجزائر من الدول ذات المخاطر المنخفضة إبتداء من سنة 2004 ،وبإعتماد مؤشر الأنستيتيوشنال أنفستور أصبحت تصنف من الدول ذات المخاطر المعتدلة بداية من 2010، وفيما يخص مؤشر الكوفاس تحسنت الجزائر بإنتقالها من درجة المضاربة(B) التي تشير الى التميز بالمخاطرة المرتفعة نسبيا بسبب عدم الإستقرار السياسي في فترة التسعينات إلى الدرجة(A4) والتي تدل على وضعية المخاطرة المعتدلة إبتداء من2005[3] ويعود هذا التحسن بسبب الوضعية المالية المريحة للجزائر نتيجة توفرها على إحتياطي صرف يفوق56 مليار دولار سنة2005 .

ثالثا:مؤشرالتنافسية العالمي:سجلت الجزائر تخلف في الوضعية التنافسية حيث سجلت في المرتبة 86 من139 دولة كما تحتل الجزائر مراتب متأخرة عربيا(المرتبة11 سنة2010)[4] وهذا يدل على تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير.

رابعا:مؤشر سهولة أداء الأعمال:احتلت الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 134 عالميا من بين181 دولة سنة 2009[5] والمرتبة 136 عالميا من بين 183 دولة سنة2010[6].

[1] The Heritage Foundation and The Wall Street Journal,**highlights of the 2009 Index of Economic Freedom,** Washington**,** 2009,p2. At(http://www.heritage.org/index/download) accessed:18 Décember2016.

[2] The Heritage Foundation and The Wall Street Journal**,highlights of the 2010 Index of Economic Freedom**, Washington,2010,p2. At(http://www.heritage.org/index/download) accessed: 01May2016.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2010**،الكويت 2010،ص158.

[4] مرجع سابق،ص161.

[5] مرجع سابق ،ص262.

[6] مرجع سابق ،ص9.

خامسا:المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية:تحسنت الجزائر في هذا المؤشر إبتداء من2005 حيث صنفت في مجموعة الدول المحققة لتحسن كبير في مناخ الاستثمار بدرجة2,33،[1] هذا التحسن راجع الى برامج الإصلاحات الاقتصادية كما كان لإرتفاع أسعار النفط دور كبير في ذلك بتأثيره في خفض عجز الموازنة وزيادة معدل النمو الحقيقي.

المطلب الثاني:الاطار التشريعي والتنظيمي لمناخ الاستثمار في الجزائر:

يشمل الاطار التشريعي والتنظيمي لمناخ الاستثمار التطورات القانونية والتشريعية والاتفاقيات الدولية، الاطار المؤسسي،اضافة الى الاطار الاجرائي المتصل بالاستثمار وبيئة اداء الاعمال وسنفصلها فيما يلي:

الفرع الاول:الاطار التشريعي والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي:

شهدت الجزائر العديد من الإجراءات والسياسات الجديدة والاتفاقيات الدولية التي تصب في اتجاه تحسين وترقية مناخ الاستثمار فيها،ونفصلها فيما يلي:

اولا:التطورات القانونية والتشريعية:قامت الدولة الجزائرية بإطلاق حزمة من الحوافز والتشريعات المشجعة للإستثمار أهمها ما يلي:

- ✓ المساواة في المعاملة بين المستثمر الأجنبي والوطني[2]،وإنجاز الإستثمارات في حرية تامة[3].
- ✓ جواز الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم غبنوا بشأن الإستفادة من المزايا[4] أو الذين يكونون موضوع إجراء سحب*.
- ✓ تقليص المدة الزمنية للموافقة على طلب الاستفادة من المزايا من 30 يوما إلى 72ساعة[5].
- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة في مرحلة الإنجاز فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل في إنجاز المشروع.[6]

---

[1] مرجع سابق ،ص235.

[2] المادة 14من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001 ،**المتعلق بتطوير الاستثمار**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة في22أوت2001.

[3] المادة4 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001،**المتعلق بتطوير الاستثمار**،والمعدلة بالأمر06-08المؤرخ في 15 جويلية2006 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ19جويلية 2006.

[4] المادة 7 مكرر من الأمر01- 03 المضافة بالأمر رقم 06-.08 .

* يتم سحب المزايا الجبائية والجمركية وشبه الجبائية والمالية في حالة عدم إحترام الإلتزامات المنصوص عليها في الأمر01-03 أو الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرون دون المساس بالأحكام التشريعية الأخرى،وتصدر الوكالة مقرر السحب أنظر:المادة 33 المعدلة بالأمر رقم 06-08 (جريدة رسمية 47 ص 20).

[5] المادة7 من الأمر01-03 المعدلة بالأمر06-08 .

[6] المادة 9من الأمر01-03 المعدلة بالأمررقم06-08.

- ✓ تكفل الدولة بالمصاريف فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز المشروع.
- ✓ تأجيل العجز وآجال الإستهلاك[1].
- ✓ ضمان تحويل رأس مال المشروع والعائدات الناتجة عنه [2].
- ✓ عدم تطبيق المراجعات والإلغاءات على الإستثمارات المنجزة إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة[3].
- ✓ عدم المصادرة،مع التعويض العادل في حال تمت المصادرة [4].
- ✓ إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية.[5]

ومع الاحتفاظ بالتحفيزات السابقة في قانون ترقية الاستثمار 2016،تم اضافة مجموعة من التحفيزات تتمثل في:

- ✓ تعديل نسبة المحاصصة مع المستثمر الأجنبي،التي كانت 49/51 لصالح الشريك الجزائري،وأصبحت مفتوحة أمام المستثمر الأجنبي.[6]
- ✓ إلغاء إلزامية تقديم حصيلة الفائض من العملة الصعبة بالنسبة للمستثمرين الأجانب[7].
- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،ومن الرسم على النشاط المهني،لمدة 3سنوات ومن الرسم العقاري على الملكيات العقارية لمدة 10 سنوات [8] *
- ✓ رفع مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات عندما تؤدي إلى خلق أكثر من 100منصب شغل.[9]
- ✓ التخلي عن قانون الشفعة والاكتفاء بحق الشفعة المؤسس في اطار قانون الاجراءات الجبائية مع مراعاة توسيعه الى الاسهم او الحصص الاجتماعية" في حدود ال10 بالمئة او اكثر من الاسهم والحصص الاجتماعية للشركات الاجنبية التي تملك مساهمات في مؤسسة جزائرية– التي تعتبر تنازلات غير مباشرة يجب ان تمر عبر مجلس مساهمات الدولة.**[10]**

---

[1] المادة11 من الأمر01-03 المعدلة بالأمر رقم 06-08.

[2] المادة 31 من الأمر01-03 المؤرخ في20 أوت 2001،**المتعلق بتطوير الإستثمار**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة في 22 أوت2001 .

[3] المادة 15 من الأمر01-03 المؤرخ في20 أوت 2001،**المتعلق بتطوير الإستثمار**.

[4] المادة 16 من الأمر01-03، المؤرخ في20 أوت 2001،**المتعلق بتطوير الإستثمار**.

[5] المادة17 من الأمر01-03 المؤرخ في20 أوت 2001،**المتعلق بتطوير الإستثمار**.

[6] المادة 2 من القانون رقم 16- 09 المؤرخ في3 أوت2016،**المتعلق بترقية الاستثمار**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة في 3اوت2016.

[7] المادة25 من القانون رقم 16- 09 المؤرخ في3 أوت2016،**المتعلق بترقية الاستثمار**.

[8] المادة 12 من القانون رقم 16- 09 المؤرخ في3 أوت2016،المتعلق بترقية الاستثمار.

* تم تعديل المادة12مكرر،والمادة12 مكرر1 من المرسوم01 -03،المعدلة والمتممة بالأمر رقم06-08،بتخفيض مدة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،ومن الرسم على النشاط المهني،من 10 سنوات الى 3سنوات بطلب من المستثمر(انظر المادة 12 من القانون16-09)

[9] المادة 16 من القانون رقم 16- 09 المؤرخ في3 أوت2016،**المتعلق بترقية الاستثمار**.

[10] المادة 31 من القانون رقم 16- 09 المؤرخ في3 أوت2016،**المتعلق بترقية الاستثمار**.

ثانيا:الاتفاقيات العربية الدولية والثنائية:لجأت الحكومة الجزائرية الى إبرام والمصادقة على اتفاقيات دولية وعربية وثنائية مع الدول الأخرى رغبة في استقطاب مستثمريها أو التعاون والشراكة معها في مجال الاستثمار ومن هذه الاتفاقيات نذكر ما يلي:

1-الترتيبات الاقليمية والمتعددة الاطراف:من ضمن هذه الترتيبات انضمام الجزائر الى اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية،التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك وتمت المصادقة عليها في05 نوفمبر1988،والانضمام الى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في 10مارس1991،والانضمام الى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 1995/10/30[1]،اضافة الى هذا تم توقيع اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي بالجزائر العاصمة في 23 جويلية 1990،[2] والجزائر ايضا عضو في اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية،وقد عبرت عن تحفظها على إضافة العبارة التالية (وبدون أن تترتب أية ضرائب ورسوم على عملية التحويل) فيما يخص حرية تحويل راس المال المستثمر وعوائده والتي وردت في الفقرة 1 من المادة6.[3]

2- الاتفاقات الثنائية:تتمثل في اتفاقيات تشجيع الاستثمار واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي:

أ- اتفاقيات تشجيع الاستثمار:حلت الجزائر في المرتبة الرابعة عربيا بتوقيعها للاتفاقيات مع 13 دولة عربية،والسابعة عربيا بتوقيعها للاتفاقيات مع 33 دولة أجنبية.[4]

ب-اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي:حلت الجزائر الخامسة عربيا بتوقيعها لاتفاقيات مع 10 دول عربية، والتاسعة عربيا بتوقيعها لاتفاقيات مع 21 دولة أجنبية.[5]

الفرع الثاني:الاطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر:

يتمثل في الأجهزة المكلفة بالاستثمار بالاضافة الى الجهود المبذولة في مجال ترقية المناطق الحرة والمناطق الصناعية وسنفصلهما فيما يلي:

---

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر،على الموقع http://www.andi.dz/ juridique تاريخ الزيارة 2ديسمبر2016.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22ديسمبر1990،**المتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 6 فيفري1991.

[3] أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية،**الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية المعدلة**،مصر،ديسمبر2012،ص4.

[4] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2011**،الكويت،2011،ص ص161- 166.

[5] مرجع سابق،ص ص165- 167.

أولا:الأجهزة المكلفة بالاستثمار:في هذا المجال تم إنشاء هياكل إدارية تهدف لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار وتتمثل الأجهزة المكلفة بالإستثمار فيما يلي:

1- **المجلس الوطني للاستثمار**:يشرف عليه رئيس الحكومة ويضطلع بالمهام التالية :

- ✓ يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته.
- ✓ يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار.
- ✓ يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة.
- ✓ يدرس كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة.
- ✓ - يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم،فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في الأمررقم 01-03.
- ✓ يضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته.[1]

2- **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الإستثمار**:حيث تضطلع بتنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة،اضافة الى اقتراح إستراتيجيات ترقية وتطوير الإستثمار.[2]

3- **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار**:وضعت تحت إشراف رئيس الحكومة،ونظمت في شكل شباك وحيد، يضم مجموعة من الإدارات و الأجهزة المعنية بالإستثمار مثل:بنك الجزائر،إدارة الضرائب،أملاك الدولة،إدارة الجمارك،البلدية وتضطلع بالمهام التالية :

- ✓ تستقبل و تنصح و تصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية و الجهوية.
- ✓ تطلع المستثمرين من خلال خاصة موقعها على الانترنيت وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر وفي الخارج.
- ✓ تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وفي آجال قصيرة.
- ✓ تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية لقرارات تشجيع الاستثمار.
- ✓ تساهم في تنفيذ سياسات واستراتجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.[3]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم06-355 المؤرخ في9اكتوبر2006،**المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة في 11 أكتوبر 2006.

[2] لبيبة جوامع،حدة رايس،**تنظيم سياسات الاستثمار على المستوى الدولي والمحلي:دراسة حالة الجزائر**،مجلة ابحاث اقتصادية وادارية،العدد 16،بسكرة،ديسمبر2014،ص12.

[3] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر،**مهام الوكالة**، http://www.andi.dz/ missions-de-l-andi تاريخ الزيارة 2ديسمبر2016.

4- الشباك الوحيد الغير مركزي:هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي،والذي أنشيء على مستوى الولاية،وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة،ممثلين عن الإدارات التي تتدخل،في وقت أو آخر،في سياق الاستثمار،مثل: تأسيس و تسجيل الشركات،الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء،المزايا المتعلقة بالاستثمارات،وعلى هذا النحو هو مكلف أيضا بإستقبال المستثمرين بعد تلقيه تصريحاتهم،إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا،كذلك التكفل بالملفات ذات الصلة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد،وإيصالها إلى المصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة.[1]

ثانيا:الجهود المبذولة في مجال ترقية المناطق الحرة والمناطق الصناعية:تتمثل فيما يلي:

1-المناطق الحرة:في سنة 2005 تم تحويل منطقة المنطقة الحرة بجيجل الى منطقة صناعية مندمجة ذات طابع جهوي[2] كما بدأت الأشغال لإنجاز طريق سيار يربط بين جن جن وبجاية.

2-المناطق الصناعية:تتوفر الجزائر على 56 منطقة صناعية تغطي مساحة إجمالية تقدر بأكثر من 12000هكتار،39 في الولايات الشمالية،و14 بولايات الهضاب العليا،و3 بالولايات الجنوبية،كما تتوفر البلاد على 450 منطقة نشاطات،تتربع على مساحة تفوق 17000 هكتار،تتركز 276 منطقة نشاطات بالولايات الشمالية،و128 بولايات الهضاب العليا و46 منطقة بالولايات الجنوبية،[3]حيث اختيرت المناطق على أساس قربها للمؤسسات الجامعية ووحدات البحث،اضافة إلى توفر الهياكل القاعدية وإمكانية الدخول في مناطق الإنتاج،وكذلك توفر الخدمات الجماعية ذات النوعية.[4]

الفرع الثالث:الاطار الاجرائي المتصل بالاستثمار وبيئة أداء الاعمال في الجزائر:

قامت الجزائر بإجراء إصلاحات ساهمت في تحسنها في بعض مجالات بيئة أداء الأعمال،لكنها غير كافية لأنها لم تشمل بيئة أداء الأعمال ككل،ومن بين هذه الإصلاحات اقرار لوائح جديدة لتسهيل تراخيص البناء،

[1] Bekihal Mohamed,**les Investissements Directs Etrangers en Algerie:Essai d'évaluation empirique de son impact sur la croissance économique entre1990 et2010**,Mémoire de Magister en Sciences Economiques(Non publié),Univerité D'oran,2012-2013,P111.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،2005 ،مرجع سابق،ص161.

[3] الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري،**المناطق الصناعية و مناطق النشاطات في الجزائر**،منشورة على الموقع http://www.aniref.dz/index.php/ar/2015 تاريخ الزيارة 25نوفمبر2016.

[4] نصيرة قوريش،أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر،**مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**،عدد5،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،جانفي 2006،ص97.

وخفض تكلفة نقل الملكية،وزيادة كفاءة المحاكم بهدف تعزيز سرعة انفاذ العقود التجارية[1]،كما سهلت التجارة عبر الحدود عبر تحديث البنية التحتية في ميناء الجزائر،[2]وفي مجال الحصول على الائتمان منحت الجزائر المقترضين حق الاطلاع والتحقق من بياناتهم الشخصية الخاصة بهم[3]،كما حسنت سبل الوصول الى المعلومات الاساسية بتقليص الحد الادنى للقروض المفترض ادراجها في قاعدة بيانات القروض.[4]

وفي24 نوفمبر2014 وقعت الحكومة الجزائرية اتفاق مع البنك الدولي للحصول على المساعدة التقنية التي تهدف إلى تحسين ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر[5]

الجدول رقم(5-3)الاصلاحات المنفذة في بيئة الأعمال بالجزائر للفترة(2005 -2015)

اجمالي الاصلاحات	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الاقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الاعسار
9		1		1	3		2	1	1	

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الرابع،الكويت،اكتوبر- ديسمبر2014،ص10.

يتبين من الجدول تركز الاصلاحات في مؤشر الحصول على الائتمان ب3 اصلاحات،ودفع الضرائب بإجراءين،اما باقي المؤشرات المتمثلة في مؤشر استخراج تراخيص البناء،وتسجيل الممتلكات،والتجارة عبر الحدود،وتنفيذ العقود،حظيت بإجراء واحد فقط،ولم تقم الجزائر بأي اصلاحات في مؤشر بدء المشروع،ومؤشر الحصول على الكهرباء،وحماية المستثمرين،وتسوية حالات الاعسار،وبلغ مجموع الاصلاحات 9 اجراءات حيث احتلت الجزائر المرتبة التاسعة عربيا في عدد الاجراءات المنفذة.

المطلب الثالث:تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر بعد 2011:

لتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنتطرق للتقييم الكمي،ثم نتناول موقع الجزائر في المؤشرات الدولية والعربية،ونفصل ذلك فيما يلي:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2009،مرجع سابق،ص171.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الرابع،اكتوبر- ديسمبر2014،مرجع سابق،ص9.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية**،2011،مرجع سابق،ص172.

[4] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الرابع،الكويت،اكتوبر- ديسمبر 2012،ص6.

[5] Us department of state,Bureau of Economic and Business Affairs,**Algeria:Investment Climate Statement 2015**,Op.Cit,p4.

الفرع الأول:التقييم الكمي لمناخ الاستثمار في الجزائر:

سيتم تقييم مناخ الاستثمار كميا من خلال دراسة المكونات الاقتصادية والاجتماعية وسنفصلها فيما يلي:

أولا:المكونات الاقتصادية:تشمل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي ومؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي وسنفصلها فيما يلي:

1- **مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي:**بملاحظة بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي كمعدل النمو والناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم اضافة الى الموازنة العامة ينتج الجدول التالي:

الجدول رقم (5-4) تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي في الجزائر للفترة (2011-2015)

المؤشرات	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو الحقيقي %	2,83	3,30	2,81	3,84	3,99
الناتج المحلي الاجمالي بالمليار دولار	199,39	209,00	209,7	213,51	166,31
معدل التضخم(متوسط سنوي%)	4,5	8,91	3,25	2,91	4,78
الموازنة العامة بالمليار دولار	0,87-	8,54-	1,91-	10,22-	11-

Source:Based on:

IMF,**World Economic Outlook Database**,**October 2016,**Report for Selected Countries, Available on the site: https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx, (Accessed:22Décember2016).

يتبين لنا من الجدول ما يلي:

- تذبذب في معدل النمو الاقتصادي بارتفاعه من 2,83 %سنة 2011 الى 3,30% سنة 2012 ليتراجع سنة 2013 مسجلا2,81 % ليرتفع سنة 2014 محققا نسبة 3,84 % ليواصل ارتفاعه الى3,99%سنة2015.
- نمو الناتج المحلي الاجمالي من 199,39 سنة 2011 الى 213,51 مليار دولار سنة 2014،لينخفض الى166,31 مليار دولار سنة 2015.
- تذبذب في معدل التضخم بارتفاعه من4,5% سنة 2011 الى 8,91 % سنة2012،نتيجة ارتفاع في نفقات التسيير المتمثلة في زيادات الأجور واسعار المواد وتباطؤ في وتيرة التوسع في عرض

النقود[1] ليستقر معدل التضخم بين 3,3 و3,2 في سنتي2013 و2014 بفضل ادخال بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 اداة جديدة للسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لستة اشهر بمعدل تسعيرة قدره 1,50% حيث تم امتصاص فائض السيولة بطريقة فعلية من خلال أدوات استرجاع السيولة[2] غير أنه ارتفع الى 4,78 سنة 2015.

- عدم استقرار في رصيد الموازنة حيث سجلت عجز مقدر ب −0,87 مليار دولار سنة 2011، وارتفع سنة 2012 مسجلا −8,54 مليار دولار وانخفض الى −1,91 مليار دولار سنة2013 ليرتفع الى −10,22 سنة 2014 ،ثم −11 مليار دولار سنة2015،ويعود هذا التذبذب بسبب عدم إستقرار الظروف الخارجية عموما وأسعار النفط بالتحديد نتيجة لتبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

2- **مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي:**بين تتبع بيانات الحساب الجاري والمديونية الخارجية والاحتياطيات الدولية بالجزائر النتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(5-5) تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي بالجزائر للفترة (2011-2015)

الوحدة:مليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الحساب الجاري	19,8	12,3	0,8	6,8-	7-
المديونية الخارجية	4,41	3,69	3,39	3,73	3,6
الاحتياطيات الدولية	182,2	190,7	194,0	190,2	186,1

Source: Basé sur:

Bank of algeria,**Rapport 2014 Evolution Economique Et Monétaire En Algerie,** Juillet 2015, P168.

IMF,**World Economic Outlook Database,October 2016**,Report for Selected Countries, Available on the site: https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx, (Accessed:22December2016).

يتبين من الجدول ما يلي:

[1] اسماعيل شريف،أورزيق الياس،**قراءة في تطور الميزانية العامة خلال الفترة2001-2013**،المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية،العدد السادس،جامعة الجزائر3،جوان2016، ص28.

[2] بنك الجزائر،**وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر**،تدخل محافظ بنك الجزائر امام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني،اكتوبر 2013،ص10.

- انخفاض في الحساب الجاري من19,8 مليار دولار سنة 2011 الى-7 مليار دولار سنة2015 .
- انخفاض في المديونية الخارجية من 4,41 مليار دولار سنة2011 الى 3,6 مليار دولار سنة 2015.
- ارتفاع في قيمة الاحتياطيات الدولية من 182,2 مليار دولار سنة2011 الى 190,2 مليار دولار سنة 2014،ويعود هذا الارتفاع الى ادراج أموال الصناديق السيادية ضمن الاحتياطيات الدولية،غير أن الاحتياطيات الدولية تراجعت الى 186,1مليار دولار سنة 2015.

ثانيا:المكونات الاجتماعية:بمتابعة تطور عدد السكان ومتوسط دخلهم السنوي ومقارنتها مع نسب البطالة بالجزائر ينتج ما يلي:

الجدول رقم(5-6) تطور بعض المؤشرات الاجتماعية في الجزائر للفترة (2011-2015)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السكان بالمليون نسمة	36,71	37,49	38,29	39,11	39,96
متوسط الدخل السنوي للمواطن بالدولار	5430,57	5574,2	5475,7	5458,87	4174,8
معدل البطالة(%من اجمالي قوة العمل)	9,97	11,0	9,82	10,6	11,19

Source:Basé sur:

Bank of algeria,**Rapport 2014 Evolution Evonomique Et Monetaire En Algerie**, Juillet2015, P154.

ONS d'Algerie,**Activité, Emploi & Chômage En Avril 2016,**Tableau n°17, P 12,Disponible sur le site:(http://www.ons.dz/-Statistiques-Economique-.html) page consultée le 16 novembre 2016.

IMF,**World Economic Outlook Database,October 2016,Report for Selected Countries**, Available on the site:(https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx) Accessed:22Décember2016.

يتبين لنا من الجدول ما يلي:

- ارتفاع في عدد السكان من36,7 مليون سنة 2011 الى 40,3 مليون نسمة سنة2015.
- ارتفاع الدخل السنوي للمواطن الجزائري من5430,57 دولار سنة2011 الى5475,7 سنة 2013 لينخفض الى 4174,8 دولار سنة2015،وقد صنفت الجزائر في جانفي 2016 ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. [1]

[1] Fantom, Neil James,Serajuddin Umar,**The World Bank's Classification of Countries by Income**,Research Working Papers,The World Bank , Washington,January 2016,p40, Available on the site: (http://documents.worldbank.org/curated/en/408581467988942234/The-World-Banks-classification-of-countries-by-income) Accessed: 25november 2016.

- ثبات في معدل البطالة مع تغير طفيف خلال الفترة تراوحت بين9,8 %و11,2 %من اجمالي القوة العاملة.

الفرع الثاني:موقع الجزائر في المؤشرات الدولية:سنتناول فيما يلي أهم المؤشرات الدولية نذكر منها ما يلي:

أولا:المؤشر المركب للمخاطر القطرية:شهد المؤشر المركب للمخاطر القُطرية للجزائر تراجع خلال الفترة من (2011-2015)،فبعد أن كانت تندرج قبل 2011 ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بدرجة مخاطر منخفضة،تحولت في سنة 2011 إلى المجموعة التي تتمتع بدرجة مخاطر معتدلة.

الجدول(5-7) موقع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة(2011/أفريل2015)

السنوات	2011	2012	2013	2014	افريل 2015
قيمة المؤشر	68	68	68	67	69
درجة المخاطرة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة

Source:Based on:The prs groupe,**global risk index**,Available on the site: (https://www.prsgroup.com/category/risk-index) Accessed:31janvier 2016.

يتبين من الجدول ان الجزائر سجلت درجة مخاطرة معتدلة خلال فترة الدراسة مع تسجيل زيادة في رصيدها من المؤشر في بداية سنة2015 .

ثانيا:مؤشر الحرية الاقتصادية:حلت الجزائر في المرتبة 145 من اصل186 دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2016،وسجلت الجزائر حسب المؤشر العالمي 50,1 نقطة من أصل 100 في المؤشر العام،متقدمة بـ 0,2 نقطة عن سنة2015.[1]

[1] The Heritage Foundation,**Index Of Economic Freedom** Available on the site**:** **(**http://www.heritage.org/index/ranking) Accessed: 1May2016.

الجدول رقم(5-8) موقع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة(2011-2016)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الدول	179	179	179	186	186	186
القيمة	52,4	51	49,6	50,8	48,9	50,1
الترتيب	132	140	145	146	157	154
درجة الحرية	ضعيفة	ضعيفة	منعدمة	ضعيفة	منعدمة	ضعيفة

SOURCE: Based on**:**

The Heritage foundation,The wall street journal**, Index Of Economic Freedom,** Available on the site**:**http://www.heritage.org/index/ranking Accessed: 24/11/2016.

The Heritage foundation,The wall street journal,**2012 Index Of Economic Freedom**,Washington, 2012,P83.

The Heritage foundation,The wall street journal,**highlights of the 2011 Index Of Economic Freedom,Promoting Economic Opportunity and Prosperity**,Washington,2011,p2.

يتبين من الجدول تراجع ترتيب الجزائر في المؤشر من المرتبة132 عالميا سنة2011 الى المرتبة 157 سنة2015 لتتقدم نسبيا الى المرتبة 154 سنة2016،وتراوح تصنيفها بين درجة الحرية الاقتصادية الضعيفة والحرية الاقتصادية المعدومة،وسبب تراجع ترتيب الجزائر في هذا المؤشر هو التأخر المسجل في تنقيطها في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر حقوق الملكية 25 والتحرر من الفساد 36 وحرية الاستثمار 30 وفي مؤشر الحرية المالية 30.

ثالثا:مؤشر التنافسية العالمية:أظهر تقرير التنافسية العالمية 2017/2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تقدم الجزائر الى المرتبة 87 عالمياً والتاسعة عربيا،وكانت الجزائر احتلت ذات المرتبة عالميا وعربيا في 2016/2015[1]

[1] World Economic Forum,**The Global Competitiveness Report 2016/2017**,Géneva,2016,p 96.

الجدول رقم(5-9) موقع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي للفترة(2012/2013-2016/2017)

السنوات	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016
عدد الدول	144	148	144	140	138
الترتيب	110	100	79	87	87
القيمة	3,7	3,8	4,1	4,0	4,0

Source:Based on:

World Economic Forum,**The Global Competitiveness Report 2016/2017**,Géneva, 2016,pp96-344.
World Economic Forum,**The Global Competitiveness Report 2014/2015**,Géneva,2014,pp106 - 366.

يتبين من الجدول تقدم الجزائر في الترتيب من المرتبة110 عالميا ثم المرتبة100 فالمرتبة 79 لتتراجع الى المرتبة87،رغم تقليص عدد الدول المشاركة.

ومن خلال تفحص أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية،يعزى هذا الثبات في الترتيب لتراجع ترتيب الجزائر في محور استقرار الاقتصاد الكلي ب 25 مرتبة،في حين سجلت تقدم في باقي المؤشرات الفرعية كمحور الجاهزية التكنولوجية الذي تقدمت فيه ب18 مرتبة، وتقدمت في محور الصحة والتعليم الأساسي بحوالي 8 مراتب ،كما تقدمت ب7 مراتب في كل من محور الابتكار ومحور تطور بيئة أداء الأعمال،وتقدمت ب5 مراتب في محور البنية التحتية،كما تقدمت ب3 مراتب في كل من محور التدريب والتعليم العالي،ومحور كفاءة سوق العمل ومحور كفاءة الأسواق المالية،وتقدمت بمرتبة واحدة في كل من محور كفاءة سوق السلع محور حجم السوق،بينما سجلت ثبات في محور المؤسسات.

رابعا:مؤشر سهولة أداء الاعمال:فيما يخص هذا المؤشر حلت الجزائر في المرتبة 156 في تقرير 2017 متقدمة ب7 مراتب عن تقرير 2016 [1] والجدول التالي يبين تفاصيل المؤشر:

[1] Wourld Bank,**Ease of Doing Business in Algeria**, Available on the site: (http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/ algeria) Accessed:11October 2016.

الجدول رقم(5-10) وضعية الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال سنتي 2017/2016

المؤشرات	الترتيب العام	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	انفاذ العقود	تسوية حالات الاعسار
2016	163	145	119	130	161	174	174	170	178	100	71
2017	156	142	77	118	162	175	173	155	178	102	74

Source:Based on:

Wourld Bank,**Ease of Doing Business in Algeria**,Available on the site: (http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria) Accessed:11October2016.

يتبين من الجدول وجود الجزائر في مراتب متأخرة عالميا سواء في الترتيب العام للمؤشر أو الترتيب في المؤشرات الفرعية وبالمقارنة بين 2017 و2016 يتبين تحسن الترتيب في مؤشر بدء النشاط التجاري ومؤشر الحصول على الكهرباء ومؤشر حماية المستثمرين رغم عدم حصول أي اجراءات منفذة في الفترة 2005-2015،وفيما يخص مؤشر استخراج تراخيص البناء ومؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر دفع الضرائب فإن الاصلاحات المطبقة فيها (6اجراءات) أدت الى تحسين ترتيبها العالمي،بينما سجلت الجزائر تراجع في باقي المؤشرات وثبات في مؤشر التجارة عبر الحدود.

خامسا:مؤشر التنمية البشرية:حلت الجزائر في المرتبة 83عالميا من بين193 دولة في مؤشر التنمية البشرية لسنة2014 متقدمة ب10 مراتب عن سنة2013 وصنفت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة[1]،والجدول الموالي يبين تفاصيل التطور عبر السنوات:

[1] UNDP,**Human Development Report 2015:Work for Human Development**,2015,Op.Cit,p209.

الجدول رقم(5-11) وضعية الجزائر في مؤشر التنمية البشرية للفترة(2011-2015)

	2011	2012	2013	2014
عدد الدول	187	194	195	193
القيمة	0,698	0,713	0,717	0,736
الترتيب	96	93	93	83
التصنيف	تنمية بشرية متوسطة	تنمية بشرية مرتفعة	تنمية بشرية مرتفعة	تنمية بشرية مرتفعة

Source:Based on:

UNDP,**Human Development Report 2015:Work for Human Development**, New York, 2015, p209(Table1).

UNDP,Human **Development Report 2014:Sustaining human progress:Reducig Vulnerbilities and Building Resilience,**New York,2014,p161(Table1).

UNDP,**Human Development Report 2013:The Rise of the South:Human Progress in Diverse World,**New York,2013,p145(Table1).

PNUD,**Rapport sur le développement humain Annexe statistique du développement humain**, New York,2011,pp145-146(Tableau1).

يتبين من الجدول تقدم الجزائر في الترتيب من المرتبة 96 سنة 2011 الى المرتبة93 سنتي 2012 و2013 ثم المرتبة83 سنة2014 وتقدمت بذلك في التصنيف من دولة ذات تنمية بشرية متوسطة سنة2011 الى دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة في الفترة(2012-2014)،ويعود هذا التقدم الى التحسن في المؤشرات الفرعية حيث قدر العمر المتوقع عند الولادة74,8 سنة،ومتوسط سنوات الدرا سة7,6،ويبلغ عددالأطباء لكل 10000 ساكن12,1 ،وخصص للإنفاق العام على الصحة6,6 % من الناتج المحلي الاجمالي،وللانفاق العام على التعليم4,3% من الناتج المحلي الاجمالي،[1]وبلغ نصيب الفرد من الدخل الاجمالي 13054دولار،[2] ويقدر عدد مستخدمي الانترنت 18,1% من السكان،وتبلغ الاشتراكات في الهاتف الجوّال 93,3 لكل 100ساكن.[3]

[1] UNDP,**Human Development Report 2015:Work for Human Development** 2015,Op.Cit,pp239-243.
[2] Ibid,p209.
[3] Ibid,p263.

الفرع الثالث:موقع الجزائر في المؤشرات الاقليمية:

سنركز على مؤشر ضمان الاستثمار الذي تنشره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،ومؤشر التنافسية العربية الذي يصدره صندوق النقد العربي.

أولا:مؤشر ضمان الاستثمار:حلت الجزائر في المرتبة87 عالميا في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار2016 وحازت نفس المرتبة في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار2015[1] والجدول التالي يبين تطور ترتيب الجزائر في المؤشر:

الجدول(5-12) موقع الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة(2013-2016)

السنوات	2013	2014	2015	2016
عدد الدول	110	111	109	109
القيمة	24,1	32,2	33,9	34,2
الترتيب عالميا	82	85	87	87
قيمة المتوسط العالمي	33,9	42,8	45,8	45,6
قيمة المتوسط العربي	28,0	36,7	40,4	40,2

Source: Prépared by the student based on data derived from:

- The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2016**,Kuwit2016 ,pp121-177 .
- The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2015**, Kuwit 2015,pp 123-179.
- The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2014**, Kuwit 2014,pp 100-115.
- The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2012-2013**,Kuwit 2013,pp101-117.

يتبين من الجدول تراجع الجزائر من المرتبة82 عالميا سنة2013 الى المرتبة85 سنة2014 ثم المرتبة 87 سنتي 2015 و2016، رغم تقدمها في قيمة المؤشر العام من24,1 سنة2013 الى 32,2 سنة 2014 و33,9 سنة 2015 ثم34,2 سنة 2016،وسجلت الجزائر قيمة أقل من المتوسط العربي وأقل من المتوسط العالمي خلال فترة الدراسة،وسجلت الجزائر هذا التراجع رغم تقدمها في مجموعة العوامل الخارجية ب(0,5 نقطة) وتقدمها في مجموعة العوامل الكامنة ب(0,6 نقطة) في حين سجلت تراجع ب (0,7 نقطة) في مجموعة المتطلبات الأساسية.

[1] The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2016**,Op.cit,pp125.

ثانيا:مؤشر التنافسية العربية:تواجه الجزائر تحديات كبيرة في مجال تحسين وضعها التنافسي في الأسواق الدولية،ونتيجة للبيئة الاقتصادية الدولية المواتية التي تمثلت في ارتفاع أسعار النفط والمواد الخام وانخفاض تكلفة التمويل للسنوات التي غطاها تقرير التنافسية العربية الذي أصدره صندوق النقد العربي والمتمثلة في الفترة (2010-2013)،الأمر الذي ساهم في زيادة معدلات النمو الحقيقي،وبهدف تحليل الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري مقارنة بالدول العربية ودول أخرى مختارة من أقاليم مختلفة يتبين لنا الجدول التالي:

الجدول رقم(5-13) موقع الجزائر في مؤشر التنافسية العربية للفترة(2010-2013)

المؤشرات الفرعية	قيمة المؤشر	الترتيب عربيا
متوسط مؤشر القطاع الحقيقي	0,049-	15
متوسط مؤشر قطاع مالية الحكومة	0,072-	12
متوسط مؤشر قطاع المؤسسات والحوكمة	0,5618-	14
متوسط مؤشرات بيئة أداء الاعمال	1,661-	20
متوسط مؤشر القطاع النقدي والمصرفي	0,4894	7
مؤشر القطاع الخارجي	0,7978	3

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على المعطيات المستقاة من:

صندوق النقد العربي،**تقرير تنافسية الاقتصادات العربية**،أبو ظبي،يناير2016،ص ص57-62.

يتبين من الجدول ما يلي:

- ✓ تفوق الجزائر في مؤشر القطاع الخارجي بحلولها في المرتبة الثالثة وبقيمة معيارية 0,7978 نظرا لتحقيقها للمركز الثاني عربيا في مؤشر الاحتياطيات الرسمية والمركز الثالث في مؤشر تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات الشهرية،بعد السعودية وليبيا والمركز الثالث بعد السعودية وليبيا في مؤشر القطاع الخارجي.[1]
- ✓ حققت الجزائر المرتبة السابعة في مؤشر القطاع النقدي والمصرفي بسبب حلولها في المرتبة الأولى في مؤشر كفاية رأس المال نتيجة ارتفاع نسبة كفاية رأس المال في الجزائر إلى 23,7 % في السنوات 2010 و 2011 والمرتبة الثانية[2] في مؤشر العائد على الأصول*.
- ✓ في بقية المؤشرات احتلت الجزائر مراتب متأخرة.

[1] صندوق النقد العربي،**تقرير تنافسية الاقتصادات العربية**2016،مرجع سابق،ص ص35-36.

[2] مرجع سابق،ص33-34.

* يُحسب العائد على الأصول بقِسمة صافي الربح على متوسط إجمالي الأصول،ويُمثل كيفية استخدام الأصول في تحقيق الأرباح.

المبحث الثاني:تحليل واقع المناخ الاستثماري في مصر:

قبل تحليل واقع المناخ بالاستثماري في مصر بعد 2011 لابد من تقديم بعض أهم ملامح مناخ الاستثمار في مصر قبل2011.

المطلب الأول:تقييم ملامح المناخ الاستثماري في مصر قبل 2011:

سنركز في البداية على التوازنات الاقتصادية الكلية وكذلك موقع مصر في بعض المؤشرات الدولية والعربية قبل 2011.

الفرع الأول:التوازنات الاقتصادية في مصر قبل 2011:

سنتناول مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي ومؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي،ونفصلهما فيما يلي:

أولا:مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي:بتحليل تطور بعض المؤشرات كالنمو الاقتصادي ومعدل التضخم والموازنة العامة ينتج الجدول التالي:

الجدول رقم(5-14) تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي بمصر للفترة(جويلية2005-جوان2010)

المؤشرات	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009
معدل النمو الحقيقي%	6,8	7,1	7,2	4,7	5,1
معدل التضخم%	7,6	9,5	18,3	11,7	11,4
الموازنة العامة بالمليار دولار	8,8-	9,5-	11-	13-	17,7-

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على المعطيات المستقاة من:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الأول،2012،ص ص 6-13.

يتبين من الجدول ما يلي:

- تسجيل معدلات نمو مرتفعة وصلت الى 7,2% في(2007-2008) رغم انخفاضها بعد ذلك لتصل الى 5,1% في(2009-2010).
- ارتفاع معدل التضخم من 7,6% في(2005-2006) الى18,3% في(2007-2008) لتنخفض الى11,4 % في(2009-2010).
- زيادة العجز في الموازنة العامة من 8,8- مليار دولار سنة(2005-2006) الى17,7- مليار دولار في(2009-2010).

ثانيا:مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي:بتحليل تطور بعض المؤشرات كالحساب الجاري والمديونية الخارجية والاحتياطيات الدولية ينتج الجدول التالي:

الجدول رقم (5-15) تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي بمصر للفترة(جويلية2005-جوان2010)

الوحدة:مليار دولار

المؤشرات	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009
الحساب الجاري	1,8	2,7	0,9	4,4-	4,3-
المديونية الخارجية	29,6	29,8	34,6	31,7	33,9
الاحتياطيات الدولية	23	28,6	34,6	31,3	35,2

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على المعطيات المستقاة من:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الأول،2012،ص ص 14-16.

يتبين من الجدول ما يلي:

- تحول في قيمة الحساب الجاري من 1,8 مليار دولار في(2005-2006) الى القيمة السالبة(4,3-) مليار دولار في (2009-2010).
- ارتفاع في قيمة المديونية الخارجية من29,6 مليار في(2005-2006) الى 33,9 مليار دولار في(2009-2010).
- ارتفاع في قيمة الاحتياطات الدولية من23 مليار دولار في(2005-2006) الى 35,2 مليار دولار في (2009-2010).

الفرع الثاني:موقع مصر في بعض المؤشرات الدولية والعربية:تتمثل المؤشرات الدولية والعربية فيما يلي:

أولا:مؤشر الحرية الاقتصادية:حلت مصر في المرتبة97 من 183 دولة بقيمة 58% وبدرجة حرية ضعيفة سنة 2009،[1] والمرتبة94 من179 دولة بقيمة 59% وبدرجة حرية ضعيفة سنة2010.[2]

[1] The Heritage Foundation and The Wall Street Journal,**highlights of the 2009 Index of Economic Freedom,**2009, Op.Cit**,** p2.

[2] The Heritage Foundation and The Wall Street Journal,**highlights of the 2010 Index of Economic Freedom**,2010, Op.Cit,p2.

ثانيا:مؤشرات تقويم المخاطر القطرية:صنفت مصر من ضمن الدول ذات المخاطر المعتدلة خلال الفترة (2007-2010) في المؤشر المركب للمخاطر القطرية،وحسب مؤشر الأنستيتيوشنال أنفستور صنفت ضمن الدول ذات المخاطر المعتدلة،وفيما يخص مؤشر الكوفاس سجلت في درجة المضاربة B قبل 2010 والتي تشير الى التميز بالمخاطرة المرتفعة نسبيا بسبب عدم الإستقرار السياسي.

ثالثا:مؤشرالتنافسية العالمي:تحتل مصر مرتبة متوسطة في المؤشر حيث سجلت في المرتبة70 من 133 دولة سنة2009 لتتراجع الى81 من 139 دولة سنة2010،كما تحتل مصر مراتب متأخرة عربيا(المرتبة 10 سنة 2010)،[1] وهذا يدل على تراجع أهمية السوق المصري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير.

رابعا:مؤشر سهولة أداء الأعمال:احتلت مصر في هذا المؤشر المرتبة 106 عالميا من بين181 دولة سنة 2009[2]،والمرتبة99 عالميا من بين 183 دولة سنة2010[3].

خامسا:المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية:حسب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار الذي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،فسجل عدم تحسن في مناخ الاستثمار سنة 2009 بقيمة 0,33[4] ،وعدم تحسن ايضا سنة2010 بقيمة 0,33[5].

المطلب الثاني:الاطار التشريعي والتنظيمي لمناخ الاستثمار بمصر:

يشمل الاطار التشريعي والتنظيمي لمناخ الاستثمار التطورات القانونية والتشريعية والاتفاقيات الدولية الاطار المؤسسي اضافة الى الاطار الاجرائي المتصل بالاستثمار وبيئة أداء الاعمال وسنفصلها فيما يلي:

الفرع الاول:الاطار التشريعي والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي:

شهدت مصر العديد من الإجراءات والسياسات الجديدة والاتفاقيات الدولية التي تصب في اتجاه منح المزيد من درجات التحرير لمناخ الاستثمار فيها.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2010**،مرجع سابق،ص ص158-161.

[2] مرجع سابق،ص262.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الرابع،الكويت،اكتوبر- ديسمبر2010،ص9.

[4] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2009**،الكويت،2009،ص233.

[5] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2010**،مرجع سابق،ص235.

أولا:التطورات القانونية والتشريعية:تتمثل المزايا الممنوحة في:

- عدم جواز التأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة أو الحجز أو التحفظ أو تجميد الأموال[1] .
- حرية تحديد أسعار المنتجات وتحديد نسبة الأرباح.[2]
- الحق في تملك الأراضي والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها أو التوسع فيه أياً كانت جنسية الشركاء أو المساهمين أو محال إقامتهم أو نسب مشاركتهم أو مساهمتهم في رأسمالها[3] .
- لا تخضع البضائع التي تصدرها مشروعات المنطقة الحرة إلى خارج البلاد أو التي تستوردها من خارج البلاد لمزاولة نشاطها للقواعد الخاصة بالاستيراد والتصدير ولا للإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات، كما لا تخضع للضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم.[4]
- يجوز تسوية منازعات الاستثمار بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع المستثمر أو وفقاً لأحكام قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية المشار إليه.[5]

ثانيا:الاتفاقيات العربية الدولية والثنائية:قامت مصر بتوقيع اتفاقيات اتفاقيات دولية لحماية وتشجيع الاستثمار،اضافة الى بعض الاتفاقيات الثنائية نفصلها فيما يلي:

1- الترتيبات الاقليمية والمتعددة الاطراف:نذكر منها ما يلي:

- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي انضمت اليها مصر في12 افريل1988.
- الاتفاقية الدولية لفض نزاعات الاستثمار مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي تأسس سنة1966 وانضمت اليه 18 دولة عربية منها مصر.

[1] المادة 8و المادة 9 من القانون 8 لسنة1997،**المتعلق بضمانات وحوافز الاستثمار**،الجريدة الرسمية للجمهورية المصرية الصادرة بتاريخ 12ماي1997.

[2] المادة 10 من القانون 8 لسنة 1997.

[3] المادة 12 من قانون 8 لسنة 1997 والمعدلة بالمادة 12 من قانون رقم 17 لسنة 2015،**المتعلق بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981 وقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1991 وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار والقانون الصادر به رقم 8 لسنة 1997 وقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005**،الجريدة الرسمية للجمهورية المصرية،الصادرة بتاريخ 12-3-2015(العدد 11).

[4] المادة13 من القانون 8لسنة1997،**المتعلق بضمانات وحوافز الاستثمار**،والمعدلة بالمادة32 من قانون رقم 17 لسنة 2015.

[5] المادة 7 من قانون رقم 17 لسنة 2015.

- مصر من بين الاعضاء المؤسسين لتحديث اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في البلاد العربية،** بتاريخ 2000/12/6 بالقاهرة.[1]
- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية التي تم ابرامها سنة1980 والموقع عليها من قبل جميع الدول العربية بما فيها مصر.
- مصر من الاعضاء المؤسسين لتحديث اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال العربية بين الدول العربية* والتي حررت في7 جوان2000 بالقاهرة.[2]
- اتفاقية اغادير الموقعة في 2001 بشأن اقامة منطقة للتبادل الحر وتضم مصر والأردن وتونس والمغرب.[3]

2- الاتفاقات الثنائية:تتمثل في اتفاقيات تشجيع الاستثمار واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وسنفصل فيهما يلي:

أ- **اتفاقيات تشجيع الاستثمار:**حلت مصر في المرتبة الأولى كأكثر الدول توقيعا للاتفاقيات مع 18 دولة عربية،وكذلك في المرتبة الأولى عربيا كأكثر الدول توقيعا للاتفاقيات مع 82 دولة أجنبية.[4]

ب- **اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي:**وقعت مصر اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع 8 دول عربية،في المقابل حلت الثالثة عربيا بتوقيعها للاتفاقيات مع 41 دولة أجنبية.[5]

الفرع الثاني:الاطار المؤسسي للاستثمار في مصر:

يتمثل في الأجهزة المكلفة بالاستثمار بالاضافة الى الجهود المبذولة في مجال ترقية المناطق الحرة والمناطق الصناعية وسنفصلهما فيما يلي:

** إتفاقية تسوية منازعات الإستثمار في البلاد العربية،وافق عليها المجلس بقراره رقم 663 / د23 بتاريخ 1974/6/10،وتم تحديث الإتفاقية، ووافق عليها المجلس بموجب قراره رقم 1138/ د72 بتاريخ 6ديسمبر2000.

[1] المعهد العربي للتحكيم والتسويات البديلة،**اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001**،منشورة على الموقع: (http://www.aiadr.com/aiadr.asp?)تاريخ الزيارة2ديسمبر2016.

* إتفاقية تشجيع وحماية الإستثمارات وإنتقال الأموال بين الدول العربية،وافق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية،بقراره رقم 465 / د 15 بتاريخ 1970/8/29،وتم تحديث الإتفاقية،ووافق عليها المجلس بموجب قراره رقم 1125/ د71 بتاريخ 2000/6/7.

[2] الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية،**اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية**،منشورة على الموقع: http://council. index.php تاريخ الزيارة 10نوفمبر2016

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2011**،مرجع سابق،ص161.

[4] مرجع سابق،ص162.

[5] مرجع سابق،ص167.

أولا:الأجهزة المكلفة بالاستثمار:وتتمثل في وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وسنفصل فيهما كما يلي:

1- **وزارة الاستثمار**:تعتبر المسؤول الأول عن تهيئة مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال،وكانت تعرف سابقا بوزارة قطاع الأعمال العام،قبل أن يتم فصلها كوزارة جديدة في 23 مارس 2016،وتهدف الى مراقبة سياسات الاستثمار،والتنسيق بين الوزارات والهيئات ذات العلاقة بمجال الاستثمارات في مصر،بالإضافة إلى توفير خدمة فض النزاع للمستثمرين،إصلاح مناخ الاستثمار،وتطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية،وتطبيق برنامج شامل لإدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة.[1]

2- **المجلس الأعلى للاستثمار**:انشيء بموجب القرار الجمهوري رقم 478 لسنة 2016،ويختص بمتابعة تطور تصنيف مصر في التقارير الدورية الخاصة بالاستثمار،ومتابعة تحديث الخريطة الاستثمارية على مستوى القطاعات المتخصصة والمناطق الجغرافية المختلفة في اطار خطة التنمية الاقتصادية للدولة.

كما يختص بوضع الاطار العام للاصلاح التشريعي والاداري لبيئة الاستثمار،ومتابعة آليات تسوية منازعات الاستثمار وموقف قضايا التحكيم الدولي،واستعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في كل قطاع وبحث محاور المشاكل المتعلقة بها،فضلا عن أية اختصاصات أخرى تتصل بتحقيق أهدافه.[2]

3- **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة**:أسست بقرار جمهوري عام 1997،وتعد بمثابة الهيئة الحكومية الرئيسية المختصة بتنظيم وتشجيع وتسهيل إجراءات الاستثمار،بالإضافة إلى مد يد العون للمستثمرين، وترويج القطاعات المصرية النشطة في العالم،وهي الجهة الرسمية التي يتعامل معها المستثمر للحصول على كافة الخدمات في مجال الاستثمار،وتقدم الهيئة مجموعة متكاملة من الخدمات للمستثمرين تشمل:

- ☒ تقديم المشورة والدعم للمساعدة في تقييم الوضع في مصر باعتبارها مركز استثماري محتمل.
- ☒ تقديم خدمات فعالة ومهنية والإجابة على استفسارات المستثمرين في الوقت المناسب.
- ☒ مساعدة المستثمرين في الحصول على الموافقات اللازمة لتيسير عملية بدء الأنشطة.
- ☒ مساعدة المستثمرين في تحديد المواقع والخيارات المناسبة.
- ☒ مساعدة المستثمرين في تحديد الشركاء المصريين المناسبين من خلال تنظيم فاعليات منتديات الأعمال.
- ☒ توفير خدمات الدعم بعد التأسيس وخدمات تسوية النزاعات.[3]

[1] وزارة الاستثمار (مصر)،**تقديم الوزارة**،منشورة على الموقع (http://www.investment.gov.eg) تاريخ الزيارة17 نوفمبر2016.

[2] الهيئة العامة للاستعلامات (مصر)،**المجلس الاعلى للاستثمار**،منشورة على الموقع (http://sis.gov.eg/section/lang=ar) تاريخ الزيارة 31 ديسمبر2016.

[3] الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة(مصر)،**الهيئة وخدماتها**،منشور على الموقع: (http://www.gafi.gov.eg/OurServices.aspx) تاريخ الزيارة 2 ديسمبر2016.

ثانيا:الجهود المبذولة في مجال ترقية المناطق الحرة والمناطق الصناعية في مصر:

تم اتخاذ 25 اجراءا تطوريا في عدد من المناطق الحرة والصناعية في انحاء مصر منها الموافقة على اقامة مشاريع استثمارية،الموافقة على تركيب شبكات الغاز الطبيعي والكهرباء لمشاريع استثمارية وشبكة لمراقبة منفذ المنطقة،تخطيط مساحات وتوصيل مرافق أساسية للأراضي،اختصار المدة الزمنية لطلب الأرض وتخصيصها،وتخفيض الأعباء المالية على المستثمرين.[1]

ويبلغ عدد المناطق الحرة في مصر 20 منطقة حرة،اضافة الى 114 منطقة صناعية تتركز 18 منطقة نشاطات في القاهرة،و9 في الاسكندرية،و8 في بني سويف،و8 في اسيوط،و7 في بور سعيد،و5 في الاسماعيلية والباقي تتوزع في بقية المحافظات.[2]

في سنة 2015،تم إدخال قيود على الاستثمارات في المنطقة الحرة تتمثل في عدم منح التراخيص في المناطق الحرة للمشاريع في القطاعات التالية:الأسمدة،انتاج النفط،إنتاج وتسييل الغاز الطبيعي،وغيرها من الصناعات كثيفة الطاقة.[3]

الفرع الثالث:الاطار الاجرائي المتصل بالاستثمار وبيئة اداء الاعمال:

عمدت مصر الى مجموعة من الاجراءات تمثلت في تسهيل التجارة عبر الحدود عن طريق تطبيق نظام الكتروني لتقديم مستندات التصدير والاستيراد،تسريع إجراءات التخليص الجمركي وتخفيض مدة التصدير والاستيراد،إلغاء الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس الكيان القانوني للمشروع،تسريع عملية استخراج تراخيص البناء وتخفيض المدة اللازمة لاستخراجها بتقليل عدد الاجراءات من خلال العمل بنظام النافذة الشاملة للحصول على الموافقات،تسهيل اجراءات تسجيل الملكية،[4] كما عززت جهودها لحماية المستثمرين الأقلية عن طريق ادخال متطلبات اضافية للموافقة على معاملات الاطراف المعنية،وزيادة متطلبات الافصاح عن هذه المعاملات في البورصة[5].

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2006**،الكويت2006،ص211.

[2] الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة،**بيان المناطق الصناعية وتوزيعها وتبعيتها**،منشور على الموقع: (http://www.gafi.gov.eg /Industrial-Zones.aspx) تاريخ الزيارة25 نوفمبر 2016.

[3] U.S.Département Of State,Bureau of Economic and Business Affairs,**Egypt:Investment Climate Statement 2015**,Usa, May2015, p26.

[4] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2011**،امرجع سابق،ص170.

[5] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الرابع،اكتوبر- ديسمبر2014،مرجع سابق،ص9.

الجدول رقم(5-16)الاصلاحات المنفذة على بيئة أداء الأعمال في مصر في الفترة(2005 -2015)

اجمالي الاصلاحات	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الاقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الاعسار
24	6	3		3	4	2	1	4	1	

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الرابع،الكويت،اكتوبر – ديسمبر 2014،ص10.

يتبين من الجدول ان الاجراءات تركزت في مؤشر بدء المشروع ب6 اجراءات ثم مؤشر الحصول على الائتمان ب4 اجراءات ثم 3 اجراءات في مؤشري تسجيل الممتلكات واستخراج تراخيص البناء،ثم حماية المستثمرين الأقلية بإجراءين،ثم اجراء واحد في مؤشري دفع الضرائب وانفاذ العقود،بينما لم تقم بأي اصلاحات في مؤشري الحصول على الكهرباء وتسوية حالات الاعسار خلال فترة الدراسة،وبلغ عدد الاصلاحات المنفذة بمصر 24 اجراء وهو ما أهلها للاستحواذ على المرتبة الأولى عربيا.

المطلب الثالث:تقييم المناخ الاستثماري في مصر بعد 2011:

لتقييم المناخ الاستثماري في مصر سنتطرق للتقييم الكمي ثم نتناول موقع مصر في المؤشرات الدولية والعربية.

الفرع الأول:التقييم الكمي لمناخ الاستثمار في مصر:

سيتم تقييم مناخ الاستثمار كميا من خلال دراسة المكونات الاقتصادية والاجتماعية وسنفصلها فيما يلي:

أولا:المكونات الاقتصادية:تتمثل في مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي ومؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي وسنفصلها فيما يلي:

1-مؤشرات الاداء الاقتصادي الداخلي:بملاحظة بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي كمعدل النمو والناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم اضافة الى الموازنة العامة ينتج الجدول التالي:

الجدول رقم (5-17) تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي في مصر للفترة (جويلية2010-جوان2015)

المؤشرات	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014
معدل النمو الحقيقي %	1,78	2,22	2,10	2,20	3,50
ناتج محلي اجمالي(مليار دولار)	247,72	275,75	285,43	301,53	330,15
معدل التضخم(متوسط سنوي%)	11,89	8,65	6,91	10,09	10,99
الموازنة العامة بالمليار دولار	23,05-	27,58-	38,21-	38,84-	37,28-

Source:IMF,**World Economic Outlook Database,October 2016**,Report for Selected Countries, Available on the site(https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx) Accessed:22Décember2016.

يتبين لنا من الجدول ما يلي:

- تحسن معدل النمو الحقيقي في مصر من1,78% في(2010-2011)الى3,50% سنة(2014-2015).
- تزايد الناتج المحلي الاجمالي في مصر من 247,72 مليار دولار في(2010-2011) ليصل الى 330,15 مليار دولار في(2014- 2015).
- ارتفاع معدلات التضخم في فترة الدراسة حيث تراوحت ما بين6,9 %و11,89% ،ويعود السبب لقيام البنك المركزي بطباعة نقود بدون غطاء بقيمة 35 مليار جنيه بين جوان2013 واوت 2014.
- تزايد العجز بمصر من -23,05 مليار دولار في(2010-2011) الى -37,28 مليار دولار في(2014- 2015)،نتيجة لزيادة الاجور وتعويضات العاملين بسبب المطالبات الفئوية بعد أحداث جانفي 2011،اضافة الى توسع الجهاز الاداري الحكومي وما واكب ذلك من زيادة في حجم العمالة الحكومية والأجور المدفوعة لها،وكذلك انخفاض الموارد العامة للدولة خاصة حصيلة الضرائب نتيجة لنفس الاحداث السابقة.[1]

2-مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي:بين تتبع بيانات الحساب الجاري والمديونية الخارجية والاحتياطيات الدولية بمصر النتائج الملخصة في الجدول التالي:

[1] نيفين فرج إبراهيم إبراهيم،**أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد71،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،مصر،صيف2015،ص104.

الجدول رقم(5-18) تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي في مصر للفترة (جويلية2010-جوان2015)

الوحدة: مليار دولار

المؤشرات	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014
الحساب الجاري	6,1-	10,1-	6,4-	2,4-	12,8-
المديونية الخارجية	34,9	39,1	44,4	53,4	61,4
الاحتياطيات الدولية	26,4	15,2	14,5	16,3	18,5

Source:IMF,**World Economic Outlook Database**,October 2016,Report for Selected Countries, Available on the site: https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx, (Accessed:22December2016).

يتبين من الجدول ما يلي:

- انخفاض العجز في الحساب الجاري في مصر من-6,1 مليار دولار في(2010-2011) الى-2,4 مليار دولار سنة(2013-2014)،ليرتفع العجز الى -12,8 مليار دولار في(2014-2015).
- زيادة المديونية من 34,9 مليار دولار في(2010-2011) الى61,4 مليار دولار في(2014-2015) نتيجة التراجع في النشاط الاقتصادي لدى شركاء مصر التجاريين بفعل الاضطرابات الامنية مما ادى الى انخفاض حصيلة مصر من النقد الاجنبي.[1]
- انخفاض في الاحتياطيات الدولية من26,4 مليار دولار في(2010-2011)الى 18,5 مليار دولار في(2014-2015)،بسبب ضغط فاتورة الطاقة،وسداد فاتورة الواردات.

ثانيا:المكونات الاجتماعية:بمتابعة تطور عدد السكان ومتوسط دخلهم السنوي ومقارنتها مع نسب البطالة بمصر ينتج ما يلي:

الجدول رقم(5-19) تطور بعض المؤشرات الاجتماعية بمصر للفترة (جويلية 2010-جوان2015)

المؤشرات	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014
عدد السكان بالمليون نسمة	80,5	82,4	84,6	86,8	89
متوسط الدخل السنوي للمواطن	3077,34	3346,54	3373,96	3473,91	3709,65
معدل البطالة(%من قوة العمل)	10,37	12,37	12,99	13,36	12,85

Source: Based on**:**

IMF,**World Economic Outlook Database**,October 2016,Report for Selected Countries, Available on the site:(https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx) Accessed: 22Décember2016.

[1] مرجع سابق،ص111.

يتبين لنا من الجدول ما يلي:

- ارتفاع عدد السكان من80,5 مليون في(2010-2011) الى89 مليون في(2014-2015).
- ارتفاع متوسط الدخل السنوي من 3077,34 دولار في(2010-2011)الى 3709,65 دولار في(2014-2015)،وصنفت مصر في جانفي 2016 حسب البنك الدولي ضمن الشريحة الأدنى من البلدان متوسطة الدخل[1] .
- ارتفاع معدل البطالة من 10,37% من اجمالي قوة العمل في(2010-2011) الى13,36% سنة (2013-2014) لتنخفض الى 12,85% في(2014-2015)،ويعود ذلك لاغلاق الشركات بسبب الاضطرابات والاحتجاجات،حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل ممن سبق لهم العمل الى33,4% من مجموع العاطلين نهاية 2014.

الفرع الثاني:موقع مصر في المؤشرات الدولية: توجد مجموعة من المؤشرات الدولية نفصل بعضها فيما يلي:

أولا:المؤشر المركب للمخاطر القطرية:شهد المؤشر المركب للمخاطر القُطرية لمصر تراجع خلال الفترة من (2013-2015)،مقارنة بالفترة التي سبقت 2013،كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(5-20) موقع مصر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة(2011/افريل2015)

السنوات	2011	2012	2013	2014	أفريل 2015
قيمة المؤشر	65	67	59	59	58
درجة المخاطرة	معتدلة	معتدلة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة

Source:Based on:

The prs groupe,**global risk index**,Available on the site: https://www.prsgroup.com/category/risk-index, Accessed: 31Janvier2016.

يتبين من الجدول تراجع مصر في المؤشر من درجة مخاطرة معتدلة سنتي 2011 و2012 الى درجة مخاطرة مرتفعة في الفترة(2013-2015).

[1] Fantom Neil James,Serajuddin Umar,Op.Cit,p42.

ثانيا:مؤشر الحرية الاقتصادية:حلت مصر في المرتبة 125 من أصل186 دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2016،وسجلت مصر حسب المؤشر العالمي 56,1 نقطة من أصل 100 في المؤشر العام،متقدمة بـ 0,9 نقطة عن سنة2015[1].

الجدول رقم (5-21) موقع مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة(2011-2016)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الدول	179	179	179	186	186	186
القيمة	59,1	57,9	54,8	52,9	55,2	56,1
الترتيب	96	100	125	135	124	125
درجة الحرية	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة

SOURCE: Based on:

The Heritage Foundation**,**The wall street journal**,Index Of Economic Freedom,**Available on the site:**(**http://www.heritage.org/index/ranking) Accessed: 1May2016.

The Heritage Foundation,The wall street journal**,highlights of the 2011 Index of Economic Freedom,Promoting Economic Opportunity and Prosperity**,Washington,2011,p2.

The Heritage Foundation,The wall street journal,**2012 Index of Economic Freedom**, Washington,2012,P77.

يتبين من الجدول تراجع ترتيب مصر في المؤشر من المرتبة 96 عالميا سنة2011 الى المرتبة 135 سنة2014 لتتقدم نسبيا الى المرتبة 125 سنة2016 وصنفت من ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة ويعود تراجع ترتيب مصر في هذا المؤشر الى التأخر المسجل في تنقيطها في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة له حيث سجلت في مؤشر حقوق الملكية 20 والتحرر من الفساد 37 وفي مؤشر الحرية المالية 40.

ثالثا:مؤشر التنافسية العالمية:أظهر تقرير التنافسية العالمية 2017/2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تقدم مصر الى المرتبة 115 عالمياً و12 عربيا،وكانت مصر قد احتلت المرتبة 116عالميا و12عربيا في 2016/2015[2].

[1] **The Heritage Foundation, Index Of Economic Freedom**,Available on the site**:** **(**http://www.heritage.org/index/ranking) Accessed: 1May2016.

[2] World Economic Forum,**The Global Competitiveness Report 2016/2017**,Géneva,2016,p168.

الجدول رقم(5-22) موقع مصر في مؤشر التنافسية العالمي للفترة(2012/2013-2016/2017)

السنوات	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016
عدد الدول	144	148	144	140	138
الترتيب	107	118	119	116	115
القيمة	3,7	3,6	3,6	3,7	3,7

Source:Based on:

World Economic Forum,**The Global Competitiveness Report 2016/2017**,Géneva,2016,pp96- 344.
World Economic Forum,**The Global Competitiveness Report 2014-2015**,Géneva,2014,pp106-366.

يتبين من الجدول تراجع مصر في ترتيب هذا المؤشر من المرتبة 107 الى المرتبة118 ثم 119 عالمياورغم التقدم بثلاث مراكز إلا أنها احتلت المركز الأخير عربياً والمرتبة 116 عالميا،ثم المرتبة 115 عالميا في تقرير (2017/2016)،ومن خلال تفحص أداء مصر في المؤشرات الفرعية،يعزى هذا التراجع في الترتيب لتراجع ترتيب مصر ب5 مراتب في محور البنية التحتية،وتراجعت بمرتبتين في محور الابتكار،كما تراجعت بمرتبة واحدة في كل من محور التعليم العالي والتدريب،ومحور الجاهزية التكنولوجية و محور حجم السوق،بينما سجلت مصر تقدما في محور كفاءة سوق السلع ب8 مراتب،وتقدمت في محور الصحة والتعليم الأساسي ب7 مراتب، وتقدمت ب3 مراتب في كل من محور استقرار الاقتصاد الكلي،و محور كفاءة سوق السلع،بينما تقدمت بمرتبتين في محور كفاءة سوق العمل،و محور تطور بيئة الأعمال، بينما سجلت ثبات في محور المؤسسات.

رابعا:مؤشر سهولة أداء الاعمال:فيما يخص هذا المؤشر حلت مصر في المرتبة 122 في تقرير 2017 متقدمة ب4 مراتب عن تقرير 2016[1] والجدول الموالي يبين تفاصيل المؤشر.

[1] Wourld Bank,**Ease of Doing Business in Egypt**, Available on the site:
(http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/egypt) Accessed :11October 2016.

الجدول رقم(5-23) وضعية مصر في مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنتي 2017/2016

	الترتيب العام	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الإئتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	انفاذ العقود	تسوية حالات الاعسار
2016	126	70	63	129	105	78	129	162	157	162	105
2017	122	39	64	88	109	82	114	162	168	162	109

Source:Based on:

Wourld Bank,**Ease of Doing Business in Egypt**, Available on the site: (http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/egypt) Accessed:11October 2016.

يتبين من الجدول وجود مصر في مراتب متأخرة عالميا سواء في الترتيب العام للمؤشر او الترتيب في المؤشرات الفرعية رغم انها تستحوذ على المرتبة الاولى عربيا في عدد الاجراءات المنفذة لتحسين بيئة أداء الاعمال ب24 اجراء خلال العشر سنوات السابقة،وبالمقارنة بين 2017 و2016 يتبين تحسن الترتيب في مؤشر بدء النشاط التجاري حيث تم اتخاذ 6 اجراءات لصالح هذا المؤشر في الفترة (2005 /2015) اضافة الى تحسن في ومؤشر الحصول على الكهرباء رغم عدم اتخاذ أي اجراء يذكر في هذا المجال،وفي مؤشر حماية المستثمرين سجلت مصر تحسن في الترتيب نتيجة الاصلاحات المنفذة والمتمثلة في اجرائين خلال الفترة (2005-2015)،بينما سجلت مصر تراجع في باقي المؤشرات مع ثبات في مؤشر دفع الضرائب وانفاذ العقود.

خامسا:مؤشر التنمية البشرية:حلت مصر في المرتبة 108عالميا من بين193 دولة في مؤشر التنمية البشرية لسنة2014 متقدمة بمرتبتين عن سنة2013 وصنفت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة[1]،والجدول الموالي يبين تفاصيل التطور عبر السنوات.

[1] UNDP,**Human Development Report 2015:Work for Human Development**2015,Op.Cit,p209.

الجدول رقم(5-24) وضعية مصر في مؤشر التنمية البشرية للفترة(2011-2015)

	2011	2012	2013	2014
عدد الدول	187	194	195	193
القيمة	0,644	0,662	0,682	0,690
الترتيب	113	112	110	108
التصنيف	تنمية بشرية متوسطة	تنمية بشرية متوسطة	تنمية بشرية متوسطة	تنمية بشرية متوسطة

Source:Based on:

UNDP,**Human Development Report 2015:Work for Human Development**, New York, 2015, p209(Table1).

UNDP,**Human Development Report 2014:Sustaining human progress:Reducig Vulnerbilities and Building Resilience,**New York,2014,p161(Table1).

UNDP,**Human Development Report 2013:The Rise of the South:Human Progress in Diverse World**,New York,2013,p145(Table1).

PNUD,**Rapport sur le développement humain Annexe statistique du développement humain**, New York, 2011,pp145-146(Tableau1).

يتبين من الجدول تسجيل مصر لمراتب متأخرة في مؤشر التنمية البشرية تراوحت بين المرتبة108 والمرتبة 113 عالميا وصنفت مصر ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة،ويعود هذا التراجع الى التأخر في المؤشرات الفرعية حيث قدر العمر المتوقع عند الولادة 71,1 سنة، ومتوسط سنوات الدراسة6,6،ويبلغ عددالأطباء لكل10000 ساكن28,3،وخصص للإنفاق العام على الصحة5,1% من الناتج المحلي الاجمالي وللانفاق العام على التعليم3,8% من الناتج المحلي الاجمالي،[1]وبلغ نصيب الفرد من الدخل الاجمالي 10512 دولار،[2]ويقدر عدد مستخدمي الانترنت 31,7% من السكان،وتبلغ الاشتراكات في الهاتف الجوّال 114,3 لكل 100ساكن.[3]

[1] UNDP,**Human Development Report 2015:Work for Human Development**2015,Op.Cit,pp239-243.
[2] Ibid,p209.
[3] Ibid,p263.

الفرع الثالث:موقع مصر في المؤشرات الاقليمية:

سنركز على مؤشر ضمان الاستثمار الذي تنشره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،ومؤشر التنافسية العربية الذي يصدره صندوق النقد العربي.

أولا:مؤشر ضمان الاستثمار:حلت مصر في المرتبة71 عالميا في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار2016 متأخرة ب10 مراتب عن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار2015[1] والجدول التالي يبين تطور ترتيب مصر في المؤشر.

الجدول رقم(5-25) موقع مصر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة(2013-2016)

السنوات	2013	2014	2015	2016
عدد الدول	110	111	109	109
القيمة	30,8	39,5	41,9	40,2
الترتيب عالميا	60	63	61	71
قيمة المتوسط العالمي	33,9	42,8	45,8	45,6
قيمة المتوسط العربي	28,0	36,7	40,4	40,2

Source: Based on:

The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2016**,Kuwit2016, pp121-177 .

The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2015**,Kuwit2015, pp 123-179.

The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2014**,Kuwit 2014,pp 100-115.

The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2012-2013**,Kuwit 2013,P101-117.

يتبين من الجدول تراجع مصر في الترتيب من المرتبة 60 عالميا سنة2013 الى المرتبة63 سنة2014 للتقدم الى المرتبة 61 سنة2015 لتتراجع الى المرتبة71 سنة 2016،وسجلت مصر قيمة اكبر من المتوسط العربي وأقل من المتوسط العالمي خلال فترة الدراسة،ويعود هذا التراجع النسبي الى والتراجع في مجموعة

[1] The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2016**,Op.Cit,p177.

العوامل الكامنة ب(3,4 نقطة) رغم تقدمها في مجموعة العوامل الخارجية ب(0,5 نقطة) ،وكذلك تقدمها ب(0,6 نقطة) في مجموعة المتطلبات الأساسية.

ثانيا:مؤشر التنافسية العربية:في هذا الاطار تم انشاء المجلس الوطني المصري للتنافسية وهو مؤسسة مستقلة تسعى لدعم تنافسية الاقتصاد المصري،ويعد أول منظمة غير حكومية غير هادفة للربح تضطلع بمسؤولية تناول قضايا التنافسية في مصر والشرق الأوسط،وقد أصدر المجلس أول تقرير عن القدرة التنافسية لمصر في صيف 2004،[1] ولتحليل الوضعية التنافسية لمصر مقارنة بالدول العربية وكذا بعض الدول المختارة من اقاليم مختلفة نلاحظ الجدول التالي:

الجدول رقم(5-26) موقع مصر في مؤشر التنافسية العربية للفترة(2010-2013)

المؤشرات	قيمة المؤشر	الترتيب عربيا
متوسط مؤشر القطاع الحقيقي	0,067-	18
متوسط مؤشر قطاع مالية الحكومة	0,257-	21
متوسط مؤشر قطاع المؤسسات والحوكمة	0,4932-	15
متوسط مؤشرات بيئة أداء الاعمال	0,504-	15
متوسط مؤشر القطاع النقدي والمصرفي	0,4389-	16
مؤشر القطاع الخارجي	0,6915-	18

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على المعطيات المستقاة من:

صندوق النقد العربي،**تقرير تنافسية الاقتصادات العربية**،أبو ظبي،جانفي2016،ص ص57-62.

يتبين من الجدول تأخر ترتيب مصر في معظم المؤشرات رغم حلولها في المرتبة الخامسة في مؤشر الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الايرادات حيث ارتفعت قيمة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة فوق 60% في 5 دول عربية اضافة الى مصر وهي تونس والمغرب ولبنان والأردن والسودان.[2]

[1] The Egyptian National Competiveness Council,**Vision & Mission**,Available on the site:(http://www.encc.org.eg) Accessed:29Décember2016.

[2] صندوق النقد العربي،**تقرير تنافسية الاقتصادات العربية**2016،مرجع سابق،ص25.

المبحث الثالث:تحليل واقع المناخ الاستثماري في تونس:

قبل تحليل واقع المناخ بالاستثماري في تونس بعد 2011 لابد من تقديم بعض أهم ملامح مناخ الاستثمار في تونس قبل2011.

المطلب الأول:تقييم ملامح المناخ الاستثماري في تونس قبل2011:

سنركز في البداية على التوازنات الاقتصادية الكلية وكذلك موقع تونس في بعض المؤشرات الدولية والعربية قبل 2011.

الفرع الأول:التوازنات الاقتصادية في تونس قبل 2011:

سنتناول مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي ومؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي.

أولا:مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي:بتحليل تطور بعض المؤشرات كالنمو الاقتصادي ومعدل التضخم والموازنة العامة ينتج الجدول التالي:

الجدول رقم (5-27) تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي في تونس للفترة(2005-2010)

المؤشرات	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو الحقيقي%	5,7	6,3	4,5	3,1	3,1
معدل التضخم%	4,1	3,4	4,9	3,5	4,4
الموازنة العامة بالمليار دولار	1-	1,1-	0,3-	1,1-	0,5-

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على المعطيات المستقاة من:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الأول،الكويت،جانفي- مارس2012،ص ص6-13.

يتبين من الجدول ما يلي:

- تسجيل قيم مرتفعة للنمو الاقتصادي سنتي 2006 و2007 بنسبة5,7% و6,3% على التوالي لتستقر في 3,1 %سنتي 2009 و2010.
- استقرار معدل التضخم خلال الفترة بين3,4 %و4,9%.
- استقرار عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة بين-0,3 مليار دولار و-1,1 مليار دولار.

ثانيا:مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي:بتحليل تطور بعض المؤشرات كالحساب الجاري والمديونية الخارجية والاحتياطيات الدولية ينتج الجدول التالي:

الجدول رقم (5-28) تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي في تونس للفترة(2005-2010)

المؤشرات	2006	2007	2008	2009	2010
الحساب الجاري بالمليار دولار	0,6 -	0,9-	1,7-	1,2-	2,1-
المديونية الخارجية بالمليار دولار	18,5	20,2	20,6	21,5	21,5
الاحتياطيات الدولية بالمليار دولار	6,8	7,9	9	10,6	9,5

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على المعطيات المستقاة من:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار** ،العدد الفصلي الأول،الكويت،جانفي- مارس2012،ص ص14-16.

يتبين من الجدول ما يلي:

- انخفاض في قيمة الحساب الجاري من -0,6 مليار دولار سنة 2006 الى -2,1 مليار دولار سنة 2010.
- ارتفاع في المديونية الخارجية من18,5 مليار دولار سنة 2006 الى 21,5 مليار دولار سنة 2010.
- ارتفاع في قيمة الاحتياطيات الدولية من6,8 مليار دولار سنة 2006 الى10,6 مليا ر دولار سنة 2009 و9,5 مليا ر دولار سنة 2010.

الفرع الثاني:موقع تونس في بعض المؤشرات الدولية والعربية:تتمثل المؤشرات الدولية والعربية فيما يلي:

أولا:مؤشر الحرية الاقتصادية:حلت تونس في المرتبة98 من 183 دولة بقيمة 58% وبدرجة حرية ضعيفة سنة 2009،[1] والمرتبة95 من179 دولة بقيمة 59% وبدرجة حرية ضعيفة سنة2010[2].

ثانيا:مؤشرات تقويم المخاطر القطرية:صنفت تونس من ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة خلال الفترة2008- 2010 في المؤشر المركب للمخاطر القطرية،وحسب مؤشر الأنستيتيوشنال أنفستور صنفت ضمن الدول ذات المخاطر المعتدلة،وفيما يخص مؤشر الكوفاس سجلت في الدرجة الاستثمارية A4 قبل 2010 والتي تدل على وضعية المخاطرة المعتدلة.

[1] The heritage foundation and The Wall Street Journal,**highlights of the 2009 Index of Economic Freedom,**2009, OP.Cit,p2.
[2] The heritage foundation and The Wall Street Journal, **highlights of the 2010 Index of Economic Freedom**, 2010,p2.

ثانيا:مؤشرالتنافسية العالمي:تحتل تونس مرتبة متقدمة في المؤشر حيث سجلت في المرتبة40 من 133 دولة سنة2009 لتتقدم الى المرتبة32 من 139 دولة سنة2010،كما تحتل تونس مراتب متقدمة عربيا(المرتبة الرابعة سنة2010) وهذا يدل على أهمية السوق التونسي بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير.

رابعا:مؤشر سهولة أداء الأعمال:يعتبر مؤشر سهولة أداء الأعمال من أهم المؤشرات لقياسه مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الإقتصادية وبيئة الأعمال في الدولة،واحتلت تونس المرتبة 69 عالميا من بين181 دولة سنة2009[1]،والمرتبة58 عالميا من بين 183 دولة سنة2010[2].

خامسا:المؤشر المركب لمناخ الاستثمار:سجلت تونس في هذا المؤشر تحسن كبير في مناخ الاستثمار سنة2009 بقيمة 3،وعدم تحسن سنة2010 بقيمة0,33.

المطلب الثاني:الاطار التشريعي والتنظيمي لمناخ الاستثمار في تونس:

يشمل الاطار التشريعي والتنظيمي لمناخ الاستثمار التطورات القانونية والتشريعية والاتفاقيات الدولية الاطار المؤسسي اضافة الى الاطار الاجرائي المتصل بالاستثمار وبيئة أداء الاعمال وسنفصلها فيما يلي:

الفرع الأول:الاطار التشريعي والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي:

شهدت تونس العديد من الإجراءات والسياسات الجديدة والاتفاقيات الدولية التي تصب في اتجاه منح المزيد من درجات التحرير لمناخ الاستثمار فيها.[3]

اولا:التطورات القانونية والتشريعية: بغرض تحفيز الاستثمار ودفع المسار التنموي،اعتمدت تونس مجموعة من الحوافز تمثلت في:

- عدم وجود قيود على جنسية رأس المال سواء كان تونسيا أو أجنبيا مقيم او غير مقيم[4].
- يعامل المستثمر الأجنبي معاملة لا تقل عن المعاملة الوطنية التي يعامل بها المستثمر التونسي[5] .

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2010**،مرجع سابق،ص ص158-262.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الرابع،الكويت،2010،ص9.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2010**،مرجع سابق،ص 235.

[4] الفصل 3 من قانون عدد 120 لسنة 1993 ،**المتعلق بإصدار مجلة تشجيع الاستثمارات للجمهورية التونسية** ،المؤرخ في 27 ديسمبر 1993،المنقح والمتمم بالقانون عدد 5 لسنة 2009،**المتعلق بإتمام مجلة تشجيع الاستثمارات**،المؤرخ في 26 جانفي 2009 .

[5] الفصل 7 من القانون عدد71 لسنة2016،**المتعلق بقانون الاستثمار**،المؤرخ في3 سبتمبر2016،الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية،الصادرة بتاريخ 7 أكتوبر2016.

- لا يمكن انتزاع أموال المستثمر إلا من أجل المصلحة العمومية وطبقا للإجراءات القانونية ودون تمييز على أساس الجنسية ومقابل تعويض عادل ومنصف [1].
- للمستثمر حرية تحويل أمواله إلى الخارج بالعملة الأجنبية[2].
- تستفيد الشركات التي تنتج للتصدير 100% وتكون خاضعة لنظام المناطق الحرة من امكانية الاستيراد بكل حرية للمواد اللازمة لإنتاجها بشرط التصريح بها لدى مصالح الجمارك،[3] كما لاتخضع الا لدفع الرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية،والمعلوم على العقارات المبنية،والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين بعد طرح 50 % من المداخيل المتأتية من التصدير،والضريبة على الشركات بعد طرح 50 % من الربح المتأتي من التصدير.[4]
- كما أقر المشرع التونسي الحق للمستثمر الأجنبي عند تعذر تسوية الخلاف الناشيء بينه وبين الدولة عرضه على التحكيم بمقتضى اتفاقية تحكيم،وتخضع عندئذ إجراءات التحكيم لأحكام مجلة التحكيم، وفيما عدا ذلك،تختص المحاكم التونسية بالنظر في النزاع.[5]

ثانيا:الاتفاقيات العربية الدولية والثنائية:قامت تونس بتوقيع اتفاقيات اتفاقيات دولية لحماية وتشجيع الاستثمار، اضافة الى بعض الاتفاقيات الثنائية نفصلها فيما يلي:

1-الترتيبات الاقليمية والمتعددة الاطراف:تونس من الاعضاء المؤسسين للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي تأسس في5 ماي1965[6]،وهي عضو في اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية المعدلة [7] ،وهي عضو في اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي والتي حررت بالجزائر العاصمة في 23 جويلية 1990[8] ،وانضمت ايضا الى اتفاقية اغادير الموقعة في 25 فيفري 2004[9].

---

[1] الفصل8 من القانون عدد71 لسنة2016،**المتعلق بقانون الاستثمار**.

[2] الفصل9 من القانون عدد71 لسنة2016 ،**المتعلق بقانون الاستثمار**.

[3] الفصل 15 من قانون عدد120 لسنة1993،**المتعلق بإصدار مجلة تشجيع الاستثمارات للجمهورية التونسية**،المنقح والمتمم بالقانون عدد 5 لسنة 2009، .

[4] الفصل 12 من قانون عدد120 لسنة1993،**المتعلق بإصدار مجلة تشجيع الاستثمارات للجمهورية التونسية**،المنقح والمتمم بالقانون عدد 5 لسنة 2009،.

[5] الفصل23 من قانون عدد120 لسنة1993،**المتعلق بإصدار مجلة تشجيع الاستثمارات للجمهورية التونسية**،المنقح والمتمم بالقانون عدد 5 لسنة 2009،.

[6] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار بالدول العربية**2010،مرجع سابق،ص103.

[7] أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية،**الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية المعدلة**،مصر،ديسمبر2012،ص1.

[8] المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22ديسمبر1990،**المتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 6 فيفري1991.

[9] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2011**،مرجع سابق،ص102.

2-الاتفاقات الثنائية:تتمثل في اتفاقيات تشجيع الاستثمار واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وسنفصلهما فيما يلي:

أ- **اتفاقيات تشجيع الاستثمار:**حلت تونس في المرتبة الرابعة بعد مصر وسوريا والمغرب بتوقيعها للاتفاقيات مع 14 دولة عربية،والثالثة عربيا بتوقيعها ل40 اتفاقية مع الدول الأجنبية.

ب-**اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي:**حلت تونس الرابعة عربيا بتوقيعها لاتفاقيات مع 10 دول عربية،والخامسة عربيا بتوقيعها لاتفاقيات مع35 دولة أجنبية.[1]

الفرع الثاني:الاطار المؤسسي للاستثمار في تونس:

يتمثل في الأجهزة المكلفة بالاستثمار بالاضافة الى الجهود المبذولة في مجال ترقية المناطق الحرة والمناطق الصناعية وسنفصلهما فيما يلي:

أولا:الأجهزة المكلفة بالاستثمارات:تتمثل الأجهزة المكلفة بتطوير الاستثمارات في تونس فيما يلي:

1- **وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي:**تشكلت الوزارة في 2013 بعد دمج كل من وزارتي وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي مع بعضهما،وتتولى إعداد وتنسيق إستراتيجيات وسياسات التنمية وتخطيط للموازين الاقتصادية بالتنسيق مع الوزارات والهياكل المعنية،متابعة مشاريع التنمية والمشاركة في وضع الميزانية وتقييم أعمال البرامج المنجزة،النهوض بالمعلومات الإحصائية،إعداد سياسات واستراتيجيات التنمية الجهوية،جلب الإستثمارات الخارجية عبر تعزيز صورة تونس في المجالات التجارية العالمية.

2- **المجلس الأعلى للاستثمار:**ويترأسه رئيس الحكومة،ويضبط المجلس سياسة واستراتيجية وبرامج الدولة في مجال الاستثمار،ويكلّف ب:اتخاذ القرارات اللازمة للنهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار،وتقييم سياسة الدولة في مجال الاستثمار في تقرير سنوي،المصادقة على استراتيجيات وخطط العمل والميزانيات السنوية للهيئة والصندوق،المصادقة على التوزيع السنوي للموارد المالية العمومية المخصصة للصندوق وفق أهداف سياسة الدولة في مجال الاستثمار وذلك في إطار إعداد قوانين المالية،الإشراف على أعمال الهيئة والصندوق ومراقبتها وتقييمها.

[1] مرجع سابق،ص ص102-167.

3- **الصندوق التونسي للاستثمار**:هو هيئة عمومية تباشر مهامها تحت رقابة هيئة رقابة يترأسها الوزير المكلف بالإستثمار تتولى:ضبط استراتيجية تنمية نشاط الصندوق والسياسة العامة لتدخلاته،ضبط برنامج سنوي لاستثمارات الصندوق وتوظيفاته،المصادقة على القوائم المالية وتقرير النشاط السنوي للصندوق،ضبط الميزانية التقديرية ومتابعة إنجازها،ضبط عقود البرامج ومتابعة إنجازها،المصادقة على تنظيم مصالح الصندوق والنظام الأساسي الخاص بأعوانه ونظام التأجير،تسمية مراقبي الحسابات .[1]

4- **وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي (FIPA)**:أنشئت في عام 1995 تحت سلطة وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي،وتتمثّل مهامّها في توفير المساعدة اللازمة للمستثمرين الأجانب،استنباط واعداد البرامج والتدابير الكفيلة باستقطاب الاستثمار الخارجي، [2] تقديم معلومات عن الفرص المتاحة للاستثمار في تونس،والبنية التحتية،والمعلومات ذات الصلة بالاقتصاد التونسي،الموارد البشرية،حوافز الاستثمار مقدمة في وثائق بلغات مختلفة،تقديم المشورة بشأن الظروف الملائمة لنجاح المشاريع، والمناطق المختارة،أنظمة الاستثمار،طرق التمويل،مرافقة المستثمر في زيارات استكشافية إلى تونس ومختلف مراحل تنفيذ المشروع.[3]

5- **الهيئة التونسية للاستثمار**:هي هيئة عمومية تحت إشراف الوزارة المكلفة بالاستثمار،تقترح على المجلس السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار وذلك بالتشاور مع الهياكل الممثلة للقطاع الخاص،كما تتولى متابعة تنفيذها وتجميع المعلومات المتعلقة بالاستثمار ونشرها وإعداد التقارير التقييمية حول سياسة الاستثمار،وتتولى الهيئة النظر في مطالب الانتفاع بالمنح وإقرار إسنادها بناء على تقرير فني يعده الهيكل المعني الذي يتابع إنجاز الاستثمار،

ويحدث بالهيئة "مخاطب وحيد للمستثمر" يتولى استقبال المستثمر وإرشاده،القيام لفائدته بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسة أو التوسعة وبالحصول على التراخيص التي تستوجبها مختلف مراحل الاستثمار،تلقي عرائض المستثمرين والعمل على حلها بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها واقتراح الحلول الملائمة ونشر الإخلالات الواردة والأعمال التصحيحية صلب تقاريرها التقييمية.[4]

---

[1] الفصل 16 من القانون عدد71 لسنة2016،**المتعلق بقانون الاستثمار**،المؤرخ في3 سبتمبر2016،الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية،الصادرة بتاريخ 7اكتوبر2016.

[2] وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي،**تقديم وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي**،أفريل 2013 منشور على الموقع :http://www.mdci.gov.tn/index.php ،تاريخ الزيارة 11 نوفمبر 2016.

[3] L'Agence de Promotion de l'Investissement Extérieur FIPA-Tunisia,**Notre Missionin**,Disponible sur le site: http://www.investintunisia.tn/Fr/notre-mission_11_203 page consultée le 02Décembre 2016.

[4] الفصل 16 من القانون عدد71 لسنة2016،**المتعلق بقانون الاستثمار**،المؤرخ في3 سبتمبر2016،الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية،الصادرة بتاريخ 7اكتوبر2016.

ثانيا:الجهود المبذولة في مجال ترقية المناطق الحرة والمناطق الصناعية:تتمثل فيما يلي:

1- المناطق الحرة:تم تطوير المنطقة الحرة الصناعية في النفيضة بزيادة مساحتها وإنشاء منشآت صناعية فيها وكذلك تطوير المنطقتين الحرتين جرجيس وبنزرت من حيث توسيع الأنشطة الاقتصادية فيها لمجابهة الطلبات المتزايدة.[1]

2- المناطق الصناعية:تمتلك تونس أكثر من100 منطقة صناعية معظمها مناطق صغيرة موزعة على كافة أنحاء الدولة،منها 83 منطقة أنشأتها الوكالة العقارية الصناعية ومساحتها2500 هكتار.[2]

الفرع الثالث:الاطار الاجرائي المتصل بالاستثمار وبيئة اداء الاعمال:

عمدت تونس الى مجموعة من الاجراءات تمثلت في ادخال نظام استخدام الأنظمة الالكترونية في سداد الضرائب على أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة،تطوير النافذة الإلكترونية الموحدة للمعاملات التجارية مما سمح للمستثمرين بإرسال جميع المستندات المطلوبة لانجاز المعاملات الكترونيا،تقليص الفترة اللازمة للمعاملات بمقدار يومين،ومكنت وزارة المالية الشركات من معرفة قيمة الضرائب المستحقة عليها بدقة قبل تسديدها لدى المكاتب الضريبية،إلا أن فرض متطلب مرافقة موظف من هيئة الجمارك لأية شحنة تصل الميناء،يعتبر تعقيدا للتجارة عبر الحدود،[3] كما شهدت تونس تراجع في مستوى البنية التحتية للموانيء.[4]

الجدول رقم(5-29) الاصلاحات المنفذة على بيئة أداء الأعمال بتونس في الفترة(2005 -2015)

اجمالي الاصلاحات	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الاعسار
14	2			1	2	3	4	2		

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على المعطيات المستقاة من:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الرابع،الكويت،اكتوبر- ديسمبر2014، ص10.

يتبين من الجدول أن الاجراءات تركزت في مؤشر دفع الضرائب ب4 اجراءات ثم مؤشر حماية المستثمرين الأقلية ب3 اجراءات ثم اجرائين في كل من مؤشر بدء المشروع ومؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر التجارة

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2005**،الكويت،2005،ص160.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2011**،مرجع سابق،ص119.

[3] مرجع سابق،ص171.

[4] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الرابع،2014،مرجع سابق،ص9.

عبر الحدود ،ولم تقم تونس بأي اصلاحات في مؤشر استخراج تراخيص البناء ومؤشر الحصول على الكهرباء ومؤشر تنفيذ العقود ومؤشر تسوية حالات الاعسار،وبلغ اجمالي عدد الاصلاحات 14 اجراءا واحتلت بذلك تونس المرتبة السادسة عربيا في عدد الاجراءات المنفذة على بيئة أداء الأعمال.

المطلب الثالث:تقييم المناخ الاستثماري بتونس بعد 2011:

لتقييم المناخ الاستثماري في تونس سنتطرق للتقييم الكمي ثم نتناول موقع تونس في المؤشرات الدولية والعربية.

الفرع الأول:التقييم الكمي لمناخ الاستثمار في تونس:

سيتم تقييم مناخ الاستثمار كميا من خلال دراسة المكونات الاقتصادية والاجتماعية وسنفصلها فيما يلي:

أولا:المكونات الاقتصادية:تتمثل في مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي ومؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي وسنفصلها فيما يلي:

1- مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي:بملاحظة بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي كمعدل النمو والناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم اضافة الى الموازنة العامة ينتج الجدول التالي:

جدول رقم (5-30) تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي بتونس للفترة (2011-2015)

المؤشرات	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو الحقيقي %	1,92-	3,75	2,26	2,80	3,7
الناتج المحلي الاجمالي بالمليار دولار	45,81	45,04	46,25	47,6	43,58
معدل التضخم(متوسط سنوي%)	3,54	5,13	5,8	4,92	4,85
الموازنة العامة بالمليار دولار	1,58-	2,33-	2,76-	2,15-	1,7-

Source: Based on:

IMF,**World Economic Outlook Database**,October 2016,Report for Selected Countries, Available on the site: https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx, (Accessed:22December2016).

يتبين لنا من الجدول ما يلي:

- حققت تونس معدل نمو سلبي(1,92-) سنة2011 ليتحسن بعد ذلك ويصل الى 3,7% سنة 2015.

- استقرت قيمة الناتج المحلي بتونس طيلة فترة الدراسة بين 43,58 مليار دولار و47,6 مليار دولار.
- تراوحت معدلات التضخم بتونس بين3,54%و 5,8% في فترة المقارنة.
- شهدت تونس استقرارا نسبيا في الموازنة العامة بتسجيلها لمعدلات عجز تراوحت بين-1,58 مليار دولار و-2,76 مليار دولار في فترة المقارنة.

2-مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي:بين تتبع بيانات الحساب الجاري والمديونية الخارجية والاحتياطيات الدولية بتونس النتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(5-31) تطور مؤشرات الاداء الاقتصادي الخارجي بتونس للفترة (2011-2015)

الوحدة:مليار دولار

المؤشرات	2011	2012	2013	2014	2015
الحساب الجاري	-3,4	-3,7	-4,0	-3,8	-3,3
المديونية الخارجية	22,1	24,3	25,4	27,4	30,2
الاحتياطيات الدولية	9,5	8,7	7,5	9,1	10,0

Source: Based on:

IMF,**World Economic Outlook Database**,October 2016,Report for Selected Countries, Available on the site: https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx, (Accessed:22December2016).

يتبين من الجدول ما يلي:

- استقرار نسبي في الميزان الجاري حيث تراوح العجز بين-3,3 مليار دولار و-4,0 مليار دولار في فترة المقارنة.
- ارتفعت المديونية من22,1 مليار دولار سنة2011 الى30,2 مليار دولار سنة 2015.
- استقرار الاحتياطيات الدولية في تونس بين7,5 مليار دولار و10 مليار دولار.

ثانيا:المكونات الاجتماعية:بمتابعة تطور عدد السكان ومتوسط دخلهم السنوي ومقارنتها مع نسب البطالة بتونس ينتج ما يلي:

الجدول رقم(5-32) تطور بعض المؤشرات الاجتماعية في تونس للفترة (2011-2014)

المؤشرات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السكان بالمليون نسمة	10,67	10,77	10,88	11,99	11,11
متوسط الدخل السنوي للمواطن	4291,8	4179,9	4248,66	4328,63	3922,65
معدل البطالة(%من اجمالي قوة العمل)	18,88	16,72	15,33	15,3	15

Source: Based on:

IMF,**World Economic Outlook Database**,October 2016,Report for Selected Countries, Available on the site: https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx, (Accessed:22December2016).

يتبين لنا من الجدول ما يلي:

- ارتفاع في عدد السكان من 10,67 مليون نسمة سنة2011 الى11,11 مليون نسمة سنة2015.
- ارتفاع متوسط الدخل السنوي للمواطن من 4291,8 دولار سنة2011 الى 4328,63 دولار سنة 2014 لينخفض الدخل الى 3922,65 دولار سنة 2015،وصنفت تونس في جانفي 2016 حسب البنك الدولي ضمن شريحة الدول ذات الدخل المتوسط الاعلى[1].
- انخفاض معدل البطالة من 18,88% من اجمالي قوة العمل سنة2011 الى 15% سنة2015، ويستلزم المحافظة على هذا المستوى من البطالة انشاء80000 فرصة عمل جديدة سنويا.[2]

[1] Fantom Neil,James Serajuddin,Op.Cit,p49.
[2] U.S.Départment Of State,Bureau of Economic and Business Affairs,**Tunisia:Investment Climate Statement2015**,Usa,May2015

الفرع الثاني:موقع تونس في المؤشرات الدولية:توجد مجموعة من المؤشرات الدولية نفصلها فيما يلي:

أولا:المؤشر المركب للمخاطر القطرية:شهد المؤشر المركب للمخاطر القُطرية لتونس تراجع خلال الفترة من (2012-2015)،مقارنة بالفترة السابقة لسنة2012 كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(5-33) موقع تونس في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة(2011/افريل2015)

السنوات	2011	2012	2013	2014	أفريل 2015
القيمة	70	69	66	67	69
درجة المخاطرة	منخفضة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة

Source:Based on:

The PRS groupe, **global risk index**, Available on the site: (https://www.prsgroup.com/category/risk-index) Accessed: 31Janvier 2016.

يتبين من الجدول تراجع تونس من درجة مخاطرة منخفضة سنة2011 الى معتدلة في الفترة(2012-2015)، مع تراوح قيمة المؤشر بين 66 و69.

ثانيا:مؤشر الحرية الاقتصادية:حلت تونس في المرتبة 114 من اصل186 دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2016،وسجلت تونس حسب المؤشر العالمي 57,6 نقطة من أصل 100 في المؤشر العام،متراجعة بـ 0,1 نقطة عن سنة 2015[1].

[1] The Heritage Foundation**,Index Of Economic Freedom,** Available on the site**:** **:**http://www.heritage.org/index/ranking Accessed: 1May2016.

الجدول رقم(5-34) موقع تونس في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة(2011-2016)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الدول	179	179	179	186	186	186
القيمة	58,5	58,6	57	57,3	57,7	57,6
الترتيب	100	95	107	109	107	114
درجة الحرية	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة

SOURCE: Based on:

The Heritage Foundation**,Index Of Economic Freedom**,Available on the site**:**http://www.heritage.org/index/ranking Accessed: 1May2016.

-The heritage foundation,The wall street journal,**highlights of the 2011 Index of Economic Freedom,Promoting Economic Opportunity and Prosperity**,Washington,2011,p2.

- The heritage foundation,The wall street journal,**2012 Index ofEconomic Freedom**, Washington,2012,P415.

يتبين من الجدول تراجع ترتيب تونس في المؤشر من المرتبة100 عالميا سنة2011 الى المرتبة 114 سنة 2016 وصنفت من ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة ويعود تراجع ترتيب تونس في هذا المؤشر الى التأخر المسجل في تنقيطها في بعض المؤشرات الفرعية المكونة له حيث سجلت في مؤشر حقوق الملكية 40 والتحرر من الفساد 40 وحرية الاسستثمار 35 وفي مؤشر الحرية المالية 30.

ثالثيا:مؤشر التنافسية العالمية:أظهر تقرير التنافسية العالمية 2017/2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تراجع تونس الى المرتبة 95 عالمياً و10 عربيا،وكانت قد احتلت المرتبة 92عالميا و10عربيا في 2016/2015 .[1]

[1] World Economic Forum,**The Global Competitiveness Report 2016/2017**, Géneva,2016,p344.

الجدول رقم(5-35) موقع تونس في مؤشر التنافسية العالمي للفترة(2013-2014/ 2016-2017)

السنوات	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016
عدد الدول	-	148	144	140	138
الترتيب	-	83	87	92	95
القيمة	-	4,1	4,0	3,9	3,9

ملاحظة:لم يتم احتساب تونس في هذا التقرير العالمي سنة 2012-2013 نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها.

Source:Based on

World Economic Forum,**The Global Competitiveness Report 2016/2017**, Géneva, 2016, pp 96-344.

World Economic Forum,**The Global Competitiveness Report 2014-2015** ,Géneva, 2014,p p106 - 366.

يتبين من الجدول تراجع ترتيب تونس في المؤشر من المرتبة83 عالميا الى المرتبة87 عالميا ثم المرتبة 92 ثم المرتبة 95،ومن خلال تفحص أداء تونس في المؤشرات الفرعية،يعزى هذا التراجع في الترتيب لتراجع ترتيب تونس ب5 مراتب في محور البنية التحتية،وتراجعت بمرتبتين في محور الابتكار،كما تراجعت بمرتبة في كل من محور التعليم العالي والتدريب،و محور الجاهزية التكنولوجية،و محور حجم السوق،وسجلت تونس تحسنا ب 8 مراتب في محور كفاءة الأسواق المالية،وتقدمت ب7مراتب في محور الصحة والتعليم الأساسي،وتقدمت ب 4 مراتب في محور تطور بيئة الأعمال،كما تقدمت ب3 مراتب في كل من محور كفاءة سوق السلع و محور استقرار الاقتصاد الكلي،أما في محور كفاءة سوق العمل فتقدمت بمرتبتين،وسجلت ثبات في محور المؤسسات.

رابعا:مؤشر سهولة أداء الاعمال:فيما يخص هذا المؤشر حلت تونس في المرتبة 77 في تقرير 2017 متراجعة بمرتبتين عن تقرير 2016 والجدول الموالي يبين تفاصيل المؤشر[1].

[1] WOURLD BANK **Ease of Doing Business in Tunisia**, Available on the site: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/tunisia Accessed:11October 2016.

الجدول رقم(5-36) وضعية تونس في مؤشر سهولة أداء الأعمال سنتي 2017/2016

	الترتيب العام	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الإئتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	انفاذ العقود	تسوية حالات الاعسار
2016	75	91	57	38	90	127	112	103	91	76	55
2017	77	103	59	40	92	101	118	106	92	76	58

Source :Wourld Bank,**Ease of Doing Business in Tunisia**, Available on the site: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/tunisia Accessed:11 October 2016.

يتبين من الجدول تحسن تراجع ترتيب تونس عالميا من المرتبة75 الى المرتبة77 ،وبالمقارنة بين 2017 و2016 يتبين تحسن الترتيب في مؤشر بدء النشاط التجاري ومؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر دفع الضرائب حيث شهدت مجموعة من الاصلاحات في العشر السنوات السابقة تمثلت في اجرائين لكل من بدء النشاط والحصول على الائتمان واربعة اجراءات منفذة في دفع الضرائب،كما سجلت تحسن في مؤشر حالات الاعسار رغم عدم القيام باي اجراءات منفذة خلال الفترة(2005-2015) بينما سجلت تونس تراجع في باقي المؤشرات بإستثناء ثبات في مؤشر انفاذ العقود.

خامسا:مؤشر التنمية البشرية:حلت تونس في المرتبة 96عالميا من بين193 دولة في مؤشر التنمية البشرية لسنة2014 متقدمة ب 6 مراتب عن سنة2013 وصنفت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة[1]،والجدول الموالي يبين تفاصيل التطور عبر السنوات.

[1] UNDP,**Human Development Report 2015:Work for Human Development**2015,Op.Cit,p209.

الجدول رقم(5-37) وضعية تونس في مؤشر التنمية البشرية للفترة(2011-2014)

	2011	2012	2013	2014
عدد الدول	187	194	195	193
القيمة	0,698	0,712	0,721	0,721
الترتيب	94	94	90	96
التصنيف	تنمية بشرية مرتفعة	تنمية بشرية مرتفعة	تنمية بشرية مرتفعة	تنمية بشرية مرتفعة

Source:UNDP,**Human Development Report 2015:Work for Human Development**,New York, 2015,p209(Table1).

UNDP,**Human Development Report 2014:Sustaining human progress:Reducig Vulnerbilities and Building Resilience,**New York,2014,p161(Table1).

UNDP,**Human Development Report 2013:The Rise of the South:Human Progress in Diverse World**,New York,2013,p145(Table1).

PNUD,**Rapport sur le développement humain Annexe statistique du développement humain**, New York, 2011,pp145-146(Tableau1).

يتبين من الجدول تقدم تونس في الترتيب العالمي من المرتبة 94 سنتي 2011 و2012 الى المرتبة90 سنة2013 لتتراجع الى المرتبة96 سنة2014،وصنفت تونس من ضمن الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة،ويعود تصنيف تونس من ضمن الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة الى التحسن في المؤشرات الفرعية حيث قدر العمر المتوقع عند الولادة74,8 سنة،ومتوسط سنوات الدراسة6,8 ،ويبلغ عددالأطباء لكل10000 ساكن12,2 ،وخصص للإنفاق العام على الصحة7,1 % من الناتج المحلي الاجمالي[1] وللانفاق العام على التعليم4,3% من الناتج المحلي الاجمالي[2]،وبلغ نصيب الفرد من الدخل الاجمالي 10404دولار[3]،ويقدر عدد مستخدمي الانترنت 46,2% من السكان،وتبلغ الاشتراكات في الهاتف الجوّال 128,5 لكل 100ساكن.[4]

[1] UNDP,**Human Development Report 2015:Work for Human Development**2015,Op.Cit,p239.
[2] Ibid,p243.
[3] Ibid,p209.
[4] Ibid,p263.

الفرع الثالث:موقع تونس في المؤشرات الاقليمية:

سنركز فيما يلي على مؤشر ضمان الاستثمار الذي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،ومؤشر التنافسية العربية الذي يصدره صندوق النقد العربي وسنفصل فيهما كما يلي:

أولا:مؤشر ضمان الاستثمار:حلت تونس في المرتبة71 عالميا في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار2016 متأخرة ب10 مراتب عن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار2015 [1] والجدول التالي يبين تطور ترتيب تونس في المؤشر.

الجدول رقم (5-38) موقع تونس في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار للفترة (2013-2016)

السنوات	2013	2014	2015	2016
عدد الدول	110	111	109	109
القيمة	30,8	39,5	41,9	40,2
الترتيب عالميا	60	63	61	71
قيمة المتوسط العالمي	33,9	42,8	45,8	45,6
قيمة المتوسط العربي	28,0	36,7	40,4	40,2

Source: based on:

- The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2016**,Kuwit 2016pp121-177 .
- The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2015**,Kuwit2015, pp 123-179.
- The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2014**,Kuwit2014, pp 100-115.
- The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2012-2013**,Kuwit 2013,PP101-117.

يتبين من الجدول تراجع تونس في الترتيب من المرتبة 60 سنة2013 الى المرتبة63 سنة2014 لتتقدم الى المرتبة61 سنة 2015 ثم تتراجع الى المرتبة71 سنة 2016، وسجلت تونس قيمة اكبر من المتوسط العربي وأقل من المتوسط العالمي خلال فترة الدراسة،ويعود هذا التراجع النسبي الى التراجع النسبي في مجموعة العوامل الخارجية ب(0,5 نقطة) والتراجع في مجموعة العوامل الكامنة ب(3,7 نقطة)،كما تراجعت ب(0,8 نقطة) في مجموعة المتطلبات الأساسية.

[1] The Arab Investment&Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2016**,Op.Cit,p121.

ثانيا:مؤشر التنافسية العربية:وفي هذا المجال أسست الحكومة التونسية المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية،تتركز مهامه على إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وانعكاسات السياسات والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية على تحقيق الأهداف ومتابعة وتحليل القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي وإعداد مؤشرات التنافسية،ولتحليل الوضعية التنافسية لتونس مقارنة بالدول العربية

وكذا بعض الدول المختارة من أقاليم مختلفة نتبين الجدول التالي:

الجدول رقم(5-39) موقع تونس في مؤشر التنافسية العربية للفترة(2010-2013)

المؤشرات	قيمة المؤشر	الترتيب عربيا
متوسط مؤشر القطاع الحقيقي	0,049 -	15
متوسط مؤشر قطاع مالية الحكومة	0,044-	9
متوسط مؤشر قطاع المؤسسات والحوكمة	0,0565	11
متوسط مؤشرات بيئة أداء الاعمال	0,027-	11
متوسط مؤشر القطاع النقدي والمصرفي	0,8615-	19
مؤشر القطاع الخارجي	0,5207-	13

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من:

صندوق النقد العربي،**تقرير تنافسية الاقتصادات العربية**،أبو ظبي،جانفي2016،ص ص57-62.

يتبين من الجدول تأخر ترتيب تونس في معظم المؤشرات والتفوق الوحيد يتمثل في حلولها في المرتبة التاسعة في مؤشر قطاع مالية الحكومة نتيجة استحواذها على المركز الأول في مؤشر الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة بقيمة معيارية قُدرت حوالي1,49 فقد بلغت نسبة إيرادات الضرائب للإيرادات العامة حوالي 89,5 % عن الفترة 2010-2013[1].

[1] صندوق النقد العربي،**تقرير تنافسية الاقتصادات العربية**،2016،مرجع سابق،ص25.

خلاصة الفصل الخامس:

تناول هذا الفصل واقع المناخ الاستثماري بالجزائر ومصر وتونس بعد 2011،مع تقديم بعض ملامحه في الفترة التي سبقت 2011،وتبين من الدراسة تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر في الفترة(2011-2015)، بتسجيلها لتحسن طفيف في مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي،والتي تعتبر جزء من مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري،اضافة الى تسجيل تحسن طفيف لموقعها في مؤشرات التقييم الدولية،كمؤشر سهولة الأعمال ومؤشر التنافسية العالمية،مع تحولها من دول ذات تنمية بشرية متوسطة سنة2011 الى دول ذات تنمية بشرية مرتفعة سنة2015،غير انها تبقى بعيدة عن المتوسط العالمي،كما ان هذا التحسن لا يعكس الجهود المبذولة في تهيئة المناخ الاستثماري.

أما مصر فشهدت تراجع في المؤشرات الاقتصادية الكلية،وكذلك تراجع في معظم مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار الدولية،ماعدا تقدمها بأربعة مراتب في مؤشر سهولة الاعمال في سنة 2016-2017 باحتلالها المرتبة122 عالميا،حيث احتلت المرتبة الاولى عربيا في عدد الاجراءات المنفذة لتحسين بيئة اداء الاعمال ب 24 اجراء خلال العشر السنوات السابقة،مما ساهم في تحسنها في المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة الاعمال والمتمثلة في مؤشر بدء النشاط التجاري،ومؤشر الحصول على الكهرباء،ومؤشر حماية المستثمرين .

بينما تونس سجلت استقرار في مؤشرات الاداء الاقتصادي الكلي،وتراجع طفيف في مؤشرات مناخ الاستثمار ماعدا مؤشر التنمية البشرية،والذي بقي ثابتا ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة،حيث احتلت المرتبة90 من بين 195 دولة سنة2013،والمرتبة 96 من بين 193 دولة سنة2014،ويعزى هذا الى تحسن العمر المتوقع عند الولادة والمقدر ب74,8 سنة،ومتوسط سنوات الدراسةالمقدر ب6,8 ،كما بلغ عدد الاطباء 12,2 لكل 10000 ساكن،وقد خصص للانفاق العام على الصحة7,1% من الناتج المحلي الاجمالي،وللانفاق العام على التعليم4,3 % من الناتج المحلي الاجمالي.

الفصل السادس:

واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بدول المقارنة

تمهيد:

تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي،نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة،كما تمثل البديل الافضل للاقتراض الخارجي، وقد عانت معظم الدول العربية مشكلات من هذا النوع،وبعد ان استنفدت كل جهدها في تطبيق برامج التكييف الهيكلي، وغدت غالبية هذه الدول تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها، اصبحت الخيارات المتاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن هذا المنطلق سعت معظم الدول العربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطابه، وتقديم عديد من الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي.

وتزايد اهتمام كل من الجزائر،تونس ومصر،بالإستثمار الأجنبي المباشر منذ أواخر الثمانينات،وان كانت مصر وتونس السباقتان في هذا المجال، وبعد أن كانت هناك مجالات محددة يمكن للاستثمار الأجنبي أن يعمل فيها،تم بالتدريج فتح معظم المجالات والقطاعات تقريبا أمامه، ليعمل دون قيود مع استثنائه من الخضوع لكثير من التشريعات والقواعد.

يهدف هذا الفصل الى تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس ومصر،بعد دراستنا للمناخ الاستثماري لهاته الدول في الفصل السابق، ولهذا خصص المبحث الأول لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر بدول المقارنة قبل 2011، وتطرق الفصل الثاني لتطورات الاستثمار الاجنبي المباشر بعد سنة2011، بينما تناول المبحث الثالث معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومصر وتونس.

المبحث الأول:واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بدول المقارنة قبل 2011:

تسعى الدول النامية الى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكلٍ خاص،وتسهيل تدّفقاته،باعتباره أحد أهم مصادر التمويل الخارجية، وقد سارت الجزائر ومصر وتونس على نفس النهج، وخاصة في السنوات الأخيرة باتباع حزمة من الاصلاحات والاجراءات الاستعجالية، ولغرض تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بدول المقارنة سنتطرق الى تقديم لمحة عن واقعه قبل سنة2011 في الجزائر ومصر وتونس.

المطلب الأول:واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قبل 2011:

يعتبر تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الأهداف الأساسية التي أعلنتها الحكومة منذ 2001[1]، ونعرض هنا أهم تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر،وكذا توزيعه الجغرافي والقطاعي قبل 2011.

الفرع الأول:تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قبل 2011:

تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بعدم الاستقرار رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في مجال تدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر،والشكل التالي يوضح تطور التدفقات الواردة:

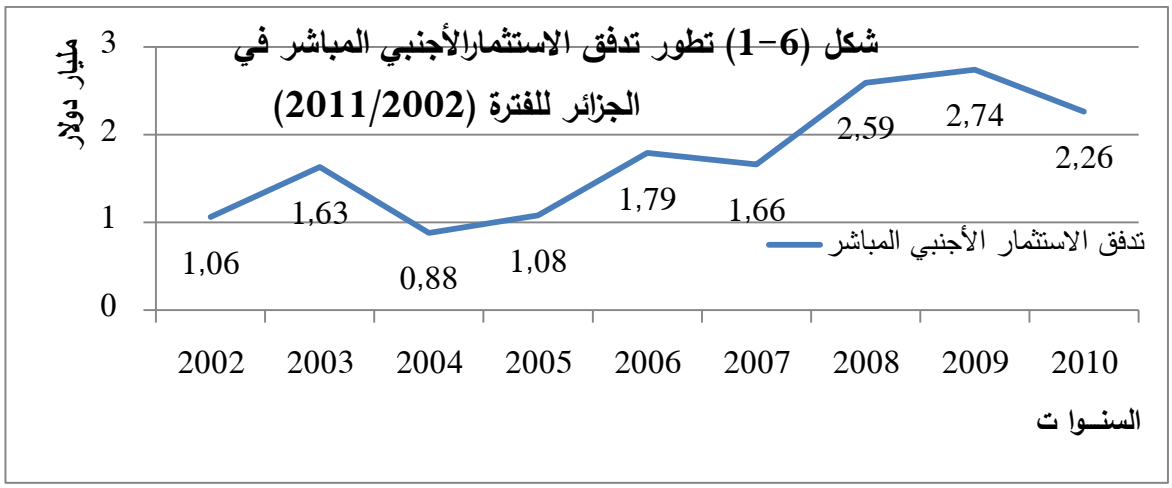

Source:Based on:

UNCTAD,**world investment report**,**Towards a new generation of investment policies**,New york and Génève, 2012,table I.1,p169.

UNCTAD,**world investment report**,**Transational corporations and the internationalization of R&d**,new york and Géneva,2005 table B.1,p303.

[1] أحمد سمير ابو الفتوح يوسف خلاف،**دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ عام2001**،المكتب العربي للمعارف، القاهرة،مصر،2015، ص88.

يتضح من الشكل أعلاه زيادة التدفقات من 1,06مليار دولار سنة2002 إلى1,63مليار دولار سنة2003، لينخفض سنة2004 ويصل إلى مستويات ضعيفة في حدود882 مليون دولار،وبحلول سنة2005 شهدت الجزائر تحسن ملحوظ بتجاوز المليار دولار،بسبب إستقرار الوضع الأمني، وتواصل التحسن في سنة 2006 و2007 بمقدار1,795و1,662 مليار على التوالي، حيث تعود الزيادات الأخيرة لارتفاع الجدارة الإئتمانية للدولة في الأسواق المالية الدولية،الأمر الذي قلل من تخوف المستثمرين الأجانب من عدم قدرة الإقتصاد على توفير عملة أجنبية كافية لتحويل الأرباح، وتوالت الزيادة سنة 2008 رغم الأزمة العالمية لتصل الى أعلى قيمة لها سنة 2009 بقيمة2,594 مليار دولار، لتسجل انخفاض سنة2010 مسجلة قيمة2,264 مليار دولار، نتيجة للتراجع في قيمة تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية [1].

الفرع الثاني:التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر قبل2011:

يظهر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر قبل 2011 وجود تنوع للاستثمارت الاجنبية المباشرة غير أن عددها ضئيل مقارنة بالمجهودات المبذولة،والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي قبل2011.

الجدول رقم(6-1) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2002-2011)

القطاعات	عدد المشاريع	%	المبلغ بالمليون دينار	النسبة المئوية
الفلاحة	8	1,77	6533	0,30
البناء والأشغال العمومية	70	15,52	41981	1,94
الصناعة	257	56,98	949710	43,88
الصحة	3	0,67	8589	0,40
النقل	16	3,55	9351	0,43
السياحة	11	2,44	481321	22,24
الخدمات	85	18,85	578393	26,72
الاتصالات	1	0,22	88500	4,09
TOTAL	451	100	2164378	100

Source: ANDI,**Bilan des déclarations d'investissement**,Disponible sur le site: (http://www.andi.dz/fr/?fc=b_declare) page consultée le:07Janvier2013.

[1] كمال شريط،**تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة :الجزائر،تونس والمغرب خلال الفترة(2005-2010)**،مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد6،جامعة يحي فارس،المدية،مارس2012،ص273.

يتبين لنا من الجدول ان قطاع الصناعة يأتي في المرتبة الأولى ب 257 مشروع وبقيمة 949,71 مليار دج ويليها قطاع الخدمات ب85 مشروع وبقيمة578,39 مليار دج وفي المرتبة الثالثة يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية ب70 مشروع وبقيمة 41,98 مليار دج،بينما قطاعات النقل والسياحة والفلاحة والصحة فتشكل مجتمعة 38 مشروع، وبقيمة 505 مليار دج وبنسبة23,37% من قيمة المشاريع.

الفرع الثالث:التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة(2010/2003):

يعود أصل الاستثمارات الأجنبية المباشرة(من غير مشروعات الشراكة) بنسبة كبيرة الى الدول الأوروبية من حيث العدد،أما من ناحية القيمة فتعود الصدارة للدول العربية[1]بحصة تساوي 58,12% من قيمة المشاريع الأجنبية،[2] أما أهم الدول المستثمرة في الجزائر فنبينها في الجدول التالي:

الجدول رقم(6-2) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر للفترة(2003-2010) من أكبر10 دول مستثمرة

الوحدة:مليون دولار

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الاجمالي
الولايات المتحدة	252	286	301	314	293	323	476	618	2863
فرنسا	51	80	121	293	233	303	308	196	1585
إسبانيا	87	43	117	210	164	325	198	91	1235
مصر	63	22	108	157	102	261	88	47	848
ايطاليا	98	24	39	115	67	247	116	189	821
بلجيكا	16	5	4	31	101	230	241	212	829
المملكة المتحدة	35	95	49	64	165	159	125	119	811
الكويت	-	210	105	57	97	34	139	1	643
الصين	3	27	50	91	37	86	63	125	482
المانيا	16	23	23	54	92	37	54	57	356

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الثاني،الكويت،أفريل- جوان2014،ص14.

[1] كريمة فرحي،**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين،تركيا،مصر والجزائر**،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر (3،2012 -2013)،ص342.

[2] نسرين برجي،مبارك بوعشة،**الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في تنمية و تطوير قطاع المحروقات بالجزائر**،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد31،كلية بغداد، 2012، ص69.

يتبين من الجدول ان الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مستثمر أجنبي في الجزائر خلال فترة الدراسة بقيمة اجمالية2863 مليون دولار،تليها فرنسا بإجمالي 1585مليون دولار ثم اسبانيا بقيمة 1235 مليون دولار ثم تأتي مصر رابعا بقيمة848 مليون دولار والأولى عربيا وحلت الكويت في المرتبة الثانية عربيا بقيمة اجمالية643 مليون دولار.

المطلب الثاني:واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر قبل 2011:

سعت الشركات دولية النشاط إلى ممارسة نشاطها في مصر،بإعتبارها سوقا واسعة،ومركزا إقليميا واستراتيجيا هاما،وسنتطرق فيما يلي لتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر قبل2011،وكذلك توزيعه القطاعي والجغرافي خلال نفس الفترة.

الفرع الأول:تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر للفترة(2003- جوان 2011):

شهدت مصر منذ سنة2005 تغيرا ايجابيا في السياسات والاجراءات الداعمة لمناخ الاستثمار،رافقه ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر،ويوضح الشكل التالي تطور التدفقات ابتداءا من العام المالي (2003-2004).

الشكل رقم(6-2) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر للفترة(جويلية2003-جوان2011)

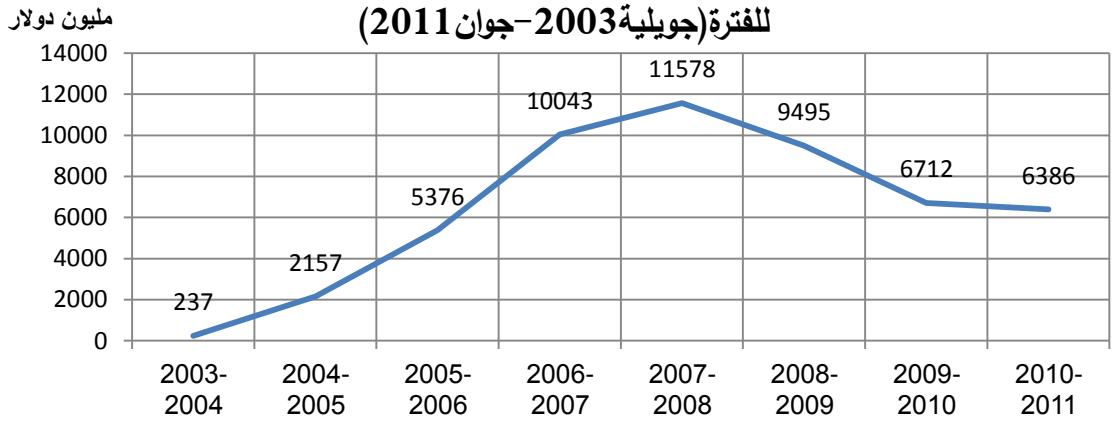

المصدر:من اعداد الطالب اعتماد على المعطيات المستقاة من:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية**،الكويت2010،ص247.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية**،الكويت2011،ص97.

يتبين من الشكل ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 237 مليون دولار في العام المالي 2004/2003 ليصل إلى 5,37 مليار دولار في العام المالي 2006/2005 و10,04 مليار دولار في العام المالي 2007/2006 و 11,57 مليار دولار خلال العام المالي 2008/2007 لتنخفض الى 9,49 مليار دولار خلال العام المالي 2009/2008،وتواصل الانخفاض الى 6,71 مليار دولار خلال العام المالي 2010/2009،و6,38 مليار دولار خلال العام المالي 2011/2010،ويرجع سبب الانخفاض الى الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم في سنة 2008،والتي أضرت بالقطاعات الحقيقية والمالية في العديد من الدول المتقدمة، وبالتالي أثرت سلبا على حجم رؤوس الأموال الموجهة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاقتصادات الناشئة ومنها مصر.[1]

الفرع الثاني:التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر قبل 2011:

إذا نظرنا إلى التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشر قبل2011،سنجد أنها تتركز في قطاع البترول،يليه قطاع التمويل،بينما تأتي الاستثمارات في بقية القطاعات ضئيلة للغاية،لا تعكس خطة واضحة لاجتذاب المستثمر الأجنبي بأهداف تنموية.

واستمر الاقتصاد المصري في سنة2011 متلقيًّا لطبيعة الاستثمارات التي تفرضها الظروف العالمية،حيث انخفض بصورة ملحوظة نصيب الاستثمارات في قطاع التمويل إثر أزمة تصاعد عوامل عدم الأمان[2]. وسنفصل التوزيع القطاعي لاجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر قبل 2011 في الجدول التالي:

[1] أحمد الكمالي،**الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية الاستثمار وتوزيع منافع النمو والتغيرات السياسية**،مجلة السياسات الاقتصادية،عدد خاص،اقتصاديات الربيع العربي،المجلد الخامس عشر،العدد الأول،يناير2013،ص ص277-278.

[2] عبد الحليم ريم،**خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:نظرة جغرافية قطاعية**،منشورة على الموقع http://rouyaturkiyyah.com تاريخ الزيارة3جويلية2016.

الجدول رقم(6-3)التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر في الفترة (جويلية2007-جوان 2011)

الوحدة:مليون دولار

القطاعات	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	المجموع
البترول	8098,3	9666,6	7577,7	7014,7	32357,3
الصناعة	1526,9	851,9	456,3	803,9	3639
انشاءات	423,8	225,5	303,8	108,8	1061,9
زراعي	123,3	76,3	261,6	30,4	491,6
خدمات	928,4	282,5	382,6	620,2	2213,7
تمويلي	2187,6	440,7	873,9	114	3616,2
عقاري	394,9	138,4	305,3	134	2178,6
سياحي	193,7	121,7	246,9	158	720,3
اتصالات وتكنلوجيا	16,5	727,3	62,8	7	813,6
غير موزع	3906,8	305,2	537,5	207,2	207,2

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة:

البنك المركزي المصري،**المجلة الاقتصادية**،العدد الرابع،مصر،2012/2011،ص83 .

البنك المركزي المصري،**المجلة الاقتصادية**،العدد الرابع،مصر،2010/2009،ص101.

البنك المركزي المصري،**المجلة الاقتصادية**،العدد الرابع،مصر، 2009/2008،ص103.

يتبين من الجدول استحواذ قطاع البترول على النسبة الأكبر من اجمالي التدفقات الواردة إلى مصر بنسبة تقدر ب71,1 % ،تليها الصناعة بنسبة7,99% من اجمالي التدفقات،تليها الخدمات بنسبة4,86%،ولم يحظ القطاع الزراعي الا بنسبة ضئيلة قدرت ب1,08%،وعلى صعيد السنوات شهدت القطاعات انخفاضا في نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر فيها،حيث انخفضت قيمة التدفقات في القطاع البترولي لتصل الى أقل قيمة لها 7,01 مليار دولار سنة (2011/2010)،كما انخفض نصيب قطاع الصناعة من1,52 مليار دولار سنة(2008/2007)الى0,8 مليار دولار سنة(2011/2010)،وانخفص نصيب قطاع الانشاءات من0,423 مليار دولار سنة(2008/2007)الى0,1 مليار دولار سنة(2011/2010)،بينما انخفص نصيب القطاع الزراعي من0,12 مليار دولار سنة(2008/2007)الى 00,3 مليار دولار سنة(2011/2010)،اضافة الى هذا انخفض نصيب قطاع الخدمات،من0,92 مليار دولار سنة(2008/2007)الى 0,62 مليار دولار سنة(2011/2010).

الفرع الثالث:التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر بمصر قبل 2011:

بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر حسب الدول المستثمرة،استحوذت الدول العربية على النصيب الأكبر من الاستثمارات في مصر خلال الفترة(2003-2006) بقيمة 12953مليون أورو وبنسبة 47,19 % من اجمالي الاستثمارات[1].

الجدول رقم(6-4) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى مصر للفترة (2003-2010) من أكبر10 دول مستثمرة

الوحدة:مليون دولار

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الاجمالي
الولايات المتحدة	162	1101	3620	3743	6704	4715	2258	1961	24264
المملكة المتحدة	17	20	766	2243	2987	2464	3781	5457	17735
شرق آسيا	61	125	360	3267	2001	2310	1716	1175	11015
بلجيكا	-	4	-	1	8	1105	1275	858	3251
فرنسا	1	7	599	319	338	1131	244	253	2892
الامارات	4	2	67	2734	527	763	952	404	2719
الكويت	26	17	26	59	1062	612	112	151	2065
ايطاليا	1	-	24	1637	13	37	82	168	1962
السعودية	6	3	43	244	247	504	262	369	1678
هولندا	3	210	14	16	42	144	102	165	696

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الثاني،الكويت،أفريل- جوان2014،ص24.

يتبين من الجدول أن الولايات المتحدة الامريكية تمثل أهم مستثمر في مصر بقيمة اجمالية24,26 مليار دولار،تليها المملكة المتحدة بقيمة اجمالية17,73 مليار دولار ثم دول شرق آسيا ب11 مليار دولار،ومن دول الاتحاد الأوروبي بلجيكا وفرنسا ب 3,25و2,89 مليار دولار على التوالي وتليها الامارات كأكبر دولة عربية مستثمرة بقيمة2,71 مليار دولار،وحسب المناطق يحتل دول الاتحاد الاوروبي المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة بوصوله الى حدود6,76 مليار دولار في السنة المالية(2010/2009)[2] ،وبلغت الدول العربية أعلى قيمة لها في السنة المالية(2006-2007) بقيمة3,35 مليار دولار.[3]

[1] Anima,**les investissements directs étrangers(IDE) dans la région Méda en 2006**,Marseille,Mai2007,p25.

[2] البنك المركزي المصري،**المجلة الاقتصادية**،المجلد50،العدد الرابع،مصر2009-2010،مرجع سابق،ص102.

[3] البنك المركزي المصري،**المجلة الاقتصادية**،المجلد48،العدد الرابع،مصر2007-2008،ص102.

المطلب الثالث:واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس قبل 2011:

اتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أهميّة كبرى في تونس منذ أن بدأت في الانفتاح على الاقتصاد العالمي بتقديم تسهيلات كبرى وإعفاءات جبائيّة أمام رؤوس الأموال الأجنبيّة،وسنتطرق فيما يلي لتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس قبل2011،وكذلك توزيعه القطاعي والجغرافي خلال نفس الفترة.

الفرع الأول:تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى تونس قبل 2011:

تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس بالتذبذب رغم المجهودات المبذولة في مجال دعم الاستثمار الأجنبي المباشر،وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى تونس 1,51 مليار دولار سنة2010 وهي أقل من سنة 2009 والمقدرة ب1,68 مليار دولار وسنبين تطور التدفقات قبل 2011 في الشكل التالي:

الشكل رقم(6-3) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى تونس للفترة(2005-2010)

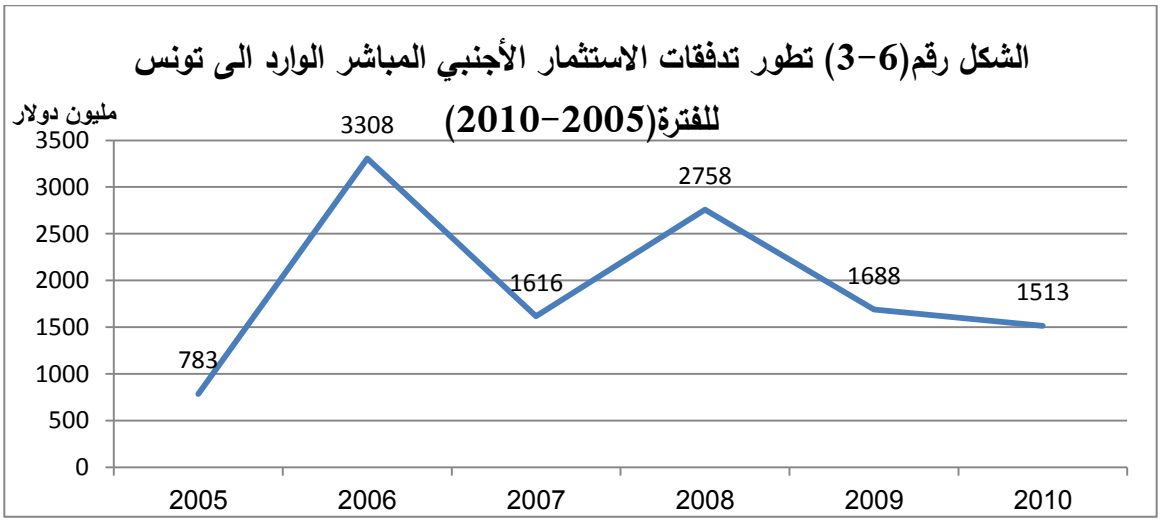

Source:UNCTAD,**World Investment Report2011:Non-Equity Modes Of International Production And Devolepment,**New York and Géneva, 2011,Table Annex I.1,p187.

يتبين من الشكل ارتفع حجم التدفقات من 0,78 مليار دولارسنة2005 الى3,3 مليار دولارسنة2006 ويعود ذلك الى ما حققته تونس من نجاح كبير في تحسين مناخ الاعمال حيث تعد من أوائل الدول العربية في

خفض التكاليف والإجراءات المتعلقة بإنشاء الشركات،وحل المنازعات المتصلة بالاستثمار،بالإضافة إلى تنفيذ برامج الخوصصة[1]،وانخفضت التدفقات الى1,61 مليار دولار سنة2007 لترتفع الى2,75 مليار دولار سنة2008 لتعاود التدفقات الانخفاض سنة2009 مسجلة قيمة 1,68 مليار دولار وتواصل الانخفاض سنة2010 مسجلة 1,51 مليار دولار.

الفرع الثاني:التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس قبل2011:

يظهر التوزيع القطاعي لإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى تونس خلال الفترة (2004- 2010)،أن تونس محط أنظار المستثمرين الأوروبيين في قطاع الاعلام الآلي بسبب وجود يد عاملة على درجة عالية من الكفاءة إضافة الى قطاع السياحة،والقطاع المصرفي،والصناعة المعدنية والاسمنت،أما قطاع الطاقة فتستثمر فيه بريطانيا بمشروعين كبيرين(بقيمة954 مليون يورو في الغاز الطبيعي)[2] وسنفصل التوزيع القطاعي لإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى تونس قبل 2011 في الجدول التالي:

الجدول رقم(6-5) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس للفترة(2004-2010)

الوحدة:مليون دينار تونسي

القطاعات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
الصناعات المعملية	311,8	374,9	347,4	485,7	641,6	771,6	573,6	3506,6
الطاقة	275,1	385,8	940,3	1359	1933,9	1233,5	1317,1	7444,7
السياحة والسكن	22,1	16,8	18,3	72,0	198,6	85,5	95,0	508,3
الفلاحة	10,0	6,9	14,1	7,7	20,1	16,9	2,8	78,5
الخدمات	177,9	231,3	308,28	146,4	604,5	171,2	176,5	1816,08

Source:FIPA-TUNISIA,**agence de promotion de l'investissement extérieur:Chiffres clés, investissements étrangers,flux des IDE par secteur,rapport sur les IDE en Tunisie**,décembre 2013.

يتبين من خلال الجدول حلول قطاع الطاقة في المرتبة الاولى إذ بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع 7444,7 مليون دينار تونسي خلال فترة الدراسة وتمثل نسبة 55,74 %.

[1] نورة بيري،عبود زرقين،**محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب:دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة(1996-2012)**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان67-68 ،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ،مصر،صيف- خريف2014،ص167.

[2] فطيمة حفيظ،**واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (تونس،والمغرب،والجزائر) في ظل المتغيرات العالمية**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد50،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر،ربيع2010،ص96.

وتأتي الصناعة المعملية في المرتبة الثانية بقيمة استثمارات قدرها 3506,6 مليون دينار تونسي وتمثل نسبة 26,25% و يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة 1816,08 وبنسبة13,59% ثم السياحة والسكن بقيمة 508,3 مليون دينار تونسي وبنسبة3,8% واخيرا الفلاحة بقيمة78,5 مليون دينار تونسي وتمثل نسبة0,58 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وسجلت الصناعات المعملية سنة 2009 أعلى قيمة لها مسجلة 771,6 مليون دينار تونسي،بينما عرفت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع الطاقة زيادات متتالية لتصل الى1933,9مليون دينار تونسي سنة 2008،كما سجلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة والسكن أعلى قيمة لهاسنة2008 بقيمة 198,6، بينما عرف نصيب القطاع الفلاحي انخفاضا حيث سجل 2,8 مليون دينار تونسي سنة2010 بينما شهدت الاستثمارات الاجنبية في قطاع الخدمات استقرارا مع تسجيل أكبر قيمة لها سنة 2008 وتمثلت في 604,5 مليون دينار تونسي.

الفرع الثالث:التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس قبل2011:

تستحوذ الدول العربية على النصيب الأكبر الاستثمارات في تونس حيث استثمرت فقط مابين 2003-2006 حوالي 3754 مليون يورو بحصة 72,5 % من اجمالي الاستثمارات،[1] أما أهم الدول المستثمرة في تونس فنبينها في الجدول التالي:

[1] Anima, **les investissements directs étrangers(IDE) dans la région Méda en 2006**,Op.Cit,p25.

الجدول رقم(6-6) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى تونس للفترة(2003-2010) من أكبر12 دول مستثمرة

الوحدة:مليون دولار

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الاجمالي
المملكة المتحدة	170	123	113	203	644	877	391	307	2828
الامارات	-	-	10	2265	38	65	66	39	2483
ايطاليا	69	100	88	99	141	291	432	227	1447
فرنسا	62	108	75	115	125	456	195	178	1314
الولايات المتحدة	42	70	69	60	175	156	62	89	723
النمسا	42	35	37	74	41	74	49	128	480
كندا	11	15	44	43	63	126	69	97	468
اسبانيا	25	10	87	18	7	81	39	96	363
السويد	5	6	7	129	99	192	59	30	327
هولندا	19	21	25	95	26	36	8	11	241
الكويت	45	51	47	31	27	11	16	9	237
ليبيا	4	7	6	3	41	112	12	52	237

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الثاني،الكويت،أفريل- جوان2014، ص13.

يتبين من الجدول أن المملكة المتحدة تمثل أهم مستثمر في تونس بقيمة اجمالية2,82 مليار دولار تليها الامارات العربية المتحدة ب 2,48 مليار دولار ثم ايطاليا ب1,44 مليار دولار وحلت رابعا فرنسا بقيمة اجمالية 1,31مليار دولار،ويلاحظ زيادة للتدفقات الاستثمارية الواردة من النمسا من 42 مليون دولار سنة2003 لتصل الى28 مليون دولار سنة2010،وهو ما وضعها في المرتبة الخامسة،في المقابل تناقصت الاستثمارات الواردة من الكويت لتصل الى 9 مليون دولار فقط سنة2010،وشهدت سنتي 2006 و 2008 أعلى قيمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل الاستثمارت الضخمة الواردة من الامارات سنة2006 بقيمة 2,26 مليار دولار، والاستثمارات الواردة من المملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا سنة 2008.

المبحث الثاني:مقارنة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بدول المقارنة بعد 2011:

سعت الجزائر،مصر وتونس الى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة،عن طريق مجموعة من الحوافز والاجراءات،وفيما يلي سنتناول حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة وتوزيعها القطاعي والجغرافي بعد 2011.

المطلب الأول:واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد 2011:

على الرغم من إدخال الجزائر للعديد من التعديلات على القوانين والتشريعات بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،الا ان حصيلة التدفقات كانت متواضعة مقارنة بالتدفقات العربية والعالمية.

الفرع الأول:الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر:

تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بعد ان بلغت أكبر قيمة لها سنة 2011،والشكل التالي يبين تطور التدفقات الاستثمارية الواردة الى الجزائر.

الشكل رقم (6-4) تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر للفترة(2011-2015)

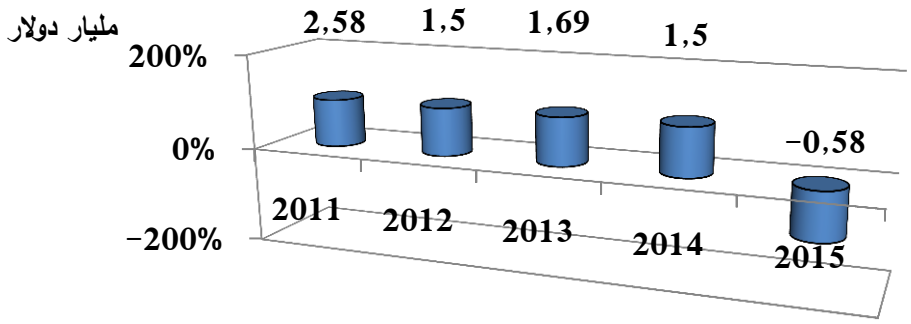

Source:Based on: UNCTAD,**World Investment Report2015**,**Reforming International Investment Governance**, New york and Génèva,2016, Annex table 1,p196.

يتضح من الشكل أعلاه تسجيل الجزائر لقيمة 2,58 مليار دولار سنة 2011 وهي اعلى من سنة 2010 مما يدل على عدم تأثرها بأحداث 2011 ،لتنخفض الى 1,5 مليار دولار سنة 2012 ثم تتزايد الى 1,69 مليار دولار سنة2013 لتناقص الى 1,5 مليار دولار سنة2014،ثم تسجيل قيمة سالبة(-0,58 مليار دولار) سنة 2015.

الفرع الثاني:التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد2011:

كان من أولويات الحكومة الجزائرية استهداف الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات،حيث أدت الاجراءات المتخذة الى بلوغ قيمة 1,66 مليار دولار استثمارات أجنبية خارج قطاع المحروقات سنة2009 [1]،والجدول الموالي يبين التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بعد2011.

الجدول رقم(6-7) التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر للفترة(2011 - 2015)

الوحدة:مليار دج

القطاعات	عدد المشاريع	%	المبلغ بالمليار دج	%
الزراعة	7	2,22	2,1	0,11
البناء	65	20,63	88,9	5,01
الصناعة	185	58,73	1153,4	65,05
الصحة	4	1,26	8,5	0,47
النقل	7	2,22	9,1	0,51
السياحة	5	1,58	412,6	23,27
الخدمات	42	13,33	98,3	5,54
المجموع	315	100	1772,9	100

Source:Calculé par l'étudiant en fonction des données obtenues à partir de:

- Andi,**Bilan des déclarations d'investissement2002-2010**,Disponible sur le site: (http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets) page consultée le: 1Juiellet 2012.
- Andi,**Bilan des déclarations d'investissement**,Disponible sur le site: (http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015) page consultée le:24Aout 2016.

يتبين من الجدول استحواذ قطاع الصناعة على النصيب الأكبر سواء من حيث عدد المشاريع البالغة185 مشروع او من حيث القيمة والمقدرة ب1153,4 مليار دج بنسبة 65,05 % من الاجمالي،يليها قطاع السياحة بقيمة 412,6 مليار دج وبنسبة23,27% من الاجمالي،ثم قطاعي الخدمات والبناء بنسبة متقاربة تمثلت في5,54 % و5,01 % على التوالي،ولم تحظ قطاعات النقل والزراعة والصحة الا بنسب قليلة لاتتجاوز0,51%.

[1] مصالح الوزير الأول،**ملحق بيان السياسة العامة**،أكتوبر 2010،مرجع سابق،ص 64.

الفرع الثالث:التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد2011 :

يقدر العدد الاجمالي للمتعاملين الأجانب في الجزائر بما في ذلك المؤسسات والأشخاص المعنويين بـ12039 متعامل بنهاية 2015 بإرتفاع بلغ 4,7 % مقارنة بـ2014،حيث تم انشاء 837 مؤسسة أجنبية في 2015،وتتمثل الجنسيات الأكثر حضورا في المؤسسات الفرنسية بـ1963 مؤسسة والسورية 1146 والصينية 818 والتركية 813 والتونسية 643،ويبين الجدول التالي توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول المستثمرة.

الجدول رقم(6-8)التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر المصرح به في الجزائر للفترة(2012-2015)

الدول المستثمرة	عدد المشاريع	المبلغ بالمليون دينار
أوروبا	120	466661
من ضمنها الاتحاد الاوربي	69	118501
آسيا	34	20926
أمريكا	6	3786
الدول العربية	46	30480
افريقيا	1	26799
المجموع	225	833813

Source: préparé par l'étudiant en fonction des données obtenues à partir de:

Andi ,**Bilan des déclarations d'investissement**,Disponible sur le site: ((http://www.andi.dz/fr/?fc=b_declare) page consultée le :30Décembre2013.
Andi ,**Bilan des déclarations d'investissement**,Disponible sur le site: (http://www.andi.dz/index.php/ar/ bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015)
page consultée le: 24Aout 2016.

يتبين من الجدول أن دول أوروبا تمثل المستثمر الأكبر في الجزائر بـ120 مشروع وبقيمة 466,66 مليار دج،تستأثر دول الاتحاد الاوروبي بالنسبة الاكبر من مشاريع الدول الأوروبية بـ69 مشروع تليها الدول العربية بـ 46 مشروع وبقيمة اجمالية304,8 مليار دج ثم دول آسيا بـ34 مشروع وبقيمة 209,26 مليار دج.

المطلب الثاني:واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر بعد2011:

استهدفت الحكومة المصرية جذب الاستثمارات الأجنبية،حيث قامت بسن القوانين واتخاذ العديد من الإجراءات لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار عموما والأجنبي بصفة خاصة.

الفرع الأول:الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى مصر:

شهد الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر تصاعدا بعد عام 2012،وتأثر خلال عام 2011 بسبب الاضطرابات واستمر حتى نهاية عام 2012 ،حيث بدأ بالتحسن التدريجي [1] ويبين الشكل التالي تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (6-5) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى مصر للفترة(2011-2015)

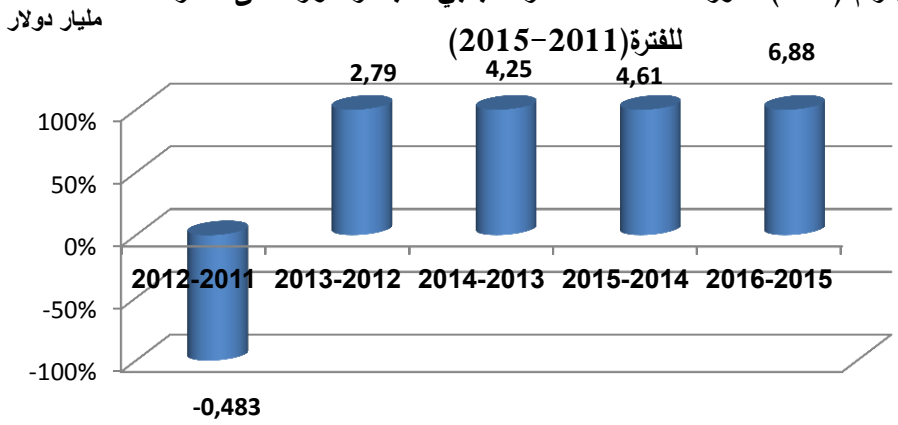

Source:Based on:

UNCTAD, **World Investment Report2016**,**Reforming International Investment Governance**, New york and Génèva, 2016 Annex table 1,p196.

يتبين من الشكل ان قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة سجلت قيمة سالبة (- 483) مليون دولار في (2011 -2012) مقارنة ب 6,38 مليار دولار (2010-2011) بسبب إنسحاب الشركات والمستثمرين الأجانب من السوق المصرية في ظل التوترات السياسية والأمنية وزيادة حالة عدم الاستقرار والمخاطرة

[1] محمد خضر،**مصر وتجربة الاستثمار الاجنبي المباشر،2015**،منشورة على الموقع (http://www.moubadarah.com/modules.php?) تاريخ الزيارة1ماي2016.

المصاحبة لأحداث سنة 2011 والتي أدت إلى تزايد متوسط الاحتجاجات من176 احتجاج شهريا سنة2010 الى211 احتجاج شهريا سنة 2011.[1]

وبالرغم من استمرار التوترات في السنتين المواليتين الا أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر زادت الى 2,79 مليار دولار في(2012–2013)و4,25 مليار دولار في(2013–2014) ثم 4,61 مليار دولار سنة (2014–2015)،وتواصل الارتفاع في(2015–2016) بتسجيل قيمة6,88 مليار دولار وهي أعلى قيمة مسجلة منذ2008،ويرجع سبب الارتفاع في(2015–2016) الى تراجع التدفقات الاستثمارية المحولة للخارج بمعدل8,2% لتصل الى نحو5,1 مليار،على الرغم من انخفاض التدفقات الاستثمارية للداخل بمعدل2,4% لتبلغ2,9 مليار دولار،وسجل انخفاض التدفقات الاستثمارية المحولة للخارج نتيجة لحالة التفاؤل لدى المستثمرين بعد المؤتمر الاقتصادي الذي عقد بشرم الشيخ في 13 مارس2015.

الفرع الثاني:التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بعد2011:

يظهر التوزيع القطاعي لإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى مصر خلال السنة المالية(2010–2011) استحواذ قطاع البترول على ما نسبته53,9% من اجمالي التدفقات الواردة يليها القطاع الخدمية 9,3 % ثم قطاع الصناعة 8%،وقطاع الانشاءات0,2%[2]،والجدول التالي يبين تفاصيل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر.

[1] محمد عادل زكي،مؤشر الديمقراطية:**رؤية حول تطور الأداء الاحتجاجي للشارع المصري منذ2010–2013**،المركز التنموي الدولي،مارس2014، ص2منشور على الموقع: http://idceg.blogspot.com ، تاريخ الزيارة17 جوان 2014.

[2] البنك المركزي المصري،**المجلة الاقتصادية**،المجلد56،العدد الأول،مصر2015–2016،ص76.

الجدول رقم(6-9)التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر للفترة (جوان2011 - سبتمبر2015)

الوحدة:مليون دولار

السنوات		2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015
البترول		**7101**	**7266,1**	**7814,8**	**2069,2**	**1580,6**
الصناعة		**732,6**	**261,0**	**215,3**	**52,8**	**235,6**
انشاءات		**127,2**	**20,7**	**238,3**	**29,5**	**6,8**
زراعي		**80,7**	**139**	**25,8**	**0,6**	**0,3**
الخدمات	المجموع	**2196,6**	**739,8**	**431**	**238,2**	**270,8**
	تمويلي	212,7	379,2	111,5	144,1	8,1
	عقاري	86,2	44,2	149,4	54,9	39,8
	سياحي	41,7	20,9	13,0	1,3	0,8
	اتصالات وتكنلوجيا	1390,9	21,1	2,0	0,2	53,1
	خدمات اخرى	465,1	274,4	155,1	38,1	169
غير موزع		1530	1847,0	2167,7	616,3	839,1

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على المعطيات المستقاة من:

البنك المركزي المصري،**المجلة الاقتصادية**،المجلد 56،العدد الأول،مصر،2016/2015،ص93.

البنك المركزي المصري،**المجلة الاقتصادية**،المجلد 55،العدد الرابع،مصر،2015/2014،ص83.

البنك المركزي المصري،**المجلة الاقتصادية**،المجلد 54،العدد الرابع،مصر،2014/2013،ص82.

البنك المركزي المصري،**المجلة الاقتصادية**،المجلد 53،العدد الرابع،مصر،2012/2011،ص83.

يتبين من الجدول تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول في كل سنوات الدراسة،بنسبة اجمالية 60,43 % ،يليه قطاع الخدمات (حوالي 9,06%)،فالصناعة (3,48%)،فالتشييد والبناء (0,98%) ثم الزراعة (0,57%)،ومن ضمن قطاع الخدمات تستحوذ خدمات الاتصال والتكنلوجيا على النسبة الأكبر ب3,4% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ثم الخدمات التمويلية بنسبة 2% من الاجمالي،كما سجل تناقص الاستثمارات بقطاع السياحة من 41,7 مليون دولار في(2011 -2012)الى 0,8 مليون دولار في (2015-2016).

الفرع الثالث:التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بعد2011:

إن التطور الجغرافي للاستثمارات الخارجية في مصر يحمل في طياته انعكاسات لتطور وضع العلاقات الخارجية المصرية،فيلاحظ قبل جانفي 2011 مباشرةً تركيز مصر الواضح على اجتذاب الاستثمارات الأوروبية، في إطار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية،والاتفاقية الأورو متوسطية مع تراجع مستمر في الاستثمارات العربية.

وفي سنة 2011 بدأ تدفق طفيف يعكس تزايد الاستثمارات العربية في مصر،مع الاحتفاظ بالنموذج ذاته المتمثل في التركيز على الاستثمارات الأوروبية التي مثلت 9,5 مليار دولار في نهاية العام المالي 2011/ 2012 جاء نحو ثلثها من خلال البنك الأوروبي للتنمية.[1]

الجدول رقم(6-10)التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى مصر للفترة (جويلية2011- سبتمبر2015)

السنوات المالية	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	3اشهر الاولى من2015-2016	المجموع
الاتحاد الاوروبي	9501,9	5624,6	6647,1	6889,7	2031,9	30695,2
الولايات المتحدة	577,6	2182,9	2230,3	2115,8	233,0	7339,6
الدول العربية	1185,7	1456,4	1290,1	2667,5	350	6949,7
باقي دول العالم	502,9	1009,7	725,4	1240,4	318,3	3796,7
المجموع	11768,1	10273,6	10892,9	12913,4	2933,2	

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من:

البنك المركزي،**المجلة الاقتصادية**،المجلد السادس والخمسون،العدد الأول،مصر،2015-2016،ص76.

البنك المركزي،**المجلة الاقتصادية**،المجلد الخامس والخمسون،العددالرابع،مصر،2014-2015،ص93.

البنك المركزي،**المجلة الاقتصادية**،المجلد الرابع والخمسون،العددالرابع،مصر،2013-2014،ص93.

البنك المركزي،**المجلة الاقتصادية**،المجلد الثالث والخمسون،العددالرابع،مصر،2012-2013،ص94.

[1] عبد الحليم ريم،مرجع سابق،بدون ترقيم.

يتبين من الجدول أن الاتحاد الاوروبي هو أكبر مستثمر في مصر بقيمة اجمالية 30,6 مليار دولار،يليه الولايات المتحدة ب7,33 مليار دولار ثم الدول العربية ب6,94 مليار دولار ثم باقي دول العالم ب3,79 مليار دولار.

وتفوق الاتحاد الاوروبي في كل سنوات الدراسة،حيث استأثرت المملكة المتحدة بالحصة الاكبر في كل السنوات محققة اكبر قيمة لها5,81 مليار دولار سنة(2011-2012)[1]،لتنخفض الى ,35 مليار دولار سنة(2014-2015)[2]،وحلت فرنسا في المرتبة الثانية والتي حققت اعلى نسبها لها في 2013-2014 بقيمة 347,4 مليار دولار[3] ،وحلت ألمانيا الثالثة من ضمن دول الاتحاد الاوروبي وحققت اعلى نسبة لها سنة(2011-2012) بقيمة202,5 مليار دولار.[4]

وبالنسبة للدول العربية فقد حلت في المرتبة الثانية سنة2014-2015 واستأثرت الامارات المتحدة بالنسبة الاكبر من التدفقات ثم قطر فالبحرين.[5]

وبالمقارنة مع الفترة ما قبل 2011 يتبين انخفاض التدفقات الواردة من الاتحاد الاوروربي لصالح الولايات المتحدة الامريكية والدول العربية.

المطلب الثالث:واقع الاستثمار الاجنبي المباشر بتونس بعد 2011:

بعد التحول السياسي في 2011،تزايدت الاحتجاجات والإعتصامات للمطالبة بتحسين الأجور أو المطالبة بفرص العمل من قبل العاطلين،مما نتج عنه تدني للمردودية ما دفع أصحاب المؤسسات الأجنبية الى ايقاف مشاريع التوسعة في تونس،ووصل الأمر الى مغادرة المؤسسات الأجنبية،حيث غادرت 470 مؤسسة أجنبية في الفترة بين 2011 و 2014 بمعدل 117 مؤسسة في السنة،وتصدرت المؤسسات الفرنسية قائمة المؤسسات التي تركت تونس،وسنتناول بالتفصيل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس بعد2011،وتوزيعه الجغرافي والقطاعي.

[1] البنك المركزي،**المجلة الاقتصادية**،المجلد الثالث والخمسون،العددالرابع،مصر،2012-2013ص94

[2] البنك المركزي،**المجلة الاقتصادية** المجلد السادس والخمسون،العدد الأول،مصر،2015-2016،مرجع سابق،ص76.

[3] البنك المركزي المصري،**المجلة الاقتصادية**،المجلد الرابع والخمسون،العددالرابع،مصر،مرجع سابق،2013-2014ص93.

[4] البنك المركزي المصري،**المجلة الاقتصادية**،2012- 2013،مرجع سابق،ص94.

[5] البنك المركزي المصري،**المجلة الاقتصادية**،2013-2014،مرجع سابق،ص93.

الفرع الأول:الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى تونس بعد 2011:

تراجع مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية،خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2016 بنسبة 19,4% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015 لتبلغ قيمتها 1423,2 مليون دينار ،ويعود هذا التراجع إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في تونس،إلى جانب إقرار تشريعات جديدة لم تتم المصادقة عليها إلا في سبتمبر2016،ويبين الشكل التالي تطور التدفقات خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم(6-6) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى تونس للفترة(2011-2015)

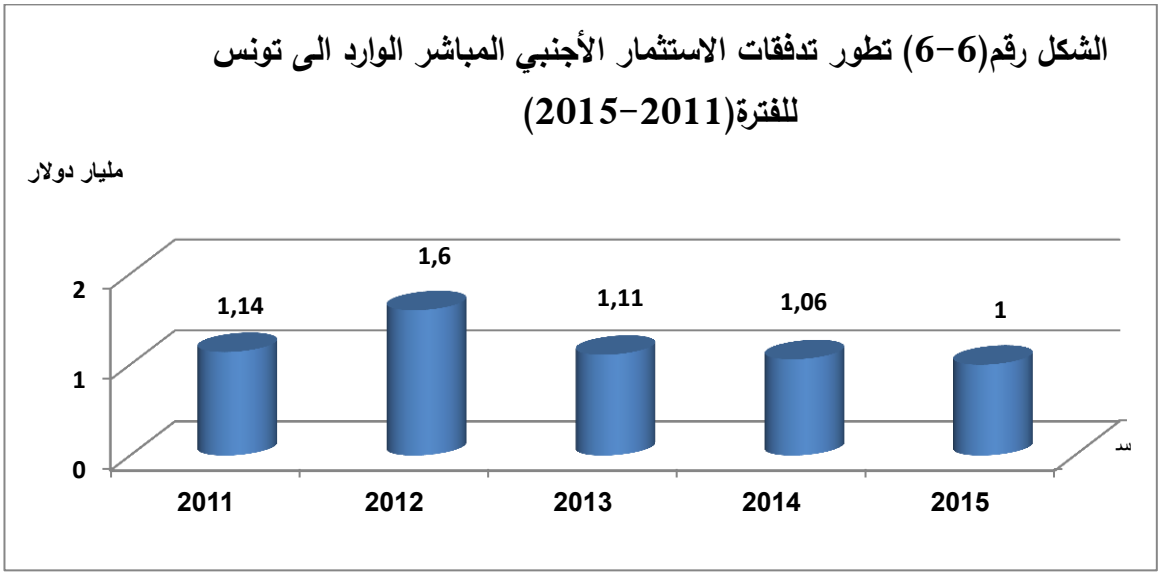

Source:Based on:

UNCTAD,**World Investment Report2015**,**Reforming International Investment Governance**, New york and Génèva,2016, Annex table 1,p196.

سجلت الاستثمارات في 2011 قيمة 1,14 مليار دولار وهي أقل من سنة 2010 بسبب خروج الشركات الاجنبية نتيجة لارتفاع عدد الاحتجاجات سنة 2011 بنسبة 122 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010غير انها انخفضت بنسبة 8 %في 2012 قابلها ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مسجلة قيمة 1,6 مليار دولار وبحصة4,1 % من الاجمالي العربي وبمرتبة ثامنة عربيا،[1] لتتراجع قيمة التدفقات الى 1,11 مليار دولار سنة2013،ثم تراجعت الى 1,06 مليار دولار سنة2014 بسبب تراجع الاستثمارات في قطاع الزراعة بنسبة 45,5 % تليها الاستثمارات في قطاع الطاقة التي تراجعت أيضًا بنسبة 11,2 % ،بينما سجلت الاستثمارات في قطاع الخدمات ارتفاعًا بنسبة 53,4 % ،وتواصل انخفاض الاستثمارات ليصل سنة 2015 الى 1 مليار دولار وهي أقل قيمة منذ2011.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية**،الكويت،2012-2013،ص75.

الفرع الثاني:التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس بعد2011:

بين التحليل القطاعي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إن قطاع الطاقة استحوذ على النصيب الأوفر من هذه الاستثمارات،وسنفصل في الجدول التالي التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية بعد2011.

الجدول رقم(6-11) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس للفترة(2014/2011)

الوحدة:مليون دينار تونسي

السنوات	2011	2012	2013	2014	المجموع
الطاقة	1063,40	886,00	1077,32	891,74	3918,46
الصناعة	330,58	531,99	508,25	450,03	1820,85
الخدمات	219,63	1081,80	217,86	454,87	1974,16
الفلاحة	2,30	4,60	11,33	7,90	26,13
المجموع	1615,91	2504,39	1814,76	1804,54	7739,6

Source: FIPA-TUNISIA,**Agence de promotion de l'investissement extérieur,Rapport Des IDE 2014 et perspectives2015,tunisia 2015**,p21 Disponible sur le site:
(www.investintunisia.tn/site/fr/article.php?id_article=16pdf) page consultée le:31October 2016.

يتبين من الجدول تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة بقيمة اجمالية 3918,46 مليون دينار تونسي،يليها قطاع الخدمات بقيمة1974,16مليون دينار تونسي ثم قطاع الصناعة بنسبة1820,85 مليون دينار تونسي ولم يحظ قطاع الفلاحة الا بنسبة ضئيلة حيث بلغت القيمة الاجمالية26,13 مليون دينار تونسي.

الفرع الثالث:التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس بعد2011:

على صعيد التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة،يتبين أن تونس مرتبطة بالاقتصاد الأوروبيّ،وخصوصا الاقتصاد الفرنسي،غير انه منذ بداية 2011،شهدت تونس تحوّلات اقتصاديّة أدت الى تعديل الخارطة الاستثماريّة التونسيّة،وشملت بالأساس ألمانيا،دول الخليج العربيّ وتركيا.[1]

الجدول رقم(6-12) التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس من أكبر12 دول مستثمرة للفترة(2011-2015)

الوحدة:مليون دينار تونسي

الدول	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
فرنسا	224,5	393,0	261,03	279,8	304,3	1462,63
النمسا	242,6	327,20	247,24	138	374,8	1329,84
قطر	55,7	784,2	145,36	176,1	89,7	1251,06
بريطانيا	224,9	114,6	202,25	325,3	382	1249,05
ايطاليا	276,4	243,6	155,8	94	88,3	858,1
كندا	175,6	157,10	217,29	64,9	45,5	660,39
الامارات العربية المتحدة	82,5	62	39,45	33,41	138,9	356,26
ألمانيا	36,3	102,0	63,38	54	71,7	327,38
أستراليا	23,8	32	163,06	19,8	6,1	244,76
السويد	85,0	5,2	13,08	53,8	80,8	237,88
و.م .أ	52,5	62,1	27,56	32,24	16,1	190,5
اسبانيا	10,7	24,42	38,61	17	44,2	134,93

Source :Basée sur:

- FIPA-TUNISIA,**Rapport Des IDE 2015 et perspectives2016**,Tunisia,2016,P41.
- FIPA-TUNISIA,**Rapport Des IDE 2014 et perspectives2015**,Tunisia,2015, p28.
- FIPA-TUNISIA,Rapport des IDE 2013 et perspectives 2014,Annexes du rapport des IDE 2013,Tunisia, Juillet 2014,pp8-9.
- FIPA-TUNISIA,**Bilan de l'investissement étranger de l'année 2012**,Tunisia,2012, Disponible sur le site(http://www.investintunisia.tn/bilan-de-lannée-2012) page consultée le:9 Mai2014.

[1] محمد سميح الباجي عكاز،**الإستثمار الأجنبي المباشر في تونس:ضياع الأولويات**،مارس2014،منشور على الموقع https://nawaat.org/portail تاريخ الزيارة2016/07/29.

يتبين من الجدول أنّ دولة فرنسا مّثلت أكبر مستثمر أجنبي بتونس برصيد 1462,63 مليون دينار تونسي تركزت نسبة كبيرة منها في الصناعة المعملية،تلتها النمسا في المرتبة الثانية بقيمة 1329,84 مليون دينار تونسي،موجهة الى قطاع الطاقة،وبعدها قطر برصيد 1251,06 مليون دينار تونسي،ثمّ بريطانيا،برصيد 1249,05 مليون دينار تونسي،ويتركز في الطاقة عبر الشركة العملاقة "بريتش غاز" التي تتواجد منذ15 سنة وتمتلك الاستثمار الأضخم في تونس وتوفّر ما يزيد عن 56 % من احتياجات تونس من الغاز،وبعد بريطانيا حلت إيطاليا برصيد 858,1 مليون دينار تونسي ثم كندا،الامارات العربية المتحدة وألمانيا برصيد 660,39 و356,26 و327,38 مليون دينار تونسي على التوالي.

ومن خلال تتبع السنوات يتبين أن ألمانيا وقطر تستهدفان الحصول على حصة معتبرة من الاستثمار الاجنبي الوارد الى تونس،حيث ارتفعت الاستثمارات الألمانية من 36,3 مليون دينار تونسي سنة2011 الى 102 مليون دينار تونسي سنة 2012،وارتفعت الاستثمارات القطرية من55,7 مليون دينار تونسي سنة 2011 الى 784,2 مليون دينار تونسي.

المبحث الثالث:معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدول المقارنة:

أصبح التوجه الحديث في تقييم مناخ الاستثمار،ومعوقاته،يتمثل في مقابلة رجال الأعمال المحليين والأجانب لمعرفة الصعوبات والعوائق من وجهة نظرهم،[1]وهو ما ركزت عليه الكثير من الدراسات، في الجزائر وتونس ومصر سنحاول تفصيلها فيما يلي:

المطلب الأول:معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر:

على الرغم من الجهود المبذولة لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر،إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المعوقات،تطرق الى بعضها تقرير التنافسية العالمي لسنة(2117/2016)،ونفصلها في الشكل التالي:

الشكل رقم(6-7) أهم العوامل المعيقة لبيئة أداء الأعمال في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة (2016-2017)

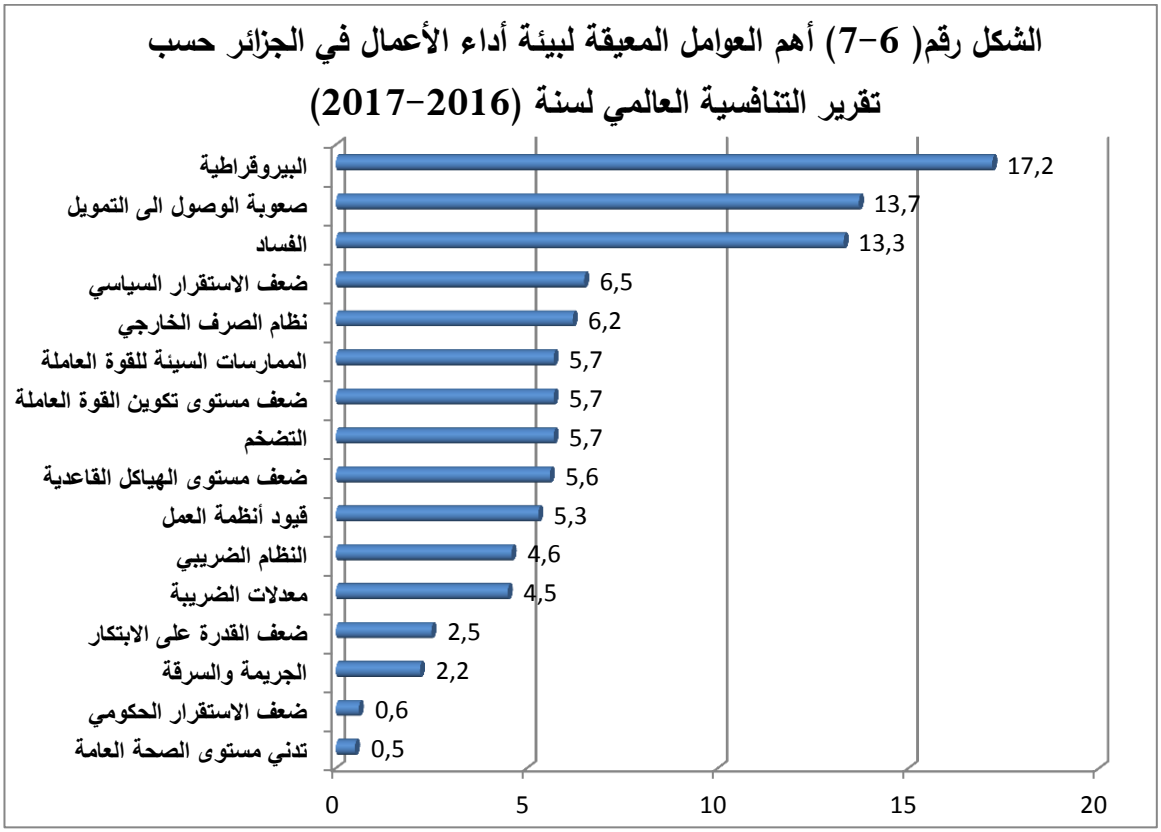

Source: World Economic Forum,**The Global Competitiveness Report 2016 -2017**,Géneva, 2016, p96.

[1] عيسى الوزني عادل،مرجع سابق،ص122.

يتبين من الشكل أن البيروقراطية تعتبر أهم معيق للاستثمار في الجزائر مسجلة نسبة 17,2 %،يليها صعوبة الوصول للتمويل بنسبة13,7%،يليها الفساد بنسبة13,3 % ،يليها ضعف الاستقرار السياسي بنسبة 6,5%،يليها نظام الصرف الخارجي بنسبة 6,2%،ثم يأتي بعدها الممارسات السيئة للقوة العاملة،وضعف مستوى تكوينها،ثم التضخم بنسبة5,7% لكل منها،بينما تشكل بقية العناصر نسبة أقل من 5,6% لكل منها.

وبناءا على ما سبق يمكن تلخيص ابرز معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر فيما يلي :

أولا:ضعف المنظومة البنكية:ويتجلى ذلك في إستمرار سيطرة المصارف العامة على 90% من إجمالي الودائع والقروض[1] والطابع الكلاسيكي للقطاع المصرفي،[2] وضعف إستخدام التكنلوجيا،[3]وغياب الشفافية في تمويل الإستثمارات،[4] والبيروقراطية في المعاملات البنكية،ففي الوقت الذي تستغرق فيه دراسة ملف طلب قرض عدة شهور في البنوك العمومية مقابل أسبوع في بنك أجنبي بالجزائر وهو Société Générale ،[5] يضاف الى هذا محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الإستقلالية النسبية[6] وشدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها والتي تعادل مرتين قيمة القرض، [7] كما ان تحصيل شيك بين وكالتين في نفس البنك يستغرق ما بين 6 و17 يوما،وفتح اعتماد مستندي تستغرق15 يوما.[8]

ثانيا:صعوبات الحصول على العقار الصناعي:ويظهر ذلك في عدم امتلاك السلطات المحلية لمخططات مسح دقيقة لمختلف الأراضي المتاحة في إقليم الولاية مما أدى إلى نشوب العديد من النزاعات[9]، وبالتالي عرقلة عملية الاستثمار وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر ب 180 مليون م²، بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م ولهذا يتبين أن الأزمة ليست في

---

[1] مليكة زغيب ،حياة نجار،**النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**،ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية:واقع وتحديات،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، يومي14 – 15 ديسمبر2004،ص402.

[2] Kada Akacem,**Des Reformes économiques pour la promotion des PME,** Revue des économies nord Africaines,n°5,Faculté des siences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali,Chlef,Janvier2008,P18.

[3] Farid Yaici&Rachid Lalali,**Bancarisation de l'économie, comportement des banques et contribution au développement économique**, Revue des economies nord Africaines,n°2,Faculté des siences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali,Chlef,Mai2005,p57.

[4] مختار مسامح،**النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**،مجلة أبحاث االقتصادية وادارية،العدد4،جامعة محمد خيضر،بسكرة، ديسمبر2008،ص216.

[5] سليمان ناصر،**تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر،الأسلوب والمبررات**،الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،يومي 18/17 أفريل2006،ص594.

[6] سعدان شبايكي،**معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،مجلة العلوم الإنسانية، العدد11،جامعة محمد خيضر،بسكرة،ماي2007،ص191.

[7] سعيد بريبش،عبد اللطيف بلغرسة،**اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائربين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**،الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،17-18أفريل 2006،ص325.

[8] Abdel Madjid Bouzidi,**Economie Algérienne:éclairages**,ENAG,2011, p 242.

[9] محبوب بن حمودة،اسماعيل بن قانة،**أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار الأجنبي**،مجلة الباحث،العدد5،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2007،ص61.

نقص العقار بقدر ماهي مشكلة غياب الشفافية في توزيع الأراضي [1] اضافة الى طول المدة الزمنية المستغرقة لرد هيئات منح قرار استغلال العقار وقد يطول الأمر أحيانا لسنة[2] والإرتفاع الفاحش في أسعار العقارات حيث يفوق سعر المتر المربع في رويبة600 أورو مقابل 10 أورو في مناطق صناعية على بعد 20كم من العاصمة باريس.[3]

ثالثا:ضعف البنية التحتية:على الرغم من الجهود المبذولة والتي أضفت نوع من التحسن على ميناء الجزائر العاصمة بالخصوص الذي يعتبر أهم ميناء لعبور معظم السلع ونفس الكلام يقال على الطرق والمطارات والمياه والاتصالات،لكنها تبقى غير كافية،حيث لا زالت شبكة السكك الحديدية تعاني عجزا في تلبية طلبات المستثمرين والركاب،نتيجة تقادم آلياتها المختلفة،وإستمرار إحتكار هذا المجال من طرف الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية،كما احتلت الجزائر المرتبة 100 في جودة البنى التحتية[4].

اضافة الى هذا تشهد الجزائر ضعف في مستوى إنتشار الانترنيت،ويرجع ذلك أساسا إلى إستمرار إحتكار الجزائرية للإتصالات لهذين المجالين،في حين أدى تحرير سوق الهاتف النقال إلى تحسن معدل انتشار للهواتف النقالة،حيث بلغت نسبة التطور109,62 %سنة 2014،[5] كما أدت المنافسة إلى إنخفاض تكلفة الانترنت،وتحسين مستوى الخدمات.

رابعا:معوقات ادارية وقانونية:وتتمثل في عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالإستثمار[6] واستغراقها وقت طويل لتطبيقها،[7] كما أن سمة عدم الإستقرار الإداري هي المستحوذة والمسيطرة على مؤسسات الدولة [8] اضافة الى التدابير القانونية الغير مدروسة مثلما حصل عندما قامت الجزائر بفرض الرسم على الأرباح

---

[1] لخضر عبد الرزاق مولاي،شعيب بونوة،**دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية:دراسة حالة الجزائر**،مجلة الباحث،عدد7،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2009-2010،ص147.

[2] محبوب بن حمودة،اسماعيل بن قانة،مرجع سابق،ص 66.

[3] سفيان بوعباد، **العقار الصناعي مفلس المستثمرين في الجزائر**،جريدة الخبر ،بتاريخ2011/09/12،ص7.

[4] World Economic Forum,**The Global Competitiveness Report 2016 -2017**,Op.Cit,p96.

[5] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،**قطاع تكنلوجيات المعلومات والاتصالات**،جانفي 2016،منشور على الموقع:http://www.andi.dz/index.php/ar/tic16042015 تاريخ الزيارة 12 فيفري2016.

[6] مفتاح صالح،دلال بن سمينة،**واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 43-44 ،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر،صيف خريف2008،ص125.

[7] BelkacemDouah,**Les zones franches en Algerie:Conclution d'une experience**, Revue des economies nord Africaines,n°6,Faculté des siences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali,Chlef,1ère trimestre2009,p79.

[8] عبود زرقين،**الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،عدد45، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر،2009،ص179.

الاستثنائية[1] مما نتج عنه نزاع مع أنادارکو وميرسك في سنة2006،سارعت على إثره الشركات الدولية بعد فشل المفاوضات إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي وإستمرت القضية الى غاية 31جانفي2012،وتم وضع حد للنزاع القضائي بالتراضي لتفادي التغريم عبر القضاء وهو ما فتح المجال لشركات أخرى للحصول على هذه التنازلات[2] كما أن تعويض سوناطراك لشركائها بهذه الطريقة أضر بسمعة الجزائر ورسخ صورة عدم إستقرار تشريعاتها.

خامسا:ضعف أداء البورصة:حيث نجد أن عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر هو5 شركات مقابل 48 شركة في تونس ولم تسجل البورصة أي مساهمة للأجانب بسبب قلة النشاط وقلة عددالأوراق المالية المتداولة فيها،ونوعيتها إضافة الى الغياب التام لشهادات الإيداع الدولية والإصدارات الأجنبية بها،مع العلم أن بورصة الجزائر راسلت 40 شركة خاصة تؤكد إمكانية دخولها البورصة،[3] وهذا رغم استكمال الاطار القانوني لبورصة الجزائر وفق المعايير الدولية،وتوضيح مجمل نشاط و قواعد تعامل كل هيئة،الا أن عوامل البعث الحقيقي لنشاط بورصة الجزائر لم تتحقق بعد[4].

سادسا:الاقتصاد الموازي:يعتبر الاقتصاد غير الرسمي منذ الاستقلال عنصر أساسي من المشهد الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر وقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على % 40 من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية،[5] وقد تم إحصاء نحو 700 سوق موازية ينشط فيها حسب وزارة التجارة أكثر من 100 ألف شخص يمثلون 14 %من إجمالي التجار المسجلين في السجل التجاري،[6] وهذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها[7].

[1] الأمررقم 06-10 المؤرخ في 29جويلية2006 ،المعدل والمتمم للأمررقم05-07 ،**المتعلق بالمحروقات**، المؤرخ في28أفريل2005،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 30جويلية 2006.

[2] سمية يوسفي،**الجزائر مجبرةعلى مراجعة الرسم على الأرباح الاستثنائية بعد تعويض انادارکو**،جريدة الخبر،عدد6651،الموافق ل2012/03/11.

[3] ايمان كيموش،**لهذه الأسباب يرفض الجزائريون المغامرة بأموالهم في البورصة**،جريدة الفجر،عدد3505،الموافق ل 2012/04/16.

[4] ريحان الشريف،الطاوس حمداوي،**بورصة الجزائر:رهانات وتحديات التنمية الاقتصادية**،مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية،العدد34،جامعة باجي مختار،عنابة،جوان،2013، ص61.

[5] محمد طالبي،**أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا,العدد 6،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2009 ،ص326.

[6] لخضر عبد الرزاق مولاي ،شعيب بونوة،مرجع سابق،ص147.

[7] خديجة خالدي،**أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد2،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،ماي2004،ص88.

سابعا:الصورة السيئة للجزائر في الخارج:يعتبر عدم المعرفة المسبقة بقوانين وأوضاع الإستثمار في القطر من أهم العوامل المثبطة للمستثمرين الأجانب[1] وعلى الرغم من الإصلاحات الكبيرة التي تحققت من طرف السلطات، فإن الجزائر سجلت خسارة كبيرة لصورتها في الخارج،فالمتعاملون الأجنبيون ليس لهم علم ودراية بالقوانين والتنظيمات الجديدة التي تم إدخالها على الاقتصاد،وعلى حالة التحسن في المجال الأمني والاجتماعي نتيجة لضعف الترويج.

ثامنا:رفض الإحتكام للقضاء الوطني:حيث أن الشركاء الأجانب يرفضون الاحتكام للقضاء الجزائري بسبب ضعفه ويفضلون التحكيم الدولي للاستفادة من مزايا القوانين الأجنبية مثلما حدث بين شركة سوناطراك والشركة الاسبانية O.H.L حيث تعهدت سوناطراك بدفع 95 مليون أورو بعد تهديد الشركة الاسبانية باللجوء الى التحكيم الدولي.[2]

تاسعا:ضعف فعالية الاصلاحات الاقتصادية في تحسين القدرة التنافسية:عدم وضوح الإستراتيجية الصناعية، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية، نتيجة ضعف العمالة والإرتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الانتاجية.[3]

عاشرا:مشكل الحوكمة:حيث تتجلى سيطرة القطاع العام الذي مازال يقوم بدور هام في الاقتصاد بشكل ملحوظ[4]،ومعلوم أن الأنظمة القانونية المربكة والمتناقضة تجعل ممارسات الأعمال الرسمية صعبة وتدفع بالشركات الى أن تصبح غير رسمية.[5]

وبالنظر إلى مؤشر التعبير والمساءلة الذي يقيس كفاءة المؤسسات في إدارة عملية التنمية والذي يكشف ضعف جميع الدول العربية في هذا المؤشر حيث لم يكن هذا المؤشر موجبا في أي دولة عربية قبل2009 [6]،سجلت الجزائر قيمة سلبية في المؤشر في معظم الفترة (2009 /2015)، مما يعكس الضعف الواضح للمؤسسات*.

---

[1] علي كساب،محمد راتول،**التكامل الإقتصادي العربي والتنمية الإقتصادية في إطار التدافع الإقتصادي والشراكة**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد 1،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2004 ،ص47.

[2] سمية يوسفي ،سوناطراك تستعد لتسديد95مليون أورو لشركة اسبانية،جريدة الخبر ،العدد6653 ،الموافق ل 13مارس2012.

[3] عبود زرقين،مرجع سابق،ص164.

[4] الزين منصوري،**آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)،جامعة الجزائر،2006/2005،ص150.

[5] لخضر عبد الرزاق مولاي،شعيب بونوة ،مرجع سابق ،ص 143.

[6] حسين الطلافحة،مرجع سابق،ص 9.

* انظر المطلب الثالث من المبحث الثالث في الفصل الرابع.

إحدى عشر:التخلف في مجال التنمية البشرية:رغم تحسن وضع الجزائر في هذا المجال الاأنها مازالت متأخرة في مجال الطاقة الابتكارية،وتوطين التقانة متمثلة في إنخفاض نسبة عدد الباحثين،وتواضع عدد المقالات العلمية والتقنية ... وغيرها.

إثنتا عشر:مشكل الفساد:حيث سجلت الجزائر في مؤشر مراقبة الفساد الصادر من البنك الدولي قيمة سالبة تراوحت ما بين(- 0,47 و-0,68)،خلال الفترة(2009-2015)،** رغم التحسن في هذا المؤشر مقارنة بسنة2002 (سجلت-0,94)،مما يبين أن هناك جهود مبذولة لمكافحة الفساد لكنها غير كافية لتقليص الفجوة الواضحة بينها وبين أحسن الدول العربية،حيث تتصف الجزائر بدرجة تفش للفساد تفوق المتوسط العالمي.[1]

كما بينت دراسة للبنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر ان34,3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7 % من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات،[2] كما أن إختلاس الأموال العمومية تعتبر الجريمة الأكثر تفضيلا لإطارات الإدارة الجزائرية،ففي سنة2010 تم إحالة948 قضية فساد على المحاكم وتم الفصل والحكم فيها ضد 1352متهم ،منها 475 قضية تخص إختلاس أموال عمومية و107 في قضايا تتعلق بإساءة إستغلال الوظيفة و95 قضية رشوة للموظفين العموميين،أما المحاباة في الصفقات العمومية فكانت في79 قضية فقط،[3] ويلاحظ وجود نقائص في القانون المتعلق بمكافحة الفساد ومحاربته الصادر سنة2006 *والذي يضم مادة عقابية واحدة تضم عقوبات من سنتين إلى عشر سنوات سجنا نافذة بحيث يتم فرض نفس العقوبة على الذي يختلس مبلغ ضئيل والذي يختلس مبلغ كبير[4] ،وهذا عكس القانون السابق الذي يتدرج في العقوبة. **

** انظر المطلب الثالث من المبحث الثالث في الفصل الرابع.

[1] علي عبد القادر علي،**مؤشرات قياس الفساد الاداري**،مجلة جسر التنمية،العدد70،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،فبراير2008،ص9.

[2] لخضرعبد الرزاق مولاي،شعيب بونوة،مرجع سابق،ص147.

[3] جريدة النهارالعدد 1267الموافق ل 2011/12/10

* تم اعتماد قانون العقوبات الصادر في2006 تماشيا مع الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

[4] خالد.س "قانون العقوبات السابق هو الأمثل لمراقبة الفساد"،**جريدة الأحرار**،2011 ،العدد 4217،ص5.

** قانون العقوبات2001 كان يحتوي على عدة عقوبات تتدرج حسب قيمة المبلغ المختلس فكلما إرتفع المبلغ المختلس ارتفعت العقوبة.

ثلاثة عشر:معوقات أخرى:توجد معوقات أخرى تتمثل في ضعف التشريع والإدارة الضريبية، من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق،وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية [1] اضافة الى ضعف النظام الضريبي الجزائري[2] وعدم إستقراره حيث في كل سنة تصدر تعديلات ضريبية فقانون المالية لسنة2005 تضمن68 إجراءا ضريبيا وقانون المالية لسنة2006 تضمن 51 إجراءا ضريبيا وقانون المالية لسنة2007 تضمن 72 إجراءا ضريبيا مما نتج عنه عدم وضوح الرؤية لدى السلطات[3] كما ان ضعف القطاع الخاص المحلي[4] يقف عائقا أمام ربطه بالشركات الأجنبية في شكل مشاريع مشتركة[5] اضافة الى عدم الاستقرار السياسي والأمني حيث أنه رغم تجاوز حالة الانفلات الأمني إلا أن الجزائر مازالت تعاني من القلاقل السياسية[6] ترجمه تسجيلها لمعدل سالب طوال الفترة(2011-2014) في مؤشر الاستقرار السياسي الصادر عن البنك الدولي. [7]

المطلب الثاني:معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر بمصر:

على الرغم من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية المشجعة على تدفق الاستثمارات إلى مصر إلا أنه مازالت هناك العديد من المعوقات التي تواجهها مصر،ويبين الشكل التالي مجموعة من المعوقات التي تعترض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر.

[1] كمال رزيق،سمير عمور،**تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد5،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،جانفي2006، ص325.

[2] حميد بوزيدة،**الضغط الضريبي في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شما ل افريقيا،عدد4،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،جوان2006،ص296.

[3] مراد ناصر،**تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر**،مجلة جامعة دمشق،المجلد25،العدد الثاني،جامعة دمشق،سوريا،2009،ص193.

[4] H.Ait Ziane,K.Ait Ziane,**Le reseau et la PME Algerienne**, Le premier colloque national sur les réformes économiques en Algerie et la pratique du Marketing,centre universitaire,Béchar,le20-21Avril2004,sans numérotation.

[5] شريف غياط ،محمد بوقموم،**حاضنات الأعمال التكنلوجية ودورها في تطوير الإبداع والإبتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:حالة الجزائر**،مجلة أبحاث اقتصادية وادارية،العدد6، جامعة محمد خيضر، بسكرة،ديسمبر2009،ص52.

[6] فريد أحمد قبلان،مرجع سابق،ص357.

[7] World Bank,**Worldwide governance indicators**, Available on the site: (http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports Accessed: 05April2016.

الشكل رقم (6-8)أهم العوامل المعيقة لبيئة أداء الأعمال بمصر حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة (2016-2017)

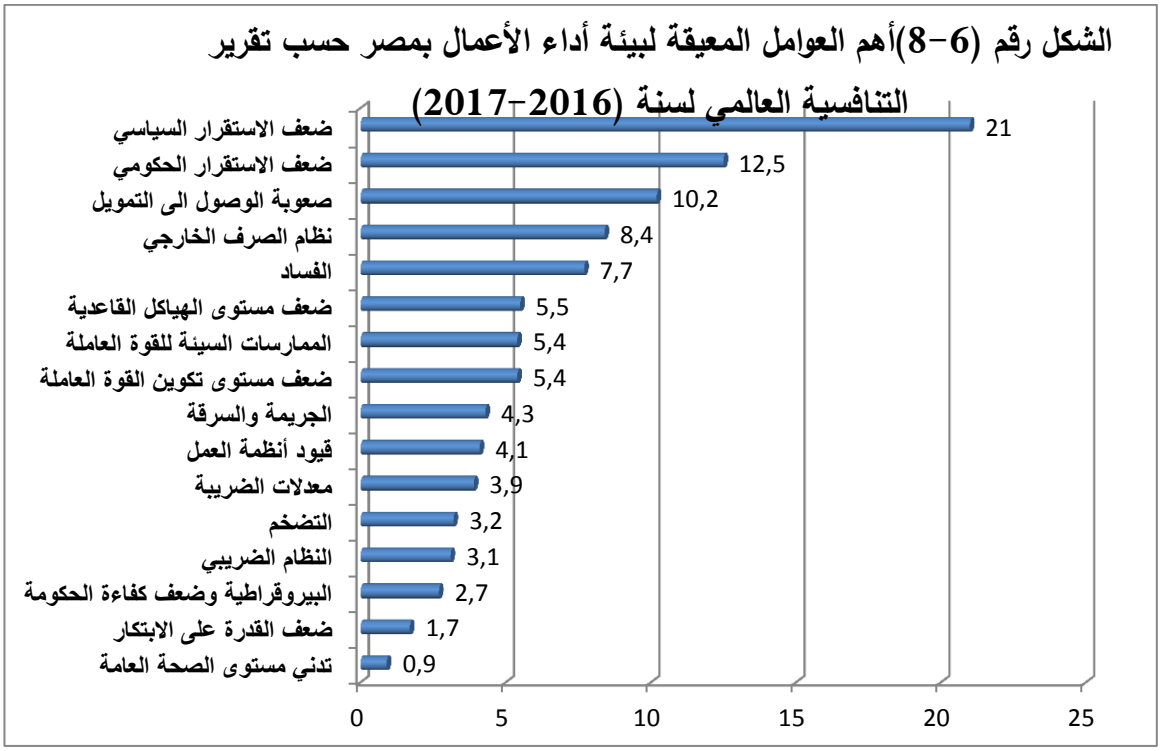

Source: World Economic Forum,**The Global Competitiveness Report 2016-2017**, Géneva, 2016, p168.

يتبين من الشكل ان ضعف الاستقرار السياسي وضعف الاستقرار الحكومي يعتبران من أهم معيقات الاستثمار في مصر بنسبة 21% و12,5 % على التوالي، يليها صعوبة الوصول للتمويل بنسبة10,2% يليها نظام الصرف الخارجي بنسبة 8,4%، ثم الفساد بنسبة7,7 %،ثم يأتي بعدها ضعف الهياكل القاعدية بنسبة 5,5%،تليها الممارسات السيئة للقوة العاملة وضعف مستوى تكوينها بنسبة5,4% لكل منها،بينما تشكل بقية العناصر نسبة أقل من 5% لكل منها.

وقد أنجزت عدة دراسات حول عوائق الاستثمار في مصر منها: التقرير الذي أعده البنك الدولي بالتعاون مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير،بنك الاستثمار الأوروبي، بناء على مسح لآراء نحو 6 آلاف شركة عاملة في 8 من دول المنطقة متوسطة الدخل، وهي،مصر واليمن والسلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وغزة) وجيبوتي والأردن ولبنان والمغرب وتونس والتي كانت نتائجها كما يلي:

الشكل رقم(6-9) تصنيف أهم معوقات الاستثمار في مصر وفقا للشركات المصرية

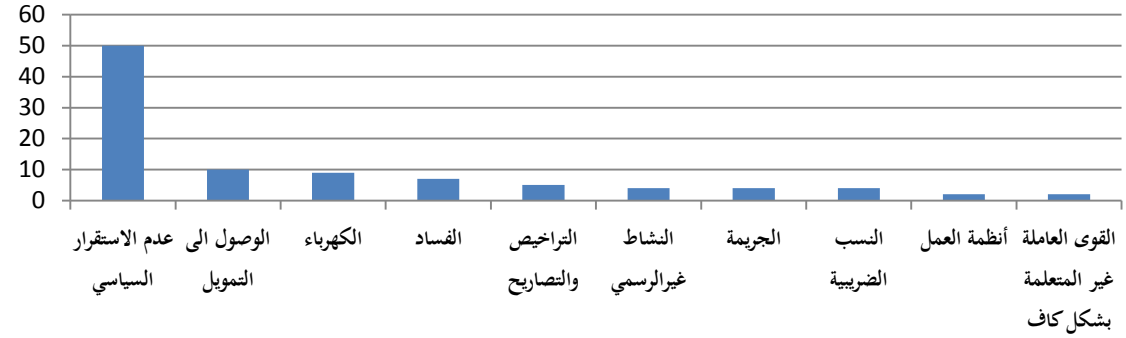

Source: World Bank and others,**What's Holding Back The Private Sector In Mena: Lessons From The Enterprise Survey**,Washington,2016,p118.in: (http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2016/07/24/private-sector-is-key-driver-for-growth-in-the-middle-east-and-north-africa) Accessed: 6/12/2016.

يتبين من الشكل أن عدم الاستقرار السياسي هو أهم معوقات الاستثمار في نظر50 % من شركات القطاع الخاص المصرية،وجاءت مشاكل الحصول على التمويل في المرتبة التالية،ولكن بفارق كبير حيث لم يشكو منها أكثر من 10% من الشركات العاملة في مصر، التي شملها المسح، ثم تأتي مشاكل الكهرباء، يليها الفساد ب6%، والحصول على التراخيص،وتأتي بعدها النشاط غير الرسمي والجريمة والنسب الضريبية ب5% لكل منها وفي الأخير تأتي أنظمة العمل والقوى العاملة غير المتعلمة بشكل كاف بنسبة3%،وبناءا على ما سبق يمكن تلخيص أهم المعوقات فيما يلي:

أولا:الاستقرار السياسي:حيث ادى تسويق فكرة محاربة الارهاب إعلاميا الى خلق صورة ذهنية توحي بعدم الاستقرار السياسي والأمني في مصر،[1] وساهم في ذلك زيادة الاحتجاجات والتي وصلت الى 927 احتجاج شهريا سنة2013،[2] يضاف الى هذا ضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مصر لقائمة الدولة الهشة لأول مرة في تقريرها الصادر في 2014[3]،وكان هذا متوقعا بسبب تدهور الوضع السياسي منذ 25 جانفي2011،وقد إنعكس ذلك سلبا على الوضع الاقتصادي وبالتالي الحصيلة الضريبية للدولة،والتي كانت تمثل حوالى 14,9٪ من إجمالي الناتج المحلي في الفترة بين 2007 و2011 لكن هذه النسبة في انخفاض مؤخرا بسبب الوضع

[1] احمد الشيخ،**14 معوقًا تعطل الاستثمار في مصر**،اكتوبر 2016،صحيفة اهل مصر،منشورة على الموقع:http://www.ahlmisrnews.com /article تاريخ الزيارة 7 ديسمبر 2016.

[2] محمد عادل زكي،مرجع سابق،ص2.

[3] OECD,**Fragile States 2014: Domestic Revenue Mobilisation in Fragile States**,Paris 2014,P17.

السياسي،وقد أدى ذلك بدوره إلى انخفاض الاعتماد على الضرائب كمصدر للتمويل وزيادة الاعتماد بشدة على تحويلات العاملين بالخارج والمساعدات والمنح،[1] وفي مؤشر الاستقرار السياسي الذي يصدره البنك الدولي سجلت مصر قيمة سالبة في الفترة (2011-2014).[2]

ثانيا:مشكل التمويل:حيث أعلنت شركات أجنبية في أكثر من مرة عن توقف إنتاجها بمصر،أو عزمها الرحيل من السوق المحلية، بسبب عجز البنوك المصرية عن تلبية احتياجاتها من الدولار للوفاء بمستلزمات إنتاجها المستوردة من الخارج،وكانت آخر هذه الشركات، جنرال موتورز،التي أعلنت توقف نشاطها الإنتاجي مؤقتاً، بسبب عدم توفير البنوك للدولار.[3]

تمثل البنوك 2 % فقط من تمويل الشركات في مصر،ويترجم تدني شيوع التمويل المصرفي إلى نسبة عالية من الشركات التي ليس لديها ارتباط بالبنوك- أي الشركات التي لم تقدم طلبات للحصول على قروض كونه يتوفر لديها رأس مال كافي،وتدل حقيقة أن 40 % من شركات القطاع الخاص الرسمي لا تملك حساباً جارياً أو حساب توفير وبالتالي لا تستخدم النظام المالي حتى مع أجل خدمات الدفع أن عدم الارتباط يعد هيكلياً،وتشير الأدلة السردية على أن المصريين يصنفون اقتصادهم على أنّه اقتصاد نقدي.[4]

ثالثا:مشكل الفساد:وقعت مصر على الاتفاق العالمي للأمم المتحدة Global Compact،ووافقت على لعب دور فعال في مكافحة الفساد وغسل الأموال،ثم وقعت أيضًا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وصدقت عليها،وقد نشطت الحكومة، وصحف المعارضة، والتلفزيون في الكشف عن الفساد على كل المستويات،كخطوة للأمام لتمكين الإعلام من تأدية دور قوي في خلق جمهور مسؤول ومستجيب.

وعلى الرغم من ذلك،هناك عدة عوامل تعرقل هذه الجهود مثل قصور الإدارة القانونية،بالإضافة الى ترسخ الفساد في ثقافة الفرد مما يؤدي الى جملة من الممارسات الفاسدة التي تحد من أثر جهود الحكومة في الوصول

[1] عمر الشنيطي،**عن هشاشة الاقتصاد**،مارس 2014،منشور على الموقع http://natega.shorouknews.com/ ،تاريخ الزيارة 7 ديسمبر 2016.

[2] World Bank,**Worldwide governance indicators**,Available on the site: (http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports) Accessed:05/03/2016.

[3] عبد الحافظ الصاوي،**مصر تدفع ثمن التفريط بضوابط الاستثمار الأجنبي (تحليل)**،فيفري2016،منشور على الموقع http://aa.com.tr/ar/ تاريخ الزيارة8 ديسمبر2016 .

[4] The World Bank and others,**What's Holding Back The Private Sector In Mena: Lessons From The Enterprise Survey**,2016,Op.Cit, P118.

لكافة القطاعات،[1] كما صنفت منظمة الشفافية مصر في المرتبة94 من بين 175 دولة وبقيمة 37 من 100 في مؤشر الفساد سنة2014[2] والمرتبة88 وبقيمة36 من 100نقطة في سنة2015.[3]

رابعا:الحصول العقار الصناعي:يعتبر تخصيص الأراضي أبرز المعوقات التى تواجه أي مشروع استثماري في مصر،وقد أشارت النتائج الأولية للاستطلاع الذى أجرته الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بين المستثمرين حول أبرز معوقات الاستثمار إلى احتلال صعوبة تخصيص الأراضي المرتبة الأولى،ويرجع ذلك في الغالب إلى تعدد الجهات المسؤولة على الأراضي تبعًا لنوع النشاط سواء عقاري أو صناعي أو زراعي، ومكان المشروع حيث يوجد عدد كبير من الجهات المسؤولة في مصر منها هيئة المجتمعات العمرانية، هيئة التنمية السياحية،هيئة التنمية الزراعية،المحافظات المختلفة.

هذا إلى جانب ارتفاع سعر الأراضي في معظم المدن الجديدة،حيث ساهمت متاجرة الدولة في الأراضي في ارتفاع اسعارها بشكل جنوني،[4] اضافة لارتفاع سعر صرف الدولار وأسعار مواد البناء والتشييد، وتطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة، [5] وهو ما يشكل مخاوف من توقف حركة السوق وعزوف الشركات عن تنفيذ مشروعات جديدة.

خامسا:عدم استقرار سعر الصرف:لازالت الحكومة تعتمد على سياسة حمائية لسعر صرف الجنيه، وكان أخر دلالات هذه السياسة ما ضخه البنك المركزي المصري من 1,5 مليار دولار في فيفري2015،ولم يحدث توازن في سعر الصرف بالسوق السوداء، فبعد يومين فقط من ضخ هذا المبلغ،عادت معدلات التعامل بالسوق السوداء لما كانت عليه من قبل،وعلى الرغم من اعلان البنك المركزي استقرار احتياطي النقد الأجنبي عند 17 مليار دولار،إلا أن حقيقة هذه الاحتياطي لا تعبر عن مكونات ذاتية،إذ أن غالبيته ودائع لدول خليجية وتركيا،كما أن المصادر الدائمة لتدفقات النقد الأجنبي لمصر،أصيب بعضها بانتكاسات ملحوظة،مثل قطاع السياحة،وتحويلات العاملين بالخارج،والاستثمارات الأجنبية المباشرة.[6]

---

[1] هبة حندوسة،**التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر،تقرير تحليل الموقف**،وزارة التعاون الدولي،مصر،2010،ص87.

[2] Transparency International,**corruption perceptions index 2014**,Décember2014,Berlin,P4.

[3] Transparency International,Table of results:**Corruption Perceptions Index 2015**,Available on the site: (https://www.transparency.org/cpi2015) Accessed:3May2016.

[4] احمد الشيخ،مرجع سابق،بدون ترقيم.

[5] عماد ابو جبل، **5 أسباب وراء ارتفاع أسعار الأراضي**،سبتمبر 2016،منشور على الموقع:http://www.vetogate.com تاريخ الزيارة 7ديسمبر2016.

[6] يوسف ناصر،**5أسباب تعوق الاستثمار الأجنبي بمصر**،مارس 2014،منشور على الموقع:http://www.masralarabia.com تاريخ الزيارة 7 ديسمبر 2016.

ويعد وجود سعرين لصرف الدولار في مصر،أحدهما رسمي والأخر غير رسمي،معوق للاستثمار،حيث أنه يسبب خسائر للمستثمر الأجنبي الذى يحول أمواله بالسعر الرسمي الذى يقل عن سعر السوق الموازي بما يقارب 40%،وبالتالي إن لم يكن المشروع متميز ويتمتع بالعديد من الحوافز،فإن المستثمر يحجم عن ضخ استثماراته،هذا إلى جانب عدم قدرة البنك المركزي على توفير الدولارات اللازمة لاستيراد مستلزمات الإنتاج سواء من مواد خام،أو معدات ووجود قوائم انتظار طويلة.[1]

سادسا:البيروقراطية:بالرغم من حل الكثير من المشاكل التي كانت تعوق الاستثماروالتي تم تسهيلها بشكل كبير عن طريق هيئة الاستثمار،وتجميع كل اجراءات تأسيس الشركات في مكان واحد،الا انه ما زالت هناك الكثير من التعقيدات الإدارية،وبطء الإجراءات المتفشية على نطاق واسع،ونادرا ما يستطيع المواطن أو المستثمر إنجاز عمله في الهيئات الحكومية في وقت مناسب،وغالبا ما يجبر على التردد على هذه الجهات لفترات طويلة حتى يتمكن من الحصول على الموافقات اللازمة،أو المستندات المطلوبة،وزاد من حدة ذلك غياب الرقابة الشعبية وغلبة المركزية على أداء الجهاز الحكومي،واستغل الموظفون غموض القوانين وتعددها والتعقيدات الإدارية في إبتزاز المواطنين والمستثمرين،والحصول منهم على مدفوعات غير قانونية،وأصبح الفساد الإداري والرشاوى سمات ملازمة للأداء الحكومي،وهو ما تؤكده إستطلاعات الرأي التي نظمتها وزارة التنمية الإدارية،وهيئات أخرى،كان آخرها استطلاع الرأي حول بيئة المشروعات الصغيرة الذى أجراه مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام،بالتنسيق مع مركز المشروعات الدولية الخاصة،وإتحاد جمعيات التنمية الإقتصادية،والذي أكد من خلاله أصحاب المشروعات الصغيرة،معاناتهم الشديدة في الحصول على الموافقات اللازمة لبدء النشاط، وتشغيل المشروعات،مما يرفع تكلفتها،ويزيد من المخاطر التي تواجهها وقد تدفعها الى التوقف عن النشاط.[2]

سابعا:عدم توفير الطاقة:حيث قررت بعض الشركات تعليق أعمالها مؤقتا،وبعضها غادرت السوق المصرية، نتيجة فقدان مصر للعديد من المزايا التي كانت تُمنح للاستثمارات الأجنبية،وعلى رأسها الطاقة الرخيصة،حيث استفادت هذه الشركات بشكل واضح بحصولها على الطاقة المدعومة خلال العقود الماضية،وتحملت الموازنة المصرية في السنوات الأخيرة نحو 120 مليار جنيه مصري كدعم للطاقة،استفادت الصناعة بالجانب الأكبر منه،وبخاصة الصناعات كثيفة استخدام الطاقة،مثل الأسمنت والأسمدة التي أصبحت حكراً على الشركات

[1] احمد الشيخ،مرجع سابق،بدون ترقيم

[2] مركز المشروعات الدولية الخاصة،**في مواجهة البيروقراطية:الإصلاح الإداري وتحسين مناخ الإستثمار** ،القاهرة،سلسلة أوراق سياسات تعزيز الشفافة ومكافحة الفساد،2009،ص ص16-19 .

الأجنبية،[1] كما شهد إنتاج النفط حالة من الركود،وفي المقابل زاد الاستهلاك الداخلي من الوقود المدعم والكهرباء،وهو ما اضطر مصر إلى زيادة استيرادها من الخارج فيما يتعلق بهذا القطاع،ومن ثم أصبح دعم الوقود،والذي يصل لبعض الفئات غير المستحقة،يمثل عبئًا متزايدًا على الاقتصاد المصري،[2]وهو ما أدى إلى اتخاذ قرارات متتالية،بخفض الدعم على جميع المشتقات النفطية والغاز الطبيعي في جويلية 2014 ضمن برنامجها لإلغاء الدعم الحكومي للأسعار بشكل كامل بحلول نهاية العام المالي 2018/2017 [3].

ثامنا:المعوقات المتعلقة بالإطار المؤسسي:وتتمثل في:

- ✓ مركزية اتخاذ القرار:حيث تتركز سلطة اتخاذ القرار داخل الجهاز الإداري للدولة في الإدارة،مما يرفع من مستوى البيروقراطية داخل الدولة ويعوق التنمية الاقتصادية.[4]
- ✓ تعدد الجهات المسئولة عن تنظيم المشاركة،وتعدد الموافقات والتراخيص اللازمة بشكل مبالغ فيه وحال ذلك بالطبع دون إتمام العديد من المشروعات.
- ✓ افتقار العديد من القطاعات الاقتصادية المعنية إلي الخبرة الفنية والمالية والقانونية اللازمة لطرح المشروعات علي المستثمرين،وتنظيم هذه المشاركة.[5]

تاسعا:تحديات الاقتصاد غير الرسمي:نظرا لطبيعة الاجراءات الحكومية التي تتسم بالتعقيد،وارتفاع التكاليف،يكون قرار معظم المشروعات هو عدم الاندماج الكلي،او الجزئي في الاطار الرسمي للنشاط الاقتصادي.[6]

وتتسم وحدات القطاع غير الرسمي بصِغَر الحجم،وتدني مستوى التنظيم،بالإضافة إلى اتسام علاقات العمل بعدم الرسمية كالعلاقات الشخصية والاجتاعية،كما يتسم تقدير حجم القطاع غير الرسمي بالصعوبة وعدم الدقة،الأمر الذي يمثل تحديًا أمام وضع استراتيجية متكاملة للاقتصاد المصري،حيث لا يوجد تمثيل للقطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي،أو المؤشرات الاقتصادية مثل الدخل القومي والبطالة.

---

[1] عبد الحافظ الصاوي،**مصر تدفع ثمن التفريط بضوابط الاستثمار الأجنبي (تحليل)**،مرجع سابق،بدون ترقيم للصفحات.

[2] Aesiak Gaal,**El-Sisi and Egypt's Economic Future : Fundamental Challenges, Bold Moves and High Risks,** Strategic Assessment,Vol18, N°2, July 2015,P31.

[3] عبد الحافظ الصاوي،**أسباب استمرار أزمة الطاقة بمصر**،منشورة على الموقع http://www.aljazeera.net/news/ebusiness ،تاريخ الزيارة 8 ديسمبر 2016.

[4] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،**المحور الاقتصادي باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030**،جانفي2016ص31.

[5] محمد متولى دكرورى محمد،**دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية**،الإدارة العامة للبحوث المالية،مصر،بدون سنة نشر،منشورة على الموقع: http://minshawi.com/vb/attachment.php?attachmentid=494&d تاريخ الزيارة: 3 ديسمبر 2016.

[6] حسين عبد المطلب الأسرج،**مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**،كتاب الاهرام الاقتصادي،العدد229،مؤسسة الاهرام،القاهرة،اكتوبر2006،ص36.

ووفقًا لدراسة حديثة عن الاقتصاد غير الرسمي،تشير تقديرات المركز المصري للدراسات الاقتصادية أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل نحو 40%من الناتج المحلي الإجمالي،و66 % من إجمالي وظائف القطاع الخاص غير الزراعي.[1]

وترجع أهم الأسباب وراء انتشار القطاع غير الرسمي إلى ارتفاع التأمينات الاجتاعية،وصعوبة التشريعات الخاصة بسوق العمل،وارتفاع معدات البطالة،والهجرة من الريف إلى المدن،وتراجع دور الدولة في التوظيف، بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب الأخرى مثل الفقر،والأمية،وضَعف الحالة الصحية،وكذلك الضغوط الاقتصادية التي تواجهها العديد من الأسر المصرية.[2]

ولأن تكلفة التشغيل في القطاع غير الرسمي منخفضة،نتيجة تهربه من الضرائب والتأمينات الإجتماعية، وتشغيل العمال بأجور منخفضة،فإنه يدخل في منافسة غير متكافئة مع الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي المسجل رسميا ويؤدي في النهاية الى إفلاسها.[3]

عاشرا:المعوقات البشرية والافتقار إلى الخبرات والاطارات المؤهلة:حيث ينظر في الغالب إلى التعليم والتدريب المهني ما بعد المرحلة الثانوية على أنه دون المستوى وذو جودة رديئة،مع عدم وجود إشراك منهجي لأصحاب العمل في إعداد البرامج والمناهج،علاوةً على ذلك،تقدم 5% فقط من الشركات المصرية تدريباً رسمياً،وهو ما يقل كثيراً عن المتوسط في منطقة مينا والبالغ 17%،ويعود الاختلاف بشكل رئيسي إلى تدني نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقدم التدريب الرسمي لموظفيها،حيث يقوم بذلك2 % و 6 % منها مقارنةً مع 12 % و 23 % في منطقة مينا كمتوسط على التوالي،وتؤثر قلة العمالة الماهرة على الشركات سريعة النمو بشكل خاص.[4]

[1] The World Bank and others,**What's Holding Back The Private Sector In Mena:Lessons From The Enterprise Survey**, 2016,Op.Cit,P118.

[2] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،**المحور الاقتصادي باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030**،جانفي2016ص31.

[3] مركز المشروعات الدولية الخاصة،**في مواجهة البيروقراطية:الإصلاح الإداري وتحسين مناخ الإستثمار** ،مرجع سابق،ص ص16- 20.

[4] The World Bank and others,**What's Holding Back The Private Sector In Mena:Lessons From The Enterprise Survey**, 2016,Op.Cit,P119.

المطلب الثالث:معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر بتونس:

رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة التونسية من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر،إلا أنها ما زالت تعاني من الكثير من العقبات التي تعوق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر،وقد أظهر تقرير التنافسية العالمي لسنة(2117/2016) بعض العوائق المهمة الموجودة في تونس نوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (6-10)أهم العوامل المعيقة لبيئة أداء الأعمال في تونس حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2017/2016

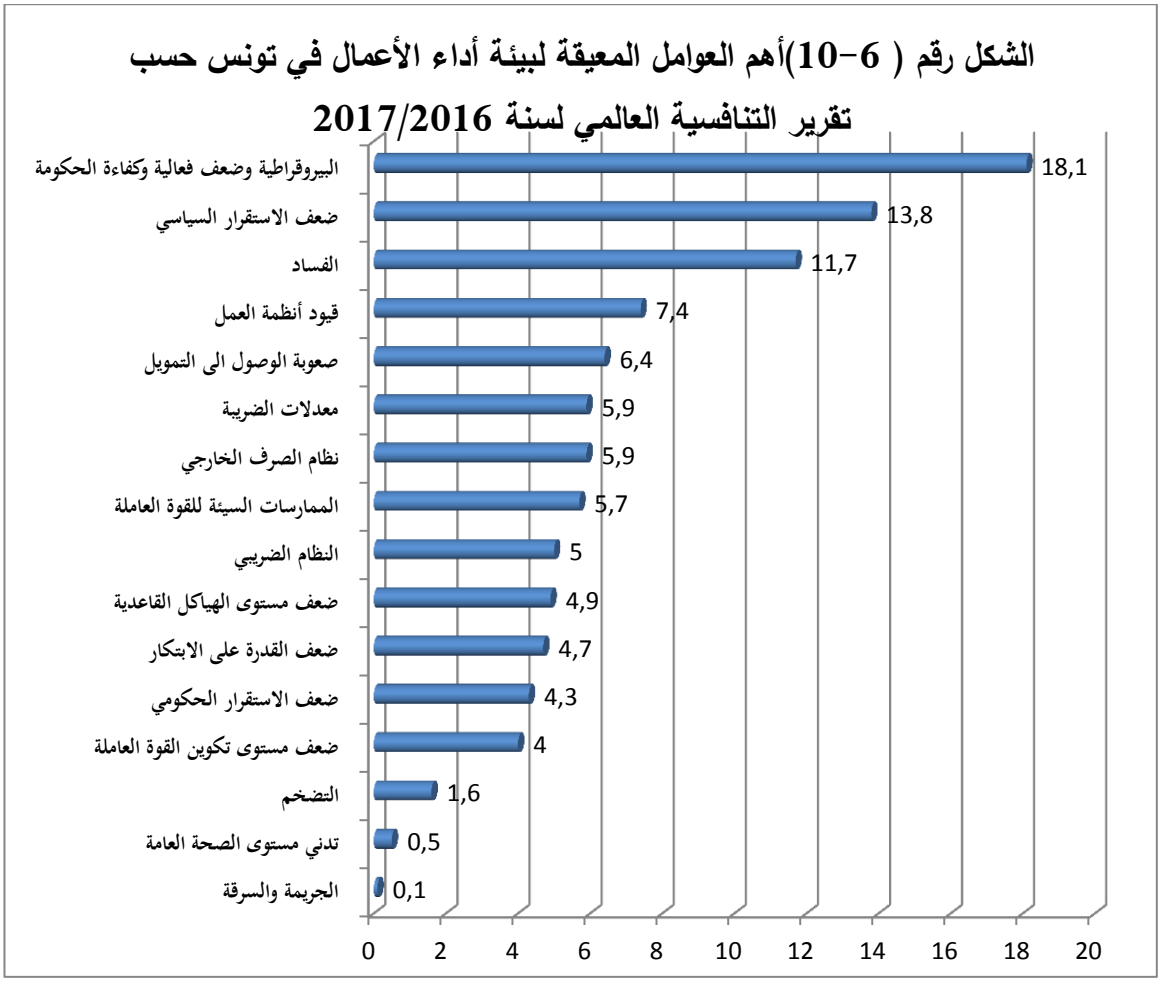

Source: World Economic Forum,**The Global Competitiveness Report 2016-2017**, Géneva, 2016, p344.

يتبين من الشكل أن البيروقراطية تعتبر أهم معيق للاستثمار في تونس،يليها الاستقرار السياسي بنسبة 13,8%،ثم الفساد بنسبة 11,7%،ثم قيود أنظمة العمل بنسبة7,4%،تليها صعوبة الوصول للتمويل بنسبة6,4%،تليها كل من معدلات الضريبة،ونظام الصرف الخارجي،والممارسات السيئة للقوة العاملة بنسب متقاربة تمثلت في 5,9% و5,9% و5,7% على التوالي،تليها مجموعة اخرى من المعوقات بنسب اقل من 5%

كالنظام الضريبي،وضعف مستوى الهياكل القاعدية،وضعف الاستقرار الحكومي،والتضخم،وتدني مستوى الصحة العامة...

وقد أنجزت عدة دراسات حول عوائق الاستثمار في تونس منها:التقرير الذي أعده البنك الدولي بالتعاون مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير،بنك الاستثمار الأوروبي،بناء على مسح لآراء نحو 6 آلاف شركة عاملة في 8 من دول المنطقة متوسطة الدخل،وهي:مصر واليمن والسلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وغزة) وجيبوتي والأردن ولبنان والمغرب وتونس والتي كانت نتائجها كما يلي:

الشكل رقم(6-11) تصنيف أهم معوقات الاستثمار في تونس وفقا للشركات التونسية

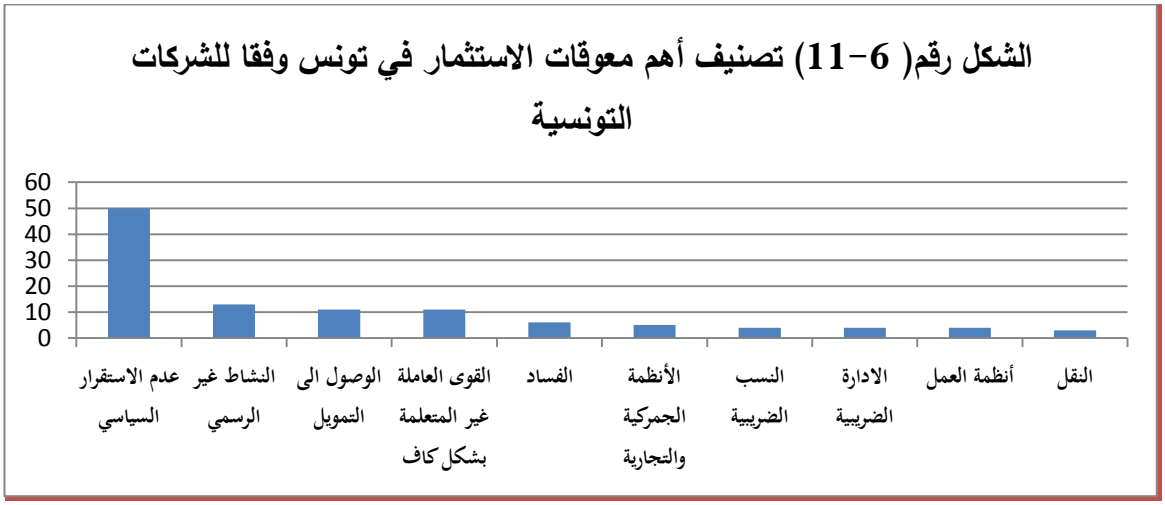

Source: The World Bank and others, **What's Holding Back The Private Sector In Mena:Lessons From The Enterprise Survey,**2016,p126, Available on the site: (http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2016/07/24/private-sector-is-key-driver-for-growth-in-the-middle-east-and-north-africa) Accessed: 6Décember2016.

يتبين من الشكل أن عدم الاستقرار السياسي هو أهم معوقات الاستثمار في نظر 50 % من شركات القطاع الخاص التونسية،وجاءت مشاكل الاقتصاد غير الرسمي في المرتبة الثانية ولكن بفارق كبيرحيث لم يشكو منها اكثر من 11% التي شملها المسح ثم تأتي مشاكل الحصول على التمويل والقوى العاملة غير المتعلمة بشكل كاف بنسبة10% في المرتبة الثالثة،يليها الفساد والأنظمة الجمركية والتجارية ب5%،ثم النسب الضريبية والادارة الضريبية وأنظمة العمل بنسبة 3% لكل عنصر منهم وفي الاخير النقل ب2%.

وبناءا على ماسبق يمكن تلخيص أهم المعوقات فيما يلي :

أولا:مشكل الاستقرار السياسي:حيث سعت مختلف الحكومات المتعاقبة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الفترة اللاحقة لاحداث 2011،إلا أن حالة الفوضى وارتفاع سقف المطلبية والاغتيالات السياسية حولت الميزانيات المرصودة للاستثمار في التنمية إلى استثمارات في السلم الاجتماعي والأمن،وتغطية خسائر قطاعات حيوية على غرار السياحة،وقد مثل هذا الواقع مناخًا غير مشجع للاستثمار الخارجي.[1]

ثانيا:تعقيد الإجراءات الإدارية وبيروقراطية الادارة:تتمثل في البطء في إصدار التراخيص،وعدم وجود مواعيد نهائية ملزمة،عدم الوضوح بشأن الوثائق المطلوبة،غلبة السلطة التقديرية في تطبيق الاجراءات،وتفسير القواعد،ضعف حوكمة الإدارة،[2]ونتج عن ذلك تعطل 80% من المشاريع المقدمة،وبسبب كثرة الإجراءات الإدارية والأوراق وجهت لتونس انتقادات من الداخل والخارج،فخلال زيارة له لتونس في بداية سنة 2015،اشتكى الرئيس الألماني من البيروقراطية الإدارية في تونس والتي عطلت استقطاب الاستثمارات الألمانية.[3]

ثالثا:مشكل الفساد:حيث بين تقرير للبنك الأوروبي تفشي الرشوة والفساد في تونس،حيث تخسر تونس سنويًا 2000 مليار نتيجة الفساد،[4] وأظهرت اخر الإحصائيات حول إدراك الفساد الصغير في تونس التي قدمتها الجمعية التونسية للمراقبين العموميين في مارس 2015 أن قيمة الرشاوي التي دفعها التونسيون خلال السنة الفارطة بلغت حسب التقديرات الأولية 450 مليون دينار دون احتساب الهدايا أو العطايا أو الامتيازات العينية، وحسب نفس الدراسة أكد 27% من التونسيين أنهم شاركوا في عمليات فساد متمثلة في دفع رشاوي صغيرة تتراوح بين 5 و20 دينار في سنة2015 .[5]

رابعا:صعوبة الحصول على التمويل:وتتمثل في الصعوبات والتأخير في منح التراخيص عند تحويل الأموال إلى الخارج،وكثرة عدد المستندات اللازمة قبل أي معاملة بالعملات الأجنبية،اضافة الى مشاكل الحصول على الائتمان من البنوك التونسية لتمويل الاستثمارات على المدى المتوسط والطويل(طول فترة انتظار موافقة البنك المركزي التونسي)،كما ان البنك المركزي التونسي يفرض على الشركات الأجنبية نسبة مساهمة لا تقل عن الحد الأدنى من الأموال الخاصة بين 40 و 50٪ من الأسهم.

---

[1] سليمان شعباني،**تونس بعد مؤتمر الاستثمار بين سندان الفساد ومطرقة الاتحاد**،ديسمبر2016،منشور على الموقع http://www.noonpost.org تاريخ الزيارة 25 جانفي2017.

[2] Ministère de l'Économie et des Finances,Direction générale du Trésor,**Les obstacles à l'investissement direct étranger en Tunisie**,Paris,juillet 2015,p1,Disponible sur le site: (http://www.tresor.economie.gouv.fr/11581_les-obstacles-a-linvestissement-direct-etranger-en-tunisie),page consultée le:03Décembre 2016.

[3] زينة البكري،**الدولة تشتكي الادارة،بيروقراطية وفساد وغياب لقيمة العمل**،ديسمبر, 2016،منشور على الموقع http://www.achahed.com تاريخ الزيارة 8 جانفي**2017**.

[4] سليمان شعباني،مرجع سابق،بدون ترقيم.

[5] امينة قويدر،**الشهادات الجامعيّة في تونس إشكال في حدّ ذاتها**،جانفي2017،منشور على الموقع http://www.achahed.com/%D8%AF تاريخ الزيارة11 فيفري2017.

خامسا:صعوبة الوصول إلى الاستثمار:وتتمثل في:

- بعض مجالات أنشطة الخدمات تبقى مغلقة امام الاستثمار الاجنبي المباشر.
- بطاقة التاجر نادرا ما تمنح للأجانب.
- ثقل وبطء النظام الحالي للموافقة على الاستثمارات الأجنبية من قبل الهيئات المكلفة بالاستثمار.
- استحالة حصول المستثمرين الأوروبيين على ملكية الأراضي الزراعية.
- اشتراط ان تكون الحصة من الموظفين الاجانب المشرفين (المدربين) تقتصر على اربعة وكلاء،بغض النظر عن حجم الشركة والاستثمار.
- تضارب الهيئات المسؤولة عن الاستثمار الأجنبي المباشر(وكالة النهوض بالاستثمار الأجنبي، وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي،وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية).[1]

سادسا:معوقات مرتبطة بالمناخ الاجتماعي:تتمثل في:

- انخفاض الإنتاجية،ونوعية العمل،وحوافز الموظفين،ارتفاع نسبة التغيب عن العمل.
- ضعف في التدريب المهني،ومشاكل المطابقة بين العرض والطلب على اليد العاملة.
- المشاكل الاجتماعية في المؤسسات:حيث يعتبر غياب الأمن،وعدم الاستقرار بكل مكوّناته،هو أوّل عائق أمام الاستثمار في تونس،[2] اضافة الى الاضرابات غير المؤطرة من طرف النقابات،والضغوط من قبل العاطلين عن العمل،والعمال المؤقتين الذين يطالبون بإدماجهم في المؤسسات،ومنع الموظفين من الالتحاق بأعمالهم،كما ان الحوار صعب مع ممثلي النقابات المحلية في بعض المناطق،وقد تم تسجيل ارتفاع في عددالاحتجاجات سنة 2011 بنسبة 122 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010،ونتج عن ذلك ارتفاع عدد الأيام الضائعة بسبب الاحتجاجات بنسبة 314% مقارنة بسنة2010.[3] وأدت هذه الظروف الى مغادرة

[1] Ministère de l'Économie et des Finances,Direction générale du Trésor,**Les obstacles à l'investissement direct étranger en Tunisie**,Op.Cit,pp1-2.

[2] confederatioin des entreprises citoyennes de tunisie conect, **Les résultats du sondage sur le financement des PME**, Votre Revue de Presse,n°390,tunisie, mai 2015,p6,Disponible sur le site: http://www.conect.org.tn/revue-de-presse.pdf, page consultée le 6 Décembre2016.

[3] صفاء متاع الله،**بالأرقام والنسب:حصيلة ثلاث سنوات من الإضرابات المتواصلة في تونس**،نوفمبر2014،منشور على الموقع:https://nawaat.org/portail تاريخ الزيارة12 افريل2015 .

470 مؤسسة في الفترة بين 2011 و 2014 بمعدل 117 مؤسسة في السنة،حيث كانت الوجهة هي المغرب القريب من أوروبا وبدرجة اقل دول أوروبا الشرقية.

سابعا:ضعف البنية التحتية والخدمات اللوجستية والجمارك:تتمثل في:

- ضعف الأداء في ميناء رادس،رغم التحسن في الآونة الأخيرة بفضل جهود وزارة النقل(شبكة الطرقات،خطة المرور،تخصيص الاحواض)،لكنها لا تزال أقل من أداء الدول المتنافسة(مع الاشارة الى هشاشة التحسينات الاخيرة لعدم وجود اصلاحات هيكلية)،ويعود ضعف أداء الميناء الى تقادم الآلات،اضافة الى محدودية البنية التحتية للمواني ء.
- المشاكل الأمنية في بعض المناطق الصناعية،وعدم كفاية النقل المتعدد الوسائط.
- مركزية القرار في ادارة الجمارك،عدم وضوح الاجراءات الجمركية،والافراط في الاجراءات،والتي تؤخر تسليم البضاعة،والإدارة السيئة من قبل موظفي الجمارك.
- ارتفاع التعريفات الجمركية والقيود المفروضة على الخدمات التجارية،مما يؤثر على أداء الصادرات[1].

ثامنا:ارتفاع التكاليف المالية والقانونية المرتبطة بعمليات التوظيف:

رغم أن الإطار التنظيمي لسوق العمل يهدف إلى تعزيز الأمن الاقتصادي،والحماية الاجتماعية للموظفين،إلا أنّه تمخض عنها نتائج عكسية تجلت في تفشي القطاع غير الرسمي،واستخدام أساليب متنوّعة للتحايل على الشروط القانونية للتوظيف داخل القطاع الرسمي،وتُبرز المقارنات الدولية في مجال ممارسة الأعمال أن الشركات التونسية تواجه إحدى أعلى نسب الضرائب والاقتطاعات الاجتماعية على أجور الموظفين،إضافة إلى شروط تسريح شديدة الصرامة،وتحدّ هذه القيود من إقدام المستثمرين الاجانب على الاستثمار في تونس،كما تؤثر سلباً في طلب اليد العاملة،خصوصاً تلك التي تتمتع بمستويات مهارة متوسطة وعليا.[2]

[1] Ministère de l'Économie et des Finances,Direction générale du Trésor,**Les obstacles à l'investissement direct étranger en Tunisie**,Op.Cit,p2.

[2] الحسن عاشي،**المعوقات الكبرى للنمو الاقتصادي في تونس**،مركز كارنيغي للشرق الاوسط،بيروت،افريل2013،منشور على الموقع: http://carnegie-mec.org تاريخ الزيارة 12جانفي2014.

خلاصة الفصل السادس:

تطرق هذا الفصل للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر وتونس ومصر،وتبين ان الجزائر سجلت انخفاض في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اليها في الفترة(2011-2015)،وهذا مقارنة بالفترة التي سبقت 2011،وتركزت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع الصناعة والخدمات قبل 2011،مع بروز قطاع السياحة بعد 2011 بحصة23,27% من اجمالي التدفقات الواردة وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا من اكبر المستثمرين في الجزائر.

وفي مصر تراجعت الاستثمارات في الفترة(2011-2014)،لترتفع وتصل الى6,88 مليار دولار سنة2015 وهي مقاربة لقيمها قبل 2011،وتركزت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع البترول والخدمات قبل 2011 ،مع بقاء نفس القطاعات في الفترة(2011-2015)،وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وفرنسا اكبر المستثمرين في مصر.

بينما تونس سجلت انخفاض في الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتصل الى مليار دولار سنويا في الفترة(2011-2015)،وتركزت في الصناعة المعملية ثم الطاقة قبل 2011 وفي الفترة(2011-2015) تركزت في الطاقة والخدمات،وتعتبر المملكة المتحدة والامارات وفرنسا اكبر المستثمرين في تونس،مع تحول في العلاقات بعد 2011 بإتجاه المانيا وقطر كمستثمرين في تونس.

وتعترض الاستثمار الاجنبي المباشر جملة من المعوقات في الدول الثلاث،وتتمثل أهم المعوقات المشتركة بينها في ضعف الاستقرار السياسي،والبيروقراطية،والفساد،وصعوبة التمويل،وضعف تكوين اليد العاملة،والممارسات السيئة لقوة العمل،وعدم استقرار سعر الصرف.

الخـــــاتمـــــــــــة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل سياسات الاصلاح الاقتصادي ومدى قدرتها على توفير مناخ استثماري بمقارنة الجزائر ومصر وتونس قبل 2011 وبعدها، وسندرج فيما يلي أهم النتائج المتوصل اليها وأهم المقترحات وآفاق البحث.

أولا:الخلاصة العامة للبحث:

تناول الفصل الاول الاطار النظري لسياسات الاصلاح الاقتصادي بتحديد مفهومها واهدافها وابعادها وتصنيفاتها، مع التطرق للتيارات الرافضة للتدخل الحكومي والمؤيدة والتيارات التي توفق بينهما، ثم استعراض الاجيال المختلفة للاصلاحات الاقتصادية بدءا بالجيل الاول الذي يرتكز على مباديء توافق واشنطن، ثم الجيل الثاني الذي يستمد خلفيته من توافق واشنطن الموسع، ثم تطرقنا الى تقييم الجيلين الاول والثاني والانتقادات الموجهة لهما والتي أسست لجيل ثالث من الاصلاحات.

وفي الفصل الثاني تناولنا بعض المفاهيم حول مناخ الاستثمار، ثم فصلنا مكوناته،لنختم بتشخيص أثر التطورات العالمية الراهنة على المناخ الاستثماري بدءا بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ثم اثر الأزمات العالمية (أزمة2008) ثم أثر الحركات الاحتجاجية على المناخ الاستثماري.

وفي الفصل الثالث استعرضنا تطور الاستثمار الاجنبي المباشر،واتجاهاته العالمية والعربية بدءا بالتطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الحرب العالمية الأولى الى غاية 2011، ثم تطرقنا لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا للفترة(2011-2015) وتوزيعه الجغرافي والقطاعي، ثم تناولنا اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وكذا الاستثمارات الاجنبية المباشرة العربية البينية.

أما الفصل الرابع فركز على سياسات الاصلاح الاقتصادي في دول المقارنة،حيث تطرق الى الواقع الاقتصادي للدول الثلاث والاصلاحات المطبقة فيها قبل 2011، ثم تعرض الى تجارب الدول الثلاث للاصلاح الاقتصادي بعد سنة2011، ثم تناول التطورات الاقتصادية والمؤسسية بالدول الثلاث لمعرفة تأثير الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات الاقتصادية الكلية،وكذا وضع الدول الثلاث في مؤشرات الحكم الراشد.

وفي الفصل الخامس تم التركيز على تقييم المناخ الاستثماري بالدول الثلاث بتقييم ملامحه قبل2011 ، ثم تشخيص الاطار التشريعي والتنظيمي له،ثم تقييمه بعد2011.

وفي الفصل السادس تناولنا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر ومصر وتونس وكذلك توزيعه الجغرافي والقطاعي،واهم المعوقات التي تعترض سبيله في الدول الثلاث.

ثانيا:نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى " تساهم برامج المؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية في المدى القصير،بينما لا تؤدي الى تنمية اجتماعية بالدول النامية" تبين من الدراسة أنها صحيحة، حيث يفترض الإصلاح الاقتصادي استخدام آليات اقتصادية معينة لتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي،مما يترتب على ذلك اتجاهات انكماشية تتسبب في انخفاض معدلات التشغيل،وتفشي البطالة، فضلا عن حصول تراجع في معدلات الاستهلاك تتأثر بها جميع فئات المجتمع، وبدرجات متفاوتة.

بالنسبة للفرضية الثانية" يعتبر تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية شرط كافي لتحقق مناخ استثماري ملائم"،تبين لنا من الدراسة أنها غير صحيحة حيث ان المناخ الاستثماري يشمل اضافة الى ماسبق المكونات السياسية والاجتماعية والتنظيمية والمؤسسية والتشريعية، كما أنه يتأثر بالأزمات العالمية والتوترات السياسية.

بالنسبة للفرضية الثالثة " تؤدي الحركات الاحتجاجية في الدول العربية الى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم مقابل انخفاضها بالدول العربية، بينما تؤدي الازمات المالية العالمية الى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وعربيا "، تبين انها صحيحة حيث شهدت حصة التدفقات الواردة الى الدول العربية(21دولة) انخفاضا من 5,2 % نسبة الى الاجمالي العالمي سنة2010 الى 2,8% من اجمالي التدفقات العالمية سنة 2011، وكان لظهور التوترات السياسية والاحتجاجات في الدول العربية الأثر العكسي على اتجاه سير هذه الاستثمارات، وإعادة توجيهها إلى دول آسيا الصاعدة،لترتفع من159,33 مليار دولار في سنة 2010 لتصبح 169,64 مليار دولار في سنة2011،ودول امريكا اللاتينية والكاريبي لترتفع من 73,18 مليار دولار سنة 2010 ،لتصبح 128,76 في سنة 2011،ونتج عن ماسبق ارتفاع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي من 1,3 تريليون دولار سنة2010 الى1,56 تريليون دولار سنة2011.

وبالنسبة للازمة العالمية 2008 تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة سنة 2009،مقارنة مع سنة 2007، وذلك كنتيجة أساسية لاستمرار تراجع صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية،وكذلك ضعف استجابة الأسواق الدولية.

كما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية(18 دولة عربية) سنة2009 ،بعد تحقيق زيادات متتالية خلال الست السنوات التي سبقتها، مقارنة مع سنة 2008،حيث يعزى هذا التراجع بصفة اساسية الى الانكماش الحاد في الائتمان المصرفي بما ساهم في تراجع صفقات الاندماج والتملك داخل المنطقة العربية وتأجيل مشاريع التنمية فيها.

بالنسبة للفرضية الرابعة" تساهم سياسات الاصلاح الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر،ولا تؤدي الى التنمية الاقتصادية في تونس ومصر"، تبين من الدراسة انها غير صحيحة،حيث ان الاصلاحات الاقتصادية بالرغم من تأثيرها في تحسن مؤشرات الاداء الاقتصادي الكلي في الدول الثلاث،الا انها لم تحقق نتائج جيدة في الحوكمة حيث سجلت الدول الثلاث قيم متدنية وسالبة في مؤشرات الحوكمة الستة.

بالنسبة للفرضية الخامسة " يتحسن المناخ الاستثماري في الجزائر،في مقابل عدم تحسنه في تونس ومصر بعد التوترات السياسية في 2011"، تبين من الدراسة أنها صحيحة،حيث تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر بنسبة طفيفة عكسه وضعها في المؤشرات الدولية، بينما لم تحقق تونس اي تحسن في مناخ الاستثمار،في المقابل تراجع المناخ الاستثماري في مصر، وكذا وضعها في المؤشرات العالمية والاقليمية.

بالنسبة للفرضية السادسة" تتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر،في مقابل ثباتها بتونس وانخفاضها في مصر بعد التوترات السياسية في2011"، تبين انها غير صحيحة حيث أن الدول الثلاث سجلت انخفاض في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة.

ثالثا:نتائج البحث: توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

- ❖ لا يكفي الاعتماد على حرية السوق وآلياته في تخصيص الموارد، ورفع معدلات النمو، فتدخل الدولة ضروري وإن كان محدودا، وهذا ما أكدته الأزمات،مما أدى للمطالبة بضرورة تدخل الدول لعلاج الاختلالات.
- ❖ لم تثبت سياسات توافق واشنطن جدواها بالنسبة للنمو الاقتصادي في الدول العربية ودول امريكا اللاتينية، وفي المقابل فإن دولا اخرى كدول شرق آسيا نجحت اقتصاديا رغم اعتمادها بالاضافة الى

قوى السوق على مستويات عالية من الحماية التجارية،ونقص الخصخصة،وسياسات صناعية مكثفة، وسياسات مالية أقل صرامة خلال التسعينيات،وكل هذه السياسات لا يمكن ان تقع ضمن اطار سياسات واشنطن.

- ❖ يستلزم تحقيق النمو الاقتصادي توافر آليات فعالة لضمان عدالة توزيع ثمار هذا النمو،فالعدالة الاجتماعية لا تعني مجرد عدالة توزيع الدخل،بل تمكين الجميع من الحصول على فرص متكافئة للتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل وغيرها،وهو الضامن الوحيد لتحقيق عدالة توزيع الدخل،ومن ثم النمو الاقتصادي المستدام،والتنمية البشرية بشكل عام،وهذا يستلزم بالضرورة مستويات مرتفعة من الاستثمارات العامة في رأس المال البشري،والبنى الأساسية،التي يتعين على سياسات الاصلاح الاقتصادي ضمان توفيرها خاصة بالنسبة للفئات والمناطق الأكثر حرمانا.
- ❖ يشمل المناخ الاستثماري مجمل الاوضاع والظروف الاقتصادية الاجتماعية السياسية المؤسسية والقانونية،التي يمكن ان تؤثر على قرار الاستثمار،وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما او قطاع معين،وتعد هذه الاوضاع والظروف عناصر متداخلة،تؤثر وتتأثر ببعضها البعض،ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها او تداعيها اوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة،وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة او طاردة لرأس المال،وهي تشمل المكونات السياسية،والمكونات الاقتصادية والاجتماعية، والمكونات التنظيمية،والمؤسسية،والتشريعية،وتمثل مجموعة المتغيرات التي تحيط بالمشروع وتؤثر بقراراته لكنها تخرج عن سيطرته.
- ❖ أدت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى تأثيرات سلبية على مناخ الإستثمار في دول العالم،نتيجة أجواء عدم اليقين التي أحاطت بقرارات الإستثمار،وكذا إتجاه السلطات في العديد من الدول الى فرض وتشديد القيود على أنواع محددة من الإستثمار الأجنبي المباشر،بماعكس مناخا استثماريا غير موات وأقل تحررا من ذي قبل،وخاصة في مجال صفقات الإندماج والتملك عبر الحدود،حيث أنه من بين 98 إجراء إصلاحي إتخذته الحكومات يوجد 24 إجراء مقيد للبيئة الإستثمارية.
- ❖ بينت نتائج التوترات السياسية أن المناخ الاستثماري يتأثر بها حيث قامت جميع وكالات التصنيف الإئتماني العالمية بخفض التصنيفات السيادية لعدد متفاوت من الدول العربية،تراوح ما بين 7 دول بالنسبة لستاندرد آند بورز،و5 دول لموديز،وEIU،و4 دول لفيتش،و2 دول بالنسبة لكابيتال انتليجنس، و4 بالنسبة لوحدة الاستخبارات الاقتصادية الأوروبية وتراوح عدد درجات خفض التقييمات السيادية ما بين 5 درجات بالنسبة لدولة عربية واحدة،ودرجة واحدة بالنسبة لبقية البلدان الأخرى،وغالبية هذه الدول شهدت أحداثا سياسية وحراكا شعبيا بدرجات متفاوتة وهي:مصر،ليبيا،تونس،البحرين،الأردن،لبنان،

الكويت،قطر،إضافة إلى هذا تراجع نشاط هيئات الترويج في الدول العربية من 400 فعالية خلال العام 2009 شملت 15 دولة وفق المصادر القطرية إلى أقل من 300 فعالية.

- ❖ بينت الدراسة التاريخية تراجع الإستثمار بعد الحرب العالمية الأولى،وكانت المملكة المتحدة المصدر الأكبر له،وتركزت في قطاعي الزراعة والتعدين والبنية الأساسية،وبعد الحرب العالمية الثانية توسعت الإستثمارات وإنتقلت السيطرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية،حيث حازت على 28%من الحصة العالمية نتيجة الصعود القوي للشركات الأمريكية،وتركز في الصناعات التحويلية،بينما إعتمدت الدول النامية إستراتيجية الإقتصاد المغلق في الخمسينات والستينات تخوفا من الآثار السلبية المحتملة للإستثمار الأجنبي المباشر ونتج عنه تراجع في تدفقاته إليها،وتحولت الدول النامية من مستضيفة إلى مصدرة له في نهاية السبعينات،وفي المقابل أصبحت أوروبا الغربية أول منطقة جذب له،وزادت التدفقات عالميا خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات،واستحوذ الإتحاد الأوروبي على أكبر نسبة من التدفقات الواردة،بينما استحوذت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي على النسبة الأكبر من التدفقات الصادرة، وبالنسبة للدول النامية جاءت الزيادة عقب أزمة الديون العالمية سنة 1982،وتركزت في الصناعات الموجهة للتصدير.
- ❖ شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا في الفترة(2011-2014)،لتستعيد عافيتها سنة2015،وتحقق أعلى قيمة لها منذ سنة 2008،وإستحوذت الدول المتقدمة على النسبة الأكبر من التدفقات،مع ملاحظة التناقص التدريجي لحصتها لصالح الدول النامية خلال الفترة(2011-2014)، وحدث العكس سنة 2015،وقطاعيا ارتفعت حصة كل من القطاع الرئيسي وقطاع الخدمات على حساب التصنيع.
- ❖ لم تنجح الدول العربية في أن تكون مركز إستقطاب للإستثمار الأجنبي المباشر،حيث تراوح نصيبها مابين2,3% و3,4% من التدفق العالمي في الفترة(2011 -2015).
- ❖ تأثر الاستثمار عالميا بالأزمة العالمية حيث تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة37% الى1197 مليار دولار سنة 2009 ،في اعقاب تراجع ايضا بمعدل16 % سنة 2008 الى 1790,7 مليار دولار،مقارنة مع نحو حوالي تريليوني دولار سنة 2007،وذلك كنتيجة أساسية لاستمرار تراجع صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية،وكذلك ضعف استجابة الأسواق الدولية،حيث شهدت كافة الأقاليم الاقتصادية حول العالم خلال سنة2009 انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة.

وبالنسبة للدول العربية(18 دولة عربية)انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد اليها بمعدل 18,3% الى79,2 مليار دولار سنة2009،بعد تحقيق زيادات متتالية خلال الست السنوات التي سبقتها مقارنة مع96,9 مليار دولار سنة 2008،حيث يعزى هذا التراجع بصفة اساسية الى الانكماش الحاد في الائتمان المصرفي،بما ساهم في تراجع صفقات الاندماج والتملك داخل المنطقة العربية،وتأجيل مشاريع التنمية فيها.

- ❖ أدت التوترات السياسية الى التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية،حيث شهدت التدفقات الواردة الى الدول العربية(21دولة) انخفاضا بمعدل37,4 % من68,6 مليار دولار سنة2010 الى43 مليار دولار سنة2011،ومقارنة مع76,3 مليار دولار سنة2009،و96,3 مليار دولار سنة2008.

بينما لم تؤثر التوترات السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا،حيث على الرغم من التوترات التي حصلت سنة 2011،الا ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم شهدت ارتفاعا بنسبة 17% لتبلغ 1,56 تريليون دولار خلال سنة2011،مقابل1,3 تريليون دولار سنة2010.

- ❖ أدت الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الى تحسن طفيف في التوازنات الاقتصادية الكلية،بزيادة النمو من 2,83 % سنة2011 الى3,99% سنة2015،وانخفاض في المديونية الخارجية الى3,6 مليار سنة2015،وزيادة الاحتياطيات الى186,1 مليار مقارنة بسنة2011،مع بقاء التضخم ضمن الحدود المقبولة(اقل من5%) وهو4,78% سنة 2015،بينما زاد العجز في الحساب الجاري والموازنة العامة، كما انخفض متوسط الدخل السنوي للفرد الى4174,8 دولار سنة2015،مع ارتفاع البطالة الى 11,19% سنة 2015.
- ❖ نتج عن الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر،تحسن في مؤشرات الحوكمة الأربعة(التصويت والمساءلة،الاستقرار السياسي،فعالية الحكومة،النوعية التنظيمية) بينما تراجعت في مؤشري سيادة القانون،ومراقبة الفساد سنة 2015 مقارنة بسنة2011،غير ان القيم المسجلة متدنية واقل من المتوسط العالمي.
- ❖ تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر في الفترة(2011-2015)،وانعكس في تحسن طفيف لموقعها في مؤشرات التقييم الدولية،مع تحولها من دول ذات تنمية بشرية متوسطة سنة2011 الى دول ذات تنمية بشرية مرتفعة سنة2015،غير ان هذا التحسن لا يعكس الجهود المبذولة في تهيئة المناخ الاستثماري.
- ❖ انخفضت الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر في الفترة(2011-2015)،مقارنة بالفترة (2005-2011)،وتركزت في الصناعة قبل 2011،بينما تركزت في الصناعة والسياحة في

الفترة(2011-2015) بحصة 65,05 % و23,27 % على التوالي من اجمالي التدفقات الاجنبية المباشرة الواردة،وتعتبر الولايات المتحدة اكبر مستثمر في الجزائر تليها فرنسا.

- ❖ لم تؤد الاصلاحات الاقتصادية في مصر الى تحسن في التوازنات الاقتصادية الكلية،حيث سجلت تراجعا فيها ماعدا النمو الاقتصادي الذي ارتفع من 1,78 %سنة2011 الى3,5 %سنة2015،كما ارتفع متوسط الدخل السنوي للفرد الى3709,65 دولار سنة2015،وارتفعت البطالة الى12,05% من اجمالي القوة العاملة سنة2015.
- ❖ لم ينتج عن الاصلاحات في مصر أي تحسن في مؤشرات الحوكمة،ماعدا تحسن طفيف في مؤشر التصويت والمساءلة،ومؤشر الاستقرار السياسي،أما باقي المؤشرات فسجلت تراجعا سنة2015 مقارنة بسنتي2011 و2009.
- ❖ لم تسجل مصر تحسنا في المناخ الاستثماري،وانعكس على ضعف موقعها في مؤشرات التقييم الدولية،ماعدا تقدمها بأربعة مراتب في مؤشر سهولة الاعمال سنة2015 مقارنة بسنة2011.
- ❖ انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر في الفترة(2011-2014) مع ارتفاعها سنة2015، وتركزت في قطاعي البترول والصناعة بحصة 71,1 %و7,9 % في الفترة(2007-2011)،وتركزت في قطاع البترول في الفترة(2011-2015)،وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مستثمر في مصر في الفترة (2007-2011) بقيمة 24,26 مليار دولار،لتتراجع الى المرتبة الثانية لصالح دول الاتحاد الأوروبي في الفترة(2011-2015).
- ❖ أدت الاصلاحات الاقتصادية في تونس الى استقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية،بزيادة طفيفة في النمو من 3,1 %سنة2011 الى3,7% سنة2015،مع استقرار التضخم ضمن القيم المقبولة (اقل من5%)،مع زيادة طفيفة في عجز الموازنة،واستقرار الحساب الجاري والاحتياطيات الدولية،كما زادت المديونية من 22,1 مليار دولار سنة 2011 الى 30,6 مليار دولار سنة2015،كما انخفض متوسط الدخل السنوي للفرد الى3922,65 دولار سنة2015،وانخفضت البطالة الى15% من اجمالي القوة العاملة سنة2015.
- ❖ نتج عن الاصلاحات في تونس تحسن في بعض مؤشرات الحوكمة متمثلة في مؤشر المساءلة والتصويت،ومؤشر سيادة القانون،ومؤشر مراقبة الفساد،بينما تراجعت في مؤشر الاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة،ومؤشر النوعية التنظيمية.
- ❖ سجلت تونس تراجع طفيف في مناخ الاستثمار،انعكس على موقعها في مؤشرات التقييم الدولية مع بقائها ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة.

- ❖ سجلت تونس انخفاض في التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من1,14 مليار دولار سنة2011 الى 1 مليار دولار سنة2015،وهي مقاربة لقيمتها قبل 2011(1,5 مليار دولار سنة2010)،وتركزت في قطاع الطاقة قبل2011،وفي قطاعي الطاقة والخدمات في الفترة (2011–2015)،وتعتبر المملكة المتحدة،والامارت أكبر المستثمرين في تونس قبل 2011،وفرنسا في الفترة(2011–2015) مع دخول ألمانيا وقطر المنافسة للحصول على حصة من السوق التونسي في نفس الفترة.
- ❖ يتبين تأثير الحركات الاحتجاجية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال متابعته في الجزائر وتونس ومصر قبل وبعد 2011،حيث سجلت تونس انخفاض في التدفقات من1,51 مليار دولار سنة2010 الى 1,14 مليار دولار سنة 2011 نتيجة لارتفاع عدد الاحتجاجات سنة 2011 بنسبة 122% مقارنة بسنة 2010،كما ادى انخفاض الاحتجاجات بنسبة 8% في تونس سنة 2012 الى ارتفاع الاستثمارات الاجنبية مسجلة قيمة 1,6 مليار دولار،بينما مصر سجلت قيمة سالبة سنة 2011 وهي –483 مليون دولار مقابل 6,38 مليار دولار سنة 2010 نتيجة زيادة الاحتجاجات من176 احتجاج شهريا سنة 2010 الى211 احتجاج شهريا سنة 2011،بينما الجزائر التي تقل فيها حدة الاحتجاجات فسجلت ارتفاعا في قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة من2,26 مليار دولار سنة 2010 الى2,58 مليار دولار سنة 2011.

رابعا:المقترحات:

بناء على النتائج السابقة تم التوصل الى المقترحات التالية:

☒**اختيار نموذج اصلاح اقتصادي اجتماعي مناسب:**يراعى فيه:

- ❖ التوفيق بين مفاهيم النظام الاقتصادي العالمي الجديد والثوابت الاقتصادية التي تريد الدولة الحفاظ عليها.
- ✓ تحديد دور جديد للدولة يراعى فيه التوازن المعقول بين الدولة والسوق بحيث لا يكون تدخل الدولة على حساب القطاع الخاص.
- ✓ وضوح الخلفية الفكرية وراء برنامج الإصلاح،و مشاركة المجتمع المدني في إعداده بما فيه رجال الأعمال والمنظمات النقابية.
- ✓ تزامن إجراءات الإصلاح مع حملة إعلامية،تثقيفية تسهم فيها الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص الإعلامية إلى جانب المؤسسات الحكومية.

- ✓ تزامن إجراءات الإصلاح مع إجراءات حماية كالتأمين الاجتماعي وتقاعد العاملين في القطاع الخاص،والتأمين الصحي.

☒ **اصلاح القطاع الخاص:**من خلال:

- ✓ إعطاؤه الدور الريادي في أنشطة تنسحب منها الدولة (الصناعة التحويلية،الزراعة،التجارة،السياحة، الخدمات).
- ✓ الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في أنشطة معينة ضمن القطاعات الخدمية والتمويل والتأمين،
- ✓ دعم الدولة لمبادرات القطاع الخاص في أنشطة جديدة.
- ✓ التأكيد على حق الملكية الفردية الخاصة.

☒ **الإصلاح المصرفي بالتركيز على:**

- ✓ إلغاء التخصص المصرفي،والانتقال من المصرف المتخصص إلى المصرف الشامل الذي يستطيع تنويع استثماراته،وتوزيع المخاطر بين القطاعات،واستخدام كل الإمكانيات المتوافرة لديه باتجاه زيادة الربح وتحسين الخدمات المصرفية.
- ✓ الاهتمام برأس المال البشري الذي يتضمن اعادة توزيع الموظفين حسب الاختصاصات،ونقل الموظفين غير القادرين على مواكبة التطورات الحديثة والعمل المصرفي إلى قطاعات أخرى،أو إلى نظام التأمينات الاجتماعية،واستخدام التأهيل والتدريب المستمر لجميع العاملين بحيث يصبحون رأسمالاً بشرياً متطوراً يدر دخلاً أكبر على المصرف.
- ✓ إعطاء صلاحيات واسعة لمجلس الادارة والفروع والموظفين،بهدف سرعة اتخاذ القرار ما من شأنه جلب اكبر عدد من العملاء.
- ✓ اعادة هيكلة المصارف وفق الهياكل الإدارية المعمول بها في المصارف العالمية،بحيث نحدد من جديد صلاحيات المدير العام،ومجلس الادارة،ومدراء الفروع ومسؤوليات كل إدارة أو قسم وذلك حسب شبكة إدارية متكاملة يظهر فيها الوضوح والدقة والموضوعية.
- ✓ إقرار نظام إداري مصرفي يتضمن آليات عمل جديدة بين جميع المستويات الإدارية يختلف عن النظام الإداري في القطاعات الإنتاجية،ويأخذ بعين الاعتبار طبيعة ونوعية الخدمات المصرفية،وآلية جذب المودعين والزبائن للادخار والاستثمار والاقتراض بحيث يؤدي هذا النظام الإداري لخلق خدمات مصرفية متطورة كما هو الحال في الأنظمة المصرفية العالمية.
- ✓ تطوير أنظمة العمليات القائمة لتتناسب مع الظروف الجديدة،وبذلك نحتاج لتعديل نسب وشروط الإقراض، آلية الحصول على القرض والكفالات والضمانات والرهونات المطلوبة،وفترة الحصول على القرض،

والمجالات التي يحق فيها لكل مستوى إداري الإقرار بها ومنحها للزبائن،بحيث يتناسب هذا النظام مع الأنظمة العالمية.

☒**ضرورة مراعاة العدالة الاجتماعية في اعداد خطة الإصلاح الاقتصادي من خلال:**

- ✓ العمل على زيادة تغطية الخدمات الصحية مع كفاءتها وسهولة الوصول إليها.
- ✓ أن تكون نظم الضرائب أكثر تصاعدية،وأن تكون اشتراكات الضمان الاجتماعي أقل قيمة لدى الشرائح المنخفضة وكذلك رسوم الخدمات.
- ✓ التأكيد على التعليم ونوعيته وتجاوبه مع متطلبات السوق،والعمل على زيادة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على تعليم الفقراء حيث تظهر في هذه الحالة عدالة توزيع الدخول.

☒**إصلاح الجهاز الإداري للدولة:**ويتطلب ما يلي:

- ✓ ضرورة فصل الادارة الحكومية(والاقتصادية بشكل خاص)عن الادارة السياسية،بحيث تكون القرارات الادارية مستقلة عن أي تأثير سياسي،وتخدم تحقيق الأهداف الاقتصادية ذات المحتوى الاجتماعي.
- ✓ إعطاء المجال للمؤسسات التنفيذية القائمة للقيام بالدور المرسوم لها حسب قانون إنشائها،والتأكيد على ضرورة ممارسة كافة الجهات والإدارات في مختلف درجات التسلسل الهرمي صلاحياتها ومسؤولياتها بالكامل ومحاسبتها على هذا الأساس.
- ✓ رفع الأجور في جهاز الخدمة المدنية،بهدف توفير المستوى المعيشي اللائق لموظفي الدولة،ورفع مستوى أدائهم وحتى تستطيع جذب الخبرات العالية للإدارة.
- ✓ التقليل قدر الإمكان من الازدواجية في العمل عن طريق دمج الوزارات والمؤسسات والهيئات التي لها نفس المهام.

☒**تفعيل مفاهيم الحكم الرشيد:**من خلال:

- ✓ وضع وتنفيذ إستراتيجية إعلامية متكاملة،للتوعية والأعلام والترويج لثقافة الشفافية،والنزاهة والمساءلة،والعمل على تعزيز المعايير الأخلاقية والمهنية داخل مؤسسات القطاع الحكومي،وتطوير ميثاق أخلاقي للوظيفة العامة.
- ✓ وضع السياسات،وإحكام التكوين المؤسسي لجهاز الرقابة المالية والمحاسبية،ودعمه بالقوانين واللوائح اللازمة لتأمين وتحقيق الولاية على المال العام.
- ✓ عمل الدراسات المقارنة،وتوصيات إصدار القوانين والتشريعات التي تضمن المزيد من الشفافية وتفعيل المساءلة والمحاسبة.

- ✓ تحديد معالم مخطط مكافحة الفساد بصورة دورية،والتنسيق مع الجهات الرقابية الأخرى،ونشر المخطط وتحديد معالمه للمجتمع والجهات الحكومية والأجهزة الرقابية.
- ✓ دراسة وتطبيق آليات المكاشفة والشفافية من خلال التأكيد على التزام موظفي القطاع الحكومي بمسؤولياتهم عن نشر المعلومات للجمهور عبر آليات منظمة قانونيا والرد علي استفساراتهم ومتابعة أعمالهم.

☒ مواصلة الاصلاحات الخاصة ببيئة أداء الأعمال ب:

- ✓ تخفيض تكلفة إنجاز الإجرءات عن طريق إلغاء بعض المتطلبات غير اللازمة مثل نشر وإعلان تأسيس الشركة الجديدة في إثنين من الصحف الوطنية وإلغاء بعض الرسوم الخاصة بالتسجيل.
- ✓ إنشاء النافذة الموحدة للسلطات الجمركية والأمنية وتحسين الإجراءات في المنافذ البرية والبحرية والجوية.
- ✓ تقليل عدد الضرائب،وإعادة النظر في نسبة الإشتراكات المرتبطة بالعمال والإشتراكات الإجبارية وجعلها في حدود12%.
- ✓ إنشاء مكاتب تسجيل لكل أنواع الضمانات التي يقرها قانون الضمانات، من خلال إجراءات إدارية مبسطة لا تتطلب توثيقاً أو مراجعة قانونية وتسمح للمقرضين بفحص تسجيل الضمانات عبر الشبكة الإلكترونية بشكل دائم.
- ✓ إدخال وتطوير التعامل الإلكتروني فيما بين الأجهزة الحكومية وكذلك مع المؤسسات الخاصة والأهلية والأفراد وخصوصا في مجالات تسجيل المعلومات والبيانات للمستثمرين والحصول عليها، تمهيدا لمزيد من الخدمات التي تشمل إنجاز عدد متزايد من المعاملات وإعتماد التوقيع الإلكتروني.
- ✓ إدخال نظام آلي لتسجيل ومتابعة القضايا من تاريخ رفع القضية إلى تاريخ إصدار الحكم فيها على غرار تجربة كل من ألبانيا وأرمينيا تحت إشراف ودعم البنك الدولي.
- ✓ إشراك الدائنين في إجراءات ومراحل إعلان الإفلاس.

☒ التشخيص الدقيق لبيئة ومناخ الاستثمار:

- ✓ بناء قواعد بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة وشاملة عن البيئة الاستثمارية بشكل عام،والاستثمارات الأجنبية بشكل خاص،ورصد مستوى التدفقات والأرصدة وتطورها وتوزيعها بحسب الدول الواردة منها،والشركات المستثمرة والقطاعات الناشطة فيها،وذلك وفق منهجية محكمة ومتكاملة تراعي المعايير العالمية،وتضمن

إمكانية تقييم العوائد من الإجراءات والسياسات المتبعة،وكذلك أثر تلك الاستثمارات على الأداء التنموي داخل الدولة المستضيفة.

- ✓ قيام كل دولة عربية بتشكيل لجنة من الجهات المعنية،لتحديد مكامن قوتها وضعفها على صعيد جاذبيتها للاستثمار،في ضوء المنافسة الإقليمية والدولية،والعمل على تحسين مركزها العالمي في المؤشرات الدولية، وذلك بإزالة مجمل المعوقات والتحديات الموجودة.

☒ **التخطيط السليم لتحسين مناخ الاستثمار**: عن طريق وضع:

- ✓ وضع خطط واستراتيجيات لتحسين مختلف العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار بمشاركة مختلف الجهات ذات الصلة وعلى مختلف المحاور المؤسسية والتشريعية والإجرائية والاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ إنشاء وتوسعة المدن الصناعية والتكنولوجية والمناطق الحرة وتوفير الأراضي المرفقة اللازمة لإنشاء المشروعات وضمان توصيل الخدمات المتنوعة لها وربطها بوسائل الاتصال والنقل المتنوعة.
- ✓ اعادة تخطيط وهيكلة الموارد البشرية وتعزيز إنتاجيتها ومهارتها من خلال إعادة هيكلة النظام التعليمي والتدريبي بالتركيز على الكفاءة والتعليم الفني وتنمية القدرات البحثية والإبداع وكسب المهارات،وذلك لمواجهة تحديات توافر العمالة المدربة وتدني الإنتاجية.
- ✓ تطوير البحث العلمي ومواكبة المستجدات التكنولوجية والابتكارات العالمية وربطها بالإنتاج المحلي في مختلف المجالات.
- ✓ تسهيل وتيسير إجراءات تمويل المشروعات من البنوك وأسواق المال المحلية أو عبر مؤسسات التمويل الخاصة والدولية في العالم.
- ✓ دعم وتأهيل أجيال جديدة من صغار المستثمرين وتشجيعهم بالتدريب والتأهيل على التوسع والدخول في شراكات محلية ودولية استثمارية في مختلف المجالات.

☒ **الترويج الفعال لجذب المستثمرين:**

- ✓ اعتماد منهج التخطيط القطري الشامل لجذب الاستثمارات الأجنبية وفق مفهوم متكامل،يقوم على الترويج الشامل للبلد كموقع جاذب للاستثمار والتجارة والسياحة والأعمال،ويشترك في وضعه وتنفيذه كل الجهات المعنية،ولا سيما جهات التخطيط والعلاقات الخارجية،وإنجاز المعاملات،والتشريع والبنى التحتية،والمرافق وكل ما يتصل ببيئة أداء الأعمال،إلى جانب هيئات تشجيع الاستثمار،والاهم هو ضمان التطوير المتواصل لبيئة ومناخ الاستثمار على أسس تراعي المتابعة الدقيقة والاستجابة السريعة للمستجدات الخارجية،ولا سيما ما يقوم به المنافسون في المنطقة والعالم.

- ✓ صياغة استراتيجيات وسياسات وبرامج استثمارية أكثر تحديدا وفعالية في تحقيق الوصول إلى الجهات المستهدفة بالترويج،والاستقطاب وخصوصا الشركات متعددة الجنسية والمستثمرين الأجانب الذين لديهم قدرة كامنة للتأثير بقوة في الاقتصاد الوطني بشكل فعال،وكذلك قيام الاستثمار الأجنبي بدور واضح وفعال في تنفيذ خطط واستراتيجيات النمو والتنمية المستدامة التي تعتمدها الحكومات في مختلف المجالات، مع ضرورة تقييم مردود تلك السياسات لمواصلة تعديلها وتطويرها في المستقبل ولتعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية.

☒ **تعظيم العوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة:**

- ✓ على الاقتصادات والمجتمعات العربية قياس تأثير الاستثمارات الأجنبية في مؤشرات القيمة المضافة والتصدير والتشغيل والرواتب والأجور والإيرادات الضريبية وتكوين رأس المال الثابت والبحث العلمي والتطوير.
- ✓ وضع معايير لمنح الأولوية للمشروعات ذات الأثر الإيجابي على التنميةوعلى استدامتها،مقابل فرض قيود وإجراءات لتعديل مسار المشروعات ذات الأثر السلبي،مع ربط كل ذلك بخطط التنمية لضمان فعالية تلك المشروعات في تحقيق الأهداف التنموية.

☒ **المراجعة الدورية ومرونة السياسات:**

- ✓ قيام الحكومات وبشكل دوري بمراجعة جاذبية بلدانها الاستثمارية في ضوء ما يشهده العالم من تغيرات وفي ضوء ما تتخذه الدول المنافسة من إجراءات.
- ✓ التركيز على محاور الكفاءة الاقتصادية العامة،والقدرة التنافسية للبلد،ومعايير الجودة والإنتاجية والتجديد والابتكار،وانفتاح الاقتصاد وحرية الأسواق،وجودة وكفاءة الخدمات الحكومية ب أنواعها ومدى فاعلية القوانين واحترامها،والالتزام بالمعايير الرفيعة للحوكمة العامة تضمن اتخاذ إجراءات متوقعة وفعالة وشفافة للمستثمرين.

خامسا:آفاق البحث:

هناك جوانب أخرى لم تتعمق فيها الدراسة تعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة وتتمثل في:

- التأسيس لحوكمة عالمية جديدة في ظل انهيار توافق واشنطن.
- أثر الأزمات العالمية على مناخ الاستثمار.
- أثر الحركات الاحتجاجية على مناخ الاستثمار.

قائمة المصادر والمراجع

أولا:المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب

1. البشايرة حسن حسين احمد،**سياسة تدخل الدولة في الإقتصاد الإسلامي**،عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن،2010.
2. تيلي تشارلز،**الحركات الاجتماعية" 1786-2004**،ترجمة ربيع وهبه،المشروع القومي للترجمة،المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،2005.
3. جميل محمد خالد،**أساسيات الاقتصاد الدولي**،الأكاديميون للنشر و التوزيع،الأردن،جانفي2014.
4. جالبريت جون كينيث،**تاريخ الفكر الاقتصادي:الماضي صورة الحاضر**،ترجمة:أحمد فؤاد بليغ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،سبتمبر ،2000.
5. خلاف أحمد سمير ابو الفتوح يوسف،**دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ عام2001**،المكتب العربي للمعارف،القاهرة،مصر ،2015.
6. السيد محمد أحمد وآخرون،**أسطورة الألتراس:قراءة من الداخل**،أطلس للنشر والانتاج الاعلامي،الجيزة، 2016.
7. الشبوكي عمرو وآخرون،**الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، أوت،2014.
8. الشيمي محمد عبد العظيم،**الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسية الخارجية**،المكتب العربي للمعارف،القاهرة،ديسمبر 2015.
9. عبد العزيز اكرام،**الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل**،بيت الحكمة،بغداد، 2002.
10. عبد المطلب عبد الحميد،**السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**،ط1،مجموعة النيل العربية، القاهرة،2003.
11. عفيفي سامي حاتم،**التأمين الدولي**، ط1 الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،1986.
12. قبلان فريد أحمد،**الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية،الواقع والتحديات**،دراسة مقارنة، ط1،دار النهضة العربية،القاهرة،2008.
13. قدي عبد المجيد،**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،2005.

14. كريمي علي،**النظام القانوني لإنتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية**،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،1990.
15. كافي مصطفى يوسف،**النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة**،دار مؤسسة رسلان،دمشق،2011.
16. مشاقبة أمين،المعتصم بالله علوي،**الإصلاح السياسي والحكم الرشيد**،مطبعة السفير،عمان،2010.
17. مصيطفى عبد اللطيف،عبد الرحمان بن سانية،**دراسات في التنمية الاقتصادية**،ط1،مكتبة حسن العصرية، لبنان،2014.
18. المقبلي محمد علي،**سياسات برامج الاصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**،دار غيداء،ط1،عمان،2012.
19. النجفي سالم توفيق،**سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي**، بيت الحكمة،بغداد،2002.

ب- الأطروحات والمذكرات:

20. بابا عبد القادر،**سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)،جامعة الجزائر،2004/2003.
21. بريشي عبد الكريم،**دورالضريبة في اعادة توزيع الدخل الوطني:دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1988-2011)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،2013-2014.
22. بن سمينة دلال،**تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية:دراسة حالة الجزائر**،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2012-2013.
23. بن نعوم عبد اللطيف ،**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية:دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة مصطفى اسطمبولي،معسكر،2015-2016.
24. بودخدخ كريم،**اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي:بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض،دراسة حالة الجزائر(2001-2014)**،اطروحة دكتوراه في علوم التسيير(غير منشورة)،جامعة الجزائر 3،2014-2015.
25. بوشة محمد،**محاولة لتقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر فترة(1990-1998)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر3،2012-2013.

26. حملاوي ايمان،**دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:دراسة حالة الجزائر (1990-2012)**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2013-2014.
27. خزار راضية اسمهان،**دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة:دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012**،مذكرة ماجستير في ادارة الاعمال (غير منشورة)،جامعة فرحات عباس،سطيف،2011-2012.
28. دحماني سامية،**أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة(2000-2015)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر3،2015-2016.
29. دمدوم زكرياء،**الاصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي(الجزائر-تونس-المغرب)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر3،2014-2015.
30. دياب ولاء وجيه محمد،**فاعلية الانفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر(1991-2011)**،مذكرة ماجستير في الاقتصاد(غير منشورة)،كلية التجارة،جامعة بنها،مصر2013.
31. الزهراني بندر بن سالم،**الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية 1970-2000**،رسالة ماجستير في الإقتصاد(غير منشورة)،جامعة الملك سعود،السعودية، 2004.
32. سايح بوزيد،**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية:حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،2012-2013.
33. السبيعي فارس بن علوش بن بادي ،**دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية**،اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الامنية(غير منشورة)،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2010.
34. عبود سحر محمد،**دور منطقة التجارة المرتقبة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى تنمية الصادرات المصرية**،رسالة ماجستير في الاقتصاد والعلوم السياسية(غير منشورة)،جامعة القاهرة،2008.
35. فرج شعبان،**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر3،2011-2012.
36. فرحي كريمة ،**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر**،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر3،2012-2013.
37. مطير سمير عبد الرزاق،**واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الاداري في الوزارات الفلسطينية**،مذكرة ماجستير في ادارة الدولة والحكم الرشيد،(غير منشورة)،جامعة الأقصى،2013.
38. منصوري الزين،**آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)،جامعة الجزائر،2006/2005.

39. النجار هيثم جمال ابراهيم،**برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وآثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية**،رسالة ماجستير في الاقتصاد(غير منشورة)،جامعة الازهر،غزة،2016.

ج- المجلات:

40. الأسرج حسين عبد المطلب،**استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر**،كتاب الأهرام الاقتصادي،العدد213،مؤسسة الاهرام،القاهرة،أوت،2005.

41. ---------،**مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**،كتاب الاهرام الاقتصادي،العدد 229،مؤسسة الاهرام،القاهرة،اكتوبر 2006.

42. أوسرير منور،عليان نذير،**حوافز الاستثمار الخاص المباشر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد2،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،ماي2005.

43. باناجة محمد عمر،**الإصلاحات الإقتصادية في الجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،عدد45،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر،شتاء2009.

44. بسام عبد الله البسام،**الحوكمة الرشيدة:دراسة حالة العربية السعودية**،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان67-68،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر،صيف-خريف2014.

45. بلعزوز بن علي،طيبة عبد العزيز،**السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائرخلال الفترة (1990-2006)**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد41، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، مصر، شتاء2008.

46. بلغنو سمية،**واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**،مجلة إقتصاديات شمال افريقيا،العدد 10،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،2012.

47. بن حمودة محبوب،بن قانة اسماعيل ،**أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار الأجنبي**،مجلة الباحث،العدد5،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2007.

48. بوختالة سمير،محمد زرقون،**دور قطاع الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد الثاني،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،جوان2015.

49. بوزيدة حميد،**الضغط الضريبي في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد4،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،جوان2006.

50. بولرباح غريب،**العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث،عدد10،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،سنة2012.

51. بيري نورة،عبود زرقين،**محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب:دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة(1996-2012)**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان67-68،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ،مصر،صيف- خريف2014.

52. الجابري قصي،الزبيدي غيداء جعفر،**أثر الاصلاحات الهيكلية في عجز الحساب الجاري في الأردن للمدة 1990-2010**،مجلة الادارة والاقتصاد،العدد97،جامعة المستنصرية،بغداد،2013.

53. جبار ايمان عبد الكاظم،عباس سحر،**تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة(مصر والمغرب)**،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية،المجلد2،العدد رقم10،كلية الادراة والاقتصاد،جامعة الكوفة، 2008.

54. الجندي خزامى عبد العزيز،**الإستثمارفي الجمهورية العربية السورية**،مجلة جامعة دمشق،المجلد26، العدد2،سوريا،2010.

55. جوامع لبيبة،حدة رايس،**تنظيم سياسات الاستثمار على المستوى الدولي والمحلي:دراسة حالة الجزائر**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية،العدد 16،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،ديسمبر 2014.

56. حاكمي بوحفص،**الإصلاحات والنمو الإقتصادي في شمال افريقيا**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد7، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،السداسي الثاني2009.

57. حفيظ فطيمة،**واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (تونس،والمغرب،والجزائر) في ظل المتغيرات العالمية**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد50،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر، ربيع2010.

58. الحمش منير،**من"مجتمع المخاطر"و"الدولة الرخوة"إلى "الغضب"و"الثورة"...ثم إلى أين؟**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان55-56،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، مصر ،صيف- خريف2011.

59. حميد عبيد عبد وآخرون،**اشكالية الحرية الاقتصادية والكفاءة في الفكر الاقتصادي**،مجلة كلية الادارة والاقتصاد،العدد الثامن عشر،جامعة بابل،2016.

60. خالدي خديجة،**أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،ماي2004.

61. خضر حسان،**الاستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا**،مجلة جسر التنمية،العدد32،المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2004.

62. رزيق كمال،عمور سمير،**تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد5،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي2006.

63. -------،**توجه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنلوجيا المعلومات**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 48- 49، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر ،خريف 2009-شتاء 2010.

64. ------،البشيرعبد الكريم،**أثر المخاطر القطرية في الإستثمارات الأجنبية:حالة الجزائر(دراسة قياسية)**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد50،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر ،ربيع2010.

65. --------،**السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد3،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،ديسمبر 2005.

66. --------،**إدارة احتياطيات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر**،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد41،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر ،شتاء2008.

67. زرقين عبود،**الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،عدد45، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر ،2009.
68. زرمان كريم،**التنمية المستديمة في الجزائر من خلال برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي(2001-2009)**،مجلة أبحاث اقتصادية وادارية،العدد7،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2010.
69. زغدار أحمد،**الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة**،مجلة الباحث،العدد3،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2004.
70. الزهيري ستار شدهان شياع،**الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة الديمقراطية واقتصاد السوق**،مجلةكلية التربية،العدد السابع،جامعة واسط،العراق،2010.
71. شبايكي سعدان،**معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،مجلة العلوم الإنسانية، العدد11،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،ماي2007.
72. شريط كمال،**تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشرفي الدول العربية دراسة حالة :الجزائر،تونس والمغرب خلال الفترة(2005-2010)**،مجلة البحوث والدراسات العلمية،العدد6،جامعة يحي فارس، المدية،مارس2012.
73. شريف اسماعيل،أورزيق الياس،**قراءة في تطور الميزانية العامة خلال الفترة2001-2013**،المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية،العدد السادس،جامعة الجزائر3،جوان2016.
74. الشريف ريحان،الطاوس حمداوي،**بورصة الجزائر :رهانات وتحديات التنمية الاقتصادية**،مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية،العدد34،جامعة باجي مختار ،عنابة،جوان،2013.
75. شناوة حسين مجيد،**سياسات الاصلاح الاقتصادي وآفاقها في العراق**،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد8،جامعة واسط،العراق،2012.
76. شهاب محمد عبد الحميد محمد،**أثر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل العربية السعودية**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد66،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،مصر ،ربيع2014.
77. الشوربجي مجدي،**اختبار استدامة عجز ميزان الحساب الجاري للإقتصاد المصري**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 55- 56،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر ،صيف- خريف2011.
78. صالح مفتاح،بن سمينة دلال،**واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 43-44 ،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، مصر، صيف خريف2008.
79. صاولي مراد،**الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية:دراسة مقارنة،مجلة "المستقبل العربي**، العدد 417،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،نوفمبر 2013.
80. ------،**الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية:دراسة مقارنة**،مجلة "المستقبل العربي، العدد 417،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،نوفمبر 2013.

81. صائب حسن مهدي،**الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية**،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد 11،العدد 3،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة القادسية،العراق،2009.
82. صيام أحمد زكريا،**آليات جذب الإستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة:الأردن كنموذج،** مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد3،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، ديسمبر 2005 .
83. طالبي محمد،**أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد6،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،السداسي الأول2009.
84. العباس بلقاسم،**تبعات الأزمة الإقتصادية على الدول العربية والنامية**،مجلة جسر التنمية، العدد102، المعهدالعربي للتخطيط،الكويت،2011.
85. عبد الحميد هدى علي محمد،**التقلبات الدورية للسياستين المالية والنقدية وفعاليتهما في الاقتصاد المصري**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد47،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر،صيف 2009.
86. عبد الشفيع عيسى محمد،**دور الدولة في التجارب التنموية الآسيوية مع تركيز خاص على المجال الاجتماعي ومنظومة الابتكار**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان53-54،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر،شتاء- ربيع2011.
87. العرابي مصطفى،**تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية،مجلة بحوث اقتصادية عربية**،عدد51،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ،مصر،صيف2010.
88. العربي اشرف،**الربيع العربي:مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس**،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،المجلد 15،العدد الأول،المعهد العربي للتخطيط، الكويت،جانفي 2013.
89. علي عبد القادر علي ،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**،مجلة جسر التنمية،العدد34،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،2004.
90. علي عبد القادر علي،**مؤشرات قياس الفساد الاداري**،مجلة جسر التنمية،العدد70،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،فبراير 2008.
91. عمارة أميرة محمد،**دور التعليم في مكافحة الفساد في الدول النامية**،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان57-58، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ،جمهورية مصر،شتاء- ربيع 2012.
92. العيسوي ابراهيم،**نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطون وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة،** مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،المجلد الثالث عشر،العدد الأول،المعهد العربي للتخطيط،،الكويت، يناير 2011.
93. غانم عدنان،المسيبلي **لبنى** ،**دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية**،مجلة جامعة دمشق،المجلد19،العدد 2،جامعة دمشق ،سوريا،2003.
94. غربي محمد،**الديمقراطية والحكم الراشد**،مجلة دفاتر السياسة والقانون،عدد خاص،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،أفريل2011.

95. غياط شريف،محمد بوقموم،**حاضنات الأعمال التكنلوجية ودورها في تطوير الإبداع والإبتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:حالة الجزائر**،مجلة أبحاث اقتصادية وادارية،العدد6،جامعة محمد خيضر،بسكرة، ديسمبر 2009.
96. فرج نيفين إبراهيم،**أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد71،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،مصر،صيف 2015.
97. قوريش نصيرة،**أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد5،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،جانفي 2006.
98. كساب علي،راتول محمد،**التكامل الإقتصادي العربي والتنمية الإقتصادية في إطار التدافع الإقتصادي والشراكة**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا,العدد 1،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2004.
99. كعوان سليمان،أحمد جابة،**تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد العاشر،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،السداسي الثاني،2012.
100. الكمالي أحمد،**الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية الاستثمار وتوزيع منافع النمو والتغيرات السياسية**،مجلة السياسات الاقتصادية،عدد خاص،اقتصاديات الربيع العربي،المجلد الخامس عشر،العدد الأول،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،جانفي2013.
101. لورنس يحي صالح،**امكانية تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية في ظل نظام السوق: دراسة تحليلية للبيئة كحالة خاصة**،مجلة الادارة والاقتصاد،العدد77،الجامعة المستنصرية،بغداد،2009.
102. المجالي رضوان محمود،**أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي**،مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد12،جامعة قاصدي مرباح،جانفي 2015.
103. المجالي رضوان،**الحركات الاحتجاجية في الأردن:دراسة في المطالب والاستجابة**،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد38،مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية،بيروت،ربيع 2013.
104. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية،**التكامل مع الاقتصاد العالمي:تجربة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي**،مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية،انقرة،2006.
105. مسامح مختار،**النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**،مجلة أبحاث االقتصادية وادارية،العدد4،جامعة محمد خيضر،بسكرة، ديسمبر 2008.
106. منصوري الزين،**واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد2،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،ماي2005.
107. مولاي لخضرعبد الرزاق،شعيب بونوة،**دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية:دراسة حالة الجزائر**،مجلة الباحث،عدد7،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2009-2010.
108. ناجي بن حسين،**تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**،مجلة الجندول،العدد 24،جامعة منتوري، قسنطينة،سبتمبر 2005.

109. ناجي عبد النور،**دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر:دراسة حالة الأحزاب السياسية**،مجلة المفكر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،العدد 3،جامعة محمد خيضر،بسكرة، فيفري2008.

110. ناصر مراد،**تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر**،مجلة جامعة دمشق،المجلد25،العدد الثاني،جامعة دمشق،سوريا،2009.

111. الوزني عادل عيسى،**دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة**،مجلة ابحاث اقتصادية وادارية،العدد5،جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2009.

د- الملتقيات:

112. ادياب علي محمد علي،**تجربة مصر في تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية الافريقية في مجال التجارة والاستثمار**،المنتدى حول التعاون العربي الافريقي في مجال الاستثمار والتجارة،طرابلس،ليبيا،يومي 25-26 سبتمبر 2010.

113. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،**الفساد والحكم الرشيد**،ورقة المناقشة رقم3،نيويورك،جويلية1997.

114. بريبش سعيد، بلغرسة عبد اللطيف،**اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**،الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،17-18أفريل 2006.

115. بطوري رمضان،**منطلقات الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية**،ملتقى"ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية،جامعة محمد بوقرة،بومرداس،يومي25-26نوفمبر 2006.

116. بوهزة محمد،مرزوقي رفيق،الأزمة العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية،**الملتقى الدولي حول:الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**،جامعة فرحات عباس،سطيف،يومي20-21 أكتوبر 2009.

117. التميمي عامر ذياب،**السياسات الكلية واشكالية النمو في الدول العربية**،سلسلة اجتماعات الخبراء،العدد 14،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2005.

118. تيماوي عبد المجيد،بن نوي مصطفى،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري:حالة الجزائر**،ملتقى دولي حول"متطلبات تأهيل المؤسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،يومي17-18أفريل 2006.

119. حندوسة هبة،**تحليل الموقف:التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر**،وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري،2010.

120. داودي محمد،**محددات الإستثمارالأجنبي المباشرفي الجزائر:دراسة قياسية**،المؤتمر الدولي العاشر حول "التوجهات الحديثة في تمويل التنمية" ،بيروت،لبنان،يومي11- 13أفريل2011.

121. رميدي عبد الوهاب،علي سماي،**حتمية الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني،الملتقى الدولي حول: أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية**،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة أمحمد بوقرة،بومرداس،يومي4-5 ديسمبر 2006.

122. زغيب مليكة،حياة نجار،**النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**،ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية:واقع وتحديات،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،14- 15 ديسمبر 2004.

123. العيسة سفيان،**الاقتصاد السياسي للاصلاح في مصر:فهم دور المؤسسات**،أوراق كارنيغي،مركز كارنيغي للشرق الأوسط،بيروت،أكتوبر 2007.

124. شحاته خطاب عبدالله ،**دور الدولة والنظرية الاقتصادية:الدروس المستفادة للحالة المصرية**،مؤتمر دور الدولة في الاقتصاد المختلط،مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب،الجيزة،يومي12-13 افريل2008.

125. شلبي ماجدة،**الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي:دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**،المؤتمر التاسع عشر حول قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية،كلية القانون،جامعة الامارات،يومي 25 - 27 أبريل 2011.

126. الصادق علي توفيق،**تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية**،المؤتمر العلمي العاشر حول:الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية،بيروت،لبنان،يومي 19-20 ديسمبر 2009.

127. صالحي صالح،**دور الدولة في الحياة الاقتصادية**،الملتقى الدولي حول:اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة،جامعة فرحات عباس،سطيف،يومي3-7 اكتوبر 2004.

128. صفوت عبد السلام عوض الله،**منظمة التجارةالعالمية والإستثمار الأجنبي المباشر:دراسة للآثار المحتملة لإتفاق(TRIMS) على تطور حركة الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية**،مؤتمر الجوانب القانونية والإقتصادية لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية،غرفة تجارة وصناعة دبي،9-11 ماي2004.

129. قدي عبد المجيد،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الإستثماري**،ملتقى حول"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية،جامعة عمار ثليجي،الأغواط،8-9أفريل2002.

130. مركز المشروعات الدولية الخاصة،**في مواجهة البيروقراطية:الإصلاح الإداري وتحسين مناخ الإستثمار**، القاهرة،سلسلة أوراق سياسات تعزيز الشفافة ومكافحة الفساد،2009.

131. مكرم نهاد احمد،**الحركات الاجتماعية ودورها في عملية الحراك الاجتماعي:بالتطبيق على مصر**،مؤتمر الحريات وحقوق الانسان الأول،كلية الآداب بجامعة القاهرة،2013.

132. ناصر سليمان،**تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر،الأسلوب والمبررات**،الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،يومي 18/17 أفريل2006.

133. ناصر عبيد الناصر،**سياسات الاصلاح واصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي**،مؤتمر الاصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية،المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآدب والعلوم الاجتماعية،ايام 2-4 ماي،دمشق ،سوريا،2005.

هـ- التقارير:

134. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية،**استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات**،التقرير السنوي رقم8،لبنان،أبريل2015.

135. ----------،**التحولات الجديدة في خارطة الاستثمار العالمية والعربية الفرص والتحديات2013-2014**،تقرير الاستثمار السنوي الخامس،لبنان،جويلية2014.

136. بنك الجزائر،**وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر**،تدخل محافظ بنك الجزائر امام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني،اكتوبر 2013.

137. البنك المركزي المصري،**المجلة الاقتصادية**،المجلد48،العدد الرابع،مصر،2007-2008.

138. ----------،**المجلة الاقتصادية**،المجلد50،العدد الرابع،مصر،2009-2010.

139. ----------،**المجلة الاقتصادية**،المجلد 53،العددالرابع،مصر،2012-2013.

140. ----------،**المجلة الاقتصادية**،المجلد 54،العددالرابع،مصر،2013-2014.

141. ----------،**المجلة الاقتصادية**،المجلد56،العدد الأول،مصر،2015-2016.

142. رئاسة الحكومة،**مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج الرئيس**،الجزائر،ماي 2014.

143. رئاسة مجلس الوزراء،**البرنامج الوطني للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي في اطار خطة الحكومة المصرية(2012-2014)**،مصر،نوفمبر2012،منشور على الموقع: http://www.mof.gov.eg...ar.pdf تاريخ الزيارة 8 ماي 2016.

144. صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،أبو ظبي،2010.

145. ----------،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،أبو ظبي،2011.

146. ----------،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،أبو ظبي،2012.

147. ----------،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،أبو ظبي،2013.

148. ----------،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،أبو ظبي،2014.

149. ----------،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،أبو ظبي،2015.

150. ----------،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،أبو ظبي،2016.

151. صندوق النقد العربي،**تقرير تنافسية الاقتصادات العربية**،أبو ظبي،جانفي2016.

152. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية،**تقرير الإستثمار العالمي،اشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال**،نيويورك وجنيف،2011.
153. ----------،**تقرير الاستثمار العالمي2013،سلاسل القيمة العالمية:الاستثمار والتجارة من أجل التنمية**،نيويورك وجنيف،2013.
154. ----------،**تقرير الاستثمار العالمي 2016:جنسية المستثمر:التحديات المتعلقة بالسياسات**،نيويورك وجنيف2016.
155. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،الكويت،2001.
156. ----------،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،الكويت،2002.
157. ----------،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد165،الكويت،مارس2002.
158. ----------،**مناخ الإستثمار في الدول العربية**،الكويت،2004.
159. ----------،**مناخ الإستثمار في الدول العربية**،الكويت،2005.
160. ----------،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد الفصلي الرابع،الكويت،2006.
161. ----------،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد الفصلي الثالث،الكويت،2008.
162. ----------،**مناخ الإستثمارفي الدول العربية**،الكويت،2009.
163. ----------،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد الفصلي رقم1،الكويت،2009.
164. ----------،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الرابع،الكويت،2010.
165. ----------،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الأول،الكويت،جانفي–مارس2011.
166. ----------،**نشرة ضمان الإستثمار**،العدد الفصلي الثالث،الكويت،2011.
167. ----------،**مناخ الاستثمار في الدول العربية**،الكويت،2011.
168. ----------،**مناخ الإستثمار في الدول العربية**،2012–2013،الكويت،2012.
169. ----------،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الأول،الكويت،جانفي–مارس2012.
170. ----------،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الرابع،الكويت،اكتوبر– ديسمبر 2012.
171. ----------،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الأول،الكويت،جانفي–مارس2015.
172. ----------،**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015**،الكويت2015.
173. الهيئة العامة للتخطيط العمراني،**الوكالة اليابانية للتعاون الدولي،المخطط الاستراتيجي بعيد المدى للتنمية العمرانية لتحقيق التنمية المستدامة بإقليم القاهرة الكبرى بجمهورية مصر العربية:التقرير النهائي**،الجزء الثاني،القاهرة،اوت2008،منشور على الموقع: http://www.google.com/url?sa=web&cd تاريخ الزيارة 12 سبتمبر2016.
174. وزارة التخطيط والتعاون الدولي،**الاطار الاستراتيجي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2022**،القاهرة،نوفمبر2012.

175. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،**المحور الاقتصادي باستراتيجية التنمية المستدامة:رؤية مصر 2030**،جانفي2016.
176. وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي،**مشروع الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية2016-2020**،تونس،سبتمبر 2015.
177. وزارة التنمية والتعاون الدولي،**المخطط الحادي عشر للتنمية(2007-2011)**،المجلد الأول:المحتوى الجملي،تونس،جويلية 2007.
178. وزارة المالية التونسية،**البرنامج الاقتصادي والاجتماعي"خطة الياسمين"**،تونس، سبتمبر 2011.

و-النصوص التشريعية والتنظيمية:

- القوانين:

179. القانون 8 لسنة1997،**المتعلق بضمانات وحوافز الاستثمار**،الجريدة الرسمية للجمهورية المصرية الصادرة بتاريخ 12ماي1997.
180. قانون عدد 120 لسنة 1993،**المتعلق بإصدار مجلة تشجيع الاستثمارات للجمهورية التونسية** ،المؤرخ في 27 ديسمبر 1993،المنقح والمتمم بالقانون عدد 5 لسنة 2009،المتعلق بإتمام مجلة تشجيع الاستثمارات المؤرخ في 26 جانفي 2009 .
181. قانون رقم 17 لسنة 2015،**المتعلق بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981 وقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1991 وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار والقانون الصادر به رقم 8 لسنة 1997 وقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005**،الجريدة الرسمية للجمهورية المصرية،الصادرة بتاريخ 12-3-2015.
182. القانون رقم 16- 09 المؤرخ في3 أوت2016،**المتعلق بترقية الاستثمار**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة في 3اوت2016.
183.القانون عدد71 لسنة2016،**المتعلق بقانون الاستثمار**،المؤرخ في3 سبتمبر2016،الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية،الصادرة بتاريخ7اكتوبر 2016.

-المراسيم:

184. المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22ديسمبر1990،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 6 فيفري1991.
185. المرسوم التنفيذي رقم06-355 المؤرخ في9اكتوبر2006،**المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة في 11 أكتوبر 2006.
186. المرسوم التنفيذي رقم15-205، المؤرخ في27جويلية2015،**المحدد لكيفيات تسير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 بعنوان:صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج**

توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ29 جويلية2015.

- الأوامر:

187. الأمر01-03 المؤرخ في20 أوت 2001،**المتعلق بتطوير الإستثمار**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة في 22 أوت2001.

188.الأمر رقم06-10المؤرخ في 29جويلية2006،المعدل والمتمم للأمررقم05-07،**المتعلق بالمحروقات،** المؤرخ في28 أفريل2005،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 30جويلية 2006.

ز- وسائل الاعلام:

189. ايمان كيموش،**لهذه الأسباب يرفض الجزائريون المغامرة بأموالهم في البورصة**،جريدة الفجر،عدد 3505،الموافق ل 2012/04/16.

190. بوعباد سفيان،**العقار الصناعي مفلس المستثمرين في الحزائر**،جريدة الخبر،بتاريخ2011/09/12.

191. سمية يوسفي ،**سوناطراك تستعد لتسديد95مليون أورو لشركة اسبانية**،جريدة الخبر،العدد6653، الموافق ل 2012/03/13.

192. السيد يسين،**معضلة الإصلاح الاقتصادي**،جريدة الأهرام،العدد130،مصر،الاسكندرية،16مارس2006.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية:

A-Ouvrages

193.Bouzidi Abdel Madjid,**Economie Algérienne:éclairages**,ENAG,2011.

194. Lamiri Abdelhak,**La décennie de la dernière chance:Émergence ou déchéance de l'économie Algérienne?**,Chihab Editions,Alger,2013.

195.Alisdair rogers,**Atlas illustré du monde**,star standard Industries,singapour,2000.

196.Barre Raymond,Fontanel jaques,**Principes de politique économique**,OPU,Alger,1993.

197.Ben Youb Rachid,**Annuaire économique et sociale,Algérie Etat des lieux 2013**,Edition Kalma,Alger, 2013.

198.Bruno Cohen-Bacrie,**communiquer efficacement sur le développement durable:de l'entreprise citoyenne aux collectivités durables**,les éditions démos,paris,2006.

199. Fontagné Lionel,Farid Toubal,**Investissement direct étranger et performances des entreprises,**Conseil D'analyse Économique,Paris,2010.

200.henni Mustapha,**Dictionnaire des termes economique et financiers,Librairie du liban**, Beirut,2001.

201. Jasper M.James**,protest a Cultural Introduction to Social Movements,**1st Edition,Polity Press,Cambridge,2014

202.Kroll J.David,**Capitalism Revisited: How to Apply Capitalism in Your Life**,ed:Dorrance publishing,pittsburgh, pennsylvania,2012.

203. Mishkin Frederic et All,**Monnaie,Banques et marchés financières**,9ème Ed,Pearson education inc,paris,2010.
204. Rezig Abdelouahad,**Algérie, Brésil,Corée du sud trois expériences de développement**, OPU,Ben-Aknoun, Alger, 2006.
205. Stiglitz E. Joseph ,Narcis Serra,T**he Washington Consensus Reconsidered:Towards New Global Governance,**Oxford University Press, Oxford,2008**.**
206. Wackermann Gabriel,**le développement durable**,Ed:ellipses,paris,2008.

B-Thèses

207. Bekihal Mohamed,**les Investissements Directs Etrangers en Algerie:Essai d'évaluation empirique de son impact sur la croissance économique entre1990 et2010**,Mémoire de Magister en Sciences Economiques(Non publié),Univerité D'oran,2012-2013.
208. Estelle Brack,**L'économie Tunisienne Entre Ajustement Et Integration**,Thèse de doctorat en Sciences Economiques(non publiée),Université Pantheon-Assas,Paris II,novembre 1997, Disponible sur le site:https://estellebrack.files.com/1997_brack_these-doctorat.pdf page consultée le: jeudi 13 Octobre 2016.
209. Ouguenoune Hind ,**La Politique de promotion et d'attraction de L'investissement direct etranger en Algerie,**Thèse de Doctorat en Sciences Economiques(Non publié), Univerité Paris3:Sorbonne Nouvelle,2014,Disponible sur le site: (https://archives-ouvertes.fr/ document) page consultée le: mercredi 1 fivrier 2017.
210. Zemiri Radhia,**ESSAI d'analyse de la contagion de la crise financière internationale de2007aux pays emergents**,Mémoire de Magistère en Sciences Economiques(Non publié),Univerité Mouloud Mammeri,tizi-ouzou,sans date.

C-rapports

211. Agence Nationale de Developpement de L'investissement,**Programme Quinquennal des Investissements publics 2010-2014**,Disponible sur le site: http://www.andi.dz page consultée le:13Avril 2012.
212. Anima,**les investissements directs étrangers(IDE) dans la région Méda en 2006**,Mai 2007.
213. Bank of algeria,**Rapport 2014 Evolution Economique Et Monétaire En Algerie**,Juillet2015.
214. CNUCED,**Rapport sur l'investissement dans le monde**,New york et génève,2011.
215. FIPA-TUNISIA,agence de promotion de l'investissement extérieur **:Chiffres clés, investissements étrangers,flux des IDE par secteur,rapport sur les IDE en Tunisie**, Tunisie,décembre 2013.
216. ----------,**Rapport Des IDE 2014 et perspectives2015**,tunisie 2015.
217. ----------,Notre Missionin,Disponible sur le site: http://www.investintunisia.tn/Fr/notre-mission_11_203 page consultée le: 02Décembre2016.
218. IMF,**World Economic Outlook Database**,October 2016,Report for Selected Countries, Available on the site: (https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx), Accessed:22Décember 2016.
219. Ministère de l'Économie et des Finances,Direction générale du Trésor,**Les obstacles à l'investissement direct étranger en Tunisie**,Paris,juillet 2015,Disponible sur le site: (http://www.tresor.economie.gouv.fr/11581_les-obstacles-a-linvestissement-direct-etranger-en-tunisie), page consultée le: 03/12/2016.

220.OECD,**Fragile States 2014: Domestic Revenue Mobilisation in Fragile States**,Paris 2014.
221.PNUD,**Rapport sur le développement humain,**New York,2011.
222.The Arab Investment &Export Credit Guarantee Corporation,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2012-2013**,Kuwit 2013.
223.----------,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2014**, Kuwit 2014.
224.----------,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2015**, Kuwit 2015.
225.----------,**Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index (DIAI),2016**,Kuwait2016.
226.The Heritage Foundation and The Wall Street Journal,**highlights of the 2009 Index of Economic Freedom,** Washington, 2009, Available on the site: (http://www.heritage.org/index/download) accessed:18 Décember2016.
227. ----------,**highlights of the 2010 Index of Economic Freedom**, Washington, 2010, Available on the site: (http://www.heritage.org/index/download) accessed: 01May2016.
228.----------,**2012 Index Of Economic Freedom**, Washington,2012.
229.----------,**highlights of the 2011 Index Of Economic Freedom,Promoting Economic Opportunity and Prosperity**,Washington,2011.
230.The World Bank and others, **Governance and Development**,a World Bank publication, Washington, April 1992.
231.----------,**What's Holding Back The Private Sector In Mena: Lessons From The Enterprise Survey**,wachington,2016, Available on the site: (http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2016/07/24/private-sector-is-key-driver-for-growth-in-the-middle-east-and-north-africa) Accessed: 6/12/2016.
232.---------, **Ease of Doing Business in Algeria**, Available on the site: (http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria) Accessed:11October2016.
233.Transparency International,**corruption perceptions index 2014**,Berlin, Décember 2014.
234.U.S.Département Of State,Bureau of Economic and Business Affairs,**Algeria:Investment Climate Statement2015**,Usa,May2015.
235.----------,Bureau of Economic and Business Affairs,**Egypt:Investment Climate Statement 2015**,Usa,May2015.
236.----------,Bureau of Economic and Business Affairs,**Tunisia:Investment Climate Statement2015**,Usa,May2015.
237. UNCTAD, **World Investment Report**, New york and Génève ,2002.
238.----------,**world investment report**,The Shift Towards Services,New york and Genève,2004.
239.----------,**world investment report,Transational corporations and the internationalization of R&d**,new york and Génèva,2005.
240.----------,**World Investment Report,Transnational Corporations and the infrastructure Challenge**, New york and Genève,2008.
241.---------,**World Investment Report,Non-EQuity Modes Of Intrrnational Production And Development**,New york and Genève, 2011.
242.----------,**World Investment Report ,Towards a New Géneration of Investment Policies**, New york and Génève,2012.

243.----------,**World Investment Report 2016, Reforming International Investment Governance**,New york and Génèva, 2016.
244.UNDP,**Human Development Report 2013:The Rise of the South:Human Progress in Diverse World,**New York,2013.
245.---------,Human **Development Report 2014:Sustaining human progress:Reducig Vulnerbilities and Building Resilience,**New York,2014.
246. ----------,**Human Development Report 2015:Work for Human Development**,New York,2015.
247. World Economic Forum,**The Global Competitiveness Report 2014-2015**,Géneva,2014.
248.----------,**The Global Competitiveness Report 2016/2017**,Géneva,2016.

D- Revues

249. Dani Rodrik,**Goodbye Washington Consencus,Hello Washington Confusion,A Review of the World Bank's Economic Growth in the 1990s:Learning from a Decade of Reform**, Journal of Economic Literature,Vol. 44, the American Economic Association,Pennsylvania,December 2006.

250. Farid Yaici,Rachid Lalali,**Bancarisation de l'économie, comportement des banques et contribution au développement economique**, Revue des economies nord Africaines, n°2, Faculté des siences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali, Chlef, Mai2005.

251.Ali Dib,**Implication of the global financial Crisis on the Algerian Economy**, Revue des economies nord Africaines,n°7,Faculté des siences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali,Chlef,2èmetrimestre,2009.
252.Assad Ullah and others, **Domestic Investment Climate And Foreign Direct Investment In South Asia: A Panel Data Evidence**,Journal of Business Studies,Vol11, N° 2, Institute of Business and Technology,Pakistan,2015.
253.BelkacemDouah,**Les zones franches en Algerie:Conclution d'une experience**, Revue des economies nord Africaines,n°6,Faculté des siences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali,Chlef,1èrtrimestre2009.
254.Boualem Bouammar,Bekhti Brahim,**Le développement de l'économie agricole oasinne: entre la rehabilitation des anciennes oasis et l'aménagement des nouvelles palmeraies**, Revue du chercheur,n°6,université Kasdi merbah,Ouargla,2008.
255. Bellali Samir,**Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie:quelques enseignements**,Revue du chercheur,n°6,université Kasdi merbah,Ouargla,2008.

256.Gaal Aesiak,**El-Sisi and Egypt's Economic Future : Fundamental Challenges,Bold Moves and High Risks,** Strategic Assessment,Vol18, N°.2, July 2015
257. Kada Akacem,Deruglation,**Regulation et Marche Financiers**, Revue du chercheur,n°8, université Kasdi merbah,ouargla,2010.
258.----------,**Des Reformes économiques pour la promotion des PME**, Revue des économies nord Africaines,n°5,Faculté des siences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali,Chlef,Janvier2008.
259.Khan Mohsin,Elissa Miller,**The Economic Decline of Egypt after the 2011 Uprising** ,The Atlantic Council, Washington, June 2016.
260.----------,Svetlana Milbert, **Economic Policies in Egypt Populism or Reforms,The Atlantic Council,** Washington,OCTOBER2012.

261.Nouara Boukrif ,**Le Gaz Algerien dans l'approvisionnement du marché Européen**,Revue Recherches economiques et Manageriales,n°7, Faculté des siences économiques et de gestion,université Mohamed khider,Biskra,Juin2010.
262.Rahim M. Quazi, **Investment Climate And Foreign Direct Investment: A Study Of Selected Countries In Latin America, Global Journal Of Business Research**,Vol 1 n° 2, Global Journal Inc,USA,2007.
263.Souhila Cherfi,**L'avenir Energetique de L'Algerie**,Revue Recherches economiques et Manageriales,n°4,faculté des siences économiques et de gestion, université Mohamed khider,Biskra,Décembre2008.

E- colloques et Documents de travail:

264.Aoumeur Akki Alouani,**Crise Financière ou Crise d'éthique:quelle alternative**,le,colloque scientifique international sur la crise financière et économique internationale et gouvernance mondial,Faculté des sciences économiques et des gestion,université Ferhat Abbas,sétif,le 20-21 Octobre2009.
265. Ait Ziane H.&Ait Ziane K.,**Le reseau et la PME Algerienne**,Le premier colloque national sur les réformes économiques en Algerie et la pratique du Marketing,centre universitaire, Béchar,le20-21Avril2004.
266. Abdelbary Islam,James Benhin,**The Effect of Economic reform programs on Arab Economies Development from 1995 to 2014**, 15 th International ConférenceThe Impact of Oil Price Changes on the Economic Growth and Development in the MENA Countries, Middle East Economic Association, Doha,Days 23-25 March2016.
267.Bekhechi Ghaouti,Ali Bouchenna,**La politique d'investissement:Cadre d'émergence d'un développement durable,** Le premier colloque national sur les réformes économiques en Algerieet la pratique du Marketing,centre universitaire,Béchar,le 20-21 Avril2004,sans numérotation.
268.Bouguessa Nagib,**La bonne Gouvernance,une reponce a la crise financière**,colloque scientifique international sur la crise financière et économique internationale et gouvernance mondial,Faculté des sciences économiques et des gestion,université Ferhat Abbas,sétif,le 20-21 Octobre2009.
269. Bayraktar Nihal ,**Foreign Direct investment and Investment Climate**, International Conference On Applied Economics (ICOAE) 2013,Istanbul, Days 27-29 June 2013.
268.Eric Berr,François Combarnous,**L'impact du consensus de Washington sur les pays en développement une évaluation empirique**,Document de travail,centre d'économie de développement,Université Montesquieu,Bordeaux,Avril2004.
270.Fantom, Neil James,Serajuddin Umar,**The World Bank's Classification of Countries by Income,**Research Working Papers,The World Bank,Washington,January 2016, Available on the site:(http://documents.worldbank.org/curated/en/408581467988942234/The-World-Banks-classification-of-countries-by-income) Accessed: 25november 2016.

271.Fatiha Talahite, **Réformes et transformations économiques en Algérie**,Rapport pour l'obtention d'une Habilitation à Diriger des Recherches, Université Paris 13, janvier 2010.
272 . Mushtaq H. Khan,**Investment and Technology Policies,**Policy Notes,United Nations, New Yor k, June 2007.

G- **Sites Internet**:

273.ابو جبل عماد ،**5 أسباب وراء ارتفاع أسعار الأراضي**،سبتمبر 2016،منشور على الموقع: http://www.vetogate.com تاريخ الزيارة 7ديسمبر2016.

274.الأسرج حسين عبد المطلب،**سياسات تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية**،منشورة على الموقع: www.gdnet.org/Egypt.pdf تاريخ الزيارة 12جويلية2012.

275.الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية،**اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية**،منشورة على الموقع: http://council. index.php تاريخ الزيارة 10نوفمبر2016.

276.أياس عبدالرحمن،**وصايا التسعينات تسقطها تحديات الألفية الجديدة**،13 نوفمبر2008،مقال منشور على الموقع http://daharchives.alhayat.com تاريخ الزيارة 22 نوفمبر2015.

277.الجوراني عدنان فرحان،**دواعي الإصلاح الاقتصادي في العراق وآثاره المتوقعة**،مؤسسة النور للثقافة والاعلام،بغداد، نوفمبر2012،منشور على الموقع: http://www.alnoor.se/default.asp تاريخ الزيارة12 جانفي2016.

278.الحمش منير،**الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي**،منشور على الموقع http://www.mafhoum.com articles.htm تاريخ الزيارة 25 مارس 2016.

279.خضر محمد،**مصر وتجربة الاستثمار الاجنبي المباشر**،2015،منشورة على الموقع http://www.moubadarah.com/modules.php تاريخ الزيارة1ماي2016.

280.ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى،تونس،**معطيات قطاعية 2015**،منشورة على الموقع http://www.oep.nat.tn/index.php/ar/donnees-sectorielles تاريخ الزيارة 22 ديسمبر2016.

281.رئاسة الحكومة،**ملحق بيان السياسة العامة**،أكتوبر 2010،بوابة الوزيرالأول (www.premier-ministre.gov.dz) تاريخ الزيارة 25 أفريل2012.

282.ريم عبد الحليم،**خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: نظرة جغرافية قطاعية**،منشورة على الموقع http://rouyaturkiyyah.com تاريخ الزيارة3جويلية 2016 .

283.السيد محمد محمود،**مفهوم الاصلاح السياسي**،2011،منشور على الموقع: http://www.ahewar.org تاريخ الزيارة 1 ديسمبر 2014.

284.سيف ابراهيم،احمد فاروق غنيم،**القطاع الخاص في مصر بعد الثورة**،مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت،جوان2013 ،منشور على الموقع http://carnegie-mec.org تاريخ الزيارة25 ديسمبر2016.

285.الشنيطى عمر،**عن هشاشة الاقتصاد**،مارس 2014،منشور على الموقع http://natega.shorouknews.com تاريخ الزيارة 7 ديسمبر 2016.

286.الشيخ احمد ،**14 معوقًا تعطل الاستثمار في مصر**،اكتوبر 2016،صحيفة اهل مصر،منشورة على الموقع: http://www.ahlmisrnews.com/news/article تاريخ الزيارة 7 ديسمبر 2016.

287.صالح ياسر ،**الحركات الاجتماعية:الجوهر ،المفهوم،والسياقات المفسرة**،يناير2015،مقال منشور على الموقع http://www.yanabe3aliraq.com/index.php/author-names تاريخ الزيارة 22مارس 2016.

288.الصاوي عبد الحافظ ،**مصر تدفع ثمن التفريط بضوابط الاستثمار الأجنبي (تحليل)**،فيفري2016،منشور على الموقع http://aa.com.tr/ar تاريخ الزيارة8 ديسمبر 2016.

289.----------،**أسباب استمرار أزمة الطاقة بمصر**،منشورة على الموقع www.aljazeera.net/news/ebusiness تاريخ الزيارة 8 ديسمبر 2016.

290.عاشي الحسن،**المعوقات الكبرى للنمو الاقتصادي في تونس**،مركز كارنيغي للشرق الاوسط،بيروت،افريل2013،منشور على الموقع: http://carnegie-mec.org تاريخ الزيارة 12جانفي2014.

291.عبد السلام آية يوسف،**أسباب قيام ثورات الربيع العربى**،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،متاح على الموقع http://democraticac.de/wordpress تاريخ الزيارة 24 جوان 2014.

292.العكاز محمد سميح الباجي،**الإستثمار الأجنبي المباشر في تونس:ضياع الأولويات**،مارس2014،منشور على الموقع https://nawaat.org/portail تاريخ الزيارة2016/07/29.

293.قاسم خالد مصطفى،حسين رياض،**أطُر سياسات الاستثمار في مصر :نظرة لدعم الاقتصاد المصري فى ظل المرحلة الحاسمة فى عمر الوطن**،جويلية 2013،منشور على الموقع: http://drkhaledkassem.blogspot.com/2013/07/blog-post_9261.html تاريخ الزيارة 3 جويلية2016.

294.قويدر امينة،**الشهادات الجامعيّة في تونس إشكال في حدّ ذاتها**،جانفي2017،منشور على الموقع http://www.achahed.com/%D8%AF تاريخ الزيارة11 فيفري2017.

295.متاع الله صفاء،**بالأرقام والنسب:حصيلة ثلاث سنوات من الإضرابات المتواصلة في تونس**،نوفمبر2014،منشور على الموقع: https://nawaat.org/portail تاريخ الزيارة12 افريل2015 .

296.متولى محمد دكرورى محمد،**دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية**،الإدارة العامة للبحوث المالية،مصر،بدون سنة نشر،منشورة على الموقع:
http://minshawi.com/vb/attachment.php?attachmentid=494&d تاريخ الزيارة: 3 ديسمبر 2016.

297.مجدي وليد،**خطة التنمية المستدامة للمحافظات**،المصري اليوم،20،ديسمبر2016،منشور على الموقع:
http://www.almasryalyoum.com/news/details تاريخ الزيارة21 ديسمبر2016.

298.المعهد العربي للتحكيم والتسويات البديلة،**اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001**،منشورة على الموقع:http://www.aiadr.com/aiadr/subcat.asp تاريخ الزيارة2ديسمبر2016.

299.مفلح عقل،**سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية:الأردن نموذجا،1999**،مقال منشور على الموقع:
http://www.muflehakel.com تاريخ الزيارة 2 افريل2016.

300.ناصر يوسف،**5أسباب تعوق الاستثمار الأجنبي بمصر**،مارس 2014،منشور على الموقع:
http://www.masralarabia.com تاريخ الزيارة 7 ديسمبر 2016.

301.الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة،**خدمات المستثمرين** منشور على الموقع:
http://www.gafi.gov.eg/Arabic/Howcanwehelp/Pages/OurServices.aspx تاريخ الزيارة 2 ديسمبر 2016

302.الهيئة العامة للاستعلامات،**الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد والتأسيس للعدالة الاجتماعية**،منشورة على الموقع:
http://www.sis.gov.eg/section/lang=ar تاريخ الزيارة 11فيفري2015.

303.وزارة الاستثمار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة،**بيان المناطق الصناعية وتوزيعها وتبعيتها**، منشور على الموقع:
http://www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/Industrial-Zones.aspx تاريخ الزيارة25 نوفمبر 2016.

304.وزارة البترول والثروة المعدنية،**الإطار القانوني الجاذب للاستثمار** ،منشورة على الموقع
http://www.petroleum.gov.eg/ar/Investment/Pages/investmentclimate.aspx تاريخ الزيارة 12 نوفمبر 2016.

305.وزارة التخطيط المصرية،**برنامج عمل حكومة المهندس شريف اسماعيل حتى يونيو 2018**،مصر ،مارس2016،منشورة على الموقع: https://drive.google.com/file/d/0B9Uy- view?pref=2&pli=1 تاريخ الزيارة:3 ديسمبر 2016.

306.وزارة التخطيط والتعاون الدولي،**الاطار الاستراتيجي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2022**،القاهرة، نوفمبر 2012،منشور على الموقع: http://mop.gov.eg تاريخ الزيارة 31 مارس2014.

307.وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري،**خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2014-2015)**، القاهرة، جوان2014،منشورة على الموقع: http://mpmar.gov.eg تاريخ الزيارة 31 ديسمبر 2014

308.وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي،**مشروع قانون عدد 68 لسنة 2015 المتعلق باصدار مجلة الاستثمار**،المؤرخ في 6 نوفمبر 2015،منشور على الموقع http://arp.tn/site/servlet/Fichier =1 تاريخ الزيارة20 ديسمبر 2016.

309.----------،**وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي**،أفريل 2013 منشور على الموقع:
http://www.mdci.gov.tn/index.php/ar تاريخ الزيارة 11 نوفمبر 2016.

310.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،**قطاع تكنلوجيات المعلومات والاتصالات**،جانفي 2016،منشور على الموقع:
http://www.andi.dz/index.php/ar/tic16042015 تاريخ الزيارة 12 فيفري2016.

311.الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري،**المناطق الصناعية و مناطق النشاطات في الجزائر**،منشورة على الموقع
http://www.aniref.dz/index.php/ar/2015 تاريخ الزيارة 25نوفمبر 2016.

312.يرقي حسين،عمر علي عبد الصمد،**واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها**،منشور على الموقع
(http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/07) تاريخ الزيارة 29 سبتمبر 2014.

313.FIPA-TUNISIA,**Bilan de l'investissement étranger de l'année 2012**,Tunisia,2012,
Disponible sur le site(http://www.investintunisia.tn/bilan-de-lannee-2012) page consultée le:9 Mai2014.

314.Lawrence MacDonald,**South Korea puts development on the agenda for Seoul G20 summit**,Guardian development network, October 2010,Available on the site: https://www.theguardian.com Accessed:22janvier2017.

315.Ministère de la Formation Professionnelle et de l'Emploi,**Activités,Emploi et Chômage,** Disponible sur le site: http://www.emploi.gov.tn/fr/lobservatoire/statistiques (page consultée le:22Décembre2016.

316.Ministére de l'Agriculture,des ressources hydrauliques et de pêche, **Principaux atouts de la Tunisie en matière d'Agriculture**,Disponible sur le site:http://www.apia.com.tn/lagriculture-tunisienne-investmenu-85 (page consultée le :23 Décembre,2009.

317.Ministère du Tourisme et de l'Artisanat Tunisienne ,**Tourisme en chiffres**,Disponible sur le site: http://www.tourisme.gov.tn/fr/realisations-et-perspectives/tourisme-en-chiffres.html (page consultée le:12 Décembre2016.

318.Ministry of Investment and International Cooperation Tunisian,**Tunisia at glance**, Available on the site: http://www.mici-events.tn/index.php?id=51&L=0) Accessed:22 December 2016.

319.OECD and the G20,**G20 Anti-Corruption Action Plan**,2010(Annex3) Available on the site: https://www.oecd.org/g20/summits/seoul/ Accessed:7Janvier2017.

320.OECD and the G20,**MULTI-YEAR ACTION PLAN ON DEVELOPMENT**,2010(Annex2), Available on the site: https://www.oecd.org/g20/summits/seoul/ Accessed:7Janvier2017.10.

321.OECD and the G20,**Seoul Development Consensus for Shared Growth**,2010(Annex1), Available on the site: https://www.oecd.org/g20/summits/seoul/ Accessed:7Janvier2017.

322.ONS d'Algerie,**ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN AVRIL 2016**,Tableau n°17, Disponible sur le site:(http://www.ons.dz/-Statistiques-Economique-.html) page consultée le 16novembre 2016

323.The Heritage Foundation,**INDEX OF ECONOMIC FREEDOM** Available on the site: http://www.heritage.org/index/ranking Accessed: 1/5/2016.

324.Transparency International,Table of results: **Corruption Perceptions Index 2015**, Available on the site (https://www.transparency.org/cpi2015/) Accessed: 3/5/2016.

325.World Bank,**Worldwide governance indicators**, Available on the site: (http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports) Accessed :05/03/2016.

326. Wourld Bank,**Ease of Doing Business in Algeria**, available,on the site: (http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria) Accessed:11October2016.

327.Wourld Bank,**Ease of Doing Business in Egypt**, Available on the site: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/tunisia Accessed :11/10/2016.

328.Wourld Bank,**Ease of Doing Business in Tunisia**, available,on: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/tunisia accessed:11/10/2016.

الـــــمـــــلاحـــــق

الملحق رقم(6-1) تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر حسب الدول المصدرة للسنوات المالية(2010-2011/2014-2015)

الوحدة:مليون دولار

	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	المجموع
الاتحاد الاوروبي	6114,5	9510,4	5624,6	6647,1	6889,7	34786,3
المملكة المتحدة	4307,1	5819,7	3997,4	5115,6	5356,9	24596,7
الولايات المتحدة	1790,5	577,6	2182,9	2230,3	2115,8	8897,1
بلجيكا	776,7	2089,2	719,6	617,0	663,8	4866,3
فرنسا	227,0	315,6	266,1	347,4	230,2	1386,3
هولندا	145,6	409,4	163,5	192,4	181,6	1092,5
المانيا	274,5	202,5	186,4	194,2	181,6	1092,5
سويسرا	158,5	124,8	115,4	94,5	165,0	658,2
ايطاليا	246,5	193,3	75,1	16,8	37,1	568,8
السويد	1,8	309,6	39,9	14,2	10,7	376,2
تركيا	27,2	12,5	169,2	31,0	44,3	284,2
اليابان	27,4	36,7	98,4	66,4	50,6	279,5
كوريا	4,4	4,6	23,9	47,3	163,5	243,7
الصين	48,0	73,6	48,8	6,3	60,5	237,2
لوكسمبورغ	0,7	3,1	6,2	46,9	141,0	197,9
اسبانيا	46,5	61,0	30,4	5,5	28,4	171,8
اليونان	41,2	55,6	18,4	46,1	4,5	165,8

المصدر:

البنك المركزي،**المجلة الاقتصادية**،المجلد السادس والخمسون –العدد الأول،2015-2016ص76.

البنك المركزي،**المجلة الاقتصادية**،المجلد الخامس والخمسون –العددالرابع،2014-2015ص93.

البنك المركزي،**المجلة الاقتصادية**،المجلد الرابع والخمسون –العددالرابع،2013-2014ص93.

البنك المركزي،**المجلة الاقتصادية**،المجلد الثالث والخمسون –العددالرابع،2012-2013ص94.

البنك المركزي،**المجلة الاقتصادية**،المجلد الثالث والخمسون –العددالرابع،2011-2012.

الملحق(6-2) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى تونس حسب الدول المستثمرة للفترة(2003-2010)

الوحدة:مليون دينار تونسي

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الاجمالي
المملكة المتحدة	170	123	113	203	644	877	391	307	2828
الامارات	-	-	10	2265	38	65	66	39	2483
ايطاليا	69	100	88	99	141	291	432	227	1447
فرنسا	62	108	75	115	125	456	195	178	1314
الولايات المتحدة	42	70	69	60	175	156	62	89	723
النمسا	42	35	37	74	41	74	49	128	480
كندا	11	15	44	43	63	126	69	97	468
اسبانيا	25	10	87	18	7	81	39	96	363
السويد	5	6	7	129	99	192	59	30	327
هولندا	19	21	25	95	26	36	8	11	241
الكويت	45	51	47	31	27	11	16	9	237
ليبيا	4	7	6	3	41	112	12	52	237
تركيا	2	1	-	1	48	153	1	1	207
المانيا	12	16	11	15	32	18	46	10	160
البرتغال	27	27	18	9	21	8	9	7	126
قطر	-	-	-	-	-	-	-	38	38

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**نشرة ضمان الاستثمار**،العدد الفصلي الثاني،الكويت،أفريل-جوان2014.

الملحق رقم(6-3) التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر بتونس للفترة(2011-2015)

الوحدة:مليون دينار تونسي

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
فرنسا	224,5	393,0	261,03	279,8	304,3	1462,63
النمسا	242,6	327,20	247,24	138	374,8	1329,84
قطر	55,7	784,2	145,36	176,1	89,7	1251,06
بريطانيا	224,9	114,6	202,25	325,3	382	1249,05
ايطاليا	276,4	243,6	155,8	94	88,3	858,1
كندا	175,6	157,10	217,29	64,9	45,5	660,39
الامارات العربية المتحدة	82,5	62	39,45	33,41	138,9	356,26
ألمانيا	36,3	102,0	63,38	54	71,7	327,38
أستراليا	23,8	32	163,06	19,8	6,1	244,76
السويد	85,0	5,2	13,08	53,8	80,8	237,88
وم أ	52,5	62,1	27,56	32,24	16,1	190,5
اسبانيا	10,7	24,42	38,61	17	44,2	134,93
مالطا	00	00	0,06	49,00	70,9	119,96
أندونيسيا	2,7	14,61	40,30	54,70	5,9	118,21
ليبيا	13,2	15,5	19,23	44,2	18,7	110,83
الدانمارك	00	00	3,45	92,65	13,4	109,5
ايرلندا	10,5	1,6	0,53	90,5	4,9	108,03
البرتغال	3,7	1,0	2,14	86,3	1	94,14
السعودية	0,1	0,4	1,53	37,43	52,87	92,33
هولندا	19,5	3,2	22,04	3,2	27,7	75,64
سويسرا	18,8	10,9	29,34	2,6	12,25	73,89
الكويت	7,9	40,2	18,26	1,33	4,4	72,09

Source :

- FIPA-TUNISIA, **Rapport Des IDE 2015 et perspectives2016**, Tunisia,2016,P41.
- FIPA-TUNISIA, **Rapport Des IDE 2014 et perspectives2015**, Tunisia,2015, p28.
- FIPA-TUNISIA, **Rapport des IDE 2013 et perspectives 2014**, **Annexes du rapport des IDE 2013,**Tunisia, Juillet 2014,pp8-9.
- FIPA-TUNISIA, **Bilan de l'investissement étranger de l'année 2012**.